المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا العربية
فرع اللغة



أبو عبد الله السلمي

مع تحقيق كتابه

الضوابط الكلية فيما تمس الحاجة إليه من العربية

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية

إعداد الطالب
محمد بن نجم بن عواض السيالي



إشراف الأستاذ الدكتور
محمد بن إبراهيم البنا

١٤١٠هـ - ١٩٩٠م


بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

عنوان الرسالة : أبو عبدالله السلميّ مع تحقيق كتابه "الضوابط الكلية فيما تمس الحاجة إليه من العربية ."

الدرجة العلمية : الماجستير .

الطالب : محمد بن نجم بن عواض السيالي .

الملخص

اقتضت طبيعةُ هذا البحث أنْ يكون في ثلاثة فصول ، يتلوها النصُّ المحققُ ، ثم الفهارسُ . تَمَّ - من خلال الفصل الأول - التعريفُ بأبي عبدالله السلميّ ، حياتِهِ وآثارِه . أما الفصل الثاني فقد تضمّن الحديثَ عن آرائه واختياراته في الأبنية ، والأدوات ، والعامل ، والإعراب ، والتراكيب . واختتمتُ هذا الفصل بالحديث عن اتجاهه في النحو . وأما الفصل الثالث فقد خُصِّص للحديث عن كتاب " الضوابط الكلية فيما تمس الحاجة إليه من العربية " ، توثيق نسبته ، والتعريف بمادته ومنهجه ، وشواهده ومصادره . ولقد حاولت - من خلال الحديث عن مادته ومنهجه - ربطَه بالكتب الأخرى التي رأيت أنه قد سار على نهجها . ثم وطأتُ - في آخر هذا الفصل - للنص المحقق بوصف نسخته ، ومنهجي في التحقيق .

ولقد أسلم هذا البحثُ إلى نتائج من أهمها : أنه كشف عن شخصية أبي عبدالله السلميّ ، ونفى بعضَ الأوهام المتعلقة بها ، ومنها أنه كان كفيفاً - كما يفهم من ظاهر نصِّ ياقوت - ونفى أيضاً نسبةَ مخطوطةٍ في التفسير إليه تحتفظ بها مكتبةُ دار الكتب الوطنية في تونس - ، وأبانَ عن مكانته العلمية في عصره ، وعرف بمصنفاته في فنون متعددة ، فقد ألف في التفسير ، والحديث ، والأصول ، والنحو ، والبلاغة . ثم عرف كذلك بتلاميذه والرواة عنهم .

ومن النتائج التي اضطلع بها هذا البحثُ أنه حاول أنْ يعيِّنَ منزلةَ السلميِّ في النحو ، فقد كان في غالب الأمر صاحبَ اختيارات ، شأنه في ذلك شأن العلماء في عصره ، وأنه كان يغلب عليه المذهبُ البصريّ ، وإنْ وافق الكوفيين في بعض المسائل .

ولقد راعى السلميُّ في ترتيب كتابه هذا نظريةَ العامل ، حين بدأ بالمرفوعاتِ ، وأتبعها المنصوباتِ ، ثم المجروراتِ ، وهو في هذا متأثر بالفارسيّ وابن جني في كتابيهما الإيضاح واللمع .

هذا وإنَّ تحقيقَ نصِّ كتاب السلميّ وإخراجه يعد إضافةً نافعةً ؛ لأنه يكشف عن منهج متميِّز من كتب النحو الشائعة في العصور المتأخرة . ولا شك أنَّ الدارسين سوف يفيدون - إنْ شاء الله - من هذا العمل ؛ ذلك أنَّ هذا الكتابَ على وجازته وثيقُ الصلة بالتراث الأول للنحو ، ومن هنا كانت أهمية إخراج هذا النص .

ولقد أبرز عملي في التحقيق هذا النصَّ ، وقدَّمه ، وربطَه بالمصادر الأساسية ، ونبَّه على مشكلاته . والله ولي التوفيق ،،،

الطالب	المشرف	عميد كلية اللغة العربية
محمد بن نجم بن عواض السيالي	أ.د/محمد بن إبراهيم البنا	د/ محمد بن مريسي الحارثي

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

(أ)

المقدمـــــة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين ، سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين .

أما بعد ، فلقد كان أبو عبد الله محمد بن عبد الله السُّلَمِيّ أحد علمائنا الأجلاء الذين كانت لهم مشاركة في غير علم من العلوم الإسلامية ، فأسهم بذلك في نماء تراث أمتنا العظيمة . ولَمَّا لَمْ أرَ مَنْ تناول حياةَ هذا العَلَم بالدرس ، ولا شيئا من آثاره ، رأيت أن يكون موضوع بحثي لنيل درجة الماجستير هو " أبو عبد الله السُّلَمِيّ مع تحقيق كتابه " الضوابط الكلية فيما تَمَس الحاجة إليه من العربية " . وكان مما حفزني إلى هذا الاختيار أمران :

أما أحدهما : فهو الرغبة في التعريف بالسُّلَمِيّ ، وبما كان يتمتع به من مكانة علمية عرفها له المتقدمون ، فأثنوا بها عليه ، تلك المكانة التي تجلت آثارها في تنوعِ مصنفاته بين التفسير ، والحديث ، والأصول ، والنحو ، والبلاغة ، وفي كثرةِ تلاميذه والرواةِ عنه .

وأما الآخر : فهو محاولةُ الإسهامِ في إحياء هذا التراث العظيم ، والتَزوّدِ مِمَّا فيه من عمق وأصالة ، وذلك بتحقيق أحد نصوصه ، وهو كتاب " الضوابط الكلية . . . " .

وتنقسم دراستي هذه إلى ثلاثة فصول ، يتلوها النص المحقق :

عَرَّفتُ من خلال الفصل الأول منها بأبي عبد الله السُّلَمِيّ ، نسبه

ومولده ،وأسرته ،وصفات ،وشيوخه ، وثقافته ،وتلاميذه ، ووفاته ،وآثاره.

أما الفصل الثاني فقد ضَمَّنْتُه الحديثَ من آرائه واختياراته ،في الأبنية ،والأدوات ،والعامل ،والإعراب ،والتراكيب ،ثم اختَتَمْتُه بالحديث من اتجاهه في النحو ،وقد تَبَيَّن لي غَلَبَةُ المذهب البصري عليه شأنه في ذلك شأن كثير غيره من المتأخرين. وقد نَهَجْتُ الدراسة في هذا الفصل من كتاب الضوابط الكلِّيَّة ،إذ لم يقع لي غيره من آثار هذا الرجل.

وأما الفصل الثالث فقد تناولت فيه الحديثَ من كتاب الضوابط ، فوثَّقت نسبتَه ،وعرَّفت بمادته ،ومنهجه ،وشواهده ،ومصادره.

ولَمَّا كان هذا الكتاب كتابا تعليميا فقد حاولتُ -من خلال الحديث من مادته ومنهجه - رَبْطَه ببعض كتب النحو التعليمية الأخرى، التي رأيت أنه قد سار على نهجها.

أما تحقيق كتاب الضوابط فقد وَطَّأْتُ له بوصف نسخته ،ومنهجي في التحقيق ، الذى قام أساسا على ضبط النص ،وتقويمه وربط مسائله -ما أمكنني- بكتب النحو مراعيا الرجوع إلى المصادر الأصيلة.

ثم أَتْبَعْتُ النصَّ المحققَ بفهارس الآيات ،والحديث والأقوال ،والأمثال ، والأساليب والنماذج النحوية ،والشعر ، والأعلام ، والقبائل والطوائف ، والمواضع ، ثم فهرس المصادر والمراجع ، وفهرس الموضوعات .

ولقد تَمَثَّلَتْ مصادر هذا العمل دراسة وتحقيقا فيما يلي :

١ - كتب التراجم.

٢ - كتب النحو والصرف .

٣ - كتب اللغة .

٤ - كتب القراءات ، والتفسير ، وإعراب القرآن .

٥ - كتب الحديث الشريف .

٦ - الدواوين الشعرية .

*

وختاما فإنني أحمد الله - تعالى - الذى أعان على إتمام هذا البحث ، فجاء على هذه الصورة التي أرجو أنْ تكون قريبة من الصواب .

ثم أشكر لأستاذى الدكتور محمد بن إبراهيم البنا ، ما قدمه لي من توجيه ورعاية ، فمنذ أنْ أبديتُ له رغبتي في تسجيل هذا الموضوع لم يَضِنَّ عليَّ بوقته ، ونصحه ، وعلمه ، ولم يزل معي في كل خطوة أخطوها ، حتى انتهى البحث إلى ما هو عليه الآن . ولقد كان لآرائه وتوجيهاته أكبر الأثر في هذا العمل . بارك الله له في علمه ، ونفع به ، وجزاه عني خير ما يجزي به عباده الصالحين .

وأود هنا أن أذكرَ فأشكر فضلَ الأستاذ الدكتور عيّاد بن عيد الثبيتي ، فهو الذى أمدني بمخطوطة كتاب الضوابط ، ثم لم يبخل علي بعد ذلك بما احتجت إليه من مشورة أو مرجع ، وكم لعيّاد من أياد على طلبة العلم ، جعلها الله في موازينه يوم تجد كل نفس ما عملت من خير محضرا .

كما أشكر الدكتورين الفاضلين سعد بن حمدان الغامدي ، وحماد ابن محمد الثمالي ، فلقد كان لتشجيعهما ، وحثّهما لي كبير الأثر في نفسي ، أشكرهما على ذلك و على ما أمدّاني به من المراجع ، وما أسدياه إليّ من

النصح ،والأفكار النيّرة التي أفدت منها كثيرا ، فجزاهما الله مني خير الجزاء .

ولا أنسى الدعاءَ بالتوفيق والمثوبة لأخي العزيز حسن بن محمد ابن عبد الرحمن الذي أفدتُ كثيرا من مكتبته العامرة.

فإلى هؤلاء جميعا ،وإلى كلّ من قدَّم لي عونا ،أزجي الشكرَ ، شكرَ معترف بالفضل لأهله.

أمّا القائمون على كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى - وفي مقدمتهم عميدها السابق ،أستاذي الفاضل الدكتور عليان بن محمد الحازمي ، وعميدها الحالي الدكتور محمد بن مريسي الحارثي - فلهم مني جزيل الشكر ،والدعاءُ بأن يجزيهم الله خير الجزاء ،لقاء مايقدمونه لطلبة العلم من خدمات جليلة .

وأسأل الله التوفيق والسداد ،وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ،،،

الدراسة

وتشتمل على ثلاثة فصول :

الفصل الأول : أبو عبدالله السلمي (حياته وآثاره) .

الفصل الثاني : آراؤه واختياراته .

الفصل الثالث : كتاب الضوابط الكلية فيما تمس الحاجة إليه من العربية .

الفصل الأول

أبو عبد الله السلمي (حياته وآثاره) .

الفصـــــل الأوّل

أبـو عبدالله السُّـــلَمـــيّ (*)

(٥٧٠ - ٦٥٥ هـ)
(١١٧٤ - ١٢٥٧م)(١)

اسـمه ونسبه :

هو : شـرف الدين ،أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن محمد بن أبي الفضل ،السُّلَميُّ ،المرسيّ ،الأندلسيّ .

(*) انظر في ترجمته : معجم الأدباء ١٨/٢٠٩-٢١٣ (٦٢) ، والتكملة لكتاب الصلة لابن الأبار ٢/٦٦٣-٦٦٤ (١٦٨٩) ، وتراجم رجال القرنين لأبي شامة ١٩٥-١٩٦ ، والذيل والتكملة ٦/٣٠٢-٣٠٤ (٧٨٩) ،وذيل مرآة الزمان ١/٧٦-٧٩ ،وإشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ٣١٩ (١٩٠) ،والعبر ٥/٢٢٤ ، وسير أعلام النبلاء ٢٣/٣١٢-٣١٨ (٢٢٠) ،والوافي بالوفيات ٣/٣٥٤-٣٥٥ (١٤٣٥) ، وعيون التواريخ ٢٠/١١٧-١١٩ ،وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٨/٦٩-٧٢ (١٠٧٩) ، وطبقات الشافعية للأسنوي ٢/٤٥١-٤٥٢ (١١٣٣) ،والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ٢٠٠-٢٠١ (٣٣٠)،والعقد الثمين ٢/٨١-٨٦ (٢٣٤) ،وطبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبه ١٤١-١٤٣ (١٠٢) ،وبغية الوعاة ١/١٤٤-١٤٦ (٢٤١) ، وطبقات المفسرين للداودي ٢/١٦٨-١٧٢ (٥١٣) ،ونفح الطيب ٢/٢٤١-٢٤٢ (١٥٨) ، وشذرات الذهب ٥/٢٦٩ ، وهدية العارفين ٢/١٢٥-١٢٦ ،وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥/٣٦٥ ،والأعلام ٦/٢٣٣ .

(١) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥/٣٦٥ .

هكذا ذكره أكثر من ترجم له ،إلَّا أنني وجدت نسبَه في العبـــر للذهبي على النحو التالي : " أبو عبدالله محمد بن علي بن محمد بـــن عبدالله بن محمد بن أبي الفضل ..." (١) ففيها نرى أباه علـيــا وجدّه محمدا ،ولا ندري منشأ هذا الخلاف ،فنسبُه في سير أعـــلام النبلاء موافق لما ذكره أكثر المترجمين (٢).

ثم إني وجدت نسبَه في طبقات ابن قاضي شهبة على النحو التالي : " محمد بن محمد بن عبدالله بن محمد بن أبي الفضل " (٣) ،ففيهمـــا نرى أباه محمدا وجدّه عبدالله.

وقد لقّب السُّلميُّ بشرف الدين في المشرق (٤) ،وكُنِّي بأبي عبدالله ،وعلى ذلك اتفق المترجمون .

وقد نُسبَ إلى " سُلَيم " ،وهي نسبة صريحة -إنْ شاء الله - ، فعرب الأندلس حريصون على الانتساب إلى القبائل العربية ،يقول المقري : " وكان عرب الأندلس يتميزون بالقبائل ،والعمائر ،والبطون ،والأفخاذ .." (٥).

والمُرْسيُّ - بضمِّ الميم وسكون الراء ،وبعدها سين مهملة - (٦) نسبة إلى مُرسيَه ، إذ ينصُّ مترجموه على أنه من أهلها . وهي مدينـــة

---

(١) العبر ٥/٢٢٤.
(٢) سير أعلام النبلاء ٢٣/٣١٣.
(٣) طبقات ابن قاضي شهبة ١٤١.
(٤) الذيل والتكملة ٦/٣٠٢.
(٥) نفح الطيب ١/٢٩٣.
(٦) وفيات الأعيان ٣/٣٢١.

في شرق الأندلس من أعمال تُدمير اختطّها عبد الرحمن بن الحكم بن هشام (ت ٢٣٨ هـ) ،وانعمرت حتى صارت قاعدةَ الأندلس في زمن ابن مردنيش (ت ٥٦٧ هـ) ،وإليها يُنسَب ابنُ سيده ، وابن البنّاء.(١)

وقيل في نسبته أيضا : المالكي (٢) ،" والمغاربة كلهم مالكيون ، إلا النادر منهم ".(٣) بيد أننا نجد ابن النجار يذكر أنه كان شافعيّ المذهب ،نقل ذلك عنه المقري.(٤)

كما أنّ تاج الدين السبكي قد ترجم له في طبقات الشافعية ،(٥) وكذلك الأسنوي (٦) ، فلعله قد تحوّل إلى مذهب الشافعي فيما بعد .

مولـــده :

أجمع المؤرخون على أنّ مولدَه بمُرْسيَة ،إلا أنّ الأقوال في تحديد العام الذي ولد فيه قد اختلفت ، فورد في ذلك غير قول .

وإنّ أقدم نصٍّ في هذا الشأن هو ما ذكره ياقوت -عن السلمي نفسِه - ، قال : " أخبرني أنّ مولدَه بمُرْسيَةَ سنة سبعين وخمسمائة ".(٧)

---

(١) معجم البلدان ٥/ ١٠٧ ،وانظر وفيات الأعيان ٣/ ٣٣١ .

(٢) ذيل مرآة الزمان ١/ ٧٦ ،وعيون التواريخ ٢٠/ ١١٧ ،وطبقات ابن قاضي شهبة ١٤١ .

(٣) العقد الثمين ٢/ ٨٣ .

(٤) نفح الطيب ٢/ ٢٤٢ .

(٥) طبقات الشافعية الكبرى ٨/ ٦٩ .

(٦) طبقات الشافعية للأسنوي ٢/ ٤٥١ .

(٧) معجم الأدباء ١٨/ ٢١٠ .

وعن ياقوت نقله السيوطي ،وغيره.[١] وبهذا التاريخ قال ابن النجار أيضا ،نقل ذلك عنه الإسنوي ،والمقري.[٢] وزاد الذهبي -بعد أن ذكر هذه السنة - قولَه : "في أوّلها".[٣] ،وتابعه ابنُ العماد[٤] ، على حين جعله ابن الكتبي في ذي الحجة من السنة نفسها[٥] ،ووافقه ابن قاضي شهبة[٦] . أما الدمياطي فقد ذكر أن مولده في ذي الحجة من السنة التي قبلها.[٧] ولم يجزم الفاسيُّ في ذلك ،بل قال : "سئل [أي : السلمي] عن مولده ، فذكر أنه في ذي الحجة سنة تسع وستين وخمسمائة بمُرسيَة ،وقيل : سنة سبعين".[٨]

وثمة قول ثالث أورده اليونيني - من قبل - بعد أن ذكر هذين القولين السابقين ، قال :"... وقيل سنة إحدى وسبعين وخمسمائة".[٩] ولم يقع لي عند غيره .

---

(١) بغية الوعاة ١/ ١٤٥ ،وطبقات المفسرين للداودي ٢/ ١٦٩.

(٢) طبقات الشافعية للإسنوي ٢/ ٤٥٢ ،ونفح الطيب ٢/ ٢٤١.

(٣) العبر ٥/ ٢٢٤.

(٤) شذرات الذهب ٥/ ٢٦٩.

(٥) عيون التواريخ ٢٠/ ١١٧-١١٨.

(٦) طبقات النحاة واللغويين ١٤١.

(٧) طبقات المفسرين للداودي ٢/ ١٧١.

(٨) العقد الثمين ٢/ ٨١. وانظر الوافي بالوفيات ٣/ ٣٥٤.

(٩) ذيل مرآة الزمان ١/ ٧٦.

ولعل الأَوْلَى في هذا الشأن القول بأنَّ مولده كان في "أول سنة سبعين، أو قبلُ بأيام"، كما ذكر الذهبي [١]؛ وذلك لأنْ سنة سبعين هو قول ياقوتَ وابنِ النجار، وقد عاصرا السهيليَّ والتقيا به، وأما ياقوت فقد رأيناه يقول: "أخبرني" ولا شك أنَّ ذلك مبنيٌّ على سؤال وَجَّهَه إلى السهيليّ، ولعل ذلك كان بالموصل حيث رآه [٢]. وأما ابن النجار فإننا نجده يقول: "اجتمعتُ به غيرَ مرة وعلقت عنه شيئا من شعره" [٣]، ولعله قد سأله عن مولده أثناء هذه الاجتماعات، وهو مؤرخ عُرِفَ بتحري الدقة فيما يقول. وربما كان مولده قبل بدء سنة سبعين بأيام، خاصَّة أننا قد رأينا بعضهم يذكر أنه في ذي الحجة من سنة تسع وستين. والله أعلم.

أسرته :

أما أسرته فإنَّ ما بين أيدينا منها لا يعدو أن يكون مجردَ إشارة عابرة، "ويبدو أنَّ الحديثَ عن خاصة الأسرة كان يُعَدُّ عند الأقدمين من المؤرخين من لغو القول، فلم يكن ليشغلهم" [٤]. وكلُّ ما انتهى إلينا في هذا الشأن نَصَّان؛ أحدهما نقله الذهبي عن ياقوت، وهو قوله: "وهو من بيتٍ كبيرٍ وحشمة" [٥]. والآخر ذكره ابنُ الأبار، قال:

---

(١) سير أعلام النبلاء ٢٣/٣١٣.

(٢) معجم الأدباء ١٨/٢١٠.

(٣) طبقات ابن قاضي شهبة ١٤٣.

(٤) أبو القاسم السهيليّ ومذهبه النحويّ ص ٥٠ (بتصرف يسير).

(٥) سير أعلام النبلاء ٢٣/٣١٥.

" وكان أبوه فقيها "(١) . ولعل في هذا النص ما يشير إلى أنَّ لوالده مشاركةً في العلم وإنْ لم يكن من المبرزين.

ولا نعلم ما إذا كان السلميُّ قد تزوج أم لا ،إذ لم يتعرض أحد ممن ترجموا له لهذا الأمر.

صفاتـــه :

لا يوجد بين أيدينا من نصوص السلمي ما يمكن أنْ نستنبطَ منه شيئا من صفاته ، فما بين يديَّ منها هو كتاب الضوابط الكلية ،ولم يظهر لي فيه ما يشير إلى شيء من ذلك ،ولو تيسَّر لنا غيره من نصوص هذا العَلَم فلربما كان عونا لنا على استنباط بعض معالم شخصيته ،لذا فإنَّ الحديث عن صفاته سيكون في ضوء ما انتهى إلينا من نصوصٍ عند مترجميه ،وإنْ كانت من القِلَّة بحيث لا تصور لنا ملامح هذه الشخصية كاملة.

فمما وصف به أنه كان ذكيا ،جيِّدَ الفَهْم(٢) . مَنَّ الله عليه بالعقل الصائب ،والذهن الثاقب ، فقد " كان يتكلم في العلوم بعقل صائب ،وذهن ثاقب " ،كما ذكر الذهبي نقلا عن ياقوت.(٣)

وقال ابن النجار : " وله قريحة حسنة ،وذهن ثاقب ، وتدقيق في المعاني ".(٤)

---

(١) التكملة لكتاب الصلة ٦٦٣/٢.

(٢) العبر ٢٢٤/٥ ،وسير أعلام النبلاء ٣١٣/٢٢.

(٣) سير أعلام النبلاء ٣١٥/٢٢.

(٤) العقد الثمين ٨٢/٢ ،وطبقات ابن قاضي شهبة ١٤٣/٢.

وكان - رحمه الله - عدلا ثقة[1]، متينَ الديانة[2]، كثيرَ الصلاح، والعبادةِ والحج[3]، يقول ابن عبد الملك: "... تَرَدَّدَ بين مكة والمدينة - كرمهما الله -، والشام وغيرهما من البلاد نحو خمسين سنة، فحج كل سنة، واستمر على هذه الأعمال المبرورة حتى شهر ذكره، وعظم صيته، وكان كلما قدم على بلد احتفل الولاة والأكابر من الوزراء وغيرهم للقائه.. "[4]

ومن صفاته أيضا ما ذكره ابن النجار، قال: " وهو زاهد، متورع، ... فقير، مجرد، متعفف، نَزِه، قليل المخالطة، حافظ لأوقاته، طيب الأخلاق، كريم، متودِّدٌ ".[5]

كما كان رحمه الله تاركا الرياسة، حسن الطريقة، مقتصدا في أموره.[6]

هل كان السلمي ضريرا ؟ :

حكى لنا ذلك ياقوت، قال: " وكان نبيلا، ضريرا، يحل بعض مشكلات أقليدس"[7]. ونقله عن ياقوت السيوطي، والداودي[8]،

---

(١) الذيل والتكملة ٦/٣٠٣.

(٢) سير أعلام النبلاء ٢٣/٣١٣.

(٣) تراجم رجال القرنين ١٩٥، وذيل مرآة الزمان ١/٧٧.

(٤) الذيل والتكملة ٦/٣٠٣.

(٥) انظر سير أعلام النبلاء ٢٣/٣١٤، ونفح الطيب ٢/٢٤١.

(٦) تراجم رجال القرنين ١٩٥، وذيل مرآة الزمان ١/٧٧.

(٧) معجم الأدباء ١٨/٢١١، والمراد كتاب أقليدس اليوناني في أصول الهندسة والحساب، وقد وضعت له شروح بالعربية كثيرة، كشف الظنون ١٣٧-١٣٩.

(٨) بغية الوعاة ١/١٤٥، وطبقات المفسرين للداودي ٢/١٦٩.

وذكر ذلك الزركلي ،ويبدو أنه اعتمد على ياقوت أيضا ،كما يظهر من مصادره التي نصّ عليها .(١)

وهذا النص يتطلب منا الوقوف عنده قليلا ،ذلك أنّ لدينا من الشواهد ما يدفع القول بأنه كان ضريرا ،وهي :

أولا : أنّ أحدا ممن ترجموا للسلمي لم يشر إلى شيء من ذلك - فيما أعلم - بما فيهم الذهبي الذى نقل - عن ياقوت أيضا - كما فعل السيوطي والداودي ،وقد نَقلَ عنه غيرَ نص .(٢)

ثانيا : أنّ المؤرخ ابن النجار قد التقى بالسلمي ، - كما التقى به ياقوت ،بل كان اجتماعه به غيرَ مرة ،كما سبقت الإشارة إليه -،(٣) وذكر لنا جوانب من شخصيته ،كالفهم الثاقب ،والقريحة الحسنة ، والتدقيق في المعاني ،(٤) ولم يشر إلى أنه كان ضريرا ،فلو أنه كان أعمى لكان هذا الأمر قَمِنًا بأن يذكره ابن النجار ،كغيره من الصفات التي ذكرها .

وثالثا : وهو ما نجده على غلاف مخطوطة كتاب الضوابط الكلية من سماع وإجازه بخط منسوب إلى مصنفه السلمي ،وكذلك الإجازة التي في آخر الكتاب فقد ذُيِلَتْ بالخط نفسه ،منسوبا إليه أيضا ، على ما سيتبين عند وصف النسخة إن شاء الله .

---

(١) الأعلام ٦/٢٣٣ .
(٢) انظر سير أعلام النبلاء ٢٣/٣١٤-٣١٧ .
(٣) وانظر ذلك أيضا في رسم تلاميذ السلمي عند ذكر ابن النجار .
(٤) انظر سير أعلام النبلاء ٢٣/٣١٤ ،والعقد الثمين ٢/٨٢ ، وطبقات ابن قاضي شهبة ١٤٣ ، وطبقات الداودي ٢/١٧٠ .

بيد أنَّ أقوى دليل يُعتَمَد عليه في إثبات أن السلميَّ كان بصيرًا ، ولم يكن ضريرًا ما ورد في ترجمته عند ابن عبد الملك ،قال : "... فلم يتعرض إلى أحد من الناس على طبقاتهم لاستقضاء حاجة ،إلَّا الاطلاع على ما في خزائنهم من الكتب ، فيفتتنون المبادرةَ إلى مراده ،فيستعير منها ما له فيه غرض ، ويعكف على انتساخه أو تعليق ما اختاره منــــه ، أو المعارضة به ،ويصرفه إلى ربه ..."(١) وفي هذا النص كما ترى ما يفيد أنه كان بصيرا ،وإلَّا فكيف يعكف على الانتساخ والمعارضة ؟.

ولو أنَّ قائلا قال : ربما أضرَّ في آخر حياته ،فإنَّ هذا مردود ؛ لأمريــــن :

أما أحدهما : فإننا لو سلمنا بأنه كان كفيفَ البصر وأنَّ ياقوت قصد هذا المعنى فإنَّ ذلك يعني أنَّ بصره قد كف قبل سنة ســـت وعشرين وستمائة ،لأنها السنة التي توفي فيها ياقوت . وهو تاريـــخ متقدم كما ترى ليس في آخر حياة السلمي المتوفى سنة خمس وخمسيـــــن وستمائة ،على ما سيذكر فيما بعد .(٢)

وأما الآخر : فإنَّ السماع الذى في آخر مخطوطة الضوابط والذى يحمل الخط المنسوب إلى المصنف تاريخه ثالث عشر ربيع الأول مـــن سنة ست وأربعين وستمائة كما يظهر من صورة ذلك السماع .

ولا أرى سبيلا إلى القول بأنَّ كلمة ضرير الواردة في طبعـــة معجم الأدباء محرفة من كلمة أخرى ، خاصة وأنَّها قد وردت عنـــد السيوطي والداودي ،كما سبقت الإشارة إليه ، فلا شك أنَّها أيضا فـــي نسختيهما من معجم ياقوت .

---

(١) الذيل والتكملة ٦/٣٠٣.

(٢) انظر ص ٥٧ مما يأتي.

هذا وإنَّ من معاني "ضرير" في اللغة "صبور"، يقول ابن منظور : "والضرير من الناس والدواب : الصبور على كل شيء".(١)

فلعل ياقوت قد قصد هذا المعنى ،ولا نجد في السياق ما يدفعه ،إذ الصبر من الصفات التي يمكن أنْ يتحلى بها الاشراف والعظماء من الرجال ، ثم إنه وصف عقب ذلك بأنه كان يحل مشكلات أقليدس في العلوم الهندسية والحساب ، وهو ما يقتضي أنْ يتحلى صاحب ذلك بالأناة والصبر ورياضة النفس .

---

(١) اللسان (ضرر) .

شيوخه :

لقد حرص السلمي - رحمه الله - على تحصيل العلم، والرحلة في طلبه، فالتقى بجماعة من أعلام الشيوخ، وأخذ عنهم، سواء كان ذلك في الأندلس، أو في بلاد المشرق.(١)

وسوف نرى من خلال ما نذكره عن شيوخه، والإشارة إلى ما أخذه عن كل شيخ أنه لم يكن حبيس فن معيَّن، بل أخذ من كل علم بنصيب وافر، على أنه من الملاحظ أنَّ غالبَ أخذه قد كان من المحدثين والنحاة، وإنْ كان قد أخذ عمن سواهم من الأصوليين وغيرهم، وهذه تراجم موجزة لهؤلاء الشيوخ، وهم :

١ - أبو القاسم بن حبيش (٠٠٠ - ٥٨٤ هـ) :

عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن يوسف، أبو القاسم ابن حبيش.

نزيل مرسيه، " برع في النحو، وولي القضاء بجزيرة شُقْر، ثم بمرسيه. وكان أحد الأئمة بالأندلس في الحديث وغريبه ولغته، وله المغازي مجلدات ".(٢)

روى عنه السلمي بالأندلس.(٣)

---

(١) سيأتي الحديث عن رحلاته في رسم ثقافته.

(٢) بغية الوعاة ٢ / ٨٥. (نقلا عن الصفدي).

(٣) الذيل والتكملة ٦ / ٣٠٢.

٢ - الحَجْـــري (٥٠٥ - ٥٩١ هـ) :

أبو محمد عبدالله بن محمد بن علي بن عبيدالله الأندلسي ، الرعيني ، الحَجْرِيّ .(١)

نزيل سبتة ، أحد أئمة الأندلس ، عني بالحديث وتقدّم فيه ، وكان موصوفا بجودة الفهم ، والصلاح والورع والعدالة ، سمع الكثير . وحدث عنه جماعة.(٢) سمع منه السلمي الموطأ رواية يحيى بن يحيى في سنة تسعين وخمسمائة .(٣)

٣ - عبد المنعم بن الفرس (٥٢٤ - ٥٩٧ هـ) :

عبد المنعم بن محمد بن عبد الرحيم بن محمد الخزرجي ، الغرناطي أبو محمد بن الفرس .

من بيت علم وجلالة كان متبحرا في فنون المعارف ، محققا بها نافذا فيها . قيل : إنه أحفظ أهل الأندلس لمذهب مالك بعد ابـن زرقون .

استظهر أوان طلبه الكتابين : المدوّنة ، وكتاب سيبويه ، وغيرهما . امتنى بكتاب سيبويه ، ومصـنفات الفارسي وابن جني . وله مصنفات كثيرة ومن أجلها مصنفه في "أحكام القرآن" ، وله اختصار المحتسب لابن جني ،

---

(١) بفتح الحاء وسكون الجيم ، نسبة إلى حجر ذي رعين . الوافي بالوفيات ٥٧٥/١٧ .

(٢) ترجمته في سير أعلام النبلاء ٢٥١/٢١ ، والوافي بالوفيات ٥٧٥/١٧ .

(٣) سير أعلام النبلاء ٣١٣/٢٢ ، والعقد الثمين ٨١/٢ .

وكتاب المسائل التي اختلف فيها النحويون من أهل البصرة والكوفة.[(١)]
ذكر سماع السلمي عنه الذهبيُّ.[(٢)]

٤ - صفوان الكاتب (٠٠٠ - ٥٩٨ هـ):

صفوان بن إدريس بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عيسى بن إدريس التجيبي، المرسي، أبو بحر، الكاتب.

كان أديبا، حسيبا، مُمَتَّعا من الظَّرف، رَيَّانَ من الأدب، حافظا، حسنَ الخط، سريعَ البديهة.

روى عن أبيه، وخاله، وابن حبيش، وغيرهم. وأجاز له ابن بشكوال.
وروى عنه اليابريّ، وأبو الربيع بن سالم، وغيرهما.

له تواليف أدبية منها زاد المسافر، وكتاب الرحلة، وكتاب العجالة.
توفي وسنه دون الأربعين.[(٣)]

أخذ عنه السلمي الأدب.[(٤)]

٥ - المندائي (٥١٧ - ٦٠٥ هـ):

محمد بن أحمد[(٥)] بن بختيار بن علي بن محمد المنداني، الواسطي.

---

(١) الذيل والتكملة ٥/ ١/ ٥٨، وإشارة التعيين ١٩٦، والإحاطة ٣/ ٤٥١، والديباج المذهب ٢/ ١٣٣.
(٢) سير أعلام النبلاء ٢٣/ ٣١٣.
(٣) معجم الأدباء ١٢/ ١٠، والذيل والتكملة ٤/ ١٤٠، والإحاطة ٣/ ٣٤٩.
(٤) إشارة التعيين ٣١٩.
(٥) ويقال: الماندائي، كما في معجم الأدباء ١٨/ ٢١١، وانظر توضيح المشتبه ٣/ ١٢٤.

كان جَيِّدَ المعرفة ،صحيحَ الأصول ،متيقظا ،روى الكثيرَ وصار أسند أهل زمانه ، وقُصِدَ من الآفاق .

قال عنه المنذري : " وكان بقية السلف ، وشيخ القضاة والشهود ، وآخر من حدث بمسند الإمام أحمد كاملا من أبي القاسم بن الحصين . ." (١)

سمع منه السلفيُّ " المسندَ " ،ومات أثناء القراءة. (٢)

٦ - عبد الوهاب بن سُكَينة (٥١٩ - ٦٠٧ هـ) :

عبد الوهاب بن علي بن علي بن عبيد الله البغدادي ،المعروف بابن سُكَينة .

إمام مقرئ ،شيخ العراق في عصره. قرأ القرآن بالروايات ،وعني بالحديث عناية تامة ،وقرأ المذهب ،والخلاف ،والأدب . وقصده طلاب العلم من سائر الأقطار ،وحدث بالشام ،ومصر ،والحجاز ،وبغداد. (٣)

سمع منه السلفي ببغداد ،وحدث عنه بكتاب شمائل النبي للترمذي. (٤)

٧ - منصور الفُراوى (٥٢٢ - ٦٠٨ هـ) :

منصور بن عبد المنعم بن عبد الله بن محمد الفُراوى. (٥)

---

(١) التكملة لوفيات النقلة ١٥٨/٢ (١٠٦٤). وانظر سير أعلام النبلاء ٤٣٨/٢١ ،وغاية النهاية ٥٦/٢.

(٢) سير أعلام النبلاء ٣١٧/٢٣.

(٣) ذيل تاريخ بغداد ٣٥٤/١ - ٣٧٨ ،والتكملة لوفيات النقلة ٢٠١/٢ (١١٤٦) ،وغاية النهاية ٤٨٠/١.

(٤) انظر برنامج الوادي آشي ٢٠٨ ،والعقد الثمين ٨١/٢.

(٥) بفتح الفاء وضمها ،والأول أكثر ،نسبة إلى فراوة ،بليدة مما يلي خوارزم ،التكملة لوفيات النقلة ٢٢٨/٢ ،وانظر معجم البلدان ٢٤٥/٤ (فراوة).

كان ثقة ،مكثرا ،صدوقا ،سمع من أبيه ،وجده ،وغيرهما. وحدث عنه جماعة منهم ابن الصلاح ،وابن نقطة ،والمرسي ،وغيرهم.(١)

سمع منه السلميُّ بنيسابور ،وحدث عنه بالسنن الكبير للبيهقي ، وغريب الحديث للخطابي.(٢)

٨ - **يونس بن يحيى (٥٢٨ - ٦٠٨ هـ):**

أبو محمد يونس بن يحيى بن الحسن بن أبي البركات بن أحمد الهاشمي البغدادي .

سمع من جماعة ،وحدث بمكة ،ومصر. روى عنه البرزالي ،والتاج القسطلاني ، وغيرهما.(٣)

سمع منه السلميُّ بمكة.(٤)

٩ - **ابن دهاق (... - ٦١١هـ):**

إبراهيم بن يوسف بن محمد بن دهاق الأوسي ،المالَقي ،المعروف بابن المرأة .

قال عنه الصفدي :" روى الموطأ من ابن حنين ،وكان فقيها ،

---

(١) انظر-بالإضافة إلى المصدرين السابقين -سير أعلام النبلاء ٢١/٤٩٤.
(٢) معجم الأدباء ١٨/ ٢١١ ، والوافي بالوفيات ٣/٣٥٤-٣٥٥ ، والعقد الثمين ٢/ ٨١.
(٣) التكملة لوفيات النقلة ٢/٢٢٨ (١٢٠٣) وسير أعلام النبلاء ٢٢/١٢.
(٤) معجم الأدباء ١٨/ ٢١١ ،والذيل والتكملة ٦/٣٠٢.

حافظا للرأي ،ورأس في علم الكلام ،وشرح "الإرشاد" لإمام الحرمين ،وصنف كتابا في الإجماع . ."(١)

أخذ عنه السلمي الأصول ،وذلك بمالقة سنة تسعين وستمائة.(٢)

١٠ - ابن المفضل المقدسي (٥٤٤ - ٦١١هـ):

الإمام الحافظ أبو الحسن علي بن المفضل بن علي بن مفرج المقدسي ، الاسكندراني .

تفقه بالاسكندرية على مذهب الإمام مالك على جماعة من الأئمة.

ورحل إلى مصر وسمع على جماعة منهم عبد الله بن بري النحوي.

وحدث بالحرمين الشريفين ،والاسكندرية ،ومصر ،وغيرها. وحدث عنه جماعة. له كتاب "الصيام" بالأسانيد ،والأربعون في طبقات الحفاظ.(٣)

سمع منه السلمي بمصر.(٤)

---

(١) الوافي بالوفيات ٦/ ١٧١. وانظر الإحاطة ١/ ٣٢٥ ،والديباج المذهب ١/ ٢٧٣-٢٧٤.

(٢) معجم الأدباء ١٨/ ١٠ ،٢١وسير أعلام النبلاء ٢٣/ ٣١٥.
والذي في طبعة معجم الأدباء "دقاق" - بالقاف بعد الدال - ولعله صحف من دهاق . وصوابه : دهاق - بالهاء - ، كما في سير أعلام النبلاء ،والوافي ،والديباج المذهب؛ فابن دقاق هو : إبراهيم بن محمد بن أيدمر بن دقاق الحنفي الفقيه المؤرخ، المتوفى سنة تسع وثمانمائة . الدليل الشافي على المنهل الصافي ص ٢٥. ولا يجوز أن يكون السلمي قد قرأ عليه ؛لأنه متأخر عنه ، كما ترى.

(٣) انظر التكملة لوفيات النقلة ٢/ ٣٠٦ (١٣٥٤) ،ووفيات الأعيان ٣/ ٢٩٠ ،وسير أعلام النبلاء ٢٢/ ٦٦.

(٤) العقد الثمين ٢/ ٨١.

١١ - تاج الدين الكنديّ (٥٢٠ - ٦١٣ هـ) :

أبو اليمن زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن تاج الدين الكنديّ.

شيخ القراء والنحاة بدمشق، حفظ القرآن الكريم في صغره، وقرأ بالقراءات وله عشر سنين، أخذ النحو من ابن الشجريّ، وابن الخشاب، واللغة من الجواليقي، وكان مستحضرا لكتاب سيبويه، له حواشٍ على ديوان المتنبي وعلى ديوان ابن نباتة.(١)

قرأ عليه السلمي كتاب سيبويه بدمشق.(٢)

١٢ - ابن ظَبُّون (٥٤٦ - ٦١٣هـ) :

أبو محمد ظَبُّون بن محمد بن عبد العزيز بن ظَبُّون الأنصاريّ المرسيّ.

إمام مقرئ، أخذ القراءات من ابن هذيل وابن غريب. تصدَّر للإقراء بمرسية، وشهر بذلك. وأجاز له جماعة منهم ابن بشكوال والسهيلي، وأخذ الناس عنه، وكان راوية للحديث عدلا ضابطا، وشارك في العربية والأدب.(٣)

قرأ عليه السلمي القرآن بِبَلدِه.(٤)

---

(١) إنباه الرواة ٢/ ١٠، وإشارة التعيين ١٢٢، وبغية الوعاة ١/ ٥٧٠، وغاية النهاية ١/ ٢٩٧.

(٢) سير أعلام النبلاء ٢٢/ ٣١٧. وانظر معجم الأدباء ١٨/ ٢١٠.

(٣) الذيل والتكملة ٥/ ٥٢٤ - ٥٢٥، وغاية النهاية في طبقات القراء ٢/ ٣-٤.

(٤) معجم الأدباء ١٨/ ٢١٠، وذيل مرآة الزمان ١/ ٧٧.

١٣ - الجاجَرْمِيّ (٠٠٠ - ٦١٣ هـ) :

معين الدين محمد بن إبراهيم بن أبي الفضل السهلي ، الشافعي ، الجاجَرْمِيّ .

كان إماما ، مفتيا ، مصنفا ، صنف " الكفاية " في الفقه ، وإيضاح الوجيز ، وشرح أحاديث المهذب ، وله طريقة في الخلاف.(١)

قرأ عليه السلمي الخلاف.(٢)

١٤ - ابن الحَرَسْتَانيّ (٥٢٠ - ٦١٤ هـ) :

القاضي أبو القاسم عبد الصمد بن محمد بن أبي الفضل ، الدمشقي ، الشافعي ، ابن الحَرَسْتَاني .(٣)

كان إماما ، فقيها ، ولي القضاء بدمشق ، حدث بدلائل النبوة للبيهقي ، وبصحيح مسلم . روى عنه خلق كثير . قال عنه ابن نقطة : " وهو أسند شيخ لقينا من أهل دمشق ".(٤)

أخذ عنه السلمي ، ذكر ذلك الفاسيّ.(٥)

---

(١) وفيات الأعيان ٤/٢٥٦ ، والوافي بالوفيات ٢/٨ ، وطبقات الشافعية الكبرى ٨/٤٤ .

(٢) معجم الأدباء ١٨/٢١٠ ، وسير أعلام النبلاء ٢٣/٣١٧ .

(٣) نسبة إلى حَرَسْتا ، قال ياقوت : " بالتحريك وسكون السين ، وتاء فوقها نقطتان ، قرية كبيرة عامرة في وسط بساتين دمشق على طريق حمص ، بينها وبين دمشق أكثر من فرسخ ". معجم البلدان ٢/٢٤١ .

(٤) تكملة الإكمال ٢/٣٣٩ ، وانظر سير أعلام النبلاء ٢٢/٨٠ ، وطبقات الشافعية الكبرى ٨/١٩٦ .

(٥) العقد الثمين ٢/٨١ .

١٥ - زينب بنت الشِّعري (٥٢٤ - ٦١٥هـ) :

أم المؤيد زينب بنت عبد الرحمن بن الحسن بن أحمد الجرجانيّ ، المعروف بالشِّعري .

أدركت جماعة من العلماء ، وأخذت عنهم رواية وإجازة ، ومن أجازها عبد الغافر الفارسيّ ، وأبو القاسم الزمخشريّ ، وحدّث عنها ابن الصلاح ، والمرسيّ ، وغيرهما .(١)

سمع منها المرسي جزء ابن نجيد (٢) ، والأربعين حديثاً للحسن الشيباني (٣) ، ومفصل الزمخشري .(٤)

١٦ - العَمِيديّ (٠٠٠ - ٦١٥ هـ) :

أبوحامد محمد أو أحمد بن محمد بن محمد العَمِيدي (٥) ، السمرقنديّ .

صنف الإرشاد ، والنفائس ، وغيرهما . كان بارعاً في الخلاف ، والنظر ، وله طريقة في المباحثة .(٦)

بحث معه السلمي في الإرشاد .(٧)

---

(١) سير أعلام النبلاء ٢٢/ ٨٥ ، والوافي بالوفيات ١٥/ ٦٥ .

(٢) العقد الثمين ٢/ ٨١. وانظر معجم الأدباء ١٨/ ٢١١ . وابن نجيد هو إسماعيل بن نجيد النيسابوريّ (ت ٣٦٦هـ) من آثاره جزء في الحديث. معجم المؤلفين ٢/ ٢٩٨ .

(٣) برنامج الوادي آشي ٢٦٦ .

(٤) طبقات العيبة ٢/ ٢٣٦ - ٢٣٧ .

(٥) بفتح العين المهملة، وكسر الميم، وسكون الياء المثناة من تحتها، وبعدها دال مهملة . كذا ضبطه ابن خلكان ، وقال : " ولا أعرف هذه النسبة إلى ماذا ، ولا ذكرها السمعاني " . وفيات الأعيان ٤/ ٢٥٨ .

(٦) وفيات الأعيان ٤/ ٢٥٧ ، وسير أعلام النبلاء ٢٢/ ٧٦، ٩٧ .

(٧) سير أعلام النبلاء ٢٣/ ٣١٧ ، وانظر معجم الأدباء ١٨/ ٢١٠ .

١٧- ابن ملاعب (٥٤٢ - ٦١٦هـ) :

الشيخ الفاضل المسند داود بن أحمد بن محمد بن ملاعب البغداديّ .

سمع من طائفة منهم أحمد بن بختيار المندائي ، والقاضي الأرمويّ .

حدث ببغداد ، ودمشق . وحدث عنه جماعة منهم البرزاليّ والمنذريّ .(١)

سمع منه السلمي بدمشق ، ذكر ذلك الفاسي .(٢)

١٨- المؤيد الطوسي (٥٢٤ - ٦١٧هـ) :

أبو الحسن المؤيد بن محمد بن علي بن حسن الطوسيّ ، الإمام ، المقرىء .

روى القراءات من كتاب الغاية لابن مهران سماعا من أبي القاسم ابن طاهر ، وسمع صحيح مسلم ، وصحيح البخاري ، والموطأ ، وتفسير الثعلبي ، وحدث بالكثير ، ورُحِل إليه من الأقطار .(٣)

سمع منه السلمي صحيح مسلم جميعَه بنيسابور سنة سبع وستمائة ،(٤) وروى عنه الموطأ رواية أبي مصعب ، وجزءَ ابن نجيد .(٥)

---

(١) التكملة لوفيات النقلة ٢/ ٤٧١ (١٦٨٢) ، وسير أعلام النبلاء ٢٢/ ٩٠ .

(٢) العقد الثمين ٢/ ٨١ .

(٣) التكملة لوفيات النقلة ٣/ ٢٦ (١٧٦٥) ، ووفيات الأعيان ٥/ ٣٤٥ ، وسير أعلام النبلاء ٢٢/ ١٠٤ ، وغاية النهاية ٢/ ٣٢٥ .

(٤) مستفاد الرحلة والاغتراب ٣٧٠ ، وبرنامج التجيبي ٨٤ ، وانظر معجم الأدباء ٨/ ١١ ٢١١ .

(٥) العقد الثمين ٢/ ٨١ .

١٩ - القطب المصري (٠٠٠ - ٦١٨ هـ) :

إبراهيم بن علي بن محمد السلميّ ، المغربيّ ، المعروف بالقطب المصريّ .

قال عنه الصفدي : " قدم خراسان ، وقرأ على الإمام فخر الدين، وكان من كبار تلامذته . وصنف في الحكمة ، وشَرَح " كليات القانون " بكمالها . . "(١)

بحث معه السلمي بنيسابور ، ذكر ذلك الذهبي .(٢)

٢٠ - أبو روح الهروى (٥٢٢ - ٦١٨ هـ) :

أبو روح عبد المعز بن محمد بن أبي الفضل بن أحمد الخراسانيّ ، الهرويّ .

سمع من جده لأمه عبد الله بن أبي عاصم ، وجماعة غيره . وله مشيخة في جزء . وسمع صحيح البخاري من خلف بن عطاء ، ويروي كتاب الأنواع والتقاسيم .(٣)

حدث عنه جماعة منهم البرزاليّ ، وابن النجار ، والمرسيّ ، وغيرهم .(٤)

سمع منه السلمي بهَرَاة صحيح ابن حبان وغيره .(٥)

---

(١) الوافي بالوفيات ٦/ ٦٩ ، وانظر طبقات الشافعية الكبرى ٨/ ١٢١ ، وحسن المحاضرة ١/ ٥٤٠ .

(٢) سير أعلام النبلاء ٢٣/ ٣١٧ .

(٣) كتاب التقاسيم والأنواع هو مسند أبي حاتم محمد بن حِبَّان ، انظر برنامج الوادى آشي ٢٠١ .

(٤) سير أعلام النبلاء ٢٢/ ١١٤ - ١١٥ .

(٥) برنامج التجيبي ١٢٧ ، والعقد الثمين ٢/ ٨١ ، وانظر معجم الأدباء ١٨/ ٢١١ .

٢١ - الطيب النحويّ (٥٥٨ - ٦١٩هـ) :

أبو القاسم الطيب محمد بن الطيب بن الحسين الكنانيّ ، المرسيّ النحوي .

من بيت علم مشهور ، كان فقيها مجتهدا ، أجازله السهيلي وابن مضاء ، وابن بشكوال ، وغيرهم . وروى عنه جماعة . وولي قضاء مرسية .(١)

أخذ عنه السلميّ النحو .(٢)

٢٢ - ابن الشريك الدانيّ (٥٥٥ - ٦١٩هـ) :

أبو الحسن علي بن يوسف بن محمد بن أحمد الأنصاريّ ، يعرف بابن الشريك الضرير .

دانيٌّ ، سكن مرسية ، كان مقرئا ، بارعا في علم العربية ، أخذ القراءات من أبي إسحاق بن محارب ، والعربية من أبي القاسم بن تمام ، وسمع من أبي عبدالله بن حميد ، وأبي القاسم بن حبيش ، والسهيلي ، وروى عنه جماعة . ويذكر أنه كان نجارا ، فلما كف بصره انقطع إلى طلب العلم فبرز في النحو . وكان آية من آيات الله في الفهم والذكاء .(٣)

أخذ عنه السلميُّ النحوَ ، روى ذلك ياقوت من السلميّ نفسِه .(٤)

---

(١) انظر الذيل والتكملة ٤/ ١٧١ ، وبغية الوعاة ٢/ ٢١ .
(٢) معجم الأدباء ١٨/ ٢١٠ ، وبغية الوعاة ٢/ ٢١ .
(٣) انظر الذيل والتكملة ٥/ ٤٢٥ - ٤٢٦ ، وبغية الوعاة ٢/ ٢١٣-٢١٤ .
(٤) معجم الأدباء ١٨/ ٢١٠ .

٢٣ - ابن عبد السميع (٥٣٨ - ٦٢١ هـ) :

عبد الرحمن بن محمد بن عبد السميع القرشيّ ، الواسطيّ ، المقرىء المحدث .

من بيت قراءة ، ورواية، وعدالة ، وصلاح . سمع بواسط وبغداد عن جماعة كثيرة ، وحدث بالكثير . له كتاب لباب المنقول في فضائل الرسول ، والنخب في الخطب، وغيرهما .(١)

سمع منه السلمي الحديث بواسط.(٢)

٢٤ - الشلوبين (٥٦٢-٦٤٥هـ) :

الأستاذ أبوعلي عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الإشبيليّ ، الأزديّ الشلوبين .

كان إمامَ عصره في العربية بلا مدافع . روى عن السهيليّ ، والجزوليّ ، وغيرهما . وأخذ عنه مشاهير النحو واللغة في القرن السابع ، أمثال ابن عصفور ، وابن الحاج ، وابن أبي الربيع ، وغيرهم.

من مصنفاته التوطئة ، وشرح الجزولية ، وتعليق على كتاب سيبويه ، وتقييد على المفصل .(٣)

قرأ عليه السلميّ كتاب سيبويه جميعه ، وكتب له - الشلوبين - بخطه : " تفقهت مع فلان في كتاب سيبويه ".(٤)

---

(١) التكملة لوفيات النقلة ٣ / ١٤١ (١٩٦٢)، وسير أعلام النبلاء ٢٢ / ١٨٥ ، وغاية النهاية ١ / ٣٧٧ .

(٢) معجم الأدباء ١٨ / ٢١١ .

(٣) بغية الوعاة ٢ / ٢٢٤ ، ومقدمة محقق التوطئة .

(٤) سير أعلام النبلاء ٢٣ / ٢١٦-٢١٧ ، وانظر معجم الأدباء ١٨ / ٢١٠ .

علمه وثقافته :

لقد عاش السلميّ في فترة كانت العلوم الإسلامية فيها قد بلغت مرحلة متقدمة من النضج . وقد هيأ الله له الأسباب ،فأخذ من كل علم بنصيب وافر ، يبدو ذلك جليا في تنوّع مصنفاته ،فلم يكن حبيسَ فنٍّ معيّن .[1] كما يتضح أيضا من خلال نعت العلماء له والثناء عليه ،فقد أجمعوا على وصفه بالعلم والفضل .

فهذا ياقوت يترجمه بقوله : " الأديب ،النحويّ ،المفسر ،المحدث ، الفقيه ،أحد أدباء عصرنا ،أخذ من النحو والشعر بأوفر نصيب ،وضرب فيه بالسهم المصيب ".[2]

وقال عنه ابن النجار : " وهو من الأئمة الفضلاء في فنون العلم : الحديث ،وعلوم القرآن ، والفقه ،والخلاف ،والأصلين ،والنحو ، واللغة ، . . . وله مصنفات في جميع ما ذكرناه . . . ما رأيت في فنه مثله ".[3]

وذكره اليونينيّ وأثنى عليه ،فقال : " كان من أعيان العلماء الأئمة الفضلاء ، ذا معارف متعددة ،بارعا في علم العربية ،وتفسير القرآن الكريم ".[4]

ونعته الذهبي بالإمام العلامة ،البارع ،القدوة ،المفسر ،النحوي ، ذي الفنون .[5]

---

(١) انظر الحديث عن مصنفاته ص ٥٨ مما يأتي .

(٢) معجم الأدباء ١٨/٢٠٩-٢١٠ .

(٣) انظر العقد الثمين ٢/٨٢ ،وطبقات النحاة واللغويين ١٤٣ ، وطبقات المفسرين للداودي ٢/١٧٠ .

(٤) ذيل مرآة الزمان ١/٧٧ .

(٥) سير أعلام النبلاء ٢٣/٣١٢ ،والعبر ٥/٢٢٤ .

وترجمه تلميذه المحب الطبريّ " بالشيخ ، الفقيه ، الإمام ، العالم ، المحدث ، . . فخر الزمان ، علم العلماء ، زين الرؤساء ، إمام النظار ، رئيس المتكلمين ، أحد علماء الزمان ، المتصرف أحسن التصرف في كل فن ". (١)

وذكره أيضا تلميذه الآخر شرف الدين الدمياطيّ في معجمه ، فترجمه مع النحاة ، والأدباء ، والفقهاء ، والمحدثين ، والمفسرين. (٢)

هذه نماذج من وصف العلماء له ، والثناء عليه ، يتبيّن لنا من خلالها أنه لم يقتصر على علم معين ، بل كان - رحمه الله - بحرَ معارف ، كما نعته الذهبي. (٣)

ولعلّ من المناسب هنا أن نشير إلى أهم العوامل التي كانت وراء تكوين هذه الثقافة المتعددة الجوانب .

وأول هذه العوامل هو تلك البيئة الأولى التي نشأ فيها ، وأعني بها أسرته فقد عرفت بالفضل ، ثم إنّ أباه كان فقيها . كما سبقت الإشارة إليه . ونضيف إلى ذلك ما كان يتمتع به السلميُّ من عقلية تتسم بجودة الفهم ، والذكاء والقريحة الحسنة .

ولا شك أنّ الرحلات كانت أحد روافد هذه الثقافة ، فلقد كان من دأب طلبة العلم الاهتمام بمقابلة الشيوخ ، والانتقال إلى بلدانهم للسماع والرواية ، لعلمهم أنّ " لقاء المشيخة مزيد كمال في التعليم ...، وأنّ حصول الملكات من المباشرة والتلقين أشد استحكاما وأقوى رسوخا". (٤)

---

(١) العقد الثمين ٢/ ٨٢ . وانظر طبقات المفسرين للداوديّ ٢/ ١٧٠ .

(٢) طبقات المفسرين للداوديّ ٢/ ١٧١ .

(٣) سير أعلام النبلاء ٢٣/ ٣١٧ .

(٤) مقدمة ابن خلدون ص ١٢٥٥ .

وقد أكثر السلميّ من الرحلة في طلب العلم ،يقول عنه الذهبيّ : "كان كثيرَ الأسفار ،والتطواف ،جماعة لفنون العلم"[١] ،وقال غيره : "سمع الكثير بالمغرب والمشرق"[٢] . وقد بدأ طلبه للعلم ببلدته مرسية ، فقرأ فيها القرآن والنحو ،والأدب ،ثم ارتحل إلى مالَقة سنة تسعين وخمسمائة ،فالتقى هناك بابن دهاق ، وأخذ عنه الأصول . ووصل في رحلته غربا إلى سبتة ، حيث التقى بالحَجْريّ ،وسمع منه الموطأ.[٣] ثم بدأ بعد ذلك رحلاته إلى بلاد المشرق ، ولقد روت لنا كتب التراجم هذه الرحلة التي جمع فيها الأقطار ، يقول تلميذه المحب الطبريّ : " وجمع الأقطار في رحلته ،ارتحل إلى غرب بلاده ،ثم إلى الاسكندرية ،والديار المصرية ، والشام ،والعراقين ،ودخل بلاد العجم ، وناظر ،وقرأ ،وأقرأ ،واستفاد ،وأفاد ، ... ، وجاور بمكة سنين كثيرة ".[٤]

وقد تيسَّر له في هذه البلدان الالتقاء بالشيوخ والأخذ عنهم ، فتحصل له بذلك جملة من المعارف ،فمما رواه من الكتب في رحلاته صحيح مسلم ،والموطأ ،ومسند أحمد ،وإنْ لم يتمه فقد مات شيخه المندائيّ أثناء القراءة ،وشمائل النبي للترمذي ،وصحيح ابن حِبَّان ،وغيرها من الأجزاء في الحديث . كما بحث فيها الخلاف ،وقرأ الأصولَ وحدث بالسنن الكبير للبيهقي . وقرأ كتاب سيبويه مرتين إحداهما بالمغرب

---

(١) العبر ٥/٢٢٤ ،وانظر شذرات الذهب ٥/٢٦٩.

(٢) إشارة التعيين ٣١٩ ،والبلغة ٢٠٠.

(٣) تقدم هذا في رسم شيوخه.

(٤) العقد الثمين ٢/٨٣ . وانظر الحديث عن رحلاته في معجم الأدباء ١٨/٢١٠ ،وسير أعلام النبلاء ٢٣/٣١٣ فمابعدها ،وطبقات الشافعية الكبرى ٨/٦٩ ، ونفح الطيب ٢/٢٤١.

على الشلوبين ،والثانية بدمشق على التاج الكنديّ . كما قرأ المفصل للزمخشريّ ،وغريب الخطابيّ . وقد رأينا ذلك كله في رسم شيوخه.

وهناك أمر آخر له أثر كبير في تكوينه العلميّ ،وهو حرصه على اقتناء الكتب ،فلقد كان معتنيا بها ،محصّلا لها [١] " ومهما فتح به عليه صرفه في ثمن الكتب ". [٢] فاجتمع له منها قدر كبير ، فصار له في كل بلد ينتقل إليه من الكتب بحيث لا يستصحب معه كتبا في سفره اكتفاء بما له في البلد الذى يسافر إليه. [٣] ولما توفي كانت مودعة بدمشق ، فرُسِمَ ببيعها ،فكان يباع منها في كل ثلاثاء جملة ، فبيعت في نحو من سنة ،وحَرَزَت ثمنا عظيما. [٤]

تلك بعض اللمحات من ثقافة السلميّ ،وهي دالة على ما بذله في طلب العلم من جهود جعلته من أفاضل عصره ، الذين يؤخذ عنهم.

شعره :

بقي أنْ نشير إلى جانب آخر متصل بثقافة السلميّ ،وهو شعره ، أما نثره فلم يقع لي منه شيء ،وإنْ كان قد قيل عنه : " له النظم الرائق ، والنثر الفائق ". [٥] ،ووصفه بالأديب غيرُ عالم ،كما سبق.

---

(١) تراجم رجال القرنين ١٩٦ ، وذيل مرآة الزمان ١/ ٧٧.
(٢) سير أعلام النبلاء ٢٣/ ٢١٣.
(٣) معجم الأدباء ١٨/ ٢١١.
(٤) العقد الثمين ٢/ ٨٣ - ٨٤.
(٥) معجم الأدباء ١٨/ ٢١٢.

وإنَّ ما وصل إلينا من شعره عبارة من مقطوعات ،روتها لنا كتب التراجم ، يصدق عليها - في نظري - ما قيل من العلماء من أنهم لا يكادون يحسنون الشعر - على أنَّ منهم من حاز الأمرين ،فبرع في الأدب والشعر براعته في العلم ،و منهم أبو العلاء المعرى (٣٦٣-٤٤٩ هـ)- ومن شعره قوله ،وقد تماروا عنده في الصفات : (١)

مَنْ كانَ يرغبُ في النجاةِ فما لَـه
غيرُ اتباعِ المصطفى فيما أتـى
ذاك السبيلُ المستقيمُ وغيرُهُ
سبلُ الضلالةِ والغوايةِ والردى
فاتّبعْ كتابَ الله والسنَنَ التي
صحّت فذاك إذا اتّبَعتَ هو الهُدى
ودع السؤالَ بكم وكيف فإنّه
بابٌ يجرُّ ذوي البصيرةِ للعمى
الدينُ ما قال النبيُّ وصحبُه
والتابعون ومَنْ مناهجَهم قَفا

ومثل هذا بعيد من مجال الشعر ،وأقرب إلى أنْ يوصفَ بالنظم.

ونحو هذه الأبيات قوله ،وقد قيل له ،وهو مريض : ما هيأتَ من الزاد ؟ ما بقي إلَّا الرحيلُ ، فقال ارتجالا : (٢)

---

(١) ذيل مرآة الزمان ١/ ٧٨ ،والأبيات في معجم الأدباء ١٨/ ٢١٢، وسير أعلام النبلاء ٢٣/ ٣١٤.

(٢) الوافي بالوفيات ٣/ ٣٥٥،والبيتان في معجم الأدباء ١٨/ ٢١٢ ، والعقد الثمين ٢/ ٨٥.

قالوا : محمدُ قد كبرتَ وقد أتى
داعي الحمامِ وما اهتمتَ بـزادِ

قلتُ : القبيحُ من الكريمِ لضيفه
عند القدومِ مجيئُه بالـزَّادِ

ومن هذا الباب أيضا قوله :(١)

قالوا فلانٌ قد أزالَ بهاءَه
ذاك العِذارُ وكان بدرَ تمامِ

فأجبتُهم بل زادَ نورَ بهائه
ولذا تضاعفَ فيه فرطُ غرامي

استقصرت ألحاظُه فتكاتِها
فأتى العِذارُ يمدُّها بسهامِ

ومنه قوله ،وقد دخل بعض بلاد العجم فلم يعبأ به :(٢)

أيُجْهَلُ قَدري في الورَى ومكانتي
تَزِيدُ على مَرْقَى السِّماكَيْنِ والنَّسْرِ

وَلِي حَسَبٌ لَوْ أنَّه مُتقَسَّمٌ
على أهْلِ هذا العَصْرِ تاهوا على العَصْرِ

كَمَا أنَّ فَخْرِي ظاهرٌ لِذَوي النُّهَى
وَهَلْ يختفي عند الهدوِ سَنَا البَدْرِ

وأعجَبُ أنَّ الغَرْبَ يبكي لِفُرقتي
أسىً ومُحَيَّا الشَّرْقِ يلقَى بلا بِشْرِ

---

(١) معجم الأدباء ١٨/ ٢١٢، والأبيات في طبقات الشافعية الكبرى ٨/ ٧٠،ونفح الطيب ٢/ ٢٤٢.
(٢) العقد الثمين ٢/ ٨٦. والأبيات في ذيل مرآة الزمان ١/ ٧٩.

وله أبيات أخرى منثورة في كتب التراجم [١] ، وما انتهى إلينا من هذا الشعر لا ينظم صاحبه في سلك الشعراء ، ولكنه دال على محاولات لصاحبه جرى فيها على نسق غيره من علماء تلك العصور ، حين كانوا ينظمون في العلوم ، وما أشبه ذلك.

---

(١) انظر ذيل مرآة الزمان ١/٧٧ - ٧٩ ، وسير أعلام النبلاء ٢٣/٣١٦ والعقد الثمين ٢/٨٦ ، وطبقات ابن قاضي شهبة ١٤٣.

تلاميذه والرواة عنه :

إنّ من الطبيعي ،وقد كان السلميّ " متضلعا من العلم "[1] ،

كما أنه قد جمع الأقطار في رحلته ، "ولم يزل يقرئ ويدرس حيث حل "[2] ،فحدّث "بالكثير بمصر ،والشام ،والعراق ،والحجاز "[3] ،

من الطبيعي أنْ يكثر تلاميذه ، والرواة عنه.

وقد وقع لي من أسماء هؤلاء التلاميذ ،والرواة عدد كثير . وفيما يلي أسماؤهم مرتبة ترتيبا معجميا ،حيث إننا نجهل تاريخ وفاة بعضهم ، مع الإشارة -ما أمكن -إلى طرف من ترجمة كل منهم ،وهم :

* ١- إبراهيم بن عبد الرحمن بن نوح بن محمد ، بهاء الدين المقدسيّ ، الدمشقيّ الشافعيّ (٦٣٩ - ٧٢٠ أو ٧٢١ هـ) :

تفرد بأجزاء . وكان ناظرا للمدرسة الرواحية وغيرها . سمع من الرشيد بن مسلمة ،وإسماعيل العراقيّ ،والمجد الاسفرائينيّ ،والمرسيّ وغيرهم ،وأجاز له جماعة .[4]

* ٢ - إبراهيم بن عمر بن عبد العزيز بن الحسن القرشي (٠٠٠ - ٦٦٣هـ) :
قال عنه الذهبي :" المحدث المتقن . . . كتب عن ابن صباح، وابن اللتي، وكريمة فأكثر،...".[5]
ورد ذكره في السماع الذى في آخر كتاب الضوابط.

---

(١) سير أعلام النبلاء ٢٣/ ٣١٣ .

(٢) العقد الثمين ٢/ ٨٣ .

(٣) معجم الأدباء ١٨/ ٢١١ .

(٤) معجم الشيوخ ١/ ١٤١ ،والدرر الكامنة ١/ ٣٨ ،وذكره أيضا الذهبي فيمن حدث عن السلمي ،سير أعلام النبلاء ٢٣/ ٣١٣ .

(٥) العبر ٥/ ٢٧٣ ، وانظر شذرات الذهب ٥/ ٣١٢ .

* ٣ - إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر الطبري ، المكي ، (٦٣٦-٧٢٢هـ) :

أخذ عن جماعة " منهم أبو الحسن علي بن هبة الله بن الجميـــــزى ، وأبو عبد الله محمد بن أبي الفضل المرسي ، ونجم الدين التلمساني بن خليل العسقلاني ، وسواهم ... " .(١) سمع على ابن أبي الفضل مسند ابن حبان سنة أربع وأربعين وستمائة .(٢)

*

* ٤ - أبو الحرم بن رشيد بن عبد الوهاب الأنصاريّ ، الصالحيّ الخبـــاز (٦٣٤ - ٧٠٨هـ) :

قال الذهبيّ : " إنسان مبارك ، متعفف ، سمع المرسيّ ، وخطيب مردا " ، وقال : " أخبرنا أبو الحرم بن رشيد ، و محمد بن عمر ، و يحيى بن محمد ، وابن منعة ، و محمد بن أحمد البَجَدى - بقراءتي عليهم - قالوا : أنا محمد ابن عبد الله السلميّ ... ".(٣)

---

(١) برنامج الوادى آشي ٨٥ ، وانظر مستفاد الرحلة والاغتراب ٣٨١ .
(٢) مستفاد الرحلة والاغتراب ٣٨٥ .
(٣) معجم الشيــوخ ٢/٤٢٤ .

* ٥ - أبو القاسم بن أبي بكر بن مسافر بن أبي بكر بن أحمد المالكيّ ، الشهير بابن زيتون (٦٢٠ - ٦٩١هـ) :

الفقيه الأصوليّ ،ولي قضاء تونس مرتين ، رحل إلى المشرق ، "وروى فيه من جماعة كأبي عبد الله محمد بن أبي الفضل المرسيّ ، وعزالدين أبي محمد عبد العزيز بن عبد السلام ،وغيرهما .."(١)

" كان إماما عالما ، ذا فضل ودين ،حسن الخَلْق والخُلُق ... وكان مجلسه يغص بصدور طلاب العلم ..".(٢)

* ٦ - أحمد بن إبراهيم بن سباع بن ضياء ،الإمام شرف الدين ، أبو العباس الفزاريّ (٦٣٠- ٧٠٥هـ) :

المقرىء النحويّ ،الشافعيّ ،خطيب جامع دمشق . قرأ القرآن على السخاويّ ،وغيره . وروى كتاب السنن الكبير للبيهقيّ . وقرأ العربية على مجد الدين الإربلي ،وكان أحسن أهل زمانه قراءة للحديث . أخذ عنه العربية جماعة منهم القحفازي .(٣)

وحدث عن السلميّ ، كما ذكر الذهبي .(٤)

* ٧ - جمال الدين أحمد بن عبد الله بن شعيب التميمي الدمشقي (٥٩٠-٦٦٤هـ) : المقرىء الأديب . لزم السخاويّ مدة وأتقن القراءات ،وسمع من القاسم بن

---

(١) برنامج الوادي آشي ٤٤ ،وذكره ابن عبد الملك من قبل فيمن رووا من السلميّ . الذيل والتكملة ٦/٣٠٣ .

(٢) الديباج المذهب ١/٣١١ .

(٣) معرفة القراء ٥٧١ ،وغاية النهاية ١/٣٣ ،والدرر الكامنة ١/٩٤ .

(٤) سير أعلام النبلاء ٢٣/٣١٣ .

عساكر ،وطائفة .[١] ورد ذكره في السماع الذى في آخر كتاب الضوابط .

* ٨ - محب الدين أبو العباس وأبو محمد أحمد بن عبد الله بن محمد بن أبي بكر الطبريّ المكيّ (٦١٥-٦٩٤هـ) :

خرّج لنفسه تخاريج من جلتها العوالي في جزء كبير ،وألف جملة تصانيف . .

سمع من عم أبويه جمال الدين بن أبي بكر الطبريّ ،وجماعة غيره منهم السلميّ ،قال ابن رشيد : " وقرأت بخطه ما نصه : سمعت على الشيخ أبي الحسن علي بن أبي عبد الله بن المقير النجار البغداديّ ،والشيخ الإمام شرف الدين أبي عبد الله محمد المرسيّ السلميّ ،والشيخ عبد الرحمن ابن أبي حرمي الكاتب ،وشيخ الحرم الإمام العالم بشير بن حامد الجعفريّ التبريزيّ ".[٢]

قرأ على السلمي صحيح مسلم ،وصحيح ابن حبان .[٣]

* ٩ - أحمد بن عبد المنعم بن أبي الغنائم بن أحمد القزويني ،المعروف بالطاووسيّ (٦٠١-٧٠٤هـ) :

سمع في صغره من أبي بكر الشحّاذيّ ،وسمع أبا عبد الله المرسيّ بالمدينة ،ذكر ذلك الوادى آشي .[٤]

---

(١) العبر ٥/ ٢٧٦ ،وشذرات الذهب ٥/ ٣١٥ .

(٢) مل ° العيبة ٥/ ٢٢٣-٢٢٥ . وانظر في ترجمته العقد الثمين : ٣/ ٦١ - ٧٢ .

(٣) العقد الثمين ٣/ ٦٢ . وانظر برنامج التجيبي ٨٤ .

(٤) البرنامج ١١١ ،وانظر في ترجمته معجم الشيوخ ١/ ٧٢ ،والوافي بالوفيات ٧/ ١٥٨ ،والدرر الكامنة ١/ ٢٠٦ .

* ١٠- أحمد بن علي بن الحسن بن داود الجزريّ ، الصالحيّ
(٦٤٩ - ٧٤٣ هـ) :

أُحضِر على ابن عبد الهادي وخطيب مردا ، وغيرهما وأجاز له المبارك سبط بن الجوزي ، وجماعة .

نقل ابن حجر عن الذهبي قوله : " تفرد وقصده الطلبة وكان كثير الذكر والتلاوة ". (١)

كان آخر أصحاب السلميّ بالإجازة ، ذكره الفاسيّ في ترجمة السلميّ قال : " وآخر أصحابه بالسماع : أيوب الكحال ، وبالإجازة : أحمد بن علي الجزريّ ، وهما من شيوخ شيوخنا ". (٢)

* ١١- أحمد بن علي بن عسكر القصري ، الجمال .. قال ابن حجر : ولد سنة ... ، وأُسمِع على محمد بن أبي الفضل المرسيّ ، وحدث ومات سنة ... . (٣)

* ١٢- أحمد بن علي بن سعود الكلبيّ ، الصالحيّ ، أبو العباس ، الملقب مُتَّى (٦٤٢ - ٧٢٣ هـ) :

قال الذهبي : " سمع المرسيّ حضورا ، وخطيب مردا ... ". (٤)

---

(١) الدرر الكامنة ١/ ٢٢٠-٢٢١ .
(٢) العقد الثمين ٢/ ٨٥ .
(٣) الدرر الكامنة ١/ ٢٣١ .
(٤) معجم الشيوخ ١/ ٧٧ .

* ١٣- أحمد بن عمر بن إبراهيم بن عمر أبو العباس الأنصاريّ ، القرطبيّ عرف بابن المزيّن (٥٧٨ - ٦٥٦ هـ) :

نزيل الاسكندرية ، من أعيان المالكية ، ومن المشهورين في علم الحديث والعربية ، من مصنفات مختصر الصحيحين ، والمفهم شرح صحيح مسلم ، وهو من أجل الكتب.(١)

ذكره ابن عبد الملك فيمن روى عن السلميّ.(٢)

* ١٤- أحمد بن محمد بن إبراهيم ، الفقيه ، المسند ، الطبريّ ، المكيّ (٦٣٣ - ٧١٤هـ) :

كان دينا خيرا ، قال الذهبي : " سمع الكثير من أبي الحسن بن الجميزى ، وسمع صحيح البخاري من عبد الرحمن بن أبي حرمي صاحب بن عمار ، وسمع من المرسيّ ."(٣)

* ١٥- أحمد بن نَعْمَة بن سليمان الصرخديّ ، السمسار (٦٣٤-٧١٣هـ) :

قال الذهبيّ : " سمع من البلدانيّ ، والمرسيّ ، وأجاز له ابن القبيطيّ ، وطبقته ".(٤)

---

(١) الذيل والتكملة ١/ ٣٤٨ ، والوافي بالوفيات ٧/ ٢٦٤ ، والديباج المذهب ١/ ٢٤٠ ، ونفح الطيب ٢/ ٦١٥.

(٢) الذيل والتكملة ٦/ ٣٠٣.

(٣) معجم الشيوخ ١/ ٨٤ ، وانظر الوافي بالوفيات ٧/ ٣٢٠.

(٤) معجم الشيوخ ١/ ١٠٧.

* ١٦- أحمد بن يوسف بن علي بن يوسف الفهريّ ، أبوجعفر اللبليّ ـ (٦٢٣- ٦٩١هـ) :

الأستاذ ، المقرئ ، اللغويّ ، النحويّ ، المتفنن ، أخذ العربية عن أبي علي الشلوبين ، والدباج ، وغيرهما .(١)

سمع على ابن أبي الفضل جامع الترمذي ، وشمائل النبي بالاسكندرية ،(٢) وقرأ عليه المفصل جميعه بالاسكندرية أيضا ، وبنيسابور .(٣)

وروى عنه الأربعين حديثا للحسن الشيبانيّ .(٤)

* ١٧- أيوب بن نعمة بن محمد بن نعمة بن أحمد بن جعفر النابلسيّ ، زين الدين الكحّال ، الدمشقيّ (٦٤٠ - ٧٣٠هـ) :

قال الذهبيّ : " حدث عن الرشيد العراقيّ ، والمرسيّ ، وعثمان ابن خطيب القرافة ، وعبد الله بن الخشوعيّ ، وتفرّد في زمانه ، وحدث بمصر مدة ... ثم تحول إلى دمشق ... وتقرر في دار الحديث ".(٥)

وذكر الوادى آشي أنه قال : " سماعاتي على ابن أبي الفضل المرسيّ عام ستة وأربعين ".(٦)

---

(١) ط. العيبة ٢/ ٢٠٩-٢١٢ . وانظر فهرست اللبليّ ٥-١٢ ، وبغية الوعاة ١/ ٤٠٢ .

(٢) ط. العيبة ٢/ ٢١٧-٢١٨ ، وبرنامج الوادى آشي ٥٨ ، ٢٠٨ .

(٣) ط. العيبة ٢/ ٢٣٦-٢٣٧ .

(٤) برنامج الوادى آشي ٢٦٦ .

(٥) معجم الشيوخ ١/ ١٨٦ ، وذكره أيضا في سير أعلام النبلاء ٢٣/ ٣١٨ في ترجمة المرسيّ ، وانظر الدرر الكامنة ١/ ٤٦٤ .

(٦) البرنامج ٧٩ .

* ١٨- حمزة بن عبد الله بن حمزة بن أحمد بن عمر المقدسيّ الحنبليّ الوكيل (... - ٧١٦هـ) :

سمع المرسيّ ، وعلي بن يوسف ، وجماعة ، وذكر ذلك الذهبيّ.(١)

* ١٩- القاضي الحنبليّ ، كذا ذكره الذهبي فيمن حدث من السلمي ،(٢) ولعله سليمان بن حمزة بن أحمد بن عمر المقدسيّ ، القاضي تقي الدين "أبو الفضل (٦٢٨-٧١٥هـ) :

" قال البرزاليّ : شيوخه بالسماع نحو مائة شيخ ، وبالإجازة أكثر من سبعمائة ... ، وكان شيخا جليلا فقيها كبيرا ...".(٣)

* ٢٠- صدقه بن علي بن الحسين بن عبد العزيز بن سلامة اللخميّ ، المغربيّ ، الدمشقيّ .

ذكره الوادي آشي ، وقال :" يروى من ابن أبي الفضل المرسيّ ، وإبراهيم بن خليل أخي يوسف ".(٤)

---

(١) معجم الشيوخ ٢١٧/١.

(٢) سير أعلام النبلاء ٣١٣/٢٣.

(٣) معجم الشيوخ ٢٦٨/٢ ، والوافي بالوفيات ٢٧٠/١٥ ، وذيل طبقات الحنابلة ٣٦٤/٢-٣٦٦ ، والدرر الكامنة ٢٤١/٢.

(٤) البرنامج ١٧٠.

*٢١- جمال الدين عبد الرحمن بن أحمد بن عمر بن أبي بكر بن شكر ، الدمشقيّ الحنبليّ (٦٣٩- ٧٢٨هـ) :

"من أصحاب ابن [أبي] الفضل المرسيّ ،أخذ عنه ،وعن محمد ابن أبي بكر البلخيّ ،وغيرهما". (١)

* ٢٢- عبد الرحمن بن محمد بن علي بن الحسين المكيّ المعروف بابن الطبريّ (٦٢٢ - ٧٠١ هـ) :

كان غزيرَ العلم ،شديدَ الإقبال على فروع الفقه وغوامضه ،سمع عن جماعة منهم أبو عبد الله بن أبي الفضل السلميّ ،سمع عليه صحيح مسلم كاملا ،وصحيح ابن حِبّان. (٢)

* ٢٣- عبد الرحمن بن نصر بن عبيد ،زين الدين ،الدمشقيّ ،الصالحيّ ، الحنفيّ (٦٣٩ - ٧٢٤ هـ) :

سمع من المرسيّ ،وخطيب مردا ،وغيرهما. ودَرَّس بالأسدية زمانا.

"ومن مسموعه على المرسيّ كتاب الأربعين للحسن بن سفيان ،والرابع والخامس من فوائد عبدان". (٣)

---

(١) برنامج الوادي آشي ١٤٩ ،وانظر معجم الشيوخ ١/ ٣٥٦-٣٥٧ ، والدرر الكامنة ٢/ ٤٣١.

(٢) انظر مستفاد الرحلة والاغتراب ٣٦٢ - ٣٦٤ ،وبرنامج الوادي آشي ١٤٨ ،والعقد الثمين ٥/ ٤٠٣- ٤٠٤.

(٣) الدرر الكامنة ٢/ ٤٥٨ ، وانظر معجم الشيوخ ١/ ٣٨٣ - ٣٨٤.

*٢٤- عبد الرزاق بن عبد الكريم بن علي الشافعيّ ، ابن الراقوا -

(٦١٥ - ... هـ) :

ذكره الوادي آشي ، وقال : " وبعضهم يجعل عوض الألف هاء". .

.. ، سمع على ابن أبي الفضل صحيح مسلم ".[1] ، وكتاب التقاسيم والأنواع .[2]

* ٢٥- الإمام فخر الدين أبو محمد عبد الكريم بن عبد الله الكرديّ :

قرأ على السلميّ صحيحَ مسلم . ذكر ذلك التجيبي.[3]

* ٢٦- عبد الله بن أحمد بن تمام بن حسان التَّليّ ، الحنبليّ -

(٦٣٥ - ٧١٨ هـ) :

قرأ النحو على ابن مالك وولده . وسمع من ابن قميرة ، والمرسيّ ، والبلدانيّ ، وسمع منه الحافظ قطب الدين وحدث عنه .[4]

* ٢٧- عبد الله بن أحمد بن محمد بن عطية المالَقي ، أبو محمد -

(٥٧٣ - ٦٤٨ هـ) :

نقل السيوطيّ عن ابن عبد الملك قوله : " كان بارعا في العربية ، حافظا للغة ، راويه عدلا ، ضابطا متقنا . . ".[5]

ذكره ابن عبد الملك فيمن روى عن السلميّ.[6]

---

(١) البرنامج ١٥١ ، وانظر برنامج التجيبي ٨٨ .

(٢) برنامج التجيبي ١٢٧ .

(٣) البرنامج ٨٤ . وانظر مستفاد الرحلة والاغتراب ٣٧٠ .

(٤) معجم الشيوخ ٣١٧/١ ، وفوات الوفيات ٢ / ١٦١ وذيل طبقات الحنابلة ٢ / ٣٧١ ، والدرر الكامنة ٢ / ٣٤٦ .

(٥) بغية الوعاة ٢ / ٣٣ .

(٦) الذيل والتكملة ٦ / ٣٠٣ .

* ٢٨- عبد الله بن عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن محمد بن قدامة ، شرف الدين بن الشيخ شمس الدين أبي الفرج المقدسيّ (٦٣٩ أو ٤٠ - ٧٠٨ هـ) :

قال الذهبيّ : " سمع الضياءَ - حضورا - وابنَ قميرة ، والرشيدَ ابن مسلمة ، والشرف المرسيّ ، وجماعة . وكان عاقلا ، متواضعا ، على ذهنه شيء من العلم ".(١) حضر على المرسيّ مجلسَ الصعلوكي ، وجزءَ إسحاق .(٢)

* ٢٩- أبو محمد عبد الله بن محمد بن أحمد اللخميّ ، الحَجَّام . قال عنه ابن الحاج ، وقد ذكره في شيوخه : " زاهدٌ ، واعظٌ ، نزل تونس ، وأصله من ألْش ، ونشأ بمراكش ".(٣) ، كما ورد ذكره في مقدمة شيوخ الأشعريّ.(٤) ذكره ابن عبد الملك فيمن روى عن السلمي.(٥)

* ٣٠- عبد المؤمن بن خلف بن أبي الحسن بن شرف الدين الدمياطيّ (٦١٣- ٧٠٥هـ) :

شيخ دار الحديث بالقاهرة ، أحد أئمة الحفاظ المشهورين بالدقة والضبط ، قرأ الفقه ، واشتغل بالعربية ، ثم مال إلى الحديث ، فرحل في طلبه وتحصيله.(٦)

---

(١) معجم الشيوخ ١/٣٢٤ ، وذكره أيضا فيمن حدث عن المرسيّ . سير أعلام النبلاء ٢٣/٣١٣ .

(٢) الدرر الكامنة ٢/٣٧٤ .

(٣) ملء العيبة ٢/١٣٢ .

(٤) المصدر السابق ٢/٤٠٩ .

(٥) الذيل والتكملة ٦/٣٠٣ .

(٦) خصّه تلميذه التجيبي بترجمة وافية. انظرها في مستفاد الرحلة والاغتراب ٣٧-٨٢٢ . وانظر برنامج الوادي آشي ٥٢١ ، وطبقات الشافعية الكبرى ١٠/١٠٢ ، والدرر الكامنة ٣/٣٠-٣٢ .

ذكره الذهبي فيمن حدث من السلمي.(١)

وقد ذكر الدمياطيُّ هذا شيخَه السلميَّ في معجمه ،وترجمه بالنحو ، والفقه ،والحديث ،والتفسير، والزهد .(٢)

* ٣١- شمس الدين أبو محمد عبد الواسع بن عبد الكافي بن عبد الواسع ابن عبد الجليل الأبهريّ (٥٩٩ - ٦٩٠ هـ) :

" سمع من ابن رُوزَبه ، وابن الزبيديّ ،وطائفة ،وأجاز له أبوالفتح المندائيّ ،والمؤيد بن الأخوة ،وخَلْق ".(٣)

ذكره ابن عبد الملك فيمن روى عن السلميّ من أهل المشرق.(٤)

* ٣٢- عثمان بن محمد بن منيع ،أبوعمرو البُشْطاريّ ،المصريّ ،المؤذن (... - ٦٩٦هـ) :

من أعيان المؤذنين ،روى عن الشرف المرسيّ وغيره ، ذكر ذلك الذهبي.(٥)

*٣٣- علي بن أحمد بن عبد المحسن بن أحمد الحسينيّ ،القَرَّافيّ ، الاسكندرانيّ (٦٢٨ - ٧٠٤ هـ) :

حدَّث فأكثر ،كان كثيرَ التلاوة ،معمورَ الأوقات بالخيـر .

---

(١) سير أعلام النبلاء ٢٣/ ٣١٣ .

(٢) طبقات المفسرين للداوديّ ٢/ ١٧١.

(٣) العبر ٥/ ٣٦٨،وانظر معجم الشيوخ ١/ ٤٢٦-٤٢٧.

(٤) الذيل والتكملة ٦/ ٣٠٣.

(٥) معجم الشيوخ ١/ ٤٣٨.

علي دارَ الحديث النبيهية بالاسكندرية .(١)

ذكره ابن عبد الملك فيمن رووا عن السلمي .(٢)

* ٣٤- علي بن أحمد بن عسكر ،أبو الحسن القصيري ،الصالحيّ الحمّال (---- - ٧٢٣هـ) :

قال الذهبيّ : " شيخ صالح ، ينقل على بهيمته ،ولد سنة بضع وثلاثين وستمائة ،وسمع من محمد بن سعد ،والمرسيّ ،وغيرهما .."(٣)

* ٣٥- علي بن جعفر بن علي بن إسماعيل الحلبيّ ،نزيل دمشق (٦٣٠ - ٧٠٩هـ) :

سمع ابنَ قميرة ،والرشيدَ العراقيّ ،وابنَ سعد ،والمرسيّ .(٤)

* ٣٦- علي بن عمر بن أبي بكر الوانيّ ،الشيخ المحدث ،الصوفيّ ، المعروف بابن الصلاح (٦٣٦ - ٧٢٧ هـ) :

سمع من ابن رواج ،ويعقوب الشاوي ،وابن أبي الفضل المرسيّ ، وغيرهم . ذكر ذلك الوادي آشي .(٥)

---

(١) معجم الشيوخ ٢/ ١٢ ،والدرر الكامنة ٣/ ٨٥-٨٦ والغَرّافي : " بغين معجمة مفتوحة ،وراء مشددة بعدها ألف بعدها فاء ، بعدها ياء النسب ،والغَرّاف نهر بالعراق من أعمال واسط" طء العيبة ٣/ ٥٣ ،وانظر معجم البلدان ٤/ ١٩٠.

(٢) الذيل والتكملة ٦/ ٣٠٣.

(٣) معجم الشيوخ ٢/ ١٥ ،وذكره أيضا فيمن حدث عن المرسيّ . سير أعلام النبلاء ٢٣/ ٣١٣ . وانظر في ترجمته الدرر الكامنة ٣/ ٨٧.

(٤) معجم الشيوخ ٢/ ٢٣ ،والدرر الكامنة ٣/ ١٠٦.

(٥) البرنامج ٧٩ ،وتبعه ابن القاضي في درة الحجال ٣/ ٢١٢ ، وانظر الدرر الكامنة ٣/ ١٦٣.

*٣٧- علي بن محمد بن منصور المالكيّ ،ابن المنيّر (٦٢٩- ٦٩٦ هـ) :

ولّي قضاءَ الاسكندرية مدة ،وأفتى ودَرّس ،وله شرح على البخاري في عدة أسفار . وكان من المجتهدين في مذهب مالك.(١)

سمع على ابن أبي الفضل المرسي الموطأ ،وآية يحيى بن يحيى الليثي .(٢)

* ٣٨- أبو محمد عيسى بن سليمان بن عبد الله الرعينيّ ،المالَقـــــيّ (٥٨١ - ٦٣٢ هـ) :

كان محدثا ضابطا متقنا ، قائما على معرفة الرجال ،مبرزا في علومه سمع بالأندلس من أبي محمد القرطبيّ ،وابن الجيّار ،وغيرهما . ورحـــل وحج ، وأخذ بمكة عن يونس القصّار ،وروى بدمشق عـــن البرزاليّ وابـــن صصرى ،وغيرهما . وعاد إلى مالَقة و قدّم للإمامة بجامع مالَقه ، فمرض قبل الصلاة فيه بالناس وتوالى مرضه إلى أنْ توفي .(٣)

ذكره ابن عبد الملك فيمن روى عن السلميّ .(٤)

----

(١) الديباج المذهب ٢/ ١٢٣ ،وانظـــر معجم الشيوخ ٢/ ٥١ ،والوافي بالوفيات ٢٢/ ١٤٢.

(٢) برنامج الوادى آشي ١٦٠ ،وذكره أيضا ابن عبد الملك في ترجمة المرسى . الذيل والتكملة ٦/ ٣٠٣.

(٣) الذيل والتكملة ٥/ ٩٥ ٤ ،وسير أعلام النبلاء ٢٢/ ٢٢.

(٤) الذيل والتكملة ٦/ ٣٠٣.

* ٣٩- محمد بن أحمد بن إبراهيم بن أحمد ، الموفق ، الخراساني -
(٦١٤-٧٠٤ هـ) :

سمع من جماعة من العلماء ، من مصنفات «العمدة الكافية في طريق أهل العافية»، واللباب في تاريخ العلماء .

ومن مروياته صحيح مسلم ، سمعه كاملا على ابن أبي الفضل السلمي ، ذكر ذلك التجيبي .(١)

* ٤٠- محمد بن أحمد بن إبراهيم بن عبد الواحد بن علي بن سرور ، يعرف بشَمْلَج الفقير (.... - ٧٠٥هـ) :

سمع من ابن مسلمة ، والمرسي ، والخطيب المرداوي ، وحدَّث.(٢)

* ٤١- أبوعبد الله محمد بن أحمد بن زكريا الأَلْشيّ . ذكره ابن عبد الملك فيمن روى عن السلمي (٣) ، وقال في ترجمته: " كان من أهل الاعتناء التام بالقراءات ، والتقدم في إتقان الأداء ، وحسن التجويد والإقراء ، . . ناقدا عارفا بطرق الروايات وأسانيدها ".(٤)

أخذ القراءات عن ابن سلمة ، وابن مسعود الأزديّ ، وحدث عن ابن النخال النفزي ، وابن وضاح .(٥)

---

(١) مستفاد الرحلة والاغتراب ٩٩ . وانظر أيضا في ترجمته الدرر الكامنة ٣٩٠/٣.
(٢) معجم الشيوخ ١٣٩/٢-١٤٠ ، والدرر الكامنة ٣٩٣/٣ .
(٣) الذيل والتكملة ٣٠٣/٦ .
(٤) الذيل والتكملة ٦٣٩/٥ .
(٥) المصدر السابق .

* ٤٢- محمد بن أحمد بن عبد الرحمن بن علي أبو عبد الله البَجَدي ، الحنبلي ، المقرئ (.... - ٧٢٢هـ) :

سمع من المرسي ، وخطيب مردا ، وإبراهيم بن خليل ، وأجاز له الكثير.(١)

* ٤٣- محمد بن أحمد بن عبد الرحيم بن عبد الواحد المقدسي، الحنبلي ضياء الدين (٦٤٤ - ٧١٣ هـ) :

قال الذهبي : " حَضَر المرسيَّ ، وسمع من خطيب مردا ، وابن خليل وجماعة.(٢)

* ٤٤- محمد بن أحمد بن أبي بكر محمد بن إبراهيم ، الشيخ أبو عبد الله المقدسي .

قال الذهبي : " سمع من الرشيد بن مسلمة ، والمرسي ، والبلداني وجماعة ".(٣)

* ٤٥- محمد بن أحمد بن نَنْعَه(٤) بن منيع بن مطرف ، شمس الدين ، أبو عبد الله القنوي ، الصالحي ، الحنبلي (٦٣٥-٧٢٧هـ) :

سمع من المرسي ، والبلداني ، وحضر على عبد الحق بن خلف ، وأجاز له ابن يعيش النحوي وجماعة.(٥)

---

(١) معجم الشيوخ ٢/ ٤٥-٤٦ ، والوافي بالوفيات ٢/ ١٤٦ ، والدرر الكامنة ٣/ ٣١٤.
والبَجَدي : بفتح الموحدة والجيم نسبة إلى بَجَد ، قرية من الزبداني. قاله ابن حجر. وقد وقع في طبعة معجم الشيوخ بكسر الباء وفتح الجيم مشددة.

(٢) معجم الشيوخ ٢/ ١٤٦ ، وانظر الدرر الكامنة ٣/ ٣١٤.

(٣) معجم الشيوخ ٢/ ١٦٧.

(٤) بالنون الساكنة والعين المهملة . الوافي بالوفيات ٢/ ١٤٩.

(٥) معجم الشيوخ ٢/ ١٦٣-١٦٤ ، والوافي بالوفيات ٢/ ١٤٩ ، والدرر الكامنة ٣/ ٤٥٩.

* ٤٦- ابن التونسيّ ، ذكره ابن رشيد ، قال : " وممن لقيناه بثغر الاسكندرية : جمال الدين أبو عبد الله محمد بن حسن بن علي المعروف بابن التونسيّ . أديب له نظم ، وله سماع وإجازات ، وخطه بارع .

قرأ على أبي الفضل المرسيّ جامع الترمذي وأكثر صحيح مسلم ، وأجازله . . ." (١)

* ٤٧- جمال الدين محمد بن سليمان بن سومر الزواويّ (٦٣٠ - ٧١٧هـ) :

قاضي المالكية بدمشق ، سمع من أبي عبد الله المرسيّ صحيح مسلم جميعَه . (٢)

* ٤٨- محمد بن عبد الرحمن بن عمر بن عوض شمس الدين أبو عبد الله ابن التاج المقدسيّ ، الحنبليّ (٦٣٦ - ٧١٣هـ) :

قال الذهبي في نعته : " الفقيه العالم الصالح بقية السلف . .

- . . سمع من الحافظ الضياء - حضورا - و من محمد بن عبد الهادي ، وخطيب مردا ، والمرسيّ ، والرشيد بن مسلمة ، وولي مشيخة دار الحديث بالجبل . ." (٣)

---

(١) ملء العيبة ٣/ ١٣ ، وانظر برنامج الوادي آشي ١٤٠ .

(٢) برنامج التجيبي ٨٧ - ٨٨ . وانظر معجم الشيوخ ٢/ ١٩٤ ، والوافي بالوفيات ٣/ ١٣٧ ، والديباج المذهب ٢/ ٣٢٠ ، والدرر الكامنة ٤/ ٦٨ .

(٣) معجم الشيوخ ٢/ ٢١١ ، وذكره أيضا في ترجمة المرسيّ . سير أعلام النبلاء ٢٣/ ٣١٢ .

*٤٩ - محمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع البغداديّ الحنبليّ المعروف بابن نقطة (..... - ٦٢٩ هـ) :

أحد أئمة الحديث ،كان ضابطا ،متقنا ،متثبتا فيما ينقله.(١)
ذكر ابن الأبار أنه يروي عن السلفيّ.(٢)

* ٥٠- أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعيّ ، البلنسيّ ، المعروف بابن الأبار (٥٩٥ - ٦٥٩ هـ) :

وصفه ابن عبد الملك بقوله : " كان آخر رجال الأندلس براعة وإتقانا ،وتوسعا في المعارف وافتنانا ،محدثا مكثرا ، ضابطا عدلا ثقة، ناقدا يقظا ، ذاكرا للتواريخ على تباين أغراضها ،مستبحرا في علوم اللسان نحوا ولغة وأدبا ،كاتبا بليغا شاعرا مفلَّقا.."(٣)

له تحفة القادم ، وإيماض البرق ،والتكملة لكتاب الصلة ،وغيرها.
قتل بتونس على يد صاحبها .

أجاز له السلفي في سنة ثلاث عشرة ،ثم بعد الأربعين وستمائة ، قاله ابن الأبار نفسه .(٤) وذكر ابن عبد الملك أنه كتب إليه مجيزا من غير أن يلقاه .(٥)

---

(١) انظر سير أعلام النبلاء ٢٢/ ٣٤٧ ،والوافي بالوفيات ٣/ ٢٦٧.
(٢) التكملة لكتاب الصلة ٢/ ٦٦٣.
(٣) الذيل والتكملة ٦/ ٢٥٨ ،وانظر أيضا في ترجمته الوافي بالوفيات ٣/ ٣٥٥.
(٤) التكملة لكتاب الصلة ٢/ ٦٦٣.
(٥) انظر الذيل والتكملة ٦/ ٢٥٥-٢٥٦.

* ٥١- محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك ،أبو عبد الله الطائيّ ، الجيانيّ (٦٠٠ - ٦٧٢هـ) :

إمام زمانه في العربية ،مقدَّم في القراءات .(١)

سمع على ابن أبي الفضل المرسيّ الحديث .(٢)

* ٥٢- محمد بن علي بن محمد بن علي بن منصور بن المؤمل البالسيّ ، ثم الدمشقيّ عماد الدين ،أبو المعاليّ (٦٣٨-٧١١هـ) : ذكره الذهبي فيمن حدث عن السلمي .(٣)

أحضِر وأسمِع على السخاويّ ،وابن الصلاح ،وابن طرخان ،وغيرهم وأجاز له ابن القسطيّ وجماعة ، وحدث بالكثير وانتفعوا به بمصر والشام.(٤)

* ٥٣- محمد بن عمر بن محمد بن أبي بكر بن عبد الواسع الهرويّ - (٦٣٠ - ٧١٤ هـ) :

سمع من الضياء ،والمرسيّ ،وأجاز له جماعة منهم الكاشغريّ ،وابن القسطيّ ، والصغانيّ اللغويّ ،وغيرهم.(٥)

---

(١) انظر غاية النهاية ٢/ ١٨٠ ،ومقدمة محقق تسهيل الفوائد .

(٢) شيخة ابن جماعة ٢٩٣ ،وانظر غاية النهاية ٢/ ١٨٠.

(٣) سير أعلام النبلاء ٢٣/ ٣١٣.

(٤) معجم الشيوخ ٢/ ٢٤٥ ،والدرر الكامنة ٤/ ٢٠١.

(٥) الدرر الكامنة ٤/ ٢٣٢ ،وانظر معجم الشيوخ ٢/ ٢٥٧ ، ٢٢٤.

*٥٤- محمد بن عمر بن محمد بن عمر بن الحسين ،أبو عبد الله القسطلانيّ (٥٩٨ - ٦٦٣ هـ):

إمام حطيم المالكية بمكة . سمع من السهرورديّ ،وغيره. وحدّث بمكة ،وكان شيخا عالما ،صالحا وله نظم[(١)].

سمع من ابن أبي الفضل المرسي الموطأ.[(٢)]

* ٥٥- محمد بن محمد بن علي بن محمد بن سليم ،تاج الدين - (٦٤٠ - ٧٠٧ هـ):

" سمع من سبط السِّلَفيّ ،والمرسيّ ،وله شعر حسن مدوَّن ".[(٣)]

انتهت إليه رياسة عصره بمصر.[(٤)]

* ٥٦- أبو عبد الله محمد بن محمود بن الحسن البغداديّ ابن النجار (٥٧٨ - ٦٤٣ هـ):

الحافظ البارع ،محدث العراق ،مؤرخ العصر صاحب ذيل تاريخ بغداد وغيره. " كان ثقة متقنا ،واسع الحفظ ،تام المعرفة بالفن "[(٥)].

اشتملت مشيخته على ثلاثة آلاف شيخ ،وحدَّث عنه جماعة .

ذكره الذهبي فيمن حدث عن المرسي[(٦)]، وقال ابن قاضي شهبه في ترجمة السلمي أيضا :" وذكره ابن النجار في تاريخه ،وقال : اجتمعت به غير مرة ،وعلقت عنه شيئا من شعره ".[(٧)]

---

(١) الوافي بالوفيات ٤/ ٢٦١-٢٦٢.
(٢) ملء العيبة ٥/ ٤٠.
(٣) معجم الشيوخ ٢/ ٢٧٥.
(٤) شذرات الذهب ٦/ ١٤-١٥ ،وانظر النجوم الزاهرة ٨/ ١٢٨-١٢٩.
(٥) العبر ٥/ ١٨٠ ،وانظر سير أعلام النبلاء ٢٣/ ١٣١ ،وطبقات الشافعية الكبرى ٨/ ٩٨ .
(٦) سير أعلام النبلاء ٢٣/ ٣١٣.
(٧) طبقات النحاة واللغويين ١٤٣.

٥٧* - محمد بن موسى بن محمد بن خلف بن راجح ،أبو عبد الله شمس الدين ابن الصلاح (٦٤١-٧١٧ هـ):

ذكره الذهبي ،وقال :" سمع ابنَ قميرة ، وابنَ مسلمة ،وإسماعيل ابن العراقيّ، ومحمد بن عبد الهادي ،والمرسيّ ،والبلدانيّ ".(١)

٥٨* - محمد بن نَعْمة بن سليمان بن سالم أبو سليم الصالحي ،الحجّار (... - ٧١٩ هـ):

ذكره ابن حجر ،وقال : " ولد سنة بضع وثلاثين ،وسمع من ابن أبي الفضل المرسيّ ،وحدَّث ... ".(٢)

٥٩* - محمد بن يوسف بن محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن المصريّ الأصل ،ابن المهتار ،الدمشقيّ (٦٣٧ - ٧١٥ هـ):

سمع من ابن الصلاح ،ومكي بن علان ،وابن خطيب القَرَافة ، وطائفة ،وأجازله السخاويّ ،وجماعة .

سمع من ابن أبي الفضل المرسيّ كتاب الأدب ،والاعتقاد ،كلاهما للبيهقيّ ،وغيرَ ذلك.(٣)

---

(١) معجم الشيوخ ٢/ ٢٩١ ،وانظر شذرات الذهب ٦/ ٤٦.

(٢) الدرر الكامنة ٥/ ٤٧. وانظر معجم الشيوخ ٢/ ٢٩٧.وذكره الذهبي أيضا روى عن المرسيّ ،سير أعلام النبلاء ٢٣/ ٣١٣.

(٣) الدرر الكامنة ٥/ ٧٩-٨٠ . وذكره الذهبي من قبل فيمن حدث عن السلمي ،سير أعلام النبلاء ٢٣/ ٣١٢.

* ٦٠- محمد بن يوسف بن يعقوب بن عثمان بن أبي طاهر بن مفضل الإربليّ ،ثم الدمشقيّ ،الذهبيّ (٦٢٤ - ٧٠٤ هـ) :

أجاز له أبو محمد بن البن ،وابن الزبيديّ ،والمرسيّ وغيرهم، من مسموعاته "السنن الكبير" عن المرسيّ (١) ، سمعه منه كلّه في سنة اثنتين وثلاثين. (٢)

* ٦١- محمود بن محمد بن محمود بن عبد المنعم بن المراتبيّ ،الصالحيّ، البغداديّ ،الأصمّ (... - ٧١٦ هـ) :

قال الذهبيّ :" قرأت عليه بأقوى صوتي في أذنه ثلاثة أحاديث ... سمع الرشيد بن مسلمة ،والمرسيَّ ،والبلخيَّ . وكان يجهر بالذكر في الأسواق سامحه الله ". (٣)

* ٦٢- منصور بن أحمد بن عبد الحق الشّذّاليّ (٦٣٢ - ٧٣١ هـ) :

ذكره الوادي آشي وقال :" ذو العلوم الجمّة ،أخذ عن الإمام عز الدين بن عبد السلام ، وشرف الدين أبي عبد الله محمد بن أبي الفضل

---

(١) معجم الشيوخ ٢/ ٣١٠ ،والوافي بالوفيات ٥/ ٢٦٥ ،والدرر الكامنة ٥/ ٨٢.

(٢) سير أعلام النبلاء ٢٣/ ٣١٣ .

(٣) معجم الشيوخ ٢/ ٣٣٥،وذكره أيضا في سير أعلام النبلاء ٢٣/ ٣١٣ في ترجمة المرسيّ ،وانظر الدرر الكامنة ٥/ ١٠٦ ،وفيه المدائني مكان المراتبي ،والصواب ما أثبتناه.

المرسي ...»(١) أخذ عن المرسي صحيح مسلم كاملا.(٢)

* ٦٣- نجيب الدين أبو الفتح نصر الله بن أبي العز الشيباني الصفار (... - ٦٥٦هـ):

قال عنه الذهبي: «ولد بعد الثمانين وخمسمائة، وسمع من حنبل، وابن طبرزد، وخلق كثير، وروى مسند أحمد ...».(٣) ورد ذكره في السماع الذي في آخر كتاب الضوابط.

* ٦٤- يحيى بن أحمد بن نعمة بن أحمد، أبوزكريا المقدسي (٦٢٩- ٧١٦هـ):

إمام فقيه زاهد عارف بالمذاهب، «سمع أباه، ومكي بن علان، والبلخيّ، والمرسيّ، والعراقيّ، وخطيب مردا، وجماعة».(٤)

وأجاز له السخاويُّ، وابن الصلاح، وغيرهما.

* ٦٥- يحيى بن محمد بن الحسين بن عبد السلام الصفاقسيّ، التميميّ الاسكندرانيّ (٦٣٢ - ٧٢١هـ):

من فضلاء المالكية سمع من ابن أبي الفضل المرسيّ الموطأ.(٥)

---

(١) البرنامج ١٤٣. وانظر الدرر الكامنة ٥/ ١٣١، ودرة الحجال ٣/ ٩. والمَشَدّاليّ: بفتح الميم والمعجمة، وتشديد الدال، نسبة إلى قبيلة من زواوة. ذكره ابن حجر. وهو في طبعة البرنامج بالذال المعجمة، وفيما عداه بالدال المهملة.

(٢) برنامج التجيبي ٨٨.

(٣) العبر ٥/ ٢٣٦-٢٣٧، وانظر شذرات الذهب ٥/ ٢٨٥.

(٤) معجم الشيوخ ٢/ ٣٦٦. وانظر الدرر الكامنة ٥/ ١٨٦-١٨٧.

(٥) معجم الشيوخ ٢/ ٣٧١، والدرر الكامنة ٥/ ٢٠١.

* ٦٦- يحيى بن محمد بن سعد بن عبد الله بن سعد ، المقدسيّ ، الحنبليّ ، المقرئ (٦٣١ - ٧٢١ هـ) :

أُسمِع في الخامسة ومابعدها على جعفر الهمدانيّ ، والمرسيّ ، وطائفة ، وأجازله ابن رَوْزَبة وجماعة ، " روى الكثير ورُحِلَ إليه وتفرّد في زمانه . . . وَلِّي مشيخة الضيائية مدة ". (١)

* ٦٧- يوسف بن عمر بن حسين بن أبي بكر الخُتَنيّ ، المصريّ - (٦٤٥ - ٧٣١هـ) :

سمع من جماعة منهم ابن رواج ، والزكي المنذريّ ، والمرسيّ ، تفرد بأشياء ، وأكثر عنه الطلبة ، وكان لا يُسمِع إلا بالأجرة ، لأنه كان مقلا . (٢)

* ٦٨- يوسف بن محمد بن يوسف بن سعد النابلسيّ ، الدمشقيّ ، البارع (..... - ٧١٠هـ) :

ذكره الذهبيّ ، وقال : " كان ذا دين ، وخير ، وتقوى ، وتواضع ، ومعرفة بالمذهب ، سمع محمد بن محمد المجد الإسفرايني ، والشرف المرسيّ ، وشيخ الشيوخ ، وابن عبد الدائم ". (٣)

* هذا وهناك تلاميذ آخرون ممن ذكروا في السماع الذى في آخر كتاب الضوابط لم أقع لأحد منهم على ترجمة ، وهم : إبراهيم . . . بن أبي البدر المقرى أبوه ، وإبراهيم بن محمود بن أحمد بن محمد بن الحسن ، وسلام بن إسحاق ابن سلام بن عبد الوهاب بن علي ، وعلي بن إسحاق بن سلام بن عبد الوهاب بن علي ، وإمام الدين أبو حامد محمد بن الحسن بن الإمام الحمويّ ، وأبو علي الحسن ابن المظفر بن رضوان النصيبيّ ، ومحمد بن عبد الرحمن بن عبد الله التبريزيّ .

كما أنّ على غلاف المخطوطة إجازةً لكمال الدين إسحاق بن علي بن سلام . ولم أقع له على ترجمة أيضًا .

---

(١) معجم الشيوخ ٣٧٢/٢-٣٧٣ ، وانظر الدرر الكامنة ٥/ ٢٠١-٢٠٢ .
(٢) الدرر الكامنة ٥/ ٢٤٢ ، وذكره أيضا الذهبي - من قبل - فيمن روى عن السلمي . سير أعلام النبلاء ٢٣/ ٣١٨ .
(٣) معجم الشيوخ ٢/ ٣٩٤ ، وانظر أيضا في ترجمته الدرر الكامنة ٥/ ٢٥٨ .

وفـاتـــه وآثـــــاره

وفاتـــه :

توفي أبو عبد الله السلمي -رحمه الله تعالى- في النصف من شهر ربيع الأول سنة خمس وخمسين وستمائة، بين العريش[1] والزَّعْقَة، وهو متوجه من مصر إلى دمشق، ودفن من يومه بتل الزَّعْقَة.[2] وزاد بعضهم تعيين اليوم الذي مات فيه، وهو يوم الاثنين.[3]

وأشار ابن عبد الملك إلى أنه قد قيل : إنه توفي بالحرم الشريف، قال :" ... توفي بالزعقة من رملة الشام، فيما ذكر ناصر الدين الفقيه المدرس أبو علي منصور بن محمد الزواوي المشداليّ مقيم بَجاية، وقال : إنه حضر وفاته حيث ذكر، فلا ينبغي أنْ يُلتَفَتَ إلى قول من قال : إنه توفي بالحرم الشريف".[4] ولم يذكر لنا ابن عبد الملك صاحب هذا القول كما أنه لم يقع لي فيما اطلعت عليه من المصادر.

---

(١) العريش : مدينة من أعمال مصر من ناحية الشام على ساحل بحر الروم في وسط الرمل. معجم البلدان ١١٣/٤.

(٢) ذيل مرآة الزمان ٧٧/١، وسير أعلام النبلاء ٣١٨/٢٣، والعبر ٢٢٤/٥، والعقد الثمين ٨٤/٢، وطبقات ابن قاضي شهبة ١٤٢، ونفح الطيب ٢٤١/٢.

(٣) نقل ذلك من القطب الحلبيّ الفاسيُّ في العقد الثمين ٨٤/٢، كما نقله أيضا من الحافظ الدمياطيّ السيوطيُّ في البغية ١٤٦/١، والداوديُّ في طبقات المفسرين ١٧١/٢.

(٤) الذيل والتكملة ٣٠٣/٦-٣٠٤.

آثـــاره :

لم يقتصر أبو عبد الله السلميّ في تأليفه على فن معيّن ،بل صنف في غير باب من أبواب المعرفة ، فألف في التفسير ،والحديث ،والأصــول والنحو ،والبلاغة ولقد أشارت كتب التراجم إلى هذه المصنفات ، وحيث إننا نجهل تاريخ تأليفها ، إذ لم يشر أحد ممن ذكروها إلى شــــيء من ذلك ، كما أنه لم يصل منها إلينا - فيما أعلم - سوى كتاب الضوابط الكلية ، ولو وصل إلينا شيء منها فلربما استنتج منه ما يشير إلى زمن تأليفه ، لذا فإنني سأذكرها مرتبة ترتيبامعجميا وهي :

١ - إملاء على "ديوان المتنبي":

قال الذهبي :" وأملى على "ديوان المتنبي". (١)

٢ - الإملاء على المفصل :

ذكره ياقوت (٢) ،وقال قبل ذلك :" وتكلّم (أي السلمي) علـــى المفصل للزمخشري ،وأخذ عليه عدة مواضع ،بلغني أنها سبعـــون موضعا ،أقام على خطئها البرهان ،واستدل على سقمها ببيان ". (٣)

٣ - تعليق على الموطأ :

ذكره ياقوت ،وابن النجار. (٤)

---

(١) سير أعلام النبلاء ٢٣/ ٣١٧ . وانظر الوافي بالوفيات ٣/ ٣٥٥ .

(٢) معجم الأدباء ١٨/ ٢١١ ،ونقله عن ياقوت السيوطيّ والداوديّ ، بغية الوعاة ١/ ١٤٥ ،وطبقات المفسرين ٢/ ١٧٠ .

(٣) المصدر السابق ١٨/ ٢١٠ ،وانظر سير أعلام النبلاء ٢٣/ ٣١٤ ، والوافي بالوفيات ٣/ ٣٥٥ .

(٤) معجم الأدباء ١٨/ ٢١١ ،ونفح الطيب ٢/ ٢٤٢ .

٤ - التفسير الكبير ،يزيد على عشرين جزءًا ، سماه " رى الظمآن في تفسير القرآن ".[(١)] وقد ذكره بهذا الاسم ياقوت ،وقال منه : " كبير جدا قصد فيه ارتباط الآى بعضها ببعض ".[(٢)] ووصفه بعضهم بأنه في غاية الحسن والجودة .[(٣)] [(*)]

٥ - التفسير الأوسط : عشرة أجزاء .
ذكره ياقوت ،والمحب الطبريّ .[(٤)]

٦ - التفسير الصغير : ثلاثة أجزاء .
ذكره أيضا ياقوت ،والمحب الطبريّ .[(٤)]

٧ - الضوابط الكلية فيما تمس الحاجة إليه من العربية ، وسيأتي الحديث عنه في فصل مستقل ،إن شاء الله .

٨ - الكافي في النحو :
ذكره ياقوت [(٥)] ،كما ذكره المحب الطبريّ ،ووصفه بأنه في غاية الحسن ،وقال : " ولم يتم ، بقي منه يسير ".[(٦)]

٩ - كتاب في أصول الفقه والدين :
كذا ذكره ياقوت ولم يُعَيِّن اسمَه .[(٧)]

---

(١) الأعلام ٦/٢٣٣.
(٢) معجم الأدباء ١٨/ ٢١١ ،وانظر نفح الطيب ٢/ ٢٤٢ ،وكشف الظنون ٤٥٨ ،وإيضاح المكنون ١/ ٦٠٤ .
(٣) طبقات ابن قاضي شهبة ١٤١.
(٤) معجم الأدباء ١٨/ ٢١١ ،والعقد الثمين ٢/ ٨٢ (نقلا عن المحب الطبريّ) .
(٥) معجم الأدباء ١٨/ ٢١١ ،وانظر إيضاح المكنون ٢/ ٢٥٩.
(٦) العقد الثمين ٢/ ٨٢ (نقلا عن المحب الطبريّ) .
(٧) معجم الأدباء ١٨/ ٢١١.
(*) يوجد في مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى مصورة لمخطوطة في التفسير ، برقم (٨٢٢) وهي عن دار الكتب الوطنية بتونس برقم (٨٢).
===

١٠- كتاب البديع والبلاغة :

ذكره ياقوت ، ولم يُبَيِّن اسمه أيضا . (١)

١١- مختصر صحيح مسلم. ذكره ياقوت (٢) ، كما ذكره المحب الطبريّ وبين أنه سفران . (٣)

١٢- المنتخب :

ذكره ابن قاضي شهبه ، كما ذكر أنّ أبا حيان ينقل منه في تفسيره. (٤)

هذا ، وقد ذكر صاحب هدية العارفين في مصنفات السلميّ كتاب "شرح الكافي لأبي جعفر النحاس في النحو" ؛ (٥) ولم يقع لي عند غيره ممن ترجموا للسلميّ ، فلعل المقصود هو "الكافي في النحو" الذى ذكره ياقوت ، والمحبُ الطبريّ ، وأنّ ذلك سهو من البغداديّ .

=== وتقع هذه الصورة في خمس وستين وثلاثمائة ورقة ، تبدأ من أول سورة سبأ وتنتهي عند سورة المرسلات . وقد كتب على ورقتها الأولى - وبخط مغاير - " الجلد الأخير من تفسير أبو [كذا] عبدالله السلمي محمد بن عبدالله بن محمد بن أبي الفضل السلمي المرسي المسمى رى الظمآن ". وقد تبين لي أنها ليست للسلمي ، ومما يدل على ذلك ما نقل في الورقة السابعة من هذه الصورة عن أبي حيان من أنه ذهب إلى أن الأصح إعراب " كافة " - من قوله تعالى : ﴿ وما أرسلناك إلا كافة للناس ... ﴾ - حالا من " للناس " وهذا النقل موجود في البحر المحيط ٧ / ٢٨١ ، والمعروف أنّ أبا حيان متأخر عن السلَمي ، فقد ولد أبو حيان سنة ٦٥٤هـ ، لذا فإنها لعالم عاش بعد أبي حيان .

(١) معجم الأدباء ١٨ / ٢١١ .
(٢) المصدر السابق .
(٣) العقد الثمين ٢ / ٨٢ .
(٤) طبقات النحـاة واللغويين ١٤١-١٤٢ .
(٥) هدية العارفين ٢ / ١٢٦ .

الفصل الثاني

آراؤه واختياراته .

الفصل الثاني

آراء السُّلَمِيّ

لم يبدُ لي من خلال قراءتي لهذا النص أنَّ السلميَّ كان صاحب رأي مبتكر ،بل له آراء وافق فيها جمهورَ النحاة،واختيارات وافق فيها بعض النحاة . ولا يعني ذلك عدم استقلاله بشخصيته العلمية ، فهذه الآراء والاختيارات إنَّما تقوم على اجتهاد منه ، فهو لم يُسَلِّم بكل ما قيل ،بل يوافق إنْ رأى الصواب في الموافقة ،ويخالف إنْ رآه في المخالفة . ولعل ذلك يسلكه في عداد المجتهدين في النحو. وسأقدم في هذا الفصل نماذج من آرائه واختياراته في :

* الأبنية ، والأدوات ، والعامل ، والإعراب ،والتراكيب *

ثم أختمه - إنْ شاء الله - بالحديث عن اتجاهه في النحو .

أولا : آراؤه في الأبنية

* " فموان " جَمْعٌ بين العوض والمعوض :

أصل " فم " فَوَه ، بدليل جمعه على أفواه . حذفت الهاء، وأبدلت من الواو ميمٌ عند الإفراد ، فقيل : فَمٌ . ويثنَّى على النقصان ، فيقال : فمان ، وروي من العرب " فموان " ، قال الفرزدق :

هما نَفَثَا في فِيَّ من فَمَوَيهِما

على النابحِ العاوي أَشَدَّ رِجَامِ (١)

والعلماء في " فَمَوان " هذه فريقان : منهم من يرى أنه جَمْعٌ بين العوض والمعوَّض - أي : إنَّ العربَ جعلوا الميمَ مكان الواو ، وأثبتوا الواوَ - وأنه من الضرورة . وهو مذهب ابن السراج ، والزجاج (٢) ، وإليه ذهب السلميُّ (٣) .

وأجاز الفارسيُّ أنْ تكون لغةً ، أي : إنَّ الواوَ فيه لامٌ في موضع الهاء من أفواه ، فتكون الكلمة يعتقبها لامان ، هاء مرة، وواو أخرى ، (٤) وهو ظاهر كلام سيبويه . (٥)

* * *

---

(١) مجالس العلماء ٢٥٠ - ٢٥١ ، وانظر اللسان (فوه) .
(٢) الخصائص ٣ / ١٤٧ ، وانظر مجالس العلماء ٢٥٠ ، والخزانة ٤ / ٤٦٠ .
(٣) الضوابط ٢٤ .
(٤) انظر البغداديات ١٥٨ ، واللسان .
(٥) التوطئة ١٥١ ، وانظر الكتاب ٣ / ٣٦٥ .

* لا يقال في جمع " طلحة " : طَلْحون :

منع السلمي أنْ يقال في جمع " طلحة " : طلحون ؛ لأنّ فيه تاء التأنيث[1] ، والمشهور فيما ختم بالتاء من الأسماء كطلحة أنْ يجمع بالألف والتاء فيقال : طلحات ، قال الشاعر :

رَحِمَ اللّهُ أَعْظُمًا دَفَنُوها

بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةِ الطَّلَحاتِ[2]

وما ذهب إليه المصنف من منع جمعه بالواو والنون هو مذهب البصريين ، قالوا : " الدليل على امتناع جواز هذا الجمع بالواو والنون ؛ وذلك لأنّ في الواحد علامة التأنيث ، والواو والنون علامة التذكير فلو قلنا : إنه يجوز أنْ يجمعَ بالواو والنون لأدّى ذلك إلى أنْ يُجْمَع في اسم واحد علامتان متضادتان ، وذلك لا يجوز ، ولهذا إذا وصفوا المذكر بالمؤنث فقالوا : رجل رَبْعَة ، جمعوه بلاخلاف فقالوا : رَبْعَات ، ولم يقولوا : رَبْعُون ، والذى يدل على صحة هذا القياس أنه لم يسمع من العرب في جمع هذا الاسم أو نحوه إلّا بزيادة الألف والتاء ، كقولهم في جمع طلحة : طَلَحَات ، وفي جمع هُبَيْرة : هُبَيْرَات ... ولم يسمع من أحد العرب أنّهم قالوا : الطَّلْحون ولا : الهُبَيْرون ، ولا في شيء من هذا النحو بالواو والنون ، فإذا كان هذا الجمع مدفوعا من جهة القياس معدوما من جهة النقل فوجب ألا يجوز ".[3]

وقد أجاز الكوفيون ذلك الجمعَ ، وإليه ذهب ابن كيسان إلّا أنه التزم فتح العين ، فقال : الطَّلَحون ، وهم يسكّنونها.[4]

* * *

---

(١) الضوابط ٢٨.
(٢) شرح المقدمة المحسبة ١٣٢ ، وانظر ابن كيسان النحوى ١١١.
(٣) الإنصاف ٤١-٤٢.
(٤) انظر الإنصاف ٤٠ (م ٤) ، والتبيين ٢١٩ ، والرضي على الكافية ٣/٣٧٢-٣٧٣.

* كان وأخواتها لا مصادر لها :

يرى السلميّ أنَّ هذه الأفعال لا مصادر لها ،فلذلك تسمى نواقص.(١) وهذا الذى ذهب إليه هو مذهب جماعة،منهم ابن السراج والفارسيّ ، وابن جني، وابن برهان ، والشلوبين.(٢)

والدليل على أنه ليس في كان معنى الحدث : أنَّ قولك : كان زيدٌ قائما . بمنزلة قولك: زيدٌ قائمٌ أمسِ ،فهي مجردة عن الحدث دالة على الزمان فقط.(٣)

وذهب ابن مالك إلى أنها تدل على المصدر والزمان إلا ليس ، وأنها إنَّما سميت نواقص لعدم اكتفائها بالمرفوع ،وذكر أنَّ ما ذَهَبَ إليه من أنها دالة على المصادر هو ظاهر كلام سيبويه والمبرد و السيرافي . وإليه ذهب الرضي.(٥) وقد ردَّ ابن مالك على منكري المصدرية من عشرة أوجه.(٦)

وهكذا يتضح أنَّ الخلاف في سبب تسميتها ناقصة ناشئ من الخلاف في دلالتها على المصدر من عدمه ، فمن دلت عنده على المصدرية سماها ناقصة لعدم اكتفائها بمرفوعها ،ومن لم تدل عنده على المصدرية فهي بسبب ذلك ناقصة .

---

(١) الضوابط ٥٤.
(٢) انظر الأصول ١/ ٨٢ ،واللمع ١١٩ ،والارتشاف ٢/ ٧٥ ،والهمع٢/ ٧٤.
(٣) انظر حواشي الإيضاح ص٩٥- ٩٦ ،وشرح المقدمة المحسبة٣٤٩-٣٥٠.
(٤) انظر التسهيل ٥٢ - ٥٣ ، وشرحه لابن مالك ١/ ٣٦٣.
(٥) الرضي على الكافية ٤/ ١٨١- ١٨٢.
(٦) انظر ذلك في شرحه على التسهيل ١/ ٣٥٩ فمابعدها .

هذا وفي المسألة رأيٌ ثالث ،وهوأنها مشتقة من أحداث لم يُنطَق بها ،ويُعزى هذا إلى ابن خروف وابن عصفور - وقد رُدَّ هذا بما سمع من نحو : ... وكونُك إياه عليك يسيرٌ ، وقولهم : " كونُك مطيعا مع الفقر خير من كونِك عاصيا مع الغنى " . وفي هذا الرد رَدٌّ أيضا على منكري المصدرية .(١)

* * *

* الأحسن تسكين عين " خُطُوات " :

يرى السلسيليُّ أنَّ تسكين العين من "فُعْلَة" - المجموع بالألف والتاء إذا كان واويَّ اللام - هو الأحسن ،كخُطْوَة وخُطْوات.(٢)

ولعله قد تأثر بالقراءة ؛فالتسكين قراءة أكثر السبعة ، فقد قرأ به نافع وأبو عمرو وحمزة ،وبالضم قرأ ابن عامر والكسائي ،أما ابن كثير وعاصم فقد رويت عنهما القراءتان.(٣)

وفي اللسان (خطا) :" وخفف بعضهم ... وإنَّما ترك التثقيلَ مَنْ تركه استثقالا للضمة مع الواو يذهبون إلى أنَّ الواوَ أجزأتهم من الضمة".

أما سيبويه فلم ينصَّ على شيء من ذلك ، بل ذكر الضم أولا ثم قال : " ومن العرب من يدع العين من الضمة في "فُعْلَة"

---

(١) انظر الارتشاف ٢/ ٧٥ ،والهمع ٢/ ٧٤.

(٢) الضوابط ٢٨٨- ٢٨٩.

(٣) السبعة ١٧٤. وانظر الإقناع ٦٠٥-٦٠٦.

فيقول : عُرْواتٌ وخُطْواتٌ ". [1]

وذكر الزجّاجُ أنَّ الضمَّ أكثرُ القراءةِ [2] ولعلّه يعني في السبعة وغيرها . كما ذكر صاحب اللسان أنه المختار لما فيه من الإشباع. [3]
ولعل تجانس الحركات هنا يكون فيه تخفيف .

* * *

* جَمْعُ " مَعِدَة " في الكثرة " مِعَدٌ " :

ذهب السلميّ إلى أنّ " فَعِلَة " تجمع في الكثرة على "فِعَل "، وذلك نحو : " مَعِدَة " تجمع على " مِعَد ". [4] والقياس حذف التاء فقط ، فيقال : " مَعِدٌ " ،وهو ما ذكره سيبويه . [5]

وهذا الذى ذهب إليه السلميُّ هو قول ابن جني كما نقل ابن سيده ،قال : " وأمّا ابن جني فقال في جمع مَعِدَة :مِعَدٌ ،قال : وكان القياس أنْ يقولوا : مَعِدٌ ،كما قالوا في جمع نَبِقَة : نَبِقٌ ،وفي جمع كَلِمَة : كَلِمٌ ، فلم يقولوا ذلك وعدلوا عنه إلى أنْ فتحوا المكسور وكسروا المفتوح ،قال : وقد علمنا أنَّ مِنْ شرط الجمع بخلع الهاء ألا يُغَيَّرَ من صيغة الحروف والحركات شيء ،ولا يزاد على طرح الهاء ، نحو : تَمْرَة وتَمْر ،ونَخْلَة ونَخْل . فلولا أنَّ الكسرةَ والفتحةَ عندهم تجريان كالشيء الواحد لَمَا قالوا : مِعَدٌ ونِقَمٌ في جمع مَعِدَة ونَقِمَة ،

---

(1) الكتاب ٣ / ٥٨٠ ،وانظر المقتضب ٢ / ١٨٧ ،والتكملة ٤١٧ .
(2) معاني القرآن وإعرابه ١/ ٢٤١ .
(3) اللسان (خطا) .
(4) الضوابط ٢٨٩ .
(5) الكتاب ٣ / ٥٨٢ .وانظر نصّ المحكم الآتي .

وقياسه : " نَقِمٌ ومَعِدٌ " ،ولكنَّهم فعلوا هذا لقرب الحالين عليهم، وليعلموا رأيَهم في ذلك،فيوء نسوا به ويوطئوا بمكانه لما وراءه ." (١)

أمَّا السيرافيُّ فيرى أنَّ " مِعَد " جمع " مِعْدَة " بكسرفسكون ، قال : " وإنَّما جمع مَعِدَة ونَقِمَة على " فِعَل " بكسر الفاء وفتح العين ؛ لأنَّهم يقولون فيها عند بني تميم وغيرهم : مِعْدَة ونِقْمة ،كِكِسْرَة ،نحو: كِتْف في كَتِف ،فجمعا على ذلك ،فمَعِدٌ ونَقِمٌ في الحقيقة جمع "فِعْلَة" ،لا جمع فَعِلَة ... "(٢) . وقد وَرَدَ الجمعان في اللسان والقاموس .

---

(١) المحكم ٢/ ٢٩ - ٣٠ .

(٢) الرضي على الشافية ٢/١٠٨.

ثانيا : آراؤه في الأدوات

* هل تقع (من) لانتهاء الغاية ؟ :

ذكر السلميّ أنَّ بعضَ العلماء حكى أنَّ مِنْ معاني "مِنْ" انتهاء الغاية كـ"إلى" مستشهدين بقول العرب : "رأيتُ الهلالَ مِنْ خَلَلِ السَّحاب" ،أي : إنَّ انتهاءَ الرؤية خَلَلُ السَّحابِ . وقد رَدَّ المصنف هذا الرأى ،قال : "وهذا عندي محتمِل أنْ تكون "مِنْ" فيه لابتداء الغاية ،وأنَّ ابتداءَ الرؤية كان مِنْ خَلَلِ السحاب ، فلا تَثْبُت لها زيادة موضع مع الاحتمال ".[1]

ويعزى هذا القول -انتهاء الغاية -إلى الكوفيين ،وقد استشهدوا بهذا القول وبقول العرب : شَمَمْتُ الريحانَ مِن الطريقِ ، فَمِنْ فيهما لانتهاء الغاية ، قالوا : لأنَّ الابتداء لم يكن من الطريق ،ولا الرؤية مِنْ خلالِ السحاب ،وإنَّما من غيرهما ، قالوا : ومِمَّن ذلك أنك تقول : شممتُ الريحان مِن داري مِن الطريق ،ورأيتُ الهلالَ من داري مِن خلال السحاب ، فَمِن الأولى لابتداء الغاية،والثانية لانتهائها.[2] وذكر المراديُّ أنَّ المغاربة قد ردوا هذا المعنى وتأولوه.[3]

وقد أشار سيبويه إلى أنَّ مِنْ معاني "مِنْ" الغاية ، قال : "وتقول رأيته مِنْ ذلك الموضع ، فجعلتَه غايةَ رؤيتِك كما جعلتَه غايةً حيث أردتَ الابتداء والمنتهى ".[4]

---

(١) الضوابط ١١٦.
(٢) الارتشاف ٢/٤٤٢.
(٣) الجنى ٣١٨ . وانظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٩٠ ،والبسيط ٨٤٥.
(٤) الكتاب ٤/٢٢٥.

وقد وَضَّحَ ابن السراج مرادَ سيبويه بالغاية مبينا أنَّ "مِنْ" حيث وقعت لابتداء الغاية ، وأما قولهم : رأيتُ الهلالَ مِنْ خلال السحاب، فإنَّه لَمَّا استغنى الكلام من إلى ولم يُرِدْ المتكلمُ منتهى أصبح مدخولُها هو غاية حديثه (١) . وما ذكره المصنف من تخريج القول على ابتداء الغاية لا يَخْرُجُ عَمَّا قاله ابن السراج . والله أعلم.

* * *

* حَتَّى العاطفة :

حَتَّى حرفٌ معناه الغاية. ومن أقسامها العاطفة . وقد أثبتها المصنف (٢) ، وهو بذلك موافق البصريين ، فالعطف بها رواه سيبويه وأئمةُ البصريين. (٣) إلَّا أنَّها غيرُ متمكنة في باب العطف ؛ " لأنَّ الغرض من العطف إدخال الثاني في حكم الأوَّل وإشراكه في إعرابه إذا كان المعطوف غير المعطوف عليه ، فأمَّا إذا كان الثاني جزءا من الأوَّل فهو داخل في حكمه لأنَّ اللفظ يتناول الجميع من غير حرف إشراك ..." (٤) فلم يكن في العطف بها فائدة سوى إرادة التفخيم أو التحقير ، إذ إنَّ من شروط العطف بها أنْ يكون مابعدها جزءا مما قبلها (٥) ، وإذا كان جزءا مما قبلها فهو داخل في حكمه كما ذكر ابن يعيش سابقا.

---

(١) الأصول ١/ ٤١١ . وانظر ابن يعيش ٨/ ١٣-١٤ ، والجنى ٣١٧-٣١٨ .

(٢) انظر الضوابط ١٢٣، ١٥٣ .

(٣) انظر الإيضاح ٢٩٣ ، والجنى ٥٠١ .

(٤) ابن يعيش ٨/ ٩٧ .

(٥) الجنى ٥٠١ . وانظر ابن يعيش ٨/ ٩٧ .

وإنّما يتحقق العطف بها في حالة النصب ، يقول ابن يعيش :

" واعلم أنّ " حَتَّى " إنّما يتحقق العطف بها في حالة النصب لا غير ، نحو : قولك : رأيت القوم حتى زيدًا ، فالاسم بعد حتى داخل في حكم ما قبلها ، ولذلك تبعه في الإعراب ، فأما إذا قلتَ : قدم القوم حتى زيدٌ فإنَّه لا يتحقق ههنا العطف ؛ لاحتمال أنْ تكون حرفَ ابتداء - وهو أحدُ وجوهِها - ومابعدها مبتدأ محذوف الخبر ، وكذلك إذا خفضتَ رُبَّما يتوهم فيها الغاية على نحو قوله [تعالى] : ﴿ حَتَّى مَطْلَعِ الفَجْرِ ﴾ ، وقال : " ولذلك لم يمثل الفارسيّ في العطف إلّا بصورة النصب ، فقال : نحو : قولك : ضربتُ القومَ حَتَّى زيدًا ، ثم عضّد ذلك بالنقل ؛ لئلا يمنع المخالفُ هذه الصورةَ ، فقال : وقد رواه سيبويه ، وأبو زيد وغيرهما ، وكذلك رواه يونس ". (1)

هذا مذهب البصريين ، أما الكوفيون فإنّهم ينكرون العطف بها ، ويعربون مابعدها على إضمار عامل (2) . ولعلَّ ما ذكره الشيخ عضيمة - من أنّها لم ترد في القرآن - يقويّ مذهبَهم. (3) ومع ذلك ليس من الممكن القول بإنكارها ما دام العطف بها مسموعا عن العرب ، كما ذكر من سيبويه ، وغيرِه من أئمة البصريين .

* * *

---

(1) شرح المفصل ٨/ ٩٦-٩٧ . وانظر الإيضاح ٢٩٣ ، والكتاب ١/ ٩٦.

(2) المغني ١٧٣.

(3) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، القسم الأول ٢/ ١٣٦.

* ليست " إمّا " عاطفة :

" إمّا " إذا ذكرت فلا بد من تكريرها ، وتلزم المكررةَ الواو،(١)
نحو قوله تعالى : ﴿ إنّا هديناه السبيلَ إمّا شاكرا وإمّا كفورا ﴾ .

والنحاة مجمعون على أنَّ " إمّا " الأولى ليست عاطفة ،
يقول ابن الشجري : " لأنّها تقع بين العامل والمعمول ، كقولك : خرج إمّا زيدٌ وإمّا بكرٌ ، ولقيتُ إمّا زيدًا وإمّا بكرًا فيفصل بين الفاعل وبين رافعه ، أو المفعول على ناصبه ".(٢) وإنّما تدخل لتنبهَ على معنى من المعاني التي تفيدها أو.(٣)

أما " إمّا " الثانية ، فيرى بعضهم أنّها عاطفة.(٤) وأنكر الآخرون كونَها عاطفة ، وهومذهبُ جماعة من المتقدمين منهم يونس وابن كيسان والفارسيّ ووافقهم ابنُ مالك ، قال ابن هشام : " ونقل ابن عصفور الإجماعَ عليه . . . وإنما ذكروها في باب العطف لمصاحبتها لحرفه ".(٥)

وإلى هذا ذهب السلميّ ، وعلل ذلك بصحبتها الواو ، وقال :
" وحرف العطف لا يدخل على حرف العطف ، فالأَوْلَى أنْ تكون حرف شك عَرِيَّةً من العطف ".(٦)

* * *

---

(١) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، القسم الأول ٣٢٧/١ ، وانظر المقتضب ٢٨/٣ .
(٢) الأمالي الشجرية ٣٤٤/٢ ، وانظر ابن يعيش ١٠٣/٨ ، والمغني ٨٥ .
(٣) ابن كيسان النحويّ ١٤٩ . وانظر الأمالي الشجرية ٣٤٤/٢ .
(٤) الأمالي الشجرية ٣٤٤/٢ ، ورصف المباني ٨٣-٨٤ . وانظر حواشي التحقيق ص ١٥١ من الضوابط .
(٥) المغني ٨٥ . وانظر الإيضاح ٢٨٩ ، والمقرب ٢٥١ ، والتسهيل ١٧٤ ، والهمع ٢٥٢/٥ ، وابن كيسان النحويّ ١٥٠ .
(٦) الضوابط ١٥٢ . وانظر أسرار العربية ٣٠٦ .

* ليست " لَنْ " مركبة :

اختلف النحاة في " لَنْ " بين البساطة والتركيب ، فالخليل يرى أنّها مركبة من " لا أَنْ " ، خففت همزة " أنْ " بالتسهيل بالحذف فصار " لان " ، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين . وجعلت بمنزلة حرف واحد ، كما جعلت " هَلَّا " بمنزلة حرف واحد ، إذ أصلُها " هل ولا " وذلك لكثرته في كلامهم ، قالوا : وَيْلُمِّه ، يريدون : وَيْ لأُمِّه ، وقالوا يَوْمَئِذٍ .[1] ووافقه الكسائي .[2]

وذهب سيبويه إلى أنّها غير مركبة ، وأنّها وضعت من أول الأمر على حرفين كـ " لم " ، ووافقه المصنف[3] ، وهو مذهب الجمهور .

وقد رُدَّ مذهب الخليل بجواز تقديم معمول فعلها عليها ، نحو : زيدًا لَنْ أضرب ، وأَنْ لا يتقدَّمُ ما في صلتها عليها .[4] ويمكن الاعتذار عن الخليل بتغيُّر حكم الحروف بعد التركيب عما كانت عليه قبله ، وذلك نحو (هل) فمابعدها لا يعمل في ما قبلها ، فإذا رُكِّبت مع " لا " ودخلها معنى التحضيض جاز ذلك ، نحو : زيدًا هلَّا ضربتَ ؟ فكذلك الأمر مع " أنْ " . ويُرَدُّ هذا أيضا بذهاب معنى الاستفهام من " هلَّا " ، فجاز تَغَيُّر حكمِها ، أمَّا " لَنْ " فمعنى النفي باقٍ فيها ، فينبغي ألَّا يتغيَّرَ حكمها .[5]

---

(١) الكتاب ٣ / ٥ ، وانظر رصف المباني ٣٥٥ .

(٢) الارتشاف ٢ / ٣٩٠ ، والمغني ٣٧٤ .

(٣) الكتاب ٣ / ٥ . وانظر الضوابط ٢٤٠ .

(٤) انظر الكتاب ٣ / ٥ ، والمقتضب ٢ / ٨ ، والأصول ٢ / ١٤٧ ، وشرح المقدمة المحسبة ٢٣١-٢٣٢ .

(٥) أسرار العربية ٣٢٩-٣٣٠ . وانظر الإنصاف ٢١٣ ، ٢١٦ ، ونتائج الفكر ١٣٠ ، والرضي على الكافية ٤ / ٣٩ .

كما رُدَّ أيضا مذهبُ الخليل بأنَّ " لا " تصبح داخلةً علــى المصدر المقدر ،فالتقدير في نحو : لنْ يقومَ زيدٌ ، لا قيام زيد ،وعليه تكون داخلةً على المعرفة من غير تكرير ،والداخلة على المعــــارف أو ما في حكمها لا بد لها من التكرير ،كما أنَّ المبتدأ لا يكون له خبر ، وهو لا بد له من الخبر .(١)

وفي المسألة رأي ثالث يُعزى إلى الفراء ،وهو أنَّ أصلَها " لا " النافية أُبدِل من ألفها نون(٢) وقد رُدَّ هذا أيضا بأنَّ فيه إبدال الثقيل من الخفيف ، إذ النون مقطع والألف صوت، والصوت أخف من المقطع(٣). ويقصد بالمقطع الحرف الصامت ،وبالصوت مقابلُه وهو الصائت .

* * *

* " لَنْ " لا تقتضي التأبيدَ :

يرى السلميُّ أنَّ " لن " لا تقتضي التأبيدَ ،قال : " ولذلك قال تعالى : ﴿ ولن يتمنوه أبدا ﴾ ، ولو كانت للتأبيد لما جاء بقوله : أبدًا ، والله أعلم ".(٤)

وقد سبقه السهيليّ إلى القول بأنَّ " لن " لا تقتضي التــأبيــد معتمدا على أساس صوتيّ يبينه قوله : " ومن خواصها أنَّها تنفي مــا قَرُبَ لا يمتد معنى النفي فيها كامتداد معنى النفي في حــرف " لا "

---

(١) رصف المباني ٣٥٦ .
(٢) الكشاف ١/ ٢٤٨ ،والرضي على الكافية ٤/ ٣٨-٣٩ .
(٣) رصف المباني ٣٥٦-٣٥٧ .
(٤) الضوابط ٢٤٠ .

إذا قلت : لا يقوم زيد أبدا . فحرف " لا " : لام بعدها ألف ، يمتد بها الصوت ما لم يقطعه تضييق النَّفَس ،فآذَنَ امتدادُ لفظها بامتدادِ معناها ،ولن بعكس ذلك..." وقال : " وليس في قوله تعالى " أبدا " ما يناقض ما قلناه ،فقد تكون أبدا بعد فعل الحال ،تقول : زيدٌ يقوم أبدا ،ويصلي أبدا ،ونحو ذلك ". (١)

والقول بأنَّها تقتضي التأبيدَ منسوب إلى الزمخشري.(٢) وذكر أبوحيان أنه رَجَعَ من مذهبه في أنَّ " لن " تقتضي النفي على التأبيد إلى مذهب الجماعة في أنَّها لا تقتضيه ، وقال : " وأما قولُه : إنَّ في "لَنْ" تأكيدا وتشديدا ليس في "لا" فيحتاج ذلك إلى مستقرى اللسان ". (٣)

* * *

* " هل " بمعنى " قد " للخبر المجرد من الاستفهام :

للعلماء في هل إذا وردت بمعنى " قد " مذاهب ، هل هي على معناها الأصليّ الاستفهام ،أو أنَّها خارجة منه ؟.

---

(١) نتائج الفكر ١٣٠-١٣٢ . وانظر أبوالقاسم السهيليّ ٣٦١ .
(٢) انظر التعليق على هذه النسبة في حواشي التحقيق ص ٢٤٠ من الضوابط.
(٣) البحر المحيط ٨/ ٢٦٧ . وانظر الكشاف ٤/ ١٠٣ ،ودراسات لأسلوب القرآن الكريم / القسم الأول / ٢/ ٦٣٥ .

١ - منهم من يرى أنَّها بمعنى " قد " دون استفهام مقدر، أي إنَّها خبر، وهومذهب الفراء(١)، وعليه جماعة منهم المبرد والواحدي، وهو ما ذهب إليه المصنف، حيث يقول: " وقد ترد " هل " بمعنى " قد " فتخرج من الاستفهام "(٢) واستشهد بقوله تعالى: ﴿ هل أتى على الإنسان ...﴾.

٢ - ويرى الزمخشريّ أنَّها في الآية بمعنى " قد " وأنها مضمَّنَة الاستفهام المستفاد من الهمزة المقدرة، فهي عنده لا تكون بمعنى " قد " إلَّا ومعها استفهام لفظا كقول الشاعر:

﴿ أَهَلْ رَأَوْنا بسفح القاع ذى الأَكَمِ ﴾

أو تقديرا، كالآية الكريمة، وتبعه البيضاويّ، وهو ظاهر كلام سيبويه.(٣)

٣ - وذهب ابن مالك إلى أنَّها تتعيَّن لمعنى "قد" إذا دخلت عليها همزة الاستفهام، وإنْ لم تدخل عليها الهمزة فقد تكون للاستفهام وقد تكون بمعنى «قد».(٤)

٤ - ويرى بعضهم أنَّها لا تأتي بمعنى «قد»، بل هي مبقاة على بابها من الاستفهام واختلف هؤلاء؛ فمنهم من جعله استفهاما للتقرير، وهومذهب الزجاج ومن وافقه، واختاره ابن جني، ومنهم من جعله استفهاما محضا، وهو مذهب أبي حيان.(٥)

---

(١) انظر معاني القرآن للفراء ٣/ ٢١٣، والمقتضب ١/ ٤٣-٤٤، ٣/ ٢٨٩، والخزانة ١١/ ٢٦٣-٢٦٤.

(٢) الضوابط ٢٩٦.

(٣) الخزانة ١١/ ٢٦١-٢٦٣. وانظر الكتاب ١/ ١٠٠، ٣/ ١٨٩، والكشاف ٤/ ١٩٤، والمفصل ٣١٩، وابن يعيش ٨/ ١٥٢-١٥٣، والمغني ٤٦٠.

(٤) الخزانة ١١/ ٢٦٤-٢٦٥. وانظر التسهيل ٢٤٣.

(٥) الخزانة ١١/ ٢٦٥-٢٦٦. وانظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥/ ٢٥٧، والخصائص ٢/ ٤٦٢-٤٦٣.

ثالثا : آراؤه في العامل

* عامل الرفع في المبتدأ معنويّ :

ذهب المصنف إلى أنّ عامل الرفع في المبتدأ معنويّ [١] .والقول بأنّ رافع المبتدأ معنويّ هو مذهب البصريين . وذهب الكوفيين إلى أنه مرفوع بالخبر ،والخبر مرفوع بالمبتدأ فهما مترافعان. [٢]

ويفسر المصنف العامل المعنويّ بقوله :" وهو جعلك له في أول الكلام لفظا أوتقديرا ،معرّى من العوامل اللفظية ،التي هي كان وأخواتها وإنّ وأخواتها ،وظننت وأخواتها ". [٣] وإلى هذا التفسير ذهب الجزولي من قبل ،حتى يسلم من الاعتراض بأنّ التجريد أمر عدمي فلا يؤثر. [٤]

ولعل الجزوليّ قد تأثر بابن بابشاذ الذى قال : " وذلك العامل المعنويّ هو الابتداء ،وذلك الابتداء هو الاهتمام ،وذلك الاهتمام هو جعلك الشيء أولا لِثَانٍ ، يكون الثاني حديثا عن الأول المجرد من العوامل اللفظية " قال : " وهذا هو العامل المعنويّ وقد دَقّتْ معرفته على قوم من البصريين والكوفيين ". [٥]

---

(١) الضوابط ٣٣.

(٢) شرح المقدمة المحسبة ٣٤٥ ،والإنصاف ٤٤ (م٥) ،والتبيين ٢٢٤ ،وابن يعيش ١/ ٨٤- ٨٥ .

(٣) الضوابط ٣٣.

(٤) الرضي على الكافية ١/ ٢٢٧ ،وانظر المقدمة الجزولية ٩٣ . وهذا الاعتراض هو اعتراض الكوفيين . الإنصاف ٤٥-٤٦ ،وإصلاح الخلل ١٤٨.

(٥) شرح المقدمة المحسبة ٣٤٥.

ومعنى هذا العامل المعنويّ أنه علة ذات وصفين ،التجرد من العوامل اللفظية لفظا أو تقديرا ، والإسناد [١] فمن نظر إلى جزأَي هذه العلة اندفع عنه الاعتراض بأن التجرد عدم فلا يؤثر ، وهذا هو ما ذهب إليه المؤلف ، إذ ذكر أنَّ المبتدأ كل اسم عريته من العوامل اللفظية لتخبر عنه [٢] ،فالإخبار عنه هو الإسناد اليه.

هذا وللنحاة في حقيقة العامل المعنويّ أقوال أخرى ذكرها ابن السيد . [٣]

* * *

* عامل الرفع في خبر " إنَّ " وأخواتها :

رافع الخبر في باب إنَّ وأخواتها مسألة خلافية بين نحاة البلدين. وما ذهب إليه الشلميّ ـ من أنَّ هذه الحروف هي الرافعة للخبر [٤] ـ هو مذهب البصريين ،وإنَّما أعملوها فيه لقوة شابهتها للفعل ،حيث أشبهته لفظا ومعنى . [٥]

أما الكوفيون فيرون أنه باقٍ على رفعه قبل دخولها ،وذلك لأنَّها إنَّما أعملت لأنَّها أشبهت الفعل فهي فرع عليه ، فهي أضعف ،

---

(١) شرح ألفية ابن معطي ٨١٤ ،وانظر شرح المقدمة المحسبة ٣٤٥.
(٢) الضوابط ٣٣ .
(٣) إصلاح الخلل ١٤٥ فمابعدها.
(٤) الضوابط ٥٧ .
(٥) انظر الإنصاف ١٧٧-١٧٨ ،وأسرار العربية ١٤٨ .

لأنَّ الفرعَ أضعفُ من الأصل ،فينبغي ألاَّ تعملَ في الخبر ،جريا على القياس في حَطِّ الفروع من الأصول ،فوجب أنْ يكون باقيا على رفعه قبل دخولها.(١) وقد رُدَّ عليهم ذلك ،قال ابن السراج : " الدليل على أنها هي الرافعة للخبر أنَّ الابتداء قد زال ،وبه وبالمبتدأ كان يرتفع الخبر ،فلما زال العامل بطل أنْ يكون هذا معمولا فيه ".(٢)

وقد أخذ بمذهب الكوفيين -من المتأخرين- السهيليّ.(٣)

* * *

* ناصب المصدر إذا كان نوعا من الفعل :

يرى السلميّ أنَّ المصدر منصوبٌ بالفعل المذكور إذا كان نوعا له ، قال :" ولا يكون المصدر أبدا إلَّا من لفظ الفعل ،وجاريا عليه إلَّا أنْ يكونَ نوعا له فقد لا يشترط أنْ يكون من لفظه ،كقولك : رجع القهقرى ،لأنَّه نوع من الرجوع ،واشتَمَلَ الصَّمَّاء ، لأنه نوع من الاشتمال".(٤) فالقهقرى والصَّمَّاء منصوبان عنده بـ"رجع واشتمل" ،وإنْ لم يكونا من لفظيهما ،وهذا الذى ذهب إليه هو رأى سيبويه والجمهور .(٥)

---

(١) الإنصاف ١٧٦ ،وانظر التبيين ٣٢٣ ،وابن يعيش ١/١٠٢.

(٢) الأصول ١/٢٣٠.

(٣) انظر نتائج الفكر ٣٤٢ ،والارتشاف ٢/١٢٨.

(٤) الضوابط ٧٨.

(٥) الكتاب ١/٣٥ ،والإيضاح ١٦٧-١٦٨ ،واللمع ١٣٢.

وذهب المبرد إلى أنه صفة لمصدر من لفظ الفعل محذوف ،أي : الرجوع القهقرى ، والاشتالة الصماء.[1] ونسبه ابنُ الأنباريّ إلى ابن السراج أيضا ،وقال :" والذى عليه الأكثرون مذهب سيبويه ،لأنّه لا يفتقر إلى تقديرِ موصوف ،وما ذهب إليه ابن السراج يفتقر إلى تقديـــر موصوف وما لا يفتقر إلى تقديرِ موصوف أولى مما يفتقر إلى تقدير موصوف".[2]

ويعزى إلى بعض الكوفيين أنه منصوب بفعل مشتق من لفظــه ، وإنْ لم يستعمل ،كأنه قيل : تقهقر القهقرى.

وقد ضَعّفَ العلماء هذين المذهبين - مذهب المبرد ،وهذا الأخير - قال الرضى : "وعدم سماعِ وقوعِ هذه الأسماء وصفا لشيء ، وعدم سماع أفعالها يُضَعِّف المذهبين ، إذ هو إثبات حكم بلادليل".[3]

* * *

* ضربا زيدا :

يرى السلميّ أنّ " زيدا " في هذا التركيب منصوب بالمصدر "ضربا" ، لأنه ناب عن فعله المحذوف " اضرب ".[4] وهذا مذهب سيبويه والجمهور ،قال أبو جعفر النحاس : " باب المصدر على معنى الفعل : تقول : ضربا زيدا ، على معنى اضرب زيدا ، قال الشاعر :

---

(١) انظر الأصول ١/ ١٦٠ ،وابن يعيش ١/ ١١٢.

(٢) أسرار العربية ١٧٦.

(٣) الرضي ١/ ٢٩٩-٣٠٠.

(٤) الضوابط ٢٢٣.

بِضَربٍ بالسيوفِ رؤوسَ قومٍ
أَزَلنَا هامَهُنَّ عن المَقِيلِ

على معنى : نضربُ بالسيوفِ ،أقام المصدرَ مقام الفعل .[١] وخالف في ذلك السيرافيّ فذهب إلى أنّ ناصبَه هو الفعل المقدَّر لا المصدر.[٢] وظاهر كلام ابن يعيش أنّه موافقه.[٣]

* * *

* عامل الرفع في الفعل المضارع معنويّ :

ذهب السلميّ إلى أنّ عامل الرفع في المضارع معنويّ ،وهو وقوعه موقع الاسم .[٤]

وهذا الذي ذهب إليه هو مذهب جمهور البصريين الذين احتجوا بقولهم : " إنّما قلنا : إنّه مرفوع لقيامه مقام الاسم ،وذلك من وجهين :

أحدهما : أنّ قيامَه مقام الاسم عامل معنويّ ،فأشبه الابتداء ، والابتداء يوجب الرفع ، فكذلك ما أشبهه.

والوجه الثاني : أنّه بقيامه مقام الاسم قد وقع في أقوى أحواله ،

---

(١) شرح أبيات سيبويه ١٢١/١ ، ٨٤ ،وانظر الكتاب ١/ ١١٥-١١٦ ، ١٩٠ ،والأصول ١٣٩/١ ،والهمع ٧٦/٥ .

(٢) الرضى على الكافية ٣/ ٤١٠-٤١١ .

(٣) انظر شرح المفصل ٥٩/٦ .

(٤) الضوابط ٢٣٣ .

فلمّا وقع في أقوى أحواله وجب أنْ يُعطى أقوى الإعراب ،وأقوى الإعراب الرفع ، فلهذا كان مرفوعا لقيامه مقام الاسم ". (١)

ولا يلزم أنْ يكون قيامُ الفعل الماضي مقام الاسم موجبا له الرفع ؛ "لأنه لم يثبت له استحقاق جلة الإعراب فلم يكن هذا العامل مُوجِبًا له الرفع ، لأنه نوع منه ،بخلاف الفعل المضارع فإنَّه يستحق جلة الإعراب ... فبان الفرق بينهما ". (٢)

ولم يَسْلَم هذا المذهبُ من الاعتراض ،بل قيل : إنَّ المضارع يقع موقع المرفوع والمنصوب والمخفوض ومع ذلك يبقى مرفوعا ، فهلّا اختلف إعرابه حسب إعراب الاسم الواقع موقعه ؟.وأُجيبَ بأنَّ موقعَه موقعَ الاسم شيء واحد لا يختلف ،وأما اختلاف إعراب الاسم فبحسب اختلاف عوامله ، ولا تأثير لها في الفعل ،فلا يختلف إعرابه باختلافها. (٣)

وفي المسألة مذاهب أخرى ؛فمذهب الفراء أنَّ رافعه هو تجرُّدُه من الناصب والجازم ،وينسب مذهبه هذا إلى جمهور الكوفيين والأخفش. (٤)

---

(١) الإنصاف ٥٥٢ . وانظر ابن يعيش ٧/١٢-١٣.

(٢) أسرار العربية ٢٨.

(٣) ابن يعيش ٧/١٢. وانظر الإنصاف ٥٥١، ٥٥٣ ،والرضي على الكافية ٤/٢٧.

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ١/٥٥٣ ،والإنصاف ٥٥٠ (م ٧٤) ، وأسرار العربية ٢٩ ،وتوضيح المقاصد ٤/١٧٢ ،والتصريح ٢/٢٢٩.

بينما ذهب الكسائيّ إلى أنّ رافعه هو حرف المضارعة.[١] وقيل رافعه المضارعة نفسها، ونسب هذا إلى ثعلب والزجاج.[٢]

هذا والمتأخرون على مذهب جمهور الكوفيين، قال ابن مالك في الألفيّة:

ارفعْ مضارعًا إذا يُجَرَّدُ

من ناصبٍ وجازمٍ كتَسْعَدُ[٣]

* * *

---

(١) شرح المقدمة المحسبة ٣٤٧، والإنصاف ٥٥١، وابن يعيش ١٢/٧.

(٢) توضيح المقاصد ١٧٢/٤، والتصريح ٢٢٩/٢.

(٣) وانظر شرح الكافية الشافية ١٥١٩ - ١٥٢٠، وشرح ابن الناظم ٦٦٤، وأوضح المسالك ١٤١/٣، والتصريح ٢٢٩/٢.

رابعا : آراؤه في الإعـــــــراب

* "مَنْ" - في قولك : مَنْ أنت ؟ - مبتدأ :

يرى السلمي أنَّ "مَنْ" الاستفهامية في قول القائل : مَنْ أنتَ ؟ مبتدأ؟[(١)] . والجمهور على أنَّها خبرٌ مقدَّم . وما ذهب إليه المصنف مبنيٌّ على مذهب سيبويه ،يقول الرضي : " وذلك لأنَّه يُخْبَر عنده بمعرفة عن نكرة ضمَّنَة استفهاما ، أو نكرة هي أفعل التفضيل مقدَّم على خبره ، والجملة صفة لما قبلها ،نحو : مررت برجل أفضل منه أبوه . وغيـــرُ سيبويه على أنَّ مثلَ هذين خبران مقدَّمان ، وقال : " والمثال المتَّفقُ عليه في مثل هذا المقام : مَنْ قام ؟ وما جاء بك . . . "[(٢)]

* * *

* العطف على موضع "أنَّ" المفتوحة المشددة :

اختلف العلماء في هذه المسألة ،فأجازه ابن جني ،لأنَّها تجري مجرى "إنَّ" المكسورة [(٣)] ،وقد أجازوا ذلك فيها . وهو اختيـــــار المصنف. [(٤)] وكذا ابن مالك في تسهيله [(٥)] ،وفي ألفيَّته حيث قال :

---

(١) الضوابط ٣٨.

(٢) الرضى على الكافية ١/٢٥٦-٢٥٧.

(٣) انظر البسيط ٨٠٤.

(٤) الضوابط ٦٠.

(٥) التسهيل ٦٦.

وجائـزٌ رفعُـك معطوفًـا علـى
منصوبِ إنَّ بعدَ أنْ تَستَكمِلا
وأُلحِقَتْ بإنَّ لكـنَّ وأَنّْ
مِن دونِ ليتَ ولعلَّ وكـأَنّْ

أما الجمهور فقد ذهبوا إلى المنع ،وصححه الشلوبين [١]،
فالرفع عندهم عطفا على الضمير المستتر في الخبر ،وهو قبيح حتى
يؤكد. [٢]

وقد فَصَّل بعضهم في المسألة فقال : إنْ صلُح مكـان "أنَّ"
المفتوحة "إنَّ" المكسورة جاز العطفُ على الموضع ، وذلك نحو قولـه
تعالى : ﴿ وَأَذَانٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ
بَرِىٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ ﴾ [التوبة : ٣]. وإنْ لم يصلح وقـوع
المكسورة مكانها امتنع ذلك ، من حيث إنَّه يؤدي إلى توهم إسقـاط
"أنَّ" المفتوحة ،وإسقاطها يؤدي إلى إسناد الفعل إلى الجملـة ،
وذلك نحو : أعجبني أنَّ زيدا قائمٌ وعمرٌو ،فلو أسقطت "أنَّ" هنـا
لأُسند الفعل "أعجبني" إلى جملة "زيدٌ قائمٌ" ،وذلك لا يجوز ،
لأنَّ الفاعلَ لا يكون جملة. [٣]

هذا وقد وَسَّعَ ابنُ بابشاذ الكلامَ في هذه المسألة ،وَرَدَّ مذهب
المجيزين. [٤]

* * *

---

(١) المساعد ١/٣٣٧.
(٢) البسيط ٨٠٥.
(٣) انظر البسيط ٨٠٥ ،والملخص ٢٣٥-٢٣٦ ،وشرح الجمل لابن
الفخـار ٣٤٤ ،وتقييد ابن لب ٧٢٧-٧٢٨.
(٤) انظر شرح المقدمة المحسبة ٢٢١-٢٢٦.

* إعراب " أَفْعِلْ به " :

أجمع النحاة على فعلية " أَفْعِلْ " ثم اختلفوا في حقيقته ؛ فمنهم من يرى أنه أمر ، ومنهم من يرى أنه ماض .

ذهب جمهور البصريين إلى أنه ماض على صورة الأمر ، والباء زائدة ، والمجرور فاعل ، وإليه ذهب المصنف.(١) وذهب الفراء وابن كيسان والزجاج وتبعهم الزمخشريّ وابن خروف إلى أنه فعل أمر لفظا ومعنى ، والفاعل ضمير مستتر ، والهمزة للنقل ، والباء أصلية تفيد التعدية ، والمجرور مفعول في المعنى.(٢)

«وَرُدَّ كونُه أمرا بأنه محتمل للصدق والكذب ، وبأنه لا يجاب بالفاء ، [فلا تقول: أَحْسِنْ بزيد فيُحسنْ بك] ، وبأنه يليه ضمير المخاطب نحو : أَحْسِنْ بك ، ولا يجوز ذلك في الأمر لما فيه من إعمال فعل واحد في ضَميرَيْ فاعل ومفعول لمسمًّى واحد ، وبأنه لو كان الناطق به آمرًا بالتعجُّب لم يكن متعجِّبا ، كما لا يكون الآمر بالحلف ، والنداء والتشبيه حالِفا ، ولا مُنادِيا ، ولا مُشَبِّها ، وقد أُجْمِعَ على أنه متعجب.(٣)

---

(١) الضوابط ١٩٦ .

(٢) انظر المنصف ٣١٧/١ ، والرضي على الكافية ٢٣٤/٤ - ٢٣٥ ، والارتشاف ٣٤/٣ - ٣٥ ، وتوضيح المقاصد ٥٧/٣ .

(٣) الهمع ٥٨/٥ ، وانظر توضيح المقاصد ٥٧/٣ - ٥٨ ، والتصريح ٨٩/٢ (مع حاشية يس) .

أما مذهبُ البصريين وإنْ كان قد ضُعِّفَ باستعمال الأمر بمعنى الماضي، وليس بمعهود، وباستعمال أَفعلَ بمعنى صار ذا كذا، وبزيادة الباء في الفاعل وهي قليلة.(١) إلّا أنّهم أيضا قد تخلصوا مما طولب به الآخرون من الإجابة عن مرجع الضمير المستتر في "أَفْعِل". فأجاب بعضهم بأنّ الضميرَ للمخاطب المستَدعى منه التعجب، وإنما التزم إفراده لأنه كلام جرى مجرى المثل والأمثال لا تُغَيَّر، وهو رأي الفراء ومن تبعه. أمّا ابنُ كيسان فالضمير عنده للمخاطب أيضا لكن ذلك المخاطب هو المصدر المدلولُ عليه بالفعل، كأنه قيل: أَحْسِنْ يا حَسَنُ بزيد، فالضمير عنده للمصدر لا للمستدعَى منه التعجب، لذلك لزم إفراده لأنَّ ضميرَ المصدر كالمصدر.(٢)

ولعلَّ مذهبَ البصريين هو الأولى لسلامته مما اعترض به على الآخرين.

* * *

* حبذا الرجلُ زيدٌ:

المشهور في المخصوص في هذا الأسلوب أنْ يعربَ مبتدأ، أو خبرَ مبتدأ، كما هو الحال مع "نعم". وقد أجاز السلمي فيه وجها ثالثا، وهو أنْ يعربَ بدلاً من "الرجل".(٣)

---

(١) الرضي على الكافية ٢٣٤/٤-٢٣٥.

(٢) التصريح ٨٨/٢. وانظر الارتشاف ٣٥/٣ وابن كيسان النحويّ ١٤٠.

(٣) الضوابط ٢٠٦.

ولعله إنَّما أجاز ذلك لأنْ هذا المخصوصَ يصلح أنْ يليَ "حبذا" من حيث إنَّ المرفوعَ بها لا يكون إلّا معرفةً ، أونكرةً قريبةً من المعرفة ،(١) وزيدٌ معرفة ، فصلُح أنْ يليَ "حبذا" والبدل يحل محل المبدل منه.(٢)

وهذه المسألة يمكن أنْ يقالَ فيها : إنه انفرد بها ؛إذلم يجد لهذا الإعراب ذكرا فيما تيسر لي الرجوع إليه ،واعتمادا على قوله : "ويجوز عندي أنْ يكون زيدٌ بدلا من الرجل ".

* * *

* نعم الرجلُ زيدٌ :

منع المصنف أنْ يكون "زيد" في هذا التركيب بدلا من الرجل ؛ لأنْ البدل هنا غير صالح لمباشرة العامل وهو "نعم" ،قال : "لأنَّ البدل يحلُّ محلَ المبدل منه ،ولا يجوز أنْ يكون زيدٌ فاعلا بـ "نعم"؛ لأنَّها لا ترفع إلّا ما فيه الألف واللام ، وزيدٌ ليس كذلك ".(٣)

فزيدٌ عنده خبر مبتدأ محذوف ،أومبتدأ خبره في الجملة قبله.(٤) وهوالمشهور .

---

(١) الضوابط ٢٠٥.

(٢) المصدر السابق ٢٠٤.

(٣) المصدر السابق ٢٠٦.

(٤) المصدر السابق ٢٠٠.

وهذا الذى منعه المصنف هو مذهب ابن كيسان ، واعتُرِضَ عليه بما اعترَض به المصنف .[1] وقد أُجيبَ من هذا الاعتراض " بأنّـــه يجـــوز أنْ يقعَ بدلا ما لا يجوز أنْ يليَ العامل، بدليل : إنّك أنت ".[2]
وإذا صح مذهب ابن كيسان فهو بدل اشتمال ، لأنه خاص ، والرجل عام .[3]

* * *

---

(١) انظر التصريح ٢/٩٧ (مع حاشية يس) ، والأشموني ٢/٤٢ ، وابن كيسان النحويّ ١٣٩ .
(٢) الهمع ٥/٤١ .
(٣) المصدر السابق .

خامسا : آراؤه في التراكيب

* لا يخبر بالماضي من " كان " إلاّ مع " قد " :

يرى السلميّ أنّ الماضيَ لا يخبر به من " كان " إلاّ مع " قد " ظاهرة أو مقدرة [(١)] . وينسب هذا الشرط إلى الكوفيين ، وحجتهم في ذلك : " أنّ كان وأخواتِها إنّما دخلت على الجمل لتدلّ على الزمان . فإذا كان الخبرُ يعطي الزمانَ لم يُحتج إليها ، ألا ترى أنّ المفهومَ مِنْ : زيدٌ قامَ ، ومن : كان زيدٌ قائمًا شيء واحد ، واشتراط " قد " لأنّها تقرب الماضي من الحال " [(٢)]

أما البصريون فقد أجازوا ذلك مطلقا مستدلين بكثرة السماع بغير " قد " كثرة توجب القياسَ . ومن شواهدهم قوله تعالى : ﴿ إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللَّهَ ﴾ ، وقول زهير :

وكان طَوى كشحًا على مستكِنّةٍ
فلا هو أبداها ولم يَتَقَدَّمِ

وحكى الكسائي : " أصبحتُ نظرتُ إلى ذاتِ التَّنانير " بمعنى ناقته . [(٣)] ولعل هذا المذهب هو الأَولى لكثرة السماع في القرآن وفي أقوال العرب شعرا ونثرا .

* * *

---

(١) الضوابط ٥٢ .
(٢) الهمع ٢ / ٧٣ .
(٣) انظر إصلاح الخلل ١٦٦ ، والارتشاف ٢ / ٨٥ ، والهمع ٢ / ٧٣ .

* " كانت زيدا الحُمّى تأخذ " :

* " كانت زيدا تأخذ الحُمّى " :

في هذين التركيبين " الحُمّى " اسم كان ، و" تأخذ " الخبر ، و" زيدا " معمول الخبر ، وقد اختلف العلماء فيهما على ثلاثة مذاهب، (١) وهي :

الأول : الجواز مطلقا ، أي جواز الصورتين ، مع أنّ فيهما الفصل بمعمول الخبر ، وهو غيرُ ظرف ولا مجرور ، بين كان ومعموليها ، وهو مذهب الكوفيين . وذلك لأنّ معمولَ معمولِها في معنى معمولها . (٢)

الثاني : المنع مطلقا ، سواء تأخر الخبر كما في الصورة الأولى أو تقدّم كما في الصورة الثانية ، لأنّ فيهما الفصل بمعمول الخبر وهو غير ظرف ولا مجرور ، وهو مذهب سيبويه وجمهور البصريين . (٣)

الثالث : جواز الصورة الثانية دون الأولى ، أي : جواز الفصل بمعمول الخبر وهو غيرُ ظرف ولا مجرور إذا تقدّم الخبر على الاسم . لأنّ المعمول من كمال الخبر وكالجزء منه . وهذا مذهب ابن السراج والفارسيّ ، وعليه ابن عصفور (٢) . واختاره المصنف. (٤)

---

(١) انظر إصلاح الخلل ١٧١-١٧٢ ، وأوضح المسالك ١/٢٤٨ ، والتصريح ١/١٨٩ ، والأشموني ١/٤٠٤ (ط/ عبد الحميد) .

(٢) التصريح ١/١٨٩ .

(٣) انظر الكتاب ١/٧٠ ، والمقتضب ٤/٩٩ .

(٤) الضوابط ٥٣ .

والذى وقع لي في أصول ابن السراج منع الصورة الأولى على إعرابها المتقدم ،ولكنّه أجازها إذا جعل في كان ضمير الشأن ، والحتّى مبتدأ والفعل خبره ،والجملة خبر كان . وتابعه على ذلك الفارسيّ في الإيضاح .(١)

* * *

* ما جاءني إلّا زيدًا أحدٌ :

الاستثناء في هذا التركيب منفيٌ - كما ترى - ،والمستثنى مقدم. وقد ذهب المصنف إلى وجوب نصبه(٢) ،أى : إنه يَمنَع أنْ يقال : ماجاءني إلّا زيدٌ أحدٌ . وهذا الذى ذهب إليه هو مذهب البصريين ، وإنّما وجب النصب هنا ؛" لأنّه قد بطل البدل فلم يتقدّم ما يبدل منه(٣) ،لأنّ البدل كالنعت إنّما يجري على ما قبله ".(٤)

والنصب هو اللغة العالية الفصيحة ،ومن العرب من يرفع المتقدم ،(٥) وقد حكاه سيبويه عن يونس ،(٦) وخُرِّج على أنّه بدل في نية التأخير . وقال ابن عصفور : " ولا يقاس على هذه اللغة ،وقد قاسه الكوفيون والبغداديون وابن مالك ".(٧)

* * *

---

(١) الأصول ٨٦/١ ،والإيضاح ١٠٦-١٠٧ ،وانظر الرضي على الكافية ٢٠٦/٤.

(٢) انظر الضوابط ١١١

(٣) في الأصول:" فيه ".

(٤) الأصول ٢٨٣/١ ،وانظر الكتاب ٣٣٥/٢.

(٥) الإنصاف ٢٧٧.

(٦) الكتاب ٣٣٧/٢.

(٧) الهمع ٢٥٧/٣ ،وانظر الأصول ٣٠٣/١ ،وشرح الكافية الشافية ٧٠٤ ،والارتشاف ٣٠٧/٢.

* " أَبْتَع " من ألفاظ التوكيد :

أثبتَ السلميُّ في ألفاظ التوكيد التابعة لأجمع " أَبْتَع " وما تصرف منها،[1] وهو مذهب بغداديّ ، يقول الرضي : " وأما أكتع وأخواه ، فالبصريون - على ما حَكَى عنهم الأندلسيّ - جعلوا النهاية أَبْصَعَ ومتصرفاتِه ، ولم يذكروا أَبْتَعَ ومتصرفاتِه ،....والبغدادية جعلوا النهايةَ أَبْتَعَ وأخواتِه ، فقالوا : أجمع أكتع أبصع أبتع ".[2]

وقد سبق المصنفَ إلى ذلك الزمخشريّ والجزوليّ وابنُ الحاجب ، ومن قبلهم ابن جني[3]. والمسألة سماعية .

* * *

* مررت بزيدٍ رجلٍ صالحٍ :

يشترط السلميُّ في بدل النكرة من المعرفة أنْ تكون النكرة موصوفة ،كما في هذا التركيب ،وقال : " أو يكون البدل صفة حُذِف موصوفُها ،كقولك : مررت بزيدٍ راكبٍ ،لأنه في الأصل : رجلٍ راكبٍ ".[4]

واشتراط وصف النكرة إذا أبدلت من المعرفة مذهب الكوفيين والبغداديين ،ووافقهم السهيليّ.[5]

---

(١) الضوابط ١٣٢.

(٢) الرضي على الكافية ٢/ ٣٧٦ ،والمراد بأخوات أبتع تصرفاته من تثنية وجمع وتأنيث .

(٣) الخصائص ١/ ٨٣ ،والمفصل ١١٤ ،والمقدمة الجزولية ٧٤ ،والكافية ٣٥.

(٤) الضوابط ١٤٧. وانظر ص ٢٠٥.

(٥) الارتشاف ٢/ ٦٢٠. وانظر نتائج الفكر ٢٩٨،وتوضيح المقاصد ٣/ ٢٥٤.

أما البصريون فلم يشترطوا ذلك ،قال سيبويه : " وإنْ شئتَ قلت : دخلوا رجلٌ فرجلٌ ،تجعله بدلًا كما قال عز وجل : ﴿ بِالنَّاصِيَةِ. نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ﴾"(١) أبدلَ النكرةَ من الضمير ولم توصف . وقال :"وتقول : هذا زيدٌ رجلٌ منطلقٌ ،على البدل ،كما قال تعالى جَدُّه : ﴿ بِالنَّاصِيَةِ. نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ﴾"(٢) فرجلٌ بدلٌ من معرفة.

ولعل الأولى ما ذهب إليه المصنف؛ إذ لو لم توصف النكرة لم يقع بها فائدة ولم تكن بيانا لما قبلها ،كما قال السهيلي.(٣) فلا فائدة من قول القائل : جاء زيدٌ رجلٌ ،أما سيبويه فقد كرر النكرة المبدلة من الضمير ، فكأنَّ المعنى : دخلوا رجلٌ يليه رجلٌ ، فهي في المعنى موصوفة ، على أنَّه في قوله " هذا زيدٌ رجلٌ منطلقٌ " قد وصفها ولم يبدلها المبردُ إلَّا موصوفة أو مضافة ، والمضاف إليه هو في المعنى صفة للمضاف.(٤)

* * *

* ما قام زيدٌ لكنْ عمرٌو :

اختلف العلماء في العطف بلكنْ على مذاهب.(٥)

١ - منهم من يمنع العطفَ بها ،بل يجعلها حرفَ استدراك والعطف بالواو . وينسب هذا الرأي إلى يونس . وصححه أبو حيان ،

---

(١) الكتاب ٣٩٨/١.

(٢) المصدر السابق ٨٦/٢.

(٣) نتائج الفكر ٢٩٨.

(٤) أبو القاسم السهيلي ٣٩٩. وانظر المقتضب ٢٩٦/٤ ،والأصول ٤٧/٢.

(٥) انظر هذه المذاهب في الارتشاف ٦٢٩/٢ ،والجنى ٥٢٣-٥٢٤ ، والمغني ٣٨٦ ،والتصريح ١٣٥/٢.

قال : " وهو الصحيح ، لأنه لا يُحفَظ من لسان العرب . . . وأما ما يوجد في كتب النحويين - من قولهم : ما قام زيد لكنْ عمرٌو ، وماضربت زيدا لكنْ عمرًا ، وما مررت بزيد لكنْ عمرٍو - فهو من تمثيلهم ، لا أنـّـه مسموعٌ من العرب ." (١) فالتركيب الذي يجيزه يونس هو : ما قام زيدٌ ولكنْ عمرٌو . وهو عنده عطفُ مفردٍ على مفرد . (٢) ووافقه ابنُ مالك ، إلَّا أنه جعله من عطف الجمل ، فالتقدير عنده في نحو هذا : ولكنْ قام عمرٌو . (٣)

٢ - ومنهم من يرى أنَّها عاطفة ، إلَّا أنَّها لا تستعمل إلَّا بالواو قبلها ، والواو مع ذلك زائدة ، وصحَّحه ابنُ عصفور ، وقال : " وعليـه ينبغي أنْ يُحمَلَ كلامُ سيبويه والأخفش ، لأنَّهما قالا : إنَّها عاطفة . ولَمَّا مثلا للعطف بها مثلا مع الواو ". (٤)

٣ - ويرى ابنُ كيسان أنَّها العاطفة أيضا ، صَحِبَتْها الواو أم لا ، فهي العاطفة في التركيبين : ما قام زيدٌ لكن عمرٌو ، وما قام زيدٌ ولكـنْ عمرٌو . (٥)

٤ - أما الفارسيّ وأكثرُ النحويين فيرون أنَّها عاطفة بشرط ألَّا تَدْخُلَ عليها الواو . وهذا المذهب هو ما يفهم من كلام المصنف حيث مثل العطف بها مجردة من الواو ، قال : " تقول في العطف : ما قام زيـدٌ لكنْ عمرٌو ". (٦)

---

(١) البحر المحيط ٣٢٧/١ .
(٢) الجنى ٥٣٤ . وانظر ابن كيسان النحويّ ١٧٠ .
(٣) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٧١٧/٢ ، والجنى ٥٣٤ .
(٤) الجنى ٥٣٤ . وانظر الكتاب ٤٣٥/١ ، ٤٣٩ .
(٥) ابن كيسان النحويّ ١٧١ .
(٦) الضوابط ١٥٥ .

وقد ذكر الشيخ عضيمة أنَّها لم تقع في القرآن ،قال : " ولكنْ الخفيفة العاطفة للمفردِ على مفردٍ ، لا تكون إلَّا بعد نفي ،ولم تقع في القرآن ". (١) فلعل ما ذكره الشيخ عضيمة مما يقوي مذهبَ يونس ، كما أنَّ في تعدد المذاهب دليلا له . ولا يعني ذلك أنَّ إجازة العطف بها بعد تعديا على اللغة ،فهو تيسير على الناطقين ،ورُبَّما كان شائعا في ذلك الوقت فأجازه المجيزون . (٢)

* * *

* يشترط في العطف بلكنْ تقدم النفي :

المعطوف بلكنْ إمَّا أنْ يكونَ مفردا أو جملة ، فإنْ عُطِف بها جملة جاز أنْ يكونَ ذلك بعد الإيجاب ،يقال : قد جاءني زيدٌ لكنْ عمرٌو لم يأتني .

أما إنْ كان المعطوف بها مفردا لم يجز أنْ يُستَدركَ بها إلَّا بعد النفي ،فلا يقال : جاءني عمرٌو لكنْ زيدٌ ، بل يقال : ما جاءني عمرٌو لكنْ زيدٌ (٣) ،" لأنَّ الاستدراك يقتضي مغايرةَ مابعدها لما قبلها ، والمغايرة إنَّما تحصل إذا وقع بعدها مفرد بالإثبات بعد النفي ". (٤) وإلى ذلك ذهب المصنف (٥) ، وهو مذهب البصريين ،قالوا : " إنَّما

---

(١) دراسات لأسلوب القرآن الكريم / القسم الأول ٢ /٥٨٣ .

(٢) انظر ابن كيسان النحوي ١٧٢ .

(٣) انظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم / القسم الأول ٢ /٥٨٣ .

(٤) شرح ألفية ابن معطي لابن جمعه ٧٨٤ ،وانظر الرضي على الكافية ٤ /٤١٩ .

(٥) الضوابط ١٥٥-١٥٦ .

لا يجوز العطفُ بها في الإيجاب ،وذلك لأنَّ العطفَ بها في الإيجاب إنَّما يكون في الغلط والنسيان ،ألَا ترى أنَّك لو عطفت بها بعد الإيجاب لكنتَ تقول : جاءني زيدٌ لكنْ عمرٌو ، فكنتَ تثبت للثاني بلكنْ المجيءَ الذي أثبتَّه للأوّلِ ،فيعلم أنَّ الأوّلَ مرجوعٌ عنه كالعطف ببل في الإيجاب ،نحو : جاءني زيدٌ بل عمرٌو ،وإذا كان العطف بلكنْ في الإيجاب إنَّما يكون في الغلط والنسيان فلاحاجة إليها ،لأنَّه قد استُغنيَ عنه ببل في الإيجاب ، لأنَّه لا حاجة إلى تكثير الحروف الموجبة للغلط ،وقد يستغنى بالحرف من الحرف في بعض الأحوال إذا كان في معناه ... وإذا كان كذلك وجب أنْ تكون الجملة التي بعدها مخالفة لما قبلها ،ليكونا خبرين مختلفين ".(١)

أما الكوفيون فقد أجازوا ذلك قياسا على " بل " ؛لاشتراكهما في المعنى ـ إذ فيهما إثبات الحكم للثاني دون الأول ـ،ولاشتراكهما في العطف بهما في النفي ، فكذلك في الإيجاب.(٢)

وعدمُ سماع المذهب الكوفيّ يردُّه (٣) ، وإنْ كان الفريقان قد اعتمدا على القياس كما هو ملاحظ في احتجاجهما .

* * *

---

(١) الإنصاف : ٤٨٤ - ٤٨٥، ٤٨٧.

(٢) المصدر السابق ٤٨٤.

(٣) انظر الرضي على الكافية ٤/ ٤٢٠ ،والهمع ٥/ ٢٦٢.

* الصفة لا تُندَب :

ذهب السلميّ إلى أنّ الصفة لا تُندَبُ(١) ، وإلحاق علامة الندبة على الصفة مسألة خلافية ،منهم من أجازه ومنهم من منعه ، وما ذهب إليه المصنف هو مذهب جمهور البصريين ،قالوا : " لأنّ علامةَ الندبة إنّما تلحق على ما يلحقه تنبيه النداء لمدّ الصوت ، وليس ذلك موجودا في الصفة ؛ لأنّها لا يلزم ذكرها مع الموصوف ،فوجب ألا يجوز..."

أما الكوفيون وابن كيسان فقد أجازوا ذلك ،قياسا على المضاف إليه ، نحو: واعبدَ زيداه ،والمضاف إليه من المضاف بمنزلة الصفة من الموصوف ، فكما ألحقت بالمضاف إليه فكذلك الصفة . وقد رُدَّ بأنّ المضاف لا يتم بدون ذكر المضاف إليه ، بخلاف الصفة فالموصوف يتم بدون ذكرها ،فبان الفرق بينهما .(٢)

وأول من نهج للنحاة هذا الجواز هو يونس البصريّ،(٣) وقد عقب عليه السيرافيّ بقوله : لست أدري ألحاق علامة الندبة له من قياس يونس ،أو مما حكاه عن العرب فنحتج له به ؟.(٤)

* * *

---

(١) الضوابط ١٦٦.

(٢) انظر الإنصاف ٣٦٤ - ٣٦٥ (م ٥٢) ،وأسرار العربية ٢٤٤-٢٤٥.

(٣) انظر ابن كيسان النحويّ ١٨٩.

(٤) انظر مذهب يونس وتعقيب السيرافي عليه في الكتاب ٢/ ٢٢٦.

اتجاهه في النحو

إنَّ من يقرأ كتاب الضوابط الكلية يتبيَّن له أنَّ مصنفه يغلب عليه المذهب البصريّ ، ويبدو ذلك جليًّا من خلال آرائه ومصطلحاته ونقوله .

فمن خلال عرضنا لآرائه تبيَّن أنه كان - رحمه الله - يقول بآراء البصريين في غالب المسائل ، ومن أمثلة ذلك مايلي :

١ - قوله بأنَّ عاملَ الرفع في المبتدأ معنويّ ، وهو مذهب البصريين ، ويرى الكوفيون أنَّه مرفوع بالخبر.(١)

٢ - قوله بأنَّ خبر " إنَّ " وأخواتها مرتفع بها ، وهو مذهب البصريين ، أما الكوفيون فيرون أنَّه باقٍ على رفعه قبل دخولها.(٢)

٣ - مَنَع أنْ يقال في جمع طلحة : طلحون ، وهو مذهب البصريين ، أما الكوفيون وابن كيسان فقد أجازوا ذلك.(٣)

٤ - مَنَع العطفَ بلكنْ بعد الإيجاب ، كما هو مذهب البصريين ، أما الكوفيون فقد أجازوا ذلك.(٤)

٥ - قوله بأنَّ " حتَّى " تكون عاطفة ، وهو مذهب البصريين ، أما الكوفيون فإنَّهم ينكرون العطف بها.(٥)

---

(١) انظر ما تقدم ص ٧٧ .

(٢) انظر ما تقدم ص ٧٨ .

(٣) انظر ما تقدم ص ٦٤ .

(٤) انظر ما تقدم ص ٩٦ .

(٥) انظر ما تقدم ص ٧٠ .

هذه بعض المسائل التي وافق فيها السلميّ البصريين ، وقد أشرتُ إلى كثير مما عداها في حواشي التحقيق.(١)

أما مصطلحاتُه فالغالب عليها أيضا أنّها بصريّة. ومن ذلك :

١ - البدل : يستخدم السلميّ هذا المصطلح ، وهو مصطلح بصريّ ، يقابله عند الكوفيين "الترجمة" أو "التبيين" ، كما نقل عنهم الأخفش ، ونقل عنهم ابن كيسان أيضا تسميته "تكرارا".(٢)

٢ - اسم الفاعل : استخدم السلميّ هذا المصطلح البصريّ ، والكوفيون يسمونه "الفعل الدائم".(٣)

٣ - المفعول معه : استخدم السلميّ هذا المصطلح ، وهو مصطلح بصريّ ، يقابله عند الكوفيين "شبه المفعول".(٤)

٤ - الصفة : يستخدم السلميّ هذا المصطلح ، وهو مصطلح بصريّ ، أما الكوفيون فيعبرون بالنعت . وربما قاله البصريون.(٥)

٥ - الفَصْل : استخدم المصنف هذا التعبير.(٦) وهو تعبير البصريين ، أما الكوفيون فيسمونه عمادا.(٧)

---

(١) انظر مثلا ص ١٢ ، ٣٨ ، ٥٩ ، ٦٦ ، ٧٧ ، ٩٤ ، ١٩٧ ، ١٩٩ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ .

(٢) التصريح على التوضيح ٢/١٥٥ ، ومدرسة الكوفة ٣١٠ .

(٣) مدرسة الكوفة ٣١٠ ، ومدرسة البصرة ٣٤٦ .

(٤) مدرسة الكوفة ٣٠٩ ، ومدرسة البصرة ٣٤٦ .

(٥) الهمع ٥/١٧١ .

(٦) الضوابط ١٨٤ .

(٧) الإنصاف ٧٠٦ ، وابن يعيش ٣/١١٠ ، والرضي على الكافية ٢/٤٥٦ ، ومدرسة الكوفة ٣١٢ .

٦ - الظرف : وهو مصطلح بصريّ استخدمه السلميّ ، يقابله عند الكوفيين المحل أو الصفة .(١)

٧ - ضمير الأمر والشأن : استخدمه المصنف(٢) ،وهو من المصطلحات البصرية ،ويسميه الكوفيون المجهول .(٣)

٨ - المضمر : يستخدم السلميّ هذا المصطلح ،وهو مصطلح بصريّ ، يقابله عند الكوفيين الكناية والمكني .(٤)

٩ - المفعول المطلق : استخدم هذا المصطلح البصريّ ،وهو عند الكوفيين " مُشَبَّه بالمفعول ".(٥)

هذه بعض المصطلحات البصرية التي أخذ بها المصنف.

وبالإضافة إلى ذلك نجده يعرض آراء العلماء البصريين - يونس ، وسيبويه ،والأخفش، والمبرد ،وابن السراج ، والفارسيّ ، وابن جني - مصرحا بأسمائهم في عدة مواطن من كتابه(٦) ،وربما وصف بعضهم بالمحققين كما فعل مع الفارسيّ وابن جني.(٧)

كل هذا مايؤكد ميله إلى المذهب البصريّ ،شأنه في ذلك شأن أكثر المتأخرين .

---

(١) انظر الإنصاف ٥١ ،ومدرسة الكوفة ٣٠٩ .

(٢) الضوابط ٥٥ .

(٣) شرح المفصل ٣/ ١١٤ ،ومدرسة الكوفة ٣١١ .

(٤) ابن يعيش ٣/ ٨٣ ،والارتشاف ١/ ٤٦٢ ،والهمع ١/ ١٩٤ ، ومدرسة الكوفة ٣١٤ .

(٥) الهمع ٣/ ٨ ،ومدرسةالكوفة ٣٠٩ .

(٦) انظر مواقع النقل عنهم في فهرس الأعلام.

(٧) انظر الضوابط ص ١٣٣ .

ومع ذلك فقد وافق الكوفيين في بعض المسائل ، وهي :

١ - يرى أنّ الماضي لا يكون خبرا من كان إلّا مع " قد " ظاهرة أو مقدرة ، وينسب هذا الشرط إلى الكوفيين ، أما البصريون فقد أجازوا ذلك لكثرة السماع .(١)

٢ - اشترط وصف النكرة إذا أبدلت من المعرفة ، وهو مذهب الكوفيين والبغداديين .(٢)

٣ - يرى أنّ " هل " بمعنى " قد " للخبر المجرد من الاستفهام ، وهو بذلك يوافق الكوفيين .(٣)

كما أنّه استخدم مصطلح النسق (٤) ، وهو من عبارات الكوفيين ويقابله عند البصريين العطف بالحرف.(٥)

وكما وافق الكوفيين في هذه المسائل فإنّه قد أثبت في ألفاظ التوكيد التابعة لأجمع ما هو بغداديّ ، وهو " أبتع وما تصرف منه .(٦)

هذا اتجاه السلمي في النحو كما يصوره لنا كتابه " الضوابط الكلية فيما تمس الحاجة إليه من العربية " . وقد رأينا غلبة المذهب البصريّ عليه .

---

(١) انظر ما تقدم ص ٩٠ .

(٢) انظر ما تقدم ص ٩٣ .

(٣) انظر ما تقدم ص ٧٥ .

(٤) الضوابط ١٥٠ ، ١٥١ .

(٥) انظر ابن يعيش ٣/٧٤ ، ٨/٨٨ ، والارتشاف ٢/٦٢٩ .

(٦) انظر ما تقدم ص ٩٣ .

الفصل الثالث

كتاب الضوابط الكلية فيما تمس الحاجة إليه من العربية .

الفصل الثالث

كتاب الضوابط الكلية فيما تمس الحاجة إليه من العربية

* توثيق نسبته :

ذكر هذا الكتاب أكثر من ترجم للسلميّ ،ذكره بعضهم باسم "الضوابط النحوية في علم العربية "(١) ،وذكره آخرون باسم "الضوابط الكلية في علم العربية "(٢) . والمثبت على غلاف المخطوطة وفي مقدمة المصنف : الضوابط الكلية فيما تمس الحاجة إليه من العربية ".

وقد يُستأنس في نسبته إلى مصنفه بأنَّ غلاف المخطوطة يحمل اسم المؤلف ،وهو بخط ناسخ الكتاب ،كما أنَّ على هذا الغلاف أيضا سماعا وإجازة بخط منسوب إلى المؤلف ،وكذلك في آخر المخطوطة .وهو ما أبيِّنُه - إن شاء الله - عندما أصف هذه المخطوطة .

بيد أنَّ أقوى دليل يعتمد عليه هو نقل أبي حيان من هذا الكتاب ، فقد قال في التذييل والتكميل : "... وقال صاحب الضوابط أبو عبد الله (محمد) بن أبي الفضل السلميّ ما معناه : تجرى "إلَّا" مجرى "غير" فيوصف بها ، وذلك إذا كان المستثنى منه نكرة ،نحو : قام كلُّ أحدٍ إلَّا زيدٌ ،فإنْ قلتَ : " قام إخوتُك إلَّا زيدًا " لم يجز إلَّا النصبُّ ،ولا يجوز الرفعُ على الصفة ".(٣)

وما نقله أبو حيان هو في الضوابط "باب الاستثناء".(٤)

---

(١) انظر معجم الأدباء ١٨/ ٢١١ .

(٢) انظر إشارة التعيين ٣١٩ ، والعقد الثمين ٢ / ٨٢.

(٣) التذييل والتكميل ٣ / ٦٠٣ ،وانظر الارتشاف ٢ / ٣١٣.

(٤) انظر ص ١٠٩-١١٠.

* مادة الكتاب ومنهجه :

ضَمَّ كتاب الضوابط الكلية ستة وستين بابا ، جمع فيها مصنفه بين النحو والصرف ، وجاءت أبواب الصرف في أواخر الكتاب، وهو منهج السابقين ، يقول ابن جني : " لا تكاد تجد كتابا في النحو إلا والتصريف في آخره ". (١)

وقد أغفل السلمي بعضَ الأبواب فلم يتحدث عنها ، وأشار إلى ذلك في مقدمته .

* ترتيب الأبواب :

بدأ السلميّ بعد المقدمة بباب في ماهية الكلام ، وثَنَّى بعده بباب الإعراب والبناء ، وأعقَبه بباب التثنية ، فباب الجمع ، ثم باب أقسام الأفعال . وقد تكلم بعد ذلك عن المرفوعات من الأسماء ، فذكر المبتدأ ، والخبر ، والفاعل ، وما لم يسم فاعله ، وباب كان ، وباب إنَّ ، وما ولا المشبهتين بليس . ثم أعقبها بالمنصوبات ، فذكر المفعولات ، والحال ، والتمييز ، والعدد ، وباب كم ، والاستثناء ، تلتها المجرورات فذكر الجر بالحرف ، ثم الجر بالإضافة ثم انتقل إلى التوابع ، وأعقبها بالنداء وملحقاته ، والنفي بلا . ثم النكرة والمعرفة ، فباب الأفعال التي لا تتصرَّف وتحدث بعد ذلك عن الأسماء العاملة عمل الفعل ، فذكر اسم الفاعل ، والصفة المشبهة ، والمصدر ، واسم الفعل . ثم تحدث عن إعراب الأفعال .

---

(١) المنصف ١/ ٤ .

ثم انتقل إلى الحديث عن الصرف ، فذكر باب التنوين ، والنسب ، والتصغير ، والتكسير ، وجمع الجمع ، وألفات الوصل والقطع ، والوقف ، والإمالة . وقد جاءت هذه الأبواب في أواخر الكتاب كما سبقت الإشارة إليه ، تتخللها بعض أبواب النحو ، وهي : باب ما لا ينصرف ، والاستفهام ، وما يدخل الكلام فلا يغيِّر لفظَه ، والمخاطبة ، والحكاية ، ولعله رأى بعد أنْ تم الكتاب أنَّ في هذه الأبواب زيادةَ فائدة فأضافها ، وكان ينبغي أنْ تكون في أبواب النحو .

ويلاحظ في ترتيبه أنّه راعى نظرية العامل حين جعل المرفوعات في نظام ، وأتبعها بالمنصوبات ، ثم بالمجرورات ، ويبدو أنه قد تأثر في هذا الترتيب بمنهج الفارسيّ وتلميذِه ابن جني في كتابيهما الإيضاح واللمع - وهما من الكتب التي اشتغل الناس بها في المغرب وغيره من الأقطار الإسلامية ،[(١)] وكان قد حَمَلَ مصنفاتِ هذين العالمين إلى الأندلس أبوالحسن علي بن إبراهيم التبريزي (ت ٤٢١)[(٢)] - وما يؤكد هذا التأثر في الترتيب ما سيذكر بعدُ مِنْ تأثرِه بنصوص الكتابين .

ويلاحظ أنَّ المصنفَ قد تحدث عن العدد وكم مع المنصوبات ، ولعله إنّما فعل ذلك لأنّ الغالب في هذين البابين الحديث عن التمييز .

ودَاخَلَ المصنف بين أفعل التفضيل والصفة المشبهة ، فلم يفرد أفعل التفضيل بباب مستقل ، بل تكلم عنه في باب الصفة المشبهة .

---

(١) إنباه الرواة ٢/ ١٦١ .

(٢) انظر أبو الحسين بن الطراوة ١٦ .

ويلاحظ - أيضا - أنه قد يقسّم الباب إلى أقسام كما فعل في باب الإعراب والبناء ، حيث قسمه أحدَ عشرَ قسما ، وربّما جعل الباب الواحد أبوابا ، كما فعل في باب التكسير ، حيث جعله ثلاثة أبواب.

* عرضه المادة العلمية :

وبما أنّ السلميّ كان يؤلف مقدمةً تعليميةً فإننا نلاحظ التقارب بين كتابه وبين المقدمات الأخرى ، وهو أمر مألوف في هذا النوع من الكتب ، لأنّها تعرض أفكارا مشتركة ، وقضايا عامة متفقا عليها ، بعيدا عن نقل الآراء ومناقشتها والتعليل لها ، لأنّ ذلك يخل بالطابع الأساسيّ الذي تقوم عليه ، وهو الاختصار . وكتاب السلميّ لا يخرج عن هذا النهج .

ولم يقفْ تأثّره بهذه الكتب عند حد التقارب في المادة العلمية ، وطريقة عرضها فحسب ، بل تعداه إلى التأثر بنصوصها أحيانا .

فكتاب الجمل للزجاجيّ من المعروف أنه كان شائعا في الأندلس ، ويبدو أنّ السلميّ قد تأثر به . ومن أمثلة تأثره ما نجده من تشابه بين الكتابين في حديثهما عن علامات الإعراب ، ولا سيما حصر هذه العلامات ، فإنّ عبارة المصنف في هذا الموضع تكاد تكون عبارة أبي القاسم ، فقول السلميّ : " ... وحصل من ذلك أنّ العلامات تسعٌ من غير تكرار : ثلاث حركات ، وهي : الضمة ، والفتحة ، والكسرة . وأربعة أحرف : وهي الألف ، والواو ، والياء ، والنون ، وسكون ، وحذف ، وهو حذف أحد الحروف الأربعة "(١) - يكاد يكون بعينه ما قاله الزجاجيّ : " وجميع ما يعرب

---

(١) الضوابط ١٩ .

به الكلام تسعةُ أشياء : ثلاثُ حركات ،وهي : الضمة ،والفتحة ،والكسرة . وأربعةُ أحرف ،وهي : الواو ،والياء ،والألف ،والنون ،وحذفه وسكون...[١]. وقد ذكرت هذا المثال الذي وضح فيه التأثر بجمل الزجاجيّ ،وللسلميّ في كتابه نصوص أعتقد أنه قد نحا فيها نحو الزجاجيّ .[٢]

وهناك كتاب آخر أفاد منه السلميّ ،وهو الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي ،وهو من الكتب التي شاعت في الأندلس أيضا ،وقد عَدَّ السلميُّ أبا علي ،وتلميذَه ابنَ جني من المحققين ،وأخذ بآرائه في بعض المسائل ،وقد ظهر لي أنه كان ينقل بعضها من الإيضاح[٣]. ورأيت تشابها بين الكتابين ،ومن أمثلة هذا التشابه المسألة التالية ، يقول الفارسي في باب كم :" وأما كم إذا كانت بمعنى الاستفهام فهي بمنزلة عدد منون ،ولا تُبيَّن إلّا بالأسماء المفردة في قول البصريين ، وذلك نحو: كم رجلا جاءك ؟ وكم غلاما ملكت ؟ . ولا يجوز : كم غلمانًا لك. كما لا يجوز : أعشرون دراهم لك . فإنْ قلت : كم لك غلمانا ؟ جاز أنْ تنصب غلمانا على الحال ،ويكون العامل فيه ما في " ذلك " من معنى الفعل ، كأنك أردت : كم نفسا غلمانا ، فحذف المفسِّر ..."[٤] هذا نصُّ أبي علي ،وعبارة السلمي تحكي تأثره ، حيث يقول :" ومفسِّرُها إذا كانت استفهاما منصوب مفرد ،لأنّها بمنزلة العدد الذي يفسَّر بالمنصوب ،

---

(١) الجمل ٦.

(٢) انظر مثلا ص٧٥ ، ٨٠ من الضوابط ،وص ٥٢ ، ٣٢-٣٣ من الجمل .

(٣) انظر على سبيل المثال ص ٣ ، ٦٢ ، ٢٤٧ من الضوابط.

(٤) الإيضاح ٢٢٠-٢٢١.

كعشرين إلى تسعين . وذلك لا يُفَسَّر بجمع . فكذا هذا . وكون مفسِّرها مفردا هو قول البصريين . فأما قول العرب : كم لك غلمانا ؟ فإنَّ غلمانا حال ،والعامل فيه " لك " ،ومفسِّر كم محذوف ،تقديره : كم نفسا لـــك غلمانا ". (١)

وهناك مواطن أخرى أَعتقدُ أنَّ السلميّ قد أفاد فيها من نـص الإيضاح . (٢)

أما اللمع لابن جني فمن الواضح أنه قد تأثر أيضا بعبارته ،وطريقة عرضه ،فبَيْنَ الكتابين في باب ألفات الوصل والقطع تشابه كبير ،لا أكاد استثنى إلَّا القليل .

كما أنَّ ما يحكي تأثره بعبارة الإيضاح واللمع جمعه في تعريـف التمييز بين تعريفي الفارسي وابن جني . (٣)

هذا بالإضافة إلى التقارب في التبويب كما سبقت الإشارة إليه .

هذا ومن الكتب التي يلوح لي أنَّه قد تأثر بها المقدمة الجزولية . يقول الجزوليّ في نواصب المضارع : " والموضع الذى تضمَر فيه وتظهَر هو بعد لام كي ،إذا لم يكن معها لا ،وبعد حرف العطف المعطوف به الفعل على المصدر الملفوظ به ". (٤) وبعبارة قريبة من عبارة الجزولـــيّ يعرض لنا السلميّ هذه القاعدة ،فيقول : " وأمَّا المضمرة التي يجـــوز

---

(١) الضوابط ١٠٤-١٠٥.

(٢) انظر مثلا باب كم نفسه ص١٠٧-١٠٨ من الضوابط ،وص ٢٢٤-٢٢٥ من الإيضاح .

(٣) انظر الضوابط ٩٦.

(٤) المقدمة الجزولية ٣٧.

إظهارها فبعدُ لام كي إذا لم يكن بعدها لا ،وبعد حرف العطف إذا كان المعطوف عليه مصدرا ملفوظا به في الأكثر ". (١)

وقال الجزوليّ في باب أفعال المقاربة :" عسى لمقاربة الفعل في الرجاء . . ." (٢) ،وقد أخذ السلميّ هذه العبارةَ ،قال : ". . . وهي لمقاربة الفعل في الرجاء ". (٣)

ولعل كتابَ التوطئة من المصادر التي تأثر بها أيضا ،يقول الشلوبين في باب إنّ :" كل موضع هو للمصدر الذى من معنى " أنّ " مع مابعدها فأنّ فيه مفتوحة ،وكل موضع هو للجملة فهي فيه مكسورة (٤) على أنّ هذا الأصل الذى ذكره الشلوبين قد سبقه إليه الزمخشريّ. (٥)
وعندما ذكره لنا السلمي لم يعزُه إلى عالم بعينه ، يقول : " وقال بعضهم : كل موضع يصلُح للاسم فإن فيه مفتوحة ،لأنّ " أنّ " ومابعدها تقدر بتقدير اسم مفرد ،تقول : بلغني أنّك منطلقٌ ،كأنك قلت : بلغني انطلاقُك ، وكل موضع صلح للجملة فان فيه مكسورة ". (٦)

---

(١) الضوابط ٢٣٤.
(٢) المقدمة الجزولية ٢٠٣. وانظر الرضي على الكافية ٤/ ٢١٢.
(٣) الضوابط ٢٠٧.
(٤) التوطئة ٢٢٣.
(٥) المفصل ٢٩٣.
(٦) الضوابط ٦٢-٦٣.

طريقته في عرض المسائل والآراء :

عرضه للمسائل :

يلاحظ أنه قد يقتصر على ذكر القضية التي يراها هو أحق بالذكر ، ومن أمثلة ذلك :

١ - تحدَّثَ عن حذف المبتدأ أو الخبر جوازا ،ثم تحدث عن حذف الخبر وجوبا .(١) وترك الحديث عن وجوب حذف المبتدأ - مع أنَّ له من ذلك نصيبا - وإنَّما يجب حذفه في مواضع ذكرها ابن مالك في تسهيله ، قال : "... ووجوبا كالمخبر عنه بنعت مقطوع لمجرد مدح أو ذم ،أو ترحم ، أو بمصدر بدل من اللفظ بفعله ،أو بمخصوص في باب " نعم " ،أو بصريح في القسم ...".(٢)

٢ - تحدَّث عن تقديم الحال على عاملها ،وأعرض عن الحديث عن تقدمها على صاحبها ،أو توسطها.(٣)

٣ - تحدَّثَ عن كيفية تصغير جمع الكثرة الذى له جمع قلة ، وأعرض عن تصغير جمع الكثرة الذى ليس له جمع قلة.(٤) وتصغيره إنَّما يكون بردِّه إلى الواحد ،ثم يجمع بالألف والتاء ، وذلك نحو قولك : دريهمات ،ومطيبخات وقنيديلات في تصغير دراهم ،ومطابخ ،وقناديل .(٥)

---

(١) انظر الضوابط ٤٠ .

(٢) التسهيل ٤٥-٤٦.وانظر شرح الكافية الشافية ٣٦٠-٣٦٢ ،والرضي على الكافية ١/ ٢٧٢ ،وتوضيح المقاصد ١/ ٢٩٣ .

(٣) انظر الضوابط ٩٤ .

(٤) انظر الضوابط ٢٨٢ .

(٥) التكلمة ٥٠٣ .وانظر الكتاب ٣/ ٤٩١ ،والأصول ٣/ ٥٢ .

عرضه للآراء :

كذلك لوحظ أنه يغلب عليه عرض ما يراه راجحا من الآراء ،واغفال غيره ،ومن أمثلة ذلك :

١ - قال في باب التوكيد :" والمعنويّ لا يكون إلّا في الأسماء ، وهو مختص بالمعارف منها ". وهذا الذى ذكره هو مذهب جمهور البصريين .(١)

٢ - قال في باب العطف : " ويشترَط في العطف على المضمر المجرور إعادة الجار ،لا يقال : مررت به وزيد ،ولكنْ : وبزيدٍ " ولم يشر إلى بقية الآراء .(٢)

٣ - قال في باب " نعم وبئس": اعلم أنَّ نعم وبئس فعلان ماضيان لا يتصرَّفان . ولم يذكر الرأى المقابل لهذا .(٣)

٤ - اقتصاره على القول بوجوب نصب المستثني المتقدم على المستثنى منه ،قال : " فإنْ تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب النصب ،نحو قولك : ما جاءني إلَّا زيدًا أحد .."(٤) ومن النحويين من أجاز رفعه .

---

(١) انظر حواشي التحقيق ص ١٣١ من الضوابط .
(٢) انظر حواشي التحقيق ص ١٥٨ .
(٣) انظر حواشي التحقيق ص ١٩٩ .
(٤) الضوابط ١١١ . وانظر ما تقدم ص ٩٢ .

٥ - قال في باب النسب : "... فإنْ كان المحذوفُ اللامَ ولم يعوّض منها شيء ، فإنْ كان العينُ حرفَ علة رددتَ اللامَ في النسب لا غير، تقول في شاه : شاهيٌّ ..." وأعرض عن الرأي القائل : شَوْهيّ .(١)

٦ - بين أنَّ النسب إلى شنُوءَةَ شنَئِيٌّ ،بحذف الواو - مع التاء - وقلب الضمة فتحة. وأعرض عن الرأيين الآخرين .(٢)

٧ - قال في باب البدل : "... العامل في البدل غير العامل في المبدل منه "،وأعرض عن الرأى المقابل لهذا .(٣)

ومن الواضح أنَّ الذى دعا المؤلف إلى هذا هو أنَّه أراد أنْ يضع كتابا للمبتدئين ،ومن هنا مال إلى الاقتصار على أرجح الآراء والمذاهب .

وعلى الرغم من ذلك لم يقف عند حد الاقتصار على ما يراه راجحا من الاراء ،بل لوحظ أنَّه قد يعرض لذكر الخلاف ،وقد تَنَوَّع موقفُه منه ؛فتارة يشير إليه في المسألة التي يعرضها مجرد إشارة فقط ،ومن أمثلة ذلك :

١ - قال في باب أقسام الأفعال :" وهل تخلِّصُه (أى : الفعل المشترك بالوضع) لام الابتداء للحال ؟ فيه خلاف ".(٤)

---

(١) انظر حواشي التحقيق ص ٢٦٩.

(٢) انظر حواشي التحقيق ص ٢٦٤.

(٣) انظر حواشي التحقيق ص ١٤٥.

(٤) الضوابط ٣٢.

٢ - قال في باب ما ولا المشبهتين بليس : " واختلفوا في غير الظرف والمجرور ، هل يجوز الفصل به ؟ ". (١)

٣ - قوله :" ... والعامل في الصفة هو العامل في الموصوف. وهذا فيه خلاف ". (٢)

وتارة - يفصّل الآراء المختلفة في المسألة الواحدة دون أنْ يختار منها أو يرجح ، ومن أمثلة ذلك:

١ - قال في باب ماهية الكلام " ... وواحد فيه خلاف ، وهو الحرف مع الاسم ، وذلك في النداء خاصة ، فمن النحويين من يجعله من ائتلاف الحرف مع الاسم ، ومنهم من يجعله من ائتلاف الفعل مع الاسم إلّا أنّ الفعل حذف وجعلت " يا " عوضا عنه .. ". (٣)

٢ - قال في باب المفعول به : " واعلم أنّ من النحويين من لا يجيز الاقتصار على واحد من الثلاثة دون الاثنين الباقيين ، ومنهم من أجاز الاقتصار على الأول منهما دون الاثنين ، وعلى الاثنين دون الأول .. ". (٤)

٣ - ذكر في إعراب " حَبَّذَا " ثلاثة آراء ، ولم يرجّح أحدَها . (٥)

---

(١) الضوابط ٧٢.

(٢) الضوابط ١٤٥.

(٣) الضوابط ٣-٤ .

(٤) الضوابط ٨٥.

(٥) الضوابط ٢٠٤-٢٠٥.

وقد يختار من الآراء التي يذكرها في المسألة ،ومن ذلك :

١ - قال في باب كان وأخواتها :".. فإنْ قلت : كانت زيدًا تأخذ الحُمَّى ، فأتيت بالخبر بعد معموله متصلا به ففيه خلاف ؛ منهم من أجازه (أي الفصل بين كان ومعموليها بغير معمولها) ، ومنهم من منعه، والأظهر جوازه".(١)

٢ - قال في باب إنَّ وأخواتها :" واختُلِف في جواز العطف وغيره من التوابع على الموضع في "أنَّ" المفتوحة ،فأجازه قوم ،ومنعه آخرون ،والأظهر جوازه ".(٢)

---

(١) الضوابط ٥٣ .وانظر ما تقدم ص ٩١ .
(٢) الضوابط ٦٠ . وانظر ما تقدم ص ٨٤ .

* شواهده :

جرى المصنف على نهج النحاة السابقين، فاستشهد بأدلة السماع المعتمدة لديهم، وهي القرآن الكريم، والحديث الشريف والأثر، وأشعار العرب، وأمثالهم، وأقوالهم. بيد أنَّ هذه الشواهد قليلة في كتابه، إذ يغلب عليه أنْ يذكر أمثلة لِما يسوقه من القواعد، وعلى ذلك درج النحاة من قبل، حيث يمثلون حين تكون القواعد مسلَّمة ويستشهدون لِما خولف فيه، أو شَذَّ في العربية.

فلم يستشهد من القرآن الكريم إلَّا باثنتين وستين آية، وقد يحتج بالشاهد من القرآن لإثبات ما خالف القياس، ومن ذلك احتجاجه بالقراءة الشاذة في قوله تعالى: " تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِي أَحْسَنُ " بالرفع، شاهدا على حذف الضمير المرفوع، ومنه أيضا احتجاجه بقوله تعالى: * فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ * شاهدا على حذف الضمير المجرور. مع مخالفة هذا الحذف للقياس، فالذي يُحذَف قياسا الضميرُ المنصوب، نحو: الذي ضربت زيدٌ (١). وهذا منهج القدماء في حذف العائد.

وقد يَحتجّ بالشاهد أيضا من القرآن في الردّ على رأي معيَّن، كاحتجاجه بقوله تعالى * وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا * للردّ على الرأي القائل: إنَّ لَنْ تقتضي التأبيدَ، قال المصنف: " ولو كانت للتأبيد لما جاء بقوله: " أبدا " ". (٢)

---

(١) انظر الضوابط ١٩٢.

(٢) الضوابط ٢٤٠ وانظر ما تقدم ص ٧٤.

كما أنَّه قد يأتي به شاهدا لقول من الأقوال ،كاستشهاده بقوله تعالى : ﴿ هَلْ أَتَى على الإنسانِ حينٌ من الدهرِ ﴾ على أنَّ " هَلْ " بمعنى " قَدْ " خارجةً من الاستفهام. (١)

وقد يورد الآيةَ شاهدا للغةٍ من لغات العرب ، كاستشهاده للغة أهل الحجاز بقوله تعالى : ﴿ ما هذا بشرًا ﴾. (٢)

أما الحديث الشريف فلم يستشهد منه إلّا بحديثين فقط ، أحدهما في باب اسم الفعل ،وهو قوله صلى الله عليه وسلم :" عليكم معشرَ الشبابِ بالباءةِ ،فمن لم يستطع فعليه بالصوم فإنَّه له وجاء ". (٣) أما الثاني فأورده في الكلام على أفعل التفضيل وهو : " ما مِنْ أيامٍ أحبُّ إلى الله فيها الصومُ منه في عشر ذى الحجة " وقد استشهد به المتقدمون ولم ينصُّوا على كونه حديثا . (٤)

واستشهد بالأثر مرة واحدة ،من كلمةٍ لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه ،وهو قوله : " لا خيرَ بخيرٍ بعده النارُ ولا شر بشرٍّ بعده الجنة " ولم ينسبْه . (٥)

أما شواهد الشعر في هذا الكتاب فهي من القلة بحيث لم تتجاوز العشرة (٦) . ولم ينسب المصنف منها شيئا ،ولعله إنَّما امتنع من ذلك

---

(١) الضوابط ٢٩٦-٢٩٧. وانظر ما تقدم ص ٧٥ .

(٢) الضوابط ٧٣.

(٣) الضوابط ٢٣١.

(٤) انظر حواشي التحقيق ص ٢٢١-٢٢٢.

(٥) الضوابط ١١٧.

(٦) منها اثنان استشهد المصنف بعبارة واحدة من كل منهما،وقد أتممتهما في الحواشي.انظر ص ٨٢ ، ١٢٠ من الضوابط .

خشيةَ نسبته لغير قائله ، شأنه في ذلك شأن بعض النحاة المتقدمين كسيبويه الذي قال عنه البغداديّ : " وإنّما امتنع سيبويه من تسمية الشعراء لأنّه كره أنْ يذكرَ الشاعر ، وبعض الشعر يُروى لشاعرين ، وبعضه منحول لا يُعرف قائله ، لأنّه قَدُم العهد به . . " (١)

وهذه الشواهد مشهورة متداولة في كتب النحو ، وقد بيّن وجه الاستشهاد في شاهدين منها . (٢)

وكما استشهد السلمىّ بأشعار العرب استشهد أيضا بعدد قليل من أمثالهم وأقوالهم .

---

(١) الخزانة ١/٣٦٩ .

(٢) انظر الضوابط ٩٩ ، ١٤٨ .

مصادره :

لم يذكر المصنف المصادرَ التي اعتمد عليها ، شأنه في ذلك شأن كثير من الكتب التعليمية ،إلَّا أنَّه يورد أحيانا آراء منسوبة لأصحابها ، أمثال يونس ،والخليل ،وسيبويه ،والأخفش ،والمبرد ،وابن السراج ، والفارسيّ وابن جني . (١) وربما وافقهم دون أنْ يشير إليهم. وقد يكتفي أحيانا في عزو الآراء بقوله : عند بعضهم ،أو: وقال بعضهم ، أو : ومنهم ،ونحو ذلك. وقد خَرَّجتُ هذه الآراء من مظانها في حواشي التحقيق - ما استطعت -،وأشرت إلى بعضها في الفصل الذي سبق من آراء المصنف .

وقد ذكرت في منهجه أنه قد تأثَّر بجمل الزجاجيّ ،والإيضاح للفارسيّ ،ولمع ابن جني ،حتى إنَّه كان يقتبس عبارات هؤلاء الأعلام.

تأثره بابن السيد :

أما المتأخرون فلم يصرِّحْ بأحد منهم ،إلَّا ما كان من ذكره ابنَ السيد مرة واحدة في أواخر الكتاب . (٢)

على أنَّه قد أفاد من نقد ابن السيد للزجاجيّ ،يظهر ذلك في عبارته وإنْ لم يصرِّحْ به .

فقد حَدَّ الزجاجيُّ الحرفَ بقوله : " ما دَلَّ على معنى في غيره ، نحو : مِنْ ،وإلى ،وثُمَّ ،وما أشبه ذلك " (٣) ،فيقول ابن السيد :" هذا

---

(١) انظر مواطن ذكرهم في فهرس الأعلام.

(٢) الضوابط ٣٠٠.

(٣) الجمل ص ١.

الحدُّ غيرُ صحيح عند معاملِه حتى يزادَ فيه : " ولم يكن أحدَ جزأى الجملة المفيدة . أو يقال كما قال سيبويه : ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل . . ".[١] فيفيد السلعيّ من هذا النقد ، ويضيف هذا القيدَ إلى تعريف الحرف ، بلفظه ، دون أنْ ينسبه .[٢]

وإنَّ ما دعا ابن السيد إلى تخليص حَدِّ الحرف بهذا القيد هو أنَّه رأى أنَّ مِنَ الأسماء ما معناه في غيره ، كأسماء الاستفهام ، وأسماء المجازاة ، فهذه الأسماء لما نابت مناب الحروف جرت مجراها ، وكالأسماء الموصولة فإنَّ المعاني المقصودةَ في صلاتها .[٣] فالقول بأنَّ الحرفَ ما دل على معنى في غيره لا يصلح لأنْ يكون حَدًّا له ، لأنَّه يشمَلُ الأسماءَ المذكورةَ ، لذلك قَيَّدَه بهذا القيد ، حتى يُخرِجَ منه هذه الأسماءَ ونحوَها .

ونراه أيضا متأثرا بابن السيد في موطن آخر ، وهو باب القســــم ، وكان ابن السيد قد تعقَّب الزجاجيَّ في قوله : " واعلم أنَّ الواو والبـــاء تدخلان على كل محلوف به ".[٤] ، فيقول ابن السيد بعد أنْ أورد كـلام الزجاجيّ هذا : " . . . غير أنَّ هذا له فيه عذر ، لأنَّ سيبويه قالـــه كذلك في كتابه . وينبغي أنْ يُتأَولَ على أنَّه أراد : يدخلان على كل محلوف به من الأسماء الظاهرة خاصة ، لأنَّ الباء تدخل على الظاهــر

---

(١) إصلاح الخلل ٧٤ . وانظر الكتاب ١/١٢ .
(٢) انظر الضوابط ص ٨ .
(٣) انظر إصلاح الخلل ٧٤ - ٧٥ .
(٤) الجمل ٧١ .

والمضمر ، والواو لا تدخل على المضمر ، تقول : بِهِ لأَخرجَنَّ ،ولا تقول : وَهِ لأخرجنَّ . . .".(١) ، فيفيد السلميّ أيضا من مقالة ابن السيد فيقول عن الواو : " وأما الواو فهي بدل من الباء ، ويجوز دخولها على كل اسم ظاهر يُقسَم به".(٢) . والسلميّ وإنْ كان قد حاول التخلُّصَ مما أُخِذ على الزجاجيّ هنا إلّا أنَّ عبارتَه غير دقيقة ؛إذ قال : "ويجوز دخولها على كل اسم ظاهر . . ." ، ووجه عدم دقّتها أنَّها لا تنفي ما عدا الاسم الظاهر . وصوابه أنْ يقول : " وإنَّما يجوز دخولها . . ." ،أو" ولا يجوز دخولها إلَّا على كل اسم ظاهر . ." والله أعلم بالصواب .

وقد أفادَ السلميُّ كذلك من نقد ابن السيد للزجاجيّ ،وذلك عند حديثه عن قطع النعت ،فقد حصر الزجاجيّ القطع عند تَكرر النعوت ، وذلك في قوله : " وإذا تكررت النعوت ،فإنْ شئتَ أتبعتها الأولَ ،وإنْ شئتَ قطعتها منه . . .".(٣)

فتعقَّبَه ابنُ السيد وبيَّنَ أنَّ القطع لا يكون إلَّا بشيئين:"أحدهما : أنْ يكون الموصوف غنيًّا عن الصفة بشهرته عند المخاطب . والثاني : أنْ يكون في الصفة معنى مدح أو ذم . وسواء تكررت الصفة أولم تتكرر".(٤)

---

(١) إصلاح الخلل ٢٠٣. وانظر الكتاب ٣/ ٤٩٦.
(٢) الضوابط ١٢٤.
(٣) الجمل ١٥. وانظر الرضي على الكافية ٢/ ٣٢٢.
(٤) إصلاح الخلل ١١٥.

ولا يكاد يخرُجُ كلامُ المصنف من هذا ، وذلك إذ يقول : " وقول من قال : إنَّ القطعَ لا يكون إلَّا مع التكرار خطأ ،فإنَّ الصفات إذا تكررت وكانت لرفع الاشتراك لم يجز القطع ،وإنْ لم تتكرر ولم تكن لرفع الاشتراك جاز القطع ".(١)

هذا وقد تقدَّم القول في منهجه بأنَّ السلميَّ قد تأثر بالجزوليّ ،والشلوبين ،وذكرت النصوصَ الدالةَ على ذلك.

---

(١) الضوابط ١٤١.

نسخة الكتـاب

هي نسـخة وحيدة ، محفوظة في مكتبة برلين برقم (٤٦٦١) .

وتقع في أربع وأربعين ومائة ورقة (١٤٤) ، والورقة ذات صفحتين ، والصفحة ثلاثة عشر سـطرا (١٣) ، والسطر بمعدل ثمان كلمـات (٨) ، والكلمة اسم وفعل ، وحرف .

وهي مكتوبة بخـط نسخيّ نفيس ، مضبوط بالشكل الكامل ، مع الحرص على وضع علامات الإهمال تحت الحروف المهملة .

وكلـها بخطٍ ناسخ واحد ، إلا السماع الذي في آخرها ، فإنّه بخطٍ مغاير . وقد سار ناسخها - في بعض الأوراق - على نظام التعقيبة .

وتشتمل صفحة الغلاف على مايلي :

١ - جاء في النصف الأعلى منها عنوان الكتاب واسم المؤلـف هكذا :

" الضوابط الكلية فيما تمس الحاجة إليه من العربية .

[تصنيـ]ـف الفقيه الإمام العلامة شرف الدين أبي عبد اللـه محمد بن عبد الله بن أبي الفضل الأندلسيّ المرسيّ أمتع الله المسلمين بطول بقائه " .

٢ - يلي ذلك في النصف الأسفل من الصفحة إجازة بخـطٍ منسوبٍ إلى المؤلف ، هذه صورتها :

" [قرأ] عليّ الولدُ الموفقُ السعيدُ كمال الدين [أبـو] إبراهيم إسحاق بن سلام بن عبد الوهاب [بن ع]لي بن سلام - وفقه الله - جميعَ هذه

المقدمة على الأصل المكتوب بخطيّ ،وأذنتُ له أن [يـر ويـ]ـها عني .
وكتب الفقير إلى رحمة الله - تعالى - [محمد] بن عبد الله بن محمد
ابن أبي الفضل السل[ـمي] ... من شهر صفر من سنة ... "

ومن هذين النصين يتضح لنا أنّ النسخةَ مكتوبة في حياة المؤلف ،كما أنّها مقابلة على الأصل المكتوب بخطه . وقد ظهرت عبارة " بلغت المقابلة " على جوانب بعض الأوراق .

٣ - في الجهة اليسرى منها تملكان،أحدهما هذه صورته :
" دخل في ملك درويش علي الحاج حسين ... سنة ١٢٤٣ ". أما الآخر فلم أتبين اسمَ صاحبه .

وبهذه الصفحة آثار ترميم أدّت إلى طمس أوائل الأسطر ،وآخر السطر الأخير منها ، بحيث لم تظهر فيه سنة الإجازة .

وتبدأ النسخة -بعد المقدمة - ببابٍ في ماهية الكلام وأجزائه التي يأتلف منها ... ،وتنتهي عند باب الإمالة .

وعلى حواشي بعض أوراقها تعليقات قليلة ،رسم فوق بعضها الحرف (حـ) ، وقد أثبتُ منها في صلب النص ما رأيت أنَّ الأَوْلى إثباته ، مشيرا إلى ذلك في تعليقاتي .

وقد سقط من النسخة حديثُ المصنف عن القسمين الرابع والخامس من باب الإعراب والبناء ،وقد أشرت إلى ذلك في مكانه من النص . (١)

---

(١) انظر حواشي ص ١٢.

وبها آثار رطوبة أدّتْ إلى طمسٍ بعض كلمات النص، كما أدّتْ إلى طمسِ الصفحة (ب) من الورقة السادسة والعشرين بعد المائة، فلم يبدُ منها سوى كلمات لا تقيم جملة، وقد أشرتُ إلى ذلك أيضا في مكانه من النص.(١)

وفي آخر النسخة - في الورقة الثالثة والأربعين بعد المائة، الصفحة (ب) منها، وبخط مغاير - صورة سماع على المؤلف وإجازة لطبقةٍ من التلاميذ. وكُتِبَ صحةَ ذلك بخط منسوب إلى السلمي.(٢)

أما الورقة الرابعة والأربعون بعد المائة فعلى صفحتها (أ) مطالعةٌ في الكتاب هذه صورتها: " طالع في هذا الكتاب المبارك أقل عبيد الله - تعالى - وأضعفهم محمد ... غفر الله له ولوالديه ولمن قرأ ودعا له بالمغفرة ولجميع المسلمين أجمعين ".

يلي هذه المطالعة العبارة التالية: " الكلام ... المتكلم رحم الله من تكلم بخير أو صمت ".

يلي ذلك تملك نصه: " قد تملكه الفقير إلى الله - تعالى - سعد بن علي بن سيف بن علي ".

أما الصفحة (ب) منها فعليها تملك نصه: " في قبضة الجاني الراجي عفو ربه اللطيف محمد حسين الشريف بن الشريف سنة ١٢٤٢ ".

---

(١) انظر ص ٢٨٠.

(٢) انظر نص هذا السماع ص ٣١٤ مما يأتي.

منهج التحقيـــق :

لقد حاولت في تحقيق هذا النص أنْ يخرجَ وَفْقَ ما أراده مصنفه، أو قريبا من ذلك، وقام منهجي في التعليق على مايلي :

١ - راعيتُ في ذكر المصادر الترتيبَ التاريخيَّ لها .

٢ - عرفت ببعض المصطلحات كشبه المعتل، والإشمام، والتضعيف في الوقف، ووزنيّ الفعل المختص والغالب.

٣ - حاولت - ما أمكنني - التمثيل لما ذكره المصنف من القواعـد مجردة من الأمثلة .

٤ - الاستشهاد بالشعر إذا أشار المصنف إلى أنَّ القاعدة لا تجوز إلَّا فيه.

٥ - أشرت - كثيرا - إلى المسائل الخلافية سواء أشار إلى ذلك المصنف أم لا .

٦ - حاولت ربطَ مسائل الكتاب بمثيلاتها في الكتب الأخرى.

هذا بالإضافة إلى تخريج شواهد النص، وأقوال العلماء، وعزو ما لم يُعْزَ منها، وإضافة ما رأيت إضافتَه بين مركنين .

وأسأل اللهَ التوفيق والسدادَ .

الضوابط الكلية فيما تمس الحاجة

إليه من العربية

... الفقيه الإمام العالم العلامة ...

... بن أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي الفضل

الأندلسي المرسي أمتع الله

المسلمين بطول بقائه

(صفحة غلاف المخطوطة)

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر

الحمد لله الذي فضل لسان العرب على كل لسان
وخصه بالنهاية القصوى في البلاغة والبيان
وجعله لسان رسوله المنتخب من سلالة عدنان وأنزل
به كتابه الذي هو لكل شيء تبيان فتحدى به فصحاء
العرب الأقاصي منهم والدان فكل عجز عن معارضته
وقال ما لي بذلك يدان صلى الله عليه وعلى آله الطيبين
الطاهرين ما تعاقب الملوان ٥ وبعد فان بعض
من تأكدت عندي في ذات الله أخوته
سألني سؤالا كان له فيه صدقه في الطلب وقوته
ان أصنف له مقدمة تشتمل على ما تمس الحاجة
اليه من العربية لتكون عونا للمرء على فهم العلوم
الدينية فما زلت أماطله في ذلك لما أنا بسبيله من
[illegible]

[مقدمة المصنف]

شؤون مفترقة وشجون مجتمعة معتلة [illegible]
نزوح الوطن وبعد الأهل والسكن لكني بعدما ماطلته
طويلا لم أجد بدا مما ابتغاه سبيلا فألفتها على
وفق مراده تشتمل على ما يحتاج اليه وما يقل دوره
لم نعرج عليه لئلا يسأمه الناظر ويضجر منه الخاطر
وضمنتها الضوابط الكلية فيما تمس الحاجة اليه من
العربية ولعل من يقف عليها ويرى فيها اخلالا ببعض
القيود ونقوضا واردة على آحاد العقود يظن ذلك
لجهل مصنفها وقلة معرفة مؤلفها ولا يعلم أن ذلك
لقلة الاحتياج اليه في الأعم الأغلب ولصعوبته
في تركيب قارئها لو استوفيت القيود المركبة الأصعب
ولهذه العلة خلت عن جملة من الأبواب وضربت عنها عن
قارئها بحجاب فانه قد يؤدي الاستيفاء الى الإملال والتضييع

فيكون زيادة البعض سببا لترك الجميع على أن ما
اشتملت عليه هذه الاوراق القليلة لا يوجد اكثره
في المصنفات الكبيرة الجليلة ولن يعرف لها قدرها ويعظم
اذا طالعها امرها ويعلى من الاجتهاد في تكرارها وفهمها
مهرها الا من اطلع على المصنفات الكبيرة من هذه الصناعة
وكان فيها غير مزجى البضاعة والله سبحانه يوفق
من توالى فهمها وحفظها احسن توفيق ويسهل له
الى معرفة ما تشتمل عليه اسد سبيل وايسر طريق
بمنه وكرمه ٥

باب في ماهية

الكلام واجزايه التي يأتلف منها
وما يجوز ان يأتلف منها وما لا يجوز
وكيفية ايتلافه منها وحد كل واحد

من اجزايه وذكر علاماته

اما الكلام فهو عبارة عن الجمل المستقلة بالافادة
من الخبر والاستخبار والامر والنهي كقولك زيد قايم
وأزيد قايم وقم ولا تقم ٥ واما اجزاوه التي يأتلف
منها فثلاثة اسم وفعل وحرف ٥ واما ما يجوز
ايتلافه منها فاربعة بلا خلاف وهي الاسم مع الاسم
والاسم مع الفعل والحرف مع الاسمين ومع الفعل
والاسم فهذه الاربعة من الايتلاف لا خلاف فيها
وواحد فيه خلاف وهو الحرف مع الاسم وذلك
في النداء خاصة فمن النحويين من يجعله من ايتلاف الحرف
مع الاسم ومنهم من جعله من ايتلاف الفعل مع الاسم
الا ان الفعل حذف وجعلت يا عوضا عنه لانه يريد
في قوله يا زيد انادي زيدا او ادعوه ٥ واما كيفية

وكونها في حكم المنقلبة نحو حبلى لانها تنقلب
في التثنية وا لامالة للامالة في نحو كتبت كتابا
فاما لوا الالف الثابتة التي هي بدل من التنوين لامالة
الاولى واما لوا الاولى لاجل الكسرة وتمنع من
الامالة حروف الاستعلاء وهي سبعة الصاد
والضاد والطاء والظاء والغين والخاء والقاف اذا
كانت مفتوحة قبل الالف او بعدها بحرف
او حرفين الاول ساكن عند الاكثر فلا تميل طالبا
ولا صالحا ولا ضابرا ولا ظالما ولا هابطا ولا غابطا
ولا واعضا ولا نافخا ولا نابغا ولا نافقا ولا ناشط
ولا منافخ فان كانت حروف الاستعلاء مكسورة
نحو صفاف وخفاف او ما قبلها كغلاة او يكون بعدها
راء مكسورة نحو ضارب وصانم لم يمتنع الامالة

ولا قاعدا ولا طامعا

وقد جاءت الامالة في حروف لا موجب للامالة
فيها واكثر ما ياتي ذلك في الاعلام نحو الحجاج
فقد اما لوه وهو شاذ لا يقاس عليه
هذا ما يتعلق بالنحو من هذا الباب وللقراء في الامالة
مذاهب تتعلق بالقراءات ليس هذا موضع ايرادها
فانها تكتب القراءة اليق وهذا القدر للمشتغل
بالعربية كاف والله الموفق للصواب بمنه وكرمه
لا رب غيره

والحمد لله وحده وصلاته على سيدنا محمد وسلم تسليما

(الصفحة الاخيرة من الكتاب)

طالع فيه من الكتاب المبارك

اقل عبيد الله تعالى واضعفهم

محمد ابن محمد ... غفر الله له ولوالديه

ولمن قرا ودعا له بالمغفرة ولجميع

المسلمين اجمعين ...

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه

قد تملكه الفقير الى الله تعالى اسعد بن علي ...

[illegible]

1121

[illegible]

النص المحقق

/الضوابط الكلية فيما تمس الحاجة إليه من العربية

تصنيف الفقيه الإمام العالم العلامة

شرف الدين أبي عبد الله محمد بن

عبد الله بن أبي الفضل الأندلسي

المرسي

/ بسم الله الرّحمن الرّحيم ١/ب

ربِّ يسِّر

[مقدمة المؤلف]

الحمدُ لله الذى فضّل لسانَ العرب على كلّ لسان ، وخصّه بالنهاية القصوى في البلاغة والبيان ، وجعله لسانَ رسوله المنتخَب من سلالة عدنان ، وأنزَل به كتابَه الذى هو لكلّ شيء تبيان ، فتحدّى به فصحاء العرب القاصي منهم والدّان ، فكلٌّ عَجَز من معارضته ، وقال : مالي بذلك يدان ، صلى الله عليه وعلى آله الطيبين الطاهرين ماتعاقبَ المَلَوان .(١)

وبعدُ فإنَّ بعضَ مَنْ تأكّدت عندي في ذات الله أخوّتُه سألني سوءالاً بَانَ لي فيه صدقُه في الطلب وقوّتُه ، أنْ أُصنِّفَ له مقدّمةً تشتمل على ما تَمَسُّ الحاجةُ إليه من العربية ، لتكونَ عونًا لِمَن قرأها على فهم العلوم الشرعية ، فما زلت أُماطِلُه (٢) في ذلك لِمَا أنا بسبيله من / شؤونٍ (٣) ٢/أ متفرقةٍ ، وشجونٍ (٤) مجتمعةٍ معتلقَة ، أقلُّها نزوحُ الوطن ، وبُعْدُ الأهل والسكن . لكنني بعدما ماطلتُه طويلاً ، لم أجد إلى الحَيْدِ (٥) عمّا سألنيه سبيلا ، فألّفتُها على وَفْقِ مرادِه ، تشتمل على ما يحتاج إليه . وما يَقِلُّ دورُه لم نُعَرِّج عليه ، لئلا يسأمَه الناظر ، ويضجرَ منه الخاطر . وسمّيتُها الضوابطَ الكليّةَ

---

(١) في الهامش : " المَلَوان أي : الليل والنهار " .

(٢) في الهامش كلمتان لعلهما : " أي : أُكاسِلُه " .

(٣) نُبِّه في الهامش - وكأنّه بخط مغاير - إلى أنّ المعنى : " من أمور " .

(٤) نُبِّه في الهامش - وكأنّه بخط مغاير - إلى أنّ المعنى : " حاجة " .

(٥) في الهامش : " الحيد : الميل عن الطريق " .

فيها تَمَسُّ الحاجةُ إليه من العربيّة. ولعل مَنْ يقف عليها ويرى فيها إخلالا ببعض القيود، ونقوضًا واردةً على آحادِ العقودِ، يظن ذلك لجهل مصنّفها، وقلة معرفة مؤلّفها، ولا يعلم أنَّ ذلك لقلّة الاحتياج إليه في الأعمّ الأغلب، أولصعوبته فيَركَبُ قارئُها لو استوفيتِ القيودُ المركبَ الأصعبَ. ولهذه العلة خَلَت من جملة من الأبواب، وضُرِبَ بينها وبين قارئها بحجاب، فإنَّه قد يؤدي الاستيفاء إلى الإهمال والتضييع / ، فتكون زيادة البعض سببًا لترك الجميع.

٢/ب

على أنَّ ما اشتملت عليه هذه الأوراقُ القليلةُ، لا يوجد أكثرُه في المصنّفات الكبيرة الجليلة. ولن يعرفَ لها قدرَها، ويُعظِمَ إذا طالعها أمرَها، ويُخَلِي من الاجتهاد في تكرارها وفهمِها مهرَها إلَّا مَن اطّلَعَ على المصنفات الكثيرة من هذه الصناعة، وكان فيها غيرَ مزجَيِّ البضاعة والله - سبحانه - يوفق مَنْ قرأها إلى فهمها وحفظها أحسنَ توفيق، ويُسَهِّل له إلى معرفة ما تشتمل عليه أسَدَّ سبيل، وأيسرَ طريق، بمنّه وكرمه.

بـــــابٌ

في ماهِيَّةِ الكلام ، وأجزائِـه التـــــي
يأتلف منهـا ،وما يجـوز أنْ يأتلـــفَ
منها ،وما لا يجوز . وكيفيّةِ ائتلافه منهـــا .
وحدِّ كلِّ واحدٍ / من أجزائه .وذكرِ علاماته

٣/أ

أما الكلام فهو عبارة عن الجمل المستقلة بالإفادة ،من الخبـــر ، والاستخبار ،والأمر ،والنهي ،كقولك : زيدٌ قائمٌ ، و : أزيدٌ قائمٌ ؟ ، و : قمْ ، و : لا تقمْ .

وأما أجزاؤه التي يأتلف منها (١) فثلاثة : اسمٌ ،وفعلٌ ، وحرف .

وأمـا ما يجوز ائتلافه منها فأربعة بلا خلاف . وهي الاسمُ مــــع الاسمِ ،والاسمُ مع الفعلِ ،والحرفُ مع الاسمين ، و (٢) مع الفعلِ والاسم.

فهذه الأربعة من الائتلاف لا خلاف فيها ،وواحد فيه خلاف، وهو الحرف مع الاسم ،وذلك في النداء خاصّة ،فمِنَ النحويين مَن يجعلـــه من ائـتلاف الحرف مع الاسم (٣) ،و منهم من يجعله من ائتلاف الفعـــل

---

(١) عنده في الهامش : (حـ) " جاء لمعنى من معاني الكلام العشرة ،وهي الخبر والاستخبار والأمر والنهي ،و كذا الطلب والعرض والتمنـــي والتعجب والنداء والقسم " . وانظر الاقتضاب ١/٥٨-٥٩ .

(٢) رسم فوقه ،وبخط مغاير : " الحرف " يريد : والحرفُ مع الفعـل والاسم.

(٣) هذا مذهب الفارسيّ . الإيضاح ٩ ،والعسكريات ٨٧ ،والمقتصد ٩٥ - ٩٦ ،والهمع ١/ ٣٤ .

مع الاسم ،إلّا أنّ الفعلَ حذف وجعلت " يا " عوضا عنه ،لأنّه يريد - في قوله : يا زيدُ - : أنادي زيدا ،أو : أدعوه.(١)

وأما كيفيّة / ائتلافه منها فأنْ يسند اسمٌ إلى اسم ٣/ب كقولك : زيدٌ قائمٌ ،أو فعلٌ إلى اسم كقولك : يقومُ زيدٌ ، ثم يدخل الحرفُ على كلّ واحدة من الجملتين ،بالإثبات ،أو النفي ،أو الاستفهام، أو غير ذلك من معاني الحروف ، فتقول : إنّ زيدا قائمٌ ،و : ما يقوم زيد ، و : أيقوم زيد ؟.

وأمّا ما لا يجوز ائتلافه فما عدا ما ذكرنا ،وهو أربعة :

الفعل مع الفعل ،والحرف مع الحرف ،والفعل مع الحرف (٢)، والحرف مع الاسم مطلقا ،أو في غير النداء على الخلاف المذكور.

وأما حدُّ كل واحد من هذه الثلاثة - وهي الاسم ،والفعل ، والحرف - وعلاماتُه .

فحدُّ الاسم : كل كلمة دالة على معنى في نفسها غير مقترن بزمان مُحَصَّل.(٣)

---

(١) انظر الكتاب ١/ ٢٩١ ، ٢/ ١٨٢ ،والمقتضب ٤/ ٢٠٢ ،والأصول ١/ ٣٤٠ ،وأسرار العربية ٥١.

(٢) في الهمع ١/ ٣٤ : " وزعم بعضهم أنّ الفعل مع الحرف يكون كلاما في نحو : ما قام ،بناءً على أنّ الضميرَ المستتر لا يعد كلمة ".

(٣) قيده السيرافي في شرحه على الكتاب ١/ ٣ ٥ بقوله :" من مُضيٍّ وغيره". وقد نسب هذا الحدإلى ابن السراج .التبيين: ١٢٢ . على أنّ له في حد الاسم غير تعريف . انظر الأصول ١/ ٣٦ ، ٣٨ ، والموجز ٢٧ .

وأما علاماتُه فكثيرةٌ ،ومواضعها خمسة : أوله ،وآخره ،وحشوه ، وجملته ،ومعناه .

فالعلامات / التي تلحق أولَه : الألف واللام في نحو : الرجل ،والغلام . و حروف الجر في نحو : عجبت مِن زيد ،و قصدت إلى عمرو. وحروف النداء في نحو : يا زيدُ ،وياعمرُو. وحروف النصب،نحو: إنَّ زيدا قائم ،وكأنَّ عمرًا منطلق . ٤/أ

والعلامات التي تلحق آخرَه :

التنوينُ في نحو : رجلٌ ،وفرسٌ . والتنوينُ نونٌ ساكنةٌ تلحق الاسم بعد تمامه (١) ، لتفصله عن غيره . (٢)

---

(١) في نتائج الفكر ٨٦ : " التنوين إلحاق الاسم نونا ساكنةً ،لأنَّ التنوينَ مصدرُ نَوَّنت الحرفَ أي ألحقته نونا ،كما أنَّ التنعيلَ مصدرُ نعَّلت الرَّجلَ،إذا جعلت لها نَعْلًا ،وليس التنعيلُ هو النَّعل ، وكذلك التنوين ليس هو النون بمجردها ،وهذا يطرد في الحروف، تقول : "سَيَّنت الكلمةَ" أي ألحقت بها سينا ،"وكوَّفتها" أي ألحقت بها كافا . . .".

وقد غلب هذا المصدر حتى صار اسما لهذه النون ،وإنما خصَّها النحويون بهذا اللقب ليفرقوا بينها وبين النون الزائدة المتحركة التي تكون في التثنية والجمع .
انظر الأصول ١/٤٦ ،وابن يعيش ٩/٢٩.

(٢) انظر الإيضاح في علل النحو ٩٧-٩٩ ،وأسرار العربية ٣٦ ،وأمالي السهيليّ ٢٤ - ٢٦ ،ونتائجه ٨٧.

والجرُّ الذى من علامات الكسرة في نحو : مررت بزيدٍ ،وعمروٍ.

وحروفُ التثنية ،والجمع الذى على حدّها في نحو قولك : الزيدان ، و: الزيدون .

و ياءُ النسب في مثل علويّ ،وهاشميّ.

وألفا التأنيث ،المقصورة في نحو: حُبْلَى وسَكرى ،والممدودة في نحو : حمراء ،وصفراء . وتاوءه التي تنقلب في الوقف هاءً في نحو : فاطمة، وطلحه.

والعلامات التي تلحق حشوَه :

ألفُ التكسير في نحو : مساجد / و مصابيح . ٤/ب

وياءُ التصغير في نحو : رجيل ،و فليس .

والعلامات التي تلحق جملتَه :

التكسيرُ ،نحو : رجال ،وفلوس .

والتصغيرُ، نحو : رجيل ،و فليس .

والعلامات التي تلحق معناه :

كونُه مبتدأ ،في نحو قولك : اللهُ ربُّنا ،و : محمدٌ رسولُنا .

وكونُه فاعلا في نحو قولك : قام زيدٌ .

وكونُه مفعولا في نحو قولك : رأيت زيدًا .

وكونُه مضافا ومضافا إليه في قولك : غلامُ زيدٍ .

وكونُه منعوتا في قولك : رجلٌ عاقلٌ.

وكونُه مضمرا في نحو قولك : زيدٌ مررت بهِ .

وكونُه عبارة عن شخص ،كرجلٍ ،و فرسٍ .

وحدُّ الفعل : كلُّ كلمة دالَّة على معنى في نفسها مقترن بزمان مُحَصَّل .(١)

وعلاماتُه كثيرة ،ومواضعها أربعة : أوله ،وآخره ،وجملته ،ومعناه .

فالعلاماتُ التي تلحق أولَه :

" قد " في قولك : قد قام زيد ، وقد يقوم .

و"السينُ ،وسوف" في / قولك : سوف يقوم ،وسيقوم . ٥/أ

ووقوعُ إحدى الزوائد الأربع في أَوَّلِه ،وهي التي يجمعها لفظ " نأيت " ، في نحو قولك : أَفعَل ،ونَفْعَل ،وتَفعَل ،ويَفْعَل .

و حروفُ الجزم في نحو قولك : لم يقمْ ،و : لم يضربْ .

وأدواتُ الشرط في نحو قولك : إنْ تقمْ أقمْ ،و : مهما تقمْ أقمْ .

و حروفُ النصب في نحو قولك : لن تضربَ ،و : إذنْ أُكرمَك .

والعلاماتُ التي تلحق آخره :

الجزمُ ،وهو سكون الآخر أو حذفُه ، بدخول حروف الجزم في نحو قولك : لم تضربْ ،و: لم تدعُ .

واتصالُ تاءِ الضمير ،وألفِه ،وواوِه ،ونونِه به ، في قولك : قمتُ ،و: قاما ،و: قاموا ،و : قُمْنَ .

وبدخولِ (٢) النون الخفيفة ،والشديدة في نحو قولك : اضرِبَنْ ، و : اضربَنَّ .

---

(١) انظر التبصرة ٧٤ ،والحلل في إصلاح الخلل ٧٣ ،وابن يعيش ٢/٧ .

(٢) "وبدخولِ ".كذا في النسخة. والأَوْلى : حذفُ حرفِ الجر.

ودخولُ تاءِ التأنيث الساكنةِ التي لا تنقلب في الوقفيَّة ، نحو قولك : نعمتْ ،و : قامتْ .

/ والعلاماتُ التي تلحق جملتَه : ٥/ب

التصرُّفُ ،وهو اختلاف الصيغ من الماضي ،والمضارع ،والأمـــر في نحو قولك : قامَ ،و : يقومُ ،و : قُمْ.

والعلاماتُ التي تلحق معناه :

كونُه أمرًا ،ونهيًا في نحو : قمْ ،و : اقعدْ ،و : لا تقمْ ، و : لا تقعدْ .

وحدُّ الحرف كلُّ كلمة دالَّة على معنى في غيرها ،ولم تكن أحـــدَ جزأي الجملة المفيدة[1] ،مطلقا ،أو في غير النداء على الخلاف المتقدم.[2]

وعلاماته خلوُّه من علامات الأسماء ،وعلامات الأفعال ،نحو : مِنْ ، و : إلى ،و : هَلْ ،وما أشبه ذلك.

---

(١) انظر الحلل في إصلاح الخلل ٧٤ - ٧٥.

(٢) انظر ص ٣ - ٤ مما سبق .

بـــــاب

الإعراب والبناء والمعرب والمبني

الكلام في هذا الباب ينحصر في أحد عشر قسما :

الأول في اشتقاق الإعرابِ والبناء .

والثاني في / حدّهما ، وحدّ المعرب والمبني . ٦/أ

والثالث في فائدة دخول الإعراب الكلامَ.

الرابع أين يدخل الإعرابُ ،وأين يدخل البناء ،ومنه تُتبيَّن أقسام المعربات من الكلام ،والمبنيات منه .

الخامس ما حرف الإعراب ؟ وما حرف البناء ؟ . (١)

السادس أين يكون الإعراب أصلًا ؟ وأين يكون فرعًا ؟ وأين يكون البناء أصلًا ؟ وأين يكون فرعًا ؟

السابع حصرُ أقسامِ الإعرابِ ،والبناءِ ،ومنه تُتبيَّن ألقابُها .

الثامن اشتراكهما ،واختصاصهما .

التاسع معرفة علامات الإعراب .

العاشر حصر أقسام المعربات من الأسماء.

الحادي عشر حصر أقسام المعربات من الأفعال .

القسم الأول : في اشتقاق الإعراب والبناء .

/ قيل : اشتقاق الإعراب من أعربَ الرجلُ عن حاجتِه ،إذا أبانَ ٦/ب منها ،فَسُمِّيَ اختلافُ الحركاتِ والحروفِ إعرابًا ،لأنها تُبيِّن الفاعلَ من المفعولِ إلى غير ذلك من المعاني .

---

(١) سقط من المخطوطة حديث المصنف عن القسمين الرابع والخامس. انظر التعليق على ذلك ص ١٢ مما يأتي هامش (١) .

وقيل : هو مشتق من عَرِبَت معدةُ الرجلِ إذا فَسَدَتْ ، فلما تَغَيَّرت أواخرُ الكلمِ لاختلافِ العواملِ سُمِيَ إعرابًا ، لأنَّ كلَّ عاملٍ خُسِـدَ لعملِ العاملِ الآخر.(١)

وأما البناء فهو من بنيت الدار وغيرها ، إذا جعلتها على هيئة لا تتغير غالبًا ، فَسُمِيَ بقاءُ أواخرِ الكلمِ على حالةٍ واحدةٍ مع تَغَيُّرِ العاملِ بناءً ، تشبيها ببناء الحائط وغيره .

القسم الثاني : في حد الإعراب والبناء والمعرب والمبني .

حَدُّ الإعرابِ : تَغَيُّرُ أواخرِ الكلمِ لفظا ، أو تقديرا ، لتغيُّرِ / ٧/أ العواملِ الداخلةِ عليها .(٢)

مثال التغيرلفظا : هذا زيدٌ ، ورأيت زيدًا ، ومررت بزيدٍ ، فقد اختلف آخرُ زيد لفظا ، لتَغَيُّرِ العواملِ فيه ، وهي : هذا ، ورأيت ، والباء .

ومثال التغيُّر تقديرا : هذه حبلى ، ورأيت حبلى ، ومررت بحبلى ، فآخر حبلى لم يتغيَّر لفظا ، ولكنه تغير تقديرًا ، لأنَّه ليس بمبني .

وحدُّ البناءِ عكس حدِّ الإعراب وهو : ألَّا يتغيَّرَ أواخر الكلم لا لفظا ولا تقديرا لِتَغَيُّرِ العوامل الداخلة عليها .

---

(١) انظر في معاني الإعراب واشتقاقه الخصائص ١/٣٦ - ٣٧ ، وأسرار العربية ١٨ - ١٩ ، واللسان (عرب) .

(٢) انظر الإيضاح ١١ ، وأسرار العربية ١٩ ، وابن يعيش ١/٤٩ - ٥٠ .

وحدُّ المعرَبِ : كلُّ ما تَغَيَّرَ آخرُه من الكلمِ لتغيُّرِ العواملِ الداخلةِ عليه . والمبنيُّ : ما لم يتغير آخره من الكلم لتغيُّرِ العواملِ الداخلةِ عليه .

القسم الثالث : في فائدة دخول الإعراب في الكلام .

فائدة دخول الإعراب في الكلام بيانُ المعاني التي / تحدث ٧/ب بالعوامل ، فلو لم يدخلِ الإعراب في الأسماء لالتبست معانيها على المخاطَب في نحو قول القائل : ما أحسن زيد ، دون إعراب ، فكان يلتبس التعجب بالاستفهام ، والاستفهام بالتعجب ، والنفي بهما ، فكان لا يُعْلَمُ مرادُ المخاطِب بالخطاب ، فلما دخل الإعرابُ بيَّنَ كلَّ واحدٍ من هذه المعاني . فإذا أراد التعجبَ قال : ما أحسنَ زيدًا ، فدخول النصب في « زيد » بيَّنَ التعجبَ . وإذا أراد الاستفهام قال : ما أحسنُ زيدٍ ؟ ، برفع نون أحسن وجر « زيد » ، وذلك بيَّنَ الاستفهامَ . وإذا أراد النفيَ قال : ما أحسنَ زيدٌ ، برفع « زيد » ، وذلك بيَّن النفي . فتبين أنَّ فائدة الإعراب بيان المعاني .(١)

---

(١) انظر تأويل مشكل القرآن ١٤ - ١٥ ، والإيضاح في علل النحو ٦٩ ، والصاحبي ٤٢ ، ١٦١ ، والتبصرة ٧٦ ، وأسرار العربية ٢٤ ، ونتائج الفكر ٨٢ ، وابن يعيش ١/ ٤٩ .
هذا ولقطربٍ رأيٌ في فائدة الإعراب خالف فيه النحويين ، فذهب إلى أنَّه إنما دخل الكلام تخفيفا على اللسان .
انظر رأيَه هذا والردَّ عليه في الإيضاح في علل النحو ٧٠ - ٧١ ، والتبيين ١٥٦ - ١٦٠ .

القسم الرابع : أين يدخل الإعراب؟وأين يدخل البناء؟.(١)

....

/ مِنْ كلّ مبنيٍّ آخره ، كالثاء من «حيثُ» ، والباء من «ضربَ» ، واللام من «هلْ» . ٨/أ

السادس : أين يكون الإعراب أصلا ؟ وأين يكون فرعا ؟
وكذلك البناء .

الإعراب أصل في الأسماء وفرع في الأفعال ، والبناء أصل في الأفعال والحروف وفرع في الأسماء.(٢)

وإنما كان الإعراب أصلًا في الأسماء وفرعا في الأفعال ، لوجود علة الإعراب في الأسماء ، وهو اتحاد الصيغ ، واختلاف المعاني ، وعدمها في الأفعال والحروف.

---

(١) سقط من المخطوطة حديثُ المصنف عن القسمين الرابع والخامس اللذين ذكرهما في أول باب الإعراب والبناء ، ولم يبقَ منهما سوى عنوان القسم الرابع في آخر صفحة "ب" من الورقة "٧" وسطر ونصف من آخر القسم الخامس في أول الصفحة "أ" من الورقة "٨".

(٢) هذا مذهب البصريين ، ويرى الكوفيون أنَّ أصلَ الإعراب للأسماء والأفعال ، وأصلَ البناء للحروف .
انظر الأصول ١/٥٠ ، ٢/١٤٦ ، والإيضاح في علل النحو ٧٧-٨٢ ، والتبيين ١٥٣ .
هذا وقد نسب السيوطي في الهمع ١/٤٤-٤٥ إلى بعض المتأخرين أنَّ الفعلَ أحقُ بالإعراب من الاسم.

السابع : أقسامُ الإعرابِ، وأقسامُ البناءِ .

أقسامُ الإعرابِ أربعةٌ : رفعٌ ، ونصبٌ ، وجرٌّ ، وجزمٌ . وهذه ألقابُها .

وأقسامُ البناءِ أربعةٌ : ضمٌّ ، وفتحٌ ، وكسرٌ ، ووقفٌ . وهذه ألقابُها .

الثامن : في المشترك من الإعراب والمختص منه
وكذلك من البناء .

المشتركُ من الإعراب اثنان : / الرفع والنصب ، تشترك فيهما الأسماء والأفعال ، تقول : يقومُ زيدٌ ، وإنَّ زيدًا لن يقومَ . ٨/ب

والمختصُّ منه اثنان : الجرُّ ، بالأسماء ، نحو : غلام زيدٍ ، وإنما اختص بالأسماء لأنّه لا يكون إلّا بالإضافة ، وهي لا تصح في الأفعال .

والجزمُ ، بالأفعال ، وإنما اختص بها لأنّه يكون بحروف الجزم ، ولا معنى لها في الأسماء.(١)

والبناء ليس فيه مختص بواحد ، بل فيه ما يشترك فيه الجميع ، وهو الوقف ، والفتح ، تشترك فيهما الأسماء والأفعال والحروف .

---

(١) انظر الكتاب ١/ ١٤ ، والجمل ٢ ، والإيضاح في علل النحو ١٠٢ ، ١٠٧ ، وشرح السيرافي على الكتاب ١/ ٩٥ - ٩٦ ، والمسائل العسكريات ١٥٦ - ١٥٩ ، ونتائج الفكر ٩١ - ٩٢ .

فالوقف في الأسماء : مَنْ ، وكَمْ ، وإذْ . وفي الأفعال جميع أمثلة الأمر التي ليس في أول واحد منها حرف مضارعة ، نحو : قمْ ، واقعدْ ، واضربْ . وفي الحروف : مِنْ ، وهَلْ ، وقَدْ .

والفتح في الأسماء : أينَ ؟ ، وكيفَ ؟ . وفي الأفعال جميع أمثلة الماضي ، نحو : ضربَ ، وخرجَ . / وفي الحروف : إنَّ ، وليتَ. ٩/أ

وفيه ما يشترك فيه اثنان ، وهو الكسر ، والضم ، تشترك فيهما الأسماء ، والحروف . ولا يدخلان الفعلَ ، لأنّه لا يكون فعلٌ مبنيٌّ على الكسر ، ولا على الضم.

فالكسر في الأسماء : هؤلاءِ ، وأمسِ . وفي الحروف لام الجر ، وباؤه ، في قولك : هذا لِزيدٍ ، و: مررت بِزيدٍ .

والضم في الأسماء : قبلُ ، وبعدُ . وفي الحروف : منذُ ، فيمن جَرَّ بها . (١)

التاسع : في معرفة علامات الإعراب .

وهي ثلاث (٢) : حركاتٌ ، وحروفٌ ، وحذفٌ .

فالحركات ثلاث : ضمّةٌ ، وفتحةٌ ، وكسرةٌ.

والحروف أربعة : واوٌ ، وألفٌ ، وياءٌ ، ونونٌ .

والحذف اثنان : حذفُ حركةٍ ، ويسمّى سكونًا ، وحذفُ حرفٍ ، ويسمّى الحذف .

---

(١) الكتاب ١/١٧.
والجر بها لغة أهل الحجاز ، حكاه الأخفش . انظر الرضي على الكافية ٣/٢٠٩ ، وتذكرة النحاة ص ٩ .
(٢) في النسخة : " ثلاثة ".

فالضمة من الحركات تكون علامةً للرفع فقط في الأسماء والأفعال.

وتكون علامةً في الأسماءِ المتمكنةِ في ثلاثةِ / مواضعَ : في الأسماءِ المفردةِ غير الستة المضافة بالشروط التي تأتي (١) ،نحو زيد ،وعمرو. ٩/ب

وفي الجموع المكسرة نحو رجال وزيود . وفي جمع المؤنث السالم ، نحو الهندات ،والزينبات .

وتكون علامةً في الأفعال في موضع واحدٍ ،وهو الفعل المضارع إذا لم تدخل عليه النون الخفيفة ،ولا الشديدة ، ولا اتصل به (ألف) (٢) التثنية ،ولا (واو) (٢) الجمع ،ولا نون جماعة المؤنث ،ولا يـــاء المخاطبة. فإنّه مع النونين ونون المؤنث مبنيٌّ ،ومع البواقي إعرابـــه بالنون ،لا بالحركة ،وذلك نحو قولك : تضربُ ،وتخرجُ .

وهي على ضربين : ملفوظ بها ،ومقدرة .

فتكون ملفوظًا بها في الأسماءِ والأفعالِ التي ذكرنا ، ما لم يكن آخر الاسم ،أو الفعل ألفا ،نحو : عصًا ،ويخشىٰ ،أو ياءً مكسورا ما قبلها ، نحو : قاضٍ ،وجوارٍ ،ويرمي ويدري ،أو آخر الفعل واوا مضموما ما قبلها ، نحو : يدعو / ، فإنَّ الضمةَ مقدرة في هذه المواضع . ١٠/أ

---

(١) انظر ص ١٦ مما يأتي .

(٢) في صلب النص : " علامة التثنية ... علامة الجمع " . وبخط مغاير صُحّحتا في الهامش بما أُثبتَ ،وهو الراجح ،لأنّ الألف والواو هنا ضميران ، وليستا علامتين.

وأما الفتحة فتكون علامةَ النصب وعلامةَ الجر . فأما كونهـا علامةَ النصب ففي كل موضع كانت الضمة فيه علامةَ الرفع ،ما عدا جمعَ المؤنث السالمَ. وأما كونها علامةَ الجر ففي جميع الأسماء التي لا تنصرف ،المفردة والمجموعة جمع التكسير ،ما لم يضافا ،أو يعرَّفا بالألف واللام .

وتكون ملفوظا بها إلَّا فيما آخره ألف في الأسماء والأفعال .

وأما الكسرة فتكون علامةَ الجر وعلامـةَ النصب ، فأما كونهـا علامةً للجر ففي كل موضع تكون الضمة فيه علامةَ الرفع من الأسماء المنصرفة أو غير المنصرفة إذا كانت مضافة إلى غير ياء المتكلم ، أو دخل عليهـا الألف واللام. وهي ملفوظ بها إلَّا فيما آخره ألف ،أو ياء مكسور ماقبلها ، نحو : حبلى ،وقاضٍ .

وأما / كونها علامةَ النصب ففي جمعِ المؤنث السالمخاصة. ١٠/ب

وأما الحروفُ ،فالواو تكون للرفع (١) خاصة وذلك في موضعين :

أحدهما : الأسماء الستة المعتلة ،إذا كانت مفردة ، مكبرة ،مضافة إلى غير ياء المتكلم ، في أشهر اللغات (٢) ،نحو قولك : هذا أخوك ، وأبوك ، وحَمُوكِ ،وفوك ،وهنوك ،وذو مال .

والثاني : جمع المذكر السالم نحو قولك : هؤلاءِ الزيدون ، والعمرون .

---

(١) في النسخة : " الرفع ".

(٢) انظر ما يأتي ص ٢٠.

والألف تكون علامةً للرفعِ والنصبِ ، فأما كونها علامة للرفع ففي موضعين :

أحدهما : تثنية الأسماء ،نحو قولك : هذان الزيدان ،وهاتان الهندان .

والثاني : كلا وكلتا إذا أضيفا إلى مضمر ،تقول : جاءني الرجلان كلاهما .

وتكون علامة النصب في موضعٍ واحدٍ ،وهو الأسماء الستة ، بالشروط التي تكون الواو فيها / علامةَ الرفعِ . ١١/أ

وأما الياء فتكون علامةَ الجر ،وعلامةَ النصب ،فأما كونها علامة الجر ففي أربعة مواضع :

الأول: الأسماء الستة بالشروط المذكورة. والثاني: التثنية .
والثالث: كلا وكلتا إذا أضيفا إلى مضمر . والرابع:جمع المذكر السالم.

وأما كونها علامةَ النصب ففي ثلاثةِ مواضعَ :

أحدها : التثنية . والثاني: كلا وكلتا إذا أضيفا إلى مضمر .والثالث: جمع المذكر السالم.

والنون تكون علامةَ الرفع خاصة في الفعل ،وذلك في ثلاثة مواضع : وهو إذا اتصل بالفعل المضارع (ألف)[1] التثنية ،أو (واو)[1] جمع المذكر ،أو ياء المخاطبة ، إذا عرى الفعل في المواضع الثلاثة عن دخول

---

(١) في صلب النص : " علامة التثنية ... علامة الجمع " .والمثبت عن الهامش . وقد تقدم التعليق على مثله في ص ١٥ .

النونين ، الخفيفة ،والشديدة . ويحصل من ذلك خمسة أمثلة ،وهي :
فعلان ،ويفعلان ،وتفعلون ، / ويفعلون ،وتفعلين ،شالان ١١/ب
مع علامة التثنية ،مخاطب ، وغائب ،وشالان مع علامة جمع المذكر ،
مخاطب ،وغائب ،وشال واحد مع ياء المخاطبة .

وحذفُ الحركة وهو السكون يكون علامةَ الجزم في موضعٍ واحدٍ ،
وهو الفعل المضارع الصحيح الآخر ، إذا كان مسندا إلى ظاهر ،أو ضمير
(١-
متكلم مطلقا ،أو غائب ،أو غائبة ،وعرى عن النونين ١-) ،نحو
قولك : لم يضربْ زيد ،أو الزيدان ، أو الزيدون عمرا ،ولم أضربْ ،و نضربْ،
وزيد لم يضربْ عمرًا ،وهند لم تقمْ .

و حذفُ الحروف ينقسم إلى : ما يكون علامةً للجزم ،وعلامةً
للنصب ،وإلى ما لا تكون إلَّا علامةً للجزم فقط .

فالذى يكون علامةً لهما فحذف النون ،وهي علامةٌ للجزم والنصب
في كلّ فعل كان رفعه بثبوتها .

وأما الذى يكون علامةً للجزم فقط فحذف الواو والياء والألف ،
وهو علامةَ الجزم في كلّ فعل / آخره واحدة منها ،وكان مسندا إلى ١٢/أ

(١-١) مكانه في صلب النص " واحد " ، ومضروب عليه ،والمثبت من
الهامش ،وبخط مغاير، وبقي عليه استدراك ،وهو الفعل المضارع
المسند إلى ضمير المخاطَب ،نحو : لم تضربْ .

ظاهرٍ ، أو ضميرٍ واحدٍ ،ومري من النونين كقولك : لم يغزُ زيد ،ولـم يرمِ ،ولم يخشَ .

هذا حصرُ علامات الإعراب في الأسماء والأفعال ،وحَصَلَ من ذلك أنَّ العلاماتِ تسع من غير تكرار : ثلاث حركات : وهي الضمة ،والفتحـة، والكسرة. وأربعة أحرف : وهي الألف ،والواو ،والياء ،والنون .وسكونٌ. وحذف .وهو حذف أحد الحروف الأربعة .

وهي مع التَّكرار أربع عشرةَ :

أربع للرفع ،وهي الضمة ،والواو ،والألف ،والنون .

وخمس للنصب ،وهي الفتحـة ،والألف ،والياء ،والكسرة ،وحـذف النون .

وثلاث للجر ،وهي الكسرة ،والياء ،والفتحـة .

واثنتان للجزم ،وهما السكون ،والحذف .

فهذه جميع العلامات . / والمتكرر منها جميع علامات النصب، ١٢/ب وقد ذكرنا حيث تكررت.

العاشر : المعربات من الأسماء .

الأسماء المعربة تنحصر في نوعين : الأول ما إعرابه بالحركات، والثاني ما إعرابه بالحروف .

فالذي إعرابه بالحركات ينقسم إلى خمسة أقسام:

الأول : ما تدخله جميع الحركات لفظا ،وهو كل اسم متمكـنٍ،

صحيح الآخر أوشبه للمعتل[١] ،إذا كان مفردا أو مجموعا جمع تكسير، منصرفين ،أوغيرمنصرفين ، إذا كانا مضافين إلى غير ياء المتكلم ،أو دخـــل عليهما الألف واللام.

والثاني : ما تدخله الضمة والفتحة فقط ،وهو ما ذكرناه ، إذا كان غير منصرف ، ولم يضف ،ولا دخله الألف واللام.

والثالث : ما / تدخله الضمة ،والكسرة فقط ،وهو كل ماجمع ١٢/أ بالألف والتاء .

والرابع : ما تدخله الفتحةُ فقط لفظًا ،والضمةُ والكسرةُ تقديرًا ، وهو كل اسم متمكن إذا كان آخـره ياءً مكسورا ما قبلها ،وهو المنقوص .

والخامس : ما لا تدخله حركةٌ لفظًا ،بل تقديرًا ،و هو كـــلُّ اسم متمكن آخره ألف ،وهو المقصور.

والنوع الثاني : ما إعرابه بالحروف ، وهو ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

الأول : ما رفعه بالواو ،ونصبه بالألف ،وجره بالياء[٢] ،

---

(١) مشبه المعتل : هو ما جاء في آخره ياء أو واو ساكن ما قبلهما ، مشددتان أومخففتان ، وما في آخره همزة. المقدمة الجزولية ٤٦.
وانظر الكتاب ٣/ ٣١٠ ،والإيضاح ١٧-١٨ ،والتوطئة ١٥٠-١٥١.

(٢) هذه هي اللغة المشهورة. وحكي عن بعض العرب إعرابها بالحركات، كما حكي عن بعضهم أيضا إلزامها الألف ،رفعا ونصبا وجرا ، وتعزى هذه اللغة إلى بلحارث .
انظر مجالس العلماء ٢٥٢ ،وأسرار العربية ٤٦ ،والإنصاف ١٨ ، وابن يعيش ١/ ٥٣. وانظر تفصيلا أكثر في الرضي على الكافيـــة ٢/ ٢٧٢ - ٢٧٤.

وهو الأسماء الستة ،وهي أخوك ،وأبوك ، وحموك ،وهنوك ، وفوك ،وذو مال ، إذا كانت مفردة ، مكبرة ،مضافة إلى غير ياء المتكلم.

الثاني : مارفعه بالألف ،ونصبه وجره بالياء ،وهو كلُّ اسم مثنى ،وكلا وكلتا إذا أضيفا إلى (مضمر ،نحو قولك :) (١) هذان الزيدان ، ورأيت الزيدين ،ومررت بالزيدين ، / وجاءني الرجلان كلاهما ،ورأيت الرجلين كليهما ، ومررت بالرجلين كليهما . ١٣/ب

الثالث : ما رفعه بالواو ، ونصبه وجره بالياء ،وهو جمع المذكر السالم ، كقولك : جاءني الزيدونَ ،ورأيت الزيدينَ ومررت بالزيدينَ.

فانحصرت المعربات من الأسماء في ثمانية أقسام ، خمسة إعرابها بالحركات ،وثلاثة إعرابها بالحروف .

<u>الحادي عشر</u> : حصر أقسام المعربات من الأفعال. (٢)

اعلم أن الأفعال المعربة تنحصر في ثلاثة أنواع :

الأول : ما إعرابه بالحركات ،والسكون .

والثاني : ما إعرابه بالحركات والحذف .

والثالث : ما إعرابه با(لحروف و) (٣) حذفها .

---

(١) غير واضحة في النسخة.

(٢) بإزائه في الهامش : (حث) " المضارعة ".

(٣) غير واضحة في النسخة .

فما إعرابه بالحركات والسكون كلُّ فعل مضارع صحيح الآخر ، لم تتصل به علامة التثنية ،ولا علامة / جمع المذكر العاقل ، ولا ١٤/أ علامة جمع المؤنث ،ولا ضمير المخاطبة ،ولا دخلت عليه النون الشديدة ، ولا الخفيفة ، فإنه يكون في الرفع بالضم ،وفي النصب بالفتح ،وفي الجزم بالسكون ،كقولك : يضربُ زيد ،ولن يضربَ ،ولم يضربْ .

والثاني : ما إعرابه بالحركات والحذف ،وهو ينقسم إلى قسمين :

أحدهما : ما تدخله الفتحة لفظا في حال النصب ، والضمة تقديرا في حال الرفع ، والحذفُ في حال الجزم ، وهو كل فعل مضارع آخره ياء مكسور ما قبلها ، أو واو مضموم ما قبلها ،ولم تتصل به علامة التثنية ،ولا علامة جمع المذكر العاقل وهو الواو ،ولا علامة جمع المؤنث ، وهو النون ،ولا ضمير المخاطبة ، وهو الياء ، وعرى عن النونين ،الخفيفة والشديدة ،كقولك : هو يقضي ،ويدعو ، ولن يقضي / ويدعو ، ولم ١٤/ب يقضِ ،ويدعُ .

والثاني : ما تدخله الضمة في الرفع ،والفتحة في النصب ، تقديرا لا لفظا ،والحذف جزما ، وهو كل فعل مضارع آخره ألف ،ولم يتصل به ما ذكرنا من العلامات والنونين ، كقولك : هو يخشى ،ويرضى ، و: لن يخشى ويرضى (١) و : لم يخشَ ،و : لم يرضَ .

---

(١) كذا في النسخة بدون " لن " قبلها ،عطفا على " لن يخشى ".

والثالث : ما إعرابه بالحروف والحذف ، وهو كل فعل مضارع اتصل به علامة التثنية ،أو علامة جمع المذكر العاقل ،أو ضمير المخاطبة، ولم تدخل عليه النونان ، الشديدة والخفيفة ،كقولك : هما يفعلان ،وتفعلان ، وأنتما تفعلان ،وأنتم تفعلون ، وهم يفعلون ،وأنت تفعلين ،ولم تفعلا ، ولن يفعلا ، ولم تفعلوا ،ولم تفعلي ، (فإعرابه) [1] في الرفع بالنون ،و في النصب ،والجزم بحذفها [2].

---

(١) غير واضحة في النسخة.

(٢) نسب السيوطي في الهمع ١/ ٧٦ إلى الأخفش أنها معربة بحركات مقدرة على اللام ، وإليه ذهب السهيلي. وهو خلاف ما في معاني الأخفش ،قال في ص ٣١١ : " ورفع الفعل إذا كان للجميع والاثنين بثبات النون " . وانظر ١٦٤ منه ،والإيضاح في علل النحو ١٣٨ ،ونتائج الفكر ١١٠.

/ بـاب التثنيـة 　　١٥/أ

التثنية أن تضم اسما إلى مثله لفظا ، وتجعل في آخر أحدهما ألفا في حال الرفع ، وياءً مفتوحا ما قبلها في حال الجر ، والنصب ، وبعدهما نونا مكسورة ، وتحذفها في الإضافة ، كقولك : جاءني الرجلان ، ورأيت الرجلين ، ومررت بالرجلين ، وهذان غلاما زيد ، ورأيت غلامي زيد ، ومررت بغلامي زيد ، فتسقطها في الإضافة .

وإنْ كان الاسم محذوفَ اللام ، فإنْ كان من الأسماء الستة ، التي منها «أخوك» رددتَ المحذوفَ فقلت : أخوان ، وأبوان ، وحموان ، وهنوان ، إلاَّ في " ذي مال " فإنك لا ترد ، تقول : ذَوَا مال ، وكذلك في " فيك " لا ترد ، إلاَّ أنك تقلب العين ميما ، فتقول : فمان . وقد ورد في الشعر إثبات العين مع الميم ، فجمع بين العوض والمعوَّض منه ، وهما الواو / (والميم ، فقيل) (١) : فموان . (٢)

---

(١) مطموس في النسخة.

(٢) شاهده قول الفرزدق :

هُمَا نَفَثَا فِي فِيَّ مِنْ فَمَوَيْهِمَا ✽ عَلَى النَّابِحِ العاوى أَشَدَّ رِجَامِ

انظر الخصائص ٣/١٤٧ ، والمحتسب ٢/٢٣٨ ، والإنصاف ٣٤٥.
ويجوز أن تكون " فَمَوان " لغةً في " فَمان " وهو ظاهر كلام سيبويه . كذا في التوطئة ١٥١.
وانظر الكتاب ٣/٣٦٥ - ٣٦٦ ، و مجالس العلماء ٢٥٠-٢٥١ ، والمسائل البغداديات ١٥٨ - ١٥٩ ، واللسان (فوه) .

وإنْ كان المحذوفُ اللامِ من غير الأسماء الستة فإنّه لا يردُّ ، تقول في دم ،ويد : دمان ،و : يدان.(١)

وإنْ كان آخر الاسم ياءً مكسورا ما قبلها أثبتَّها ، وألحقت بعدها ألفا ونونا ،أو ياء ونونا ، كما تفعل بالصحيح ،فتقول في قاض وغاز :قاضيان وقاضيين ،وغازيان و غازيين .

وإنْ كان آخره ألفا ، فإنْ كانت ثالثة رددتها إلى أصلها ؛ إلى الياء إنْ كانت من الياء ،و إلى الواو إنْ كانت من الواو ، تقول في رحى : رَحَيَان ،وفي عصا : عَصَوَان .

وإنْ كانت رابعة فصاعدا قلبتها ياء لا غير ،تقول في مثنّى : مثنّيان ،وفي مصطفى ،مصطفيان ،وفي حبلى : حبليان ،وفي قَبَعْثَرَى :(٢) قَبَعْثَرَيَان .

---

(١) أصله "يَدْيٌ" و "دَمْيٌ" ،ساكن العين. أما "يَدَيَان" و" دَمَيَا ن" فعلى لغة من قال في المفرد : يَدَى ودَمَى ، بتحريك العين ، كرحى .
انظر المنصف ١٤٨/٢ ، والرضي على الكافية ٣٥٦/٣-٣٥٧.
وراجع المقتضب ٢٣١/١ - ٢٣٢ ،ومجالس العلماء ٢٥٠-٢٥١.

(٢) القَبَعْثَرَى : الجمل الضخم الشديد ،والأنثى القَبَعْثَراة .المنصف ١٢/٣.
وفي اللسان (قبعث) : " جمل قَبَعْثَى : ضخم الفراسن ، قبيحها ،والأنثى ،بالهاء ،ناقة قَبَعْثاة في نوق قَبَاعث .ورجل قَبَعْثَى : عظيم القدم ".

وإنْ كان آخره همزةً قبلها ألف ، فإنْ كانت أصلية تركتها همزةً على حالها ، تقول في قُرَّاءٍ [(١)] : قُرَّاءان وقُرَّاءين .

وإنْ كانت / بدلا من ألف التأنيث قلبتها واوا لا غير ، ١٦/أ تقول في حمراء : حَمْراوان ، وحمراوين ، وفي صفراء : صفراوان ، وصفراوين .

وإن كانت بدلا من حرف أصلي ، أو حرف زائد للإلحاق جاز إبقاؤها همزة ، وجاز قلبها واوا ، تقول في كساء ورداء : كساءان ، وكساءين ، وكساوان ، وكساوين ، ورداءان ورداءين ، ورداوان ، ورداوين ، وفي عِلْباء [(٢)] وحرباء : عِلْباءان ، وعلباءين ، وحرباءان ، وحرباءين ، وعلباوان ، وعلباوين ، وحرباوان ، وحرباوين ، إلّا أنَّ القلب واوا فيما كان بدلا من حرف زائد للإلحاق أحسنُ من القلب فيما كان بدلا من حرف أصلي ، فعلباوان أحسن من كساوين . [(٣)]

---

(١) القَرَّاء ، ككَتَّان : الحسنُ القراءة ، وكرُمَّان : الناسكُ المتعبِّد . القاموس (قرأ) .

(٢) العِلْباء : عصبٌ في العنق ، يأخذ إلى الكاهل ، والجمع : العلابيُّ . اللسان (علب) .

(٣) انظر الكتاب ٣ / ٣٩١ - ٣٩٢ ، والأصول ٢ / ٤١٨ ، والتوطئة ١٥٢ - ١٥٣ .

باب الجمع

وهو ينقسم إلى قسمين ، جمع تكسير ، وهو ما لم يسلم فيه / ١٦/ب
نظم الواحد ، بل يُغَيَّر إما بزيادةِ حرف ، أو حركةٍ ، أو نقصانهما ، وله
باب سيأتي ذكره فيه .(١)

وجمع سلامة ، وهو ما سلم فيه نظم واحده ، وهو على ضربين ، جمع
مذكر ، وجمع مؤنث .

*

باب جمع المذكر السالم

جمع المذكر السالم : هو أنْ تضمَّ اسما إلى أكثر منه لفظا ، وتجعلَ
في آخر أحدها واوا (مفتوحا ما قبلها في المقصور)(٢)، مضموما ما قبلها
(فيما عدا المقصور)(٣) في الرفع ، وياءً (مفتوحا ما قبلها في
المقصور)(٣) ، مكسورا ما قبلها (فيما عدا المقصور)(٤) في الجر والنصب .
وبعدهما نونا مفتوحة ، وتحذفها في الإضافة .

وليس كل اسم مذكر يجوز جمعه جمع السلامة إلَّا بشروط :

فإنْ كان جامدا اشترط في جواز جمعه جمع السلامة أربعةُ شروط :

---

(١) انظر ص ٢٨٥ فما بعدها مما يأتي .
(٢) عن الهامش ، ورسم فوقها « حـ » ، ولعل الأَولى إثباته .
(٣) عن الهامش ، ولعل الأَولى إثباته .
(٤) زيادة رسمت بين أسطر النص في هذا الموضع .

الذكورةُ ،والعقلُ ،والعلميَّةُ ، وخلوه من تاء التأنيث ،تقول في زيد / : زيدونَ ،وزيدينَ ،لأنَّه مذكرٌ ،علمٌ ،عاقلٌ ، ليس فيه تاء التأنيث . ١٧/أ

فإنْ نقص من هذه الشروط واحد ،لم يجز أنْ يجمع جمع السلامة ، لا يقال في رجل : رجلونَ ،لأنَّه ليس علما ،ولا في زينب : زينبونَ ،لأنَّه ليس مذكرا ،ولا في طلحة : طلحون (١) ، لأنَّ فيه تاءَ التأنيث ،ولا في أعوج : أعوجون -وهو اسم علم لفرس - ،لأنَّه ليس عاقلا .

وإنْ كان صفةً اشترط فيه أربعة شروط أيضا : العقلُ ، والذكورةُ ،وخلوه من تاءِ التأنيث ، وأن يجوزَ أنْ يُجمَعَ مؤنثه بالألف والتاء (٢) . تقول في قائم : قائمون ،وقائمين ،لأنَّه عاقل ،مذكر ، يجوز أنْ يجمع مؤنثه بالألف والتاء ،فتقول : قائمة ،وقائمات .

فإنْ نقص شرط من هذه الشروط لم يجمع جمع سلامة .

وما كان آخره ياء مكسورا ما قبلها ،أو ألفا حذفتهما ، / إلَّا أنك بعد حذف الياء تضم ما قبل الواو وتكسر ما قبل الياء ،وبعد حذف الألف تترك ما قبل الواو والياء مفتوحا ،تقول في قاضٍ : قاضُون ،وقاضِين ، وفي مصطفى : مصطفَون ،ومصطفَين . ١٧/ب

---

(١) أجاز الكوفيون هذا الجمع ،وهو مذهب ابن كيسان إلَّا أنه يفتح العين. انظر الإنصاف ٤٠(م ٤) ،والرضي على الكافية ٣٧٢/٢ .

(٢) هذا الشرط الأخير هو المراد بقول النحويين : ألَّا يكونَ من باب أفعل فعلاء ،ولا فعلان فعلى ،لأنَّ هذين البابين لا يجمعان بالألف والتاء عند الجمهور .

ولا ترد المحذوف من الأسماء الستة فيما يجوز جمعه منها جمع السلامة ، تقول في أخ : أخون وأخين ،وفي أب : أبون وأبين .

*

باب جمع المؤنث السالم

جمع السلامة من المؤنث أنْ يُضَمَّ إلى الاسم (١) أكثر منه لفظا ، ويجعلَ في آخر أحدها ألفٌ وتاءٌ تضمها في الرفع وتكسرها في الجر والنصب. (٢)

وللمجموع بالألف والتاء أربع شرائط ،وهي :

ألاَّ يكونَ فعلاء أفعل كحمراء وأحمر ،ولا فعلى فعلان كسكرى / وسكران .

١٨/أ

وألاَّ يكونَ وصفا يقع على المؤنث والمذكر بلفظ واحد كقولك : رجل صبور ،وامرأة صبور .

وألاَّ يكونَ خاصا بالمؤنث وليس فيه علامة تأنيث ، كقولك : حائض ،وطامث .

---

(١) عنده في الهامش : (حـ) «المفرد المؤنث النكرة».وهو تقييد للاسم .

(٢) بعد كلمة " والنصب " في الهامش ، مع طمس بعض حروفه وكلماته : (حـ) "وذلك لأنَّ [جمع المؤنث] فرع جمع [المذكر] وحمل نصبه [على] جره ، فلا [تكون] الفتحة علامة [لنصبه] " . وانظر أسرار العربية ٦٢ .

جميع هذه الأربع لا تجمع بالألف والتاء ما دامت أوصافا.(١)
فإنْ نقل شيءٌ منها إلى العلمِيَّة جاز جمعه بالألف والتاء .

واعلم أَنَّ المؤنثَ لا يخلو إما أَنْ يكونَ عاريا من علامة التأنيث ، أو غيرَ عارٍ منها .

فإنْ كان عاريا زيدت عليه الألف والتاء من غيرِ تغيير . وإنْ كان فيه علامة تأنيث ،فإنْ كانت تاءً حذفت ،وزيدت الألف والتاء ، وإنْ كانت ألفا قلبت ياءً ،وزيدت العلامتان ، وإنْ كانت همزةً قلبت واوا ،وزيدت العلامتان أيضا ، تقول في زينب : زينبات ،وفي قائمة : قائمات(٢)، وفي حبلى : / حبليات(٣) ،وفي أسماء : أسماوات .(٤) ١٨/ب

---

(١) القياس جمع أفعل فَعْلاء على«فُعْل». الرضي على الشافية ٢/١٦٦.
وفَعْلان فَعْلى على«فَعَالى» . المصدر السابق ٢/١٦٧، ١٤٤.
وصبور على«صُبُر» . وقد يجمع مؤنثه على«فعائل» ،كعجوز وعجائز.
المصدر السابق ٢/١٣٩. وحائض وطامث على«فواعل وفُعَّل».
المصدر السابق ٢/١٥٨ ،والرضي على الكافية ٣/٣٩٠.
(٢) عنده في الهامش : (ح) "بحذف تاء التأنيث ".
(٣) عنده في الهامش : (ح) " بقلب ألفه المقصورة ياءً".
(٤) عنده في الهامش :(ح) : " وصحراء صحراوات بقلب ألفه الممدودة واوا ".

بــــــاب

أقســـام الأفعـــــال

اعلم أَنَّ الأفعالَ ثلاثةٌ ،كما أَنَّ الأزمنةَ ثلاثةٌ : ماض ،ومستقبل ، وحال .

فالماضي : ما اقترن به أمس ،أو ما في معناه ،تقول : ضربَ أمس، وخرج قبل .

والمستقبل : ما اقترن به غد ،أو ما في معناه ، تقول : يخرج غدا ، ويقوم بعد .

والحال : ما اقترن به الآن ، أو ما في معناه ، تقول : يقوم الآن ،ويخرج الساعة.

فالذى وضع للماضي «فَعَلَ»،وما على وزنه مفتوح الآخر .

والذى وضع للمستقبل«افْعَلْ» ، وما كان على وزنه من الأمر.

وفعل الحال لم يوضع له فعل خاص به (١) ،بل وضع«يَفْعَـــلُ» مشتركا بين الحال والمستقبل ،وكذلك كل ما في أولــه إحدى الزوائـــد الأربع ،التي يجمعها قولك " نأيت " إذا كان مجردا من المُخَلِّصـــة لأحد الزمانين .

---

(١) أنكر بعضهم وجود فعل الحال ،وقال : إِنْ كان قد وجد فهـــو ماضٍ ،وإلَّا فهو مستقبل .
انظر الحلل في إصلاح الخلل ٦٦ فمابعدها ،والاقتضاب ١/ ٦٠، وابن يعيش ٧/ ٤ .

/ فالموضوع للماضي له قرائن تصرف معناه للمستقبل ،وهي أدوات الشرط كلها العاملة . ١٩/أ

والموضوع للمستقبل بالوضع ،وهو الأمر ،ليس له قرينة تصرف معناه عن الذى وضع له .

والمشترك بالوضع له قرائن تصرف معناه إلى المستقبل ،وهي السين ،وسوف ،والنونان ،الخفيفة والشديدة ،ولام الأمر والدعاء ، ولا في النهي والدعاء ، ولام القسم ،ولا في النفي ،وأدوات الشرط العاملة ، وحروف النصب ،وعمله في الظرف المستقبل .

وله قرائن تصرف معناه إلى الحال ،وهي عمله في الظرف الذى معناه الحال . وهل تخلصه لام الابتداء للحال ؟ فيه خلاف .(١)

وله قرائن تصرف معناه إلى الماضي ،وهي لم ،ولما ،ولو ، وربّما .

---

(١) قال الشلوبين في التوطئة ١٣٤ :"ويجرى مجراها [أى : الآن وما في معناها] في تخليصها للحال لام الابتداء في الإيجاب ،نحو : إنَّ زيدا ليقوم ،في الأكثر من كلام العرب ،في ظاهر كلام سيبويه ، وأبدا ، في مذهب أبي علي ،ويمكن أَنْ يتأولَ كلامُ سيبويه على مذهب أبي علي ".

هذا وابن مالك لا يجعلها مخلصة للحال مطلقا ،بل قد يرد معها للمستقبل ،ومنه قوله تعالى في سورة يوسف آية (١٣) : ﴿ إنّي ليَحْزُنني أن تذهبوا به ﴾ ،قال : فيَحْزُن مقرون بلام الابتداء ، وهو مستقبل ،لأنَّ فاعله الذهاب ،وهو عند نطق يعقوب -عليه السلام-

===

بـــــــاب

المرفوعات من الأســـــــماء

وهي ثمانية : / المبتدأ ، وخبره ، والفاعل ، والمفعـــول الذى لم يسم فاعله ، واسم كان وأخواتها ، وخبر إنَّ وأخواتهـــــا ، واسم " ما " و " لا " المشبهتين بليس . ١٩/ب

*

باب المبتـــدأ

المبتدأ : كل اسم عَرَّيْتَه من العوامل اللفظية ، لتخبرَ عنه ، وهـــو معتَمَد البيان ، كما أنَّ الخبرَ معتَمَدُ الفائدة .

*

[رافع المبتـــدأ]

وهو مرفوع أبدا ، ورافعه معنويٌ (١) ، وهو جعلك له فـــي أول الكلام لفظا ، أو تقديرا ، معرًّىً من العوامل اللفظية ، التي هي كان وأخواتها ، وإنَّ وأخواتها ، وظننت وأخواتها .

=== بـ " يحزن " غير موجود ، فلو أريد بـ " يحزن " الحالُ لزم سبق معنى الفعل لمعنى الفاعل في الوجود ، وهو محال . شرح التسهيل ٢٣/١ .
وانظر المسائل العسكريات ١٦٠ ، والبسيط ٢٤١ ، والمغني ٣٠٠-٣٠١ ، والهمع ٢٠/١ .

(١) هذا مذهب جمهور البصريين . الكتاب ١٢٧/٢ ، والمقتضب ٤٨/٢ ، ١٢٦/٤ ، ١٢٦ ، والأصول ٥٨/١ ، واللمع ١٠٩ .
وانظر في المسألة : الحلل في إصلاح الخلل ١٤٥-١٤٩ ، والإنصاف ٤٤ (م٥) ، وابن يعيش ٨٤/١ - ٨٥ ، والرضي على الكافيـــة ٢٢٢/١ . والتصريح على التوضيح ١٥٨/١-١٥٩ .

[الابتـداء بالنكـــرة]

و حَقُّ المبتدأ أنْ يكون معرفة . ولا يكون نكرة إلّا بشروط .

منها أنْ يكون موصوفا كقوله تعالى : ﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ ﴾ .(١)

ومنها أنْ يكون خبره ظرفا ،أو مجرورا / مقدما عليـه ، كقوله تعالى : ﴿ لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا فِي هَٰذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةٌ ﴾.(٢) ٢٠/أ

و منها أَنْ يكون عامًّا ،كقوله تعالى : ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ الْمَوْتِ ﴾ .(٣)

و منها أَنْ يدخلَ عليه حرف استفهام ،أو حرف نفي ،كقولك : أَرَجُلٌ في الدّار أَمِ امرأةٌ ؟ وما أحدٌ خيرٌ منك ،ولا رجلٌ في الـدار ولا امرأةٌ .

ومنها أَنْ يكونَ في معنى ما يجوز أَنْ يكونَ نكرةً ،كالدعاء في قولك : سلامٌ عليك ،وويلٌ له ؛ لأَنَّه في معنى:سلامًا عليك ،وويلًا لـه(٤).

---

(١) سورة البقرة ،من الآية ٢٢١.

(٢) سورة النحل ،من الآية ٣٠.

(٣) سورة آل عمران من الآية ١٨٥.

(٤) في الخصائص ١/ ٣١٨ : " أي : لِيُسَلِّمَ اللهُ عليك ،ولِيُلْزِمه الويلَ ".

وانظر الكتاب ١/ ٣٣٠ ،والرضي على الكافية ١/ ٢٣٥ - ٢٣٦.

وَكَقَولهم : " شَرٌّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ "[١] ،لأَنَّهُ في معنى : ما أَهَرَّ ذَانابٍ إِلَّا شَرٌّ .

ولا يشترط في المنصوب ،ولا في الفاعل أَنْ يكونَ معرفةً .

*

باب خبر المبتـــــدأ

خبر المبتدأ كل ما حدَّثت به عن المبتدأ ،وبه تقع الفائـــدة.

وهو على ضربين : مفرد ،وجملة.

فالمفرد على ثلاثة أضرب .

/ الأول : ما هو المبتدأ في المعنى ،وهو على ضربين : ٢٠/ب

مشتق ،وغير مشتق .

فالمشتق : كقولك : زيد قائم ،وفيه ضمير يعود على المبتدأ.

وغير المشتق : كقولك : أخوك زيد ،ولا ضمير فيه.[٢]

---

(١) هذا مثل من أمثال العرب ،يضرب في ظهور أمارات الشر ومخايله. أَهَرَّهُ : إذا حَمَلَه على الهرير ،وهو صوت دون نباح الكلب ،وذو الناب : السَّبع . مجمع الأمثال ٢/ ١٧٢ ،والمستقصى ٢/ ١٣٠، واللسان (هرر).
وانظر الكتاب ١/ ٣٢٩ ،والخصائص ١/ ٣١٩ ،وابن يعيش ١/ ٨٦، والتوطئة ٢٠٣-٢٠٤ . هذا ويرى بعضهم أن مسوِّغ الابتداء به هو الوصف ، والتقدير : شَرٌّ عظيمٌ أَهَرَّ ذا ناب . انظر المغني ٦٠٩، والأشموني ١/ ٢٠٢ (ط عبد الحميد).

(٢) ذهب الكوفيون والرمانيُّ إلى أنَّه يتضمن ضميرا يرجع إلى المبتدأ. انظر الإنصاف ٥٥(م٧) ،والتبيين ٢٣٦ ،وابن يعيش ١/ ٨٨.

والثاني : ما أُقيم مُقَام ما هو المبتدأ في المعنى مبالغة في التشبيه ، كقولك : أبو يوسفَ أبو حنيفةَ (١) ،تريد : مثلُ أبي حنيفة ،فحذفت المضاف الذى هو المبتدأ في المعنى ،وهو«مثلُ» ،وأقمت المضاف إليه مُقَامه ،وهو«أبو حنيفة» .

والثالث : ما أُقيم مُقَام ما هو المبتدأ في المعنى؛لأَنَّهُ معمولُه ، ولا يكون إلَّا ظرفا أو مجرورا ،كقولك : زيد عندك ، تريد : كائنٌ أو مستقرٌ، فكائن أو مستقر هو الخبر ،وهو المبتدأ في المعنى ،وعندك معمولٌ له ، فحذف الخبر وأقيم معمولُه مُقامه. وكذلك المجرور في قولك : زيد في الدار ،تقديره : كائن في / الدار. ٢١/أ

والجملة على ثلاثة أضرب .

من فعل وفاعل ،كقولك : زيد قام أبوه .

ومن مبتدأ وخبر ،كقولك : زيد أبوه قائم .

ومن شرط وجزاء ،كقولك : زيد إنْ تكرمْه يكرمْك .

وأَلحَقَ بعضهم الظرفَ والمجرور بالجمل (٢) . ومذهب سيبويه أنهما من المفردات (٣) ،كما ذكرناه.

---

(١) انظر الإيضاح ٤٩.

(٢) هذا مذهب الفارسيّ والزمخشريّ . انظر الإيضاح ٤٣، ٤٧، والمفصل ٢٤ ،وابن يعيش ١/ ٨٨.

(٣) كذا. ولعله قد اعتمد على بعض نصوص الكتاب . وقد نسب الأنباريُّ إلى سيبويه أنهما يعدان من الجمل ،وصحح هذا المذهب . أسرار العربية ٧٣.

===

ولا بُدَّ في الجملة من ضمير يعود إلى المبتدأ ، إلَّا إذا كانت الجملة هي المبتدأ في المعنى ، كالجملة التي تكون خبرَ المبتدأ الذي هو ضمير الأمر والشأن كقولك : هو زيد منطلق ، فـ"زيدٌ منطلقٌ" خبر "هو" ، ولا ضمير فيه ؛ لأنَّه هو في المعنى ، فلم يُحْتَجْ فيه إلى ضمير .

وقد يحذف الضمير من اللفظ إذا دلَّ الدليل عليه ، كقولهم : " السمن منوان بدرهم "[1] ، فـ"السمن" مبتدأ . و«منوان» مبتدأ ثان ، و«بدرهم» خبر«منوان» ، والجملة / في موضع خبر السمن ، ولا ضمير فيه في اللفظ ، بل في التقدير ؛ لأنَّ التقدير : منوان منه[2] بدرهم ، فحذِفَ للعلم به .

21/ب

=== وفي الكتاب ما يؤيد مقالة الأنباريِّ ، قال سيبويه في ٢/٨٧ : " وذلك أنك إذا قلت : فيها زيد فكأنك قلت : استقر فيها زيد ، وإنْ لم تذكر فعلا " وانظر شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٩٤ .
وما نسبه المصنف هنا إلى سيبويه هو مذهب ابن جني والعبدي وغيرهما . انظر حواشي الإيضاح ٤٧ .
هذا وقد جعله ابن السراج ، والزجاجيُّ ، والصيمريُّ قسما برأسه .
انظر الأصول ١/٦٥ ، والجمل ٣٦-٣٧ ، والتبصرة ١٠٥ ، والعسكريات ٨٤ ، والارتشاف ٢/٤٥ ، والهمع ٢/٢٢ .
على أننا نجد ابن يعيش في شرح المفصل ١/٩٠ ينسب إلى ابن السرَّاج أنَّه عنده من قبيل المفردات ، فلعله ذكره في مكان آخر .

(١) انظر الأصول ١/٦٩ ، ٢/٣٠٢ ، والإيضاح ٤٤ ، والأمالي الشجرية ١/٢٤٦ .

(٢) عنده في الهامش ، وبخط مغاير : " و"منه" موضعه رفع لأنَّه صفةُ منوان ، وفيه ضميران ، أحدهما : مرفوع يعود إلى الموصوف ، وهو ===

[رتبة المبتـــــدأ]

واعلم أَنَّ حقَّ المبتدأ أَنْ يكونَ مقدما في اللفظ على الخبـــر كقولك : زيد منطلق ، ويجوز تأخيره ،فتقول : منطلق زيد [(١)]، إِلَّا في خمسة مواضع ، فإِنَّه يجب فيها تقديم المبتدأ على خبره ،ولا يجـــوز تأخيره عنه ،وهي :

إذا كان المبتدأ ضمير الأَمر والشأن ،كقولك : هو زيد منطلق.

وإذا كان المبتدأ متضمنا معنى ماله صدر الكلام ،كالاستفهام ، والشرط ،كقولك : من أنت ؟[(٢)] ،و : من تضربْـه أضربْه .

وإذا كان مضافا لما تضمن ماله صدر الكلام ،كقولك : غـــلام من أنت ؟.

=== العنوان ، [وهو] مقدَّر ومطابق للموصوف ،والثاني : مجرور ، وهو الـهاء ،وهي تعود إلى السمن . ولا بد من هذا التقدير ، لئلا ينقطعَ الخبر عن المبتدأ ولا يتصل به .هـ".
وهذا الكلام مذكور في ابن يعيش ١/ ٩١ ،مع تغيير يسير . وانظـر الأصول ٢/ ٣٠٢ - ٣٠٣.

(١) انظر الكتاب ٢/ ١٢٧ ،والمقتضب ٤/ ١٢٧ ،والأصول ١/ ٥٩ - ٦٠. وقد منع الكوفيون ذلك . انظر الإنصاف ٦٥(م٩) ،والتبيين ٢٤٥ ،وابن يعيش ١/ ٩٢.

(٢) ما ذكره المصنف هنا هو مذهب سيبويه ،ويرى غيره أَنَّ "مَنْ" خبرٌ مقدمٌ. انظر الرضي على الكافية ١/ ٢٥٦ - ٢٥٧.

وإذا كان خبر المبتدأ فعلا كقولك : زيد قامَ .

وإذا كان الخبر مساويا للمبتدأ في التعريف ، أو التنكير ، كقولك : زيد / أخوك ، و : خيرٌ مِنْ زيد رجلٌ عالم.

٢٢/أ

ويجب تقديم الخبر على المبتدأ في ثلاثة مواضع :

إذا كان الخبر متضمنا لما له صدر الكلام ، كالاستفهام ، نحو : أَيْنَ زيدٌ ؟.

وإذا كان المبتدأ قد اتصل به ضميرٌ يعود على الخبر ، كقولهم: " عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زُبْدًا ". (١)

وإذا كان المبتدأ نكرة ، وخبره ظرف أو مجرور ، لا يجوز الابتداء بها إلَّا أن يتقدما ، كقولك : في الدار رجل ، وعندك امرأة .

فهذه المواضع يجب فيها تقديم الخبر .

---

(١) انظر الفصول الخمسون ٢٠٠ ، والتوطئة ٢٠٦ ، وكافية ابن الحاجب ٧٨ ، والبسيط ٥٨٨ ، وشرح ابن عقيل ١/ ٢٤١.
وأورده الموصلي في شرح ألفية ابن معطي ٨٣٩ بنص : " على التمرة زبدٌ مثلُها " وقال " فعلى التمرة : خبر مقدم ، وزبدٌ : مبتدأ ، ومثلُها : بدلٌ منه ، والبدل هو المقصود بالنسبة ، فيكون المبتدأ بالحقيقة ". وجعل الرضي " مِثْلَ " في هذه الصورة " صفةً " فأجاز تأخير الخبر بأَنْ يتوسطَ بين المبتدأ وبين صفته ، نحو : زبدٌ على التمرة مثلُها . الرضي على الكافية ١/ ٢٦١ . هذا وانظر الكتاب ٢/ ١٨١ - ١٨٢.

[حذف المبتدأ والخبـــــــر]

وقد يجوز حذف المبتدأ وإبقاء الخبر ،وحذف الخبر وإبقـــــاء المبتدأ إذا دَلَّ الدليل على المحذوف منهما .

فمثال حذف المبتدأ وإبقاء الخبر قول المتوقِّع للهلال :«الهِلَالُ واللّهِ»أي : هذا الهلالُ ،فحذف المبتدأ ،الذى هو " هذا ".(١)
ومنه قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ ٱلنَّارُ ﴾(٢) أى : هو النار ،وهو يعود على الشرِّ ، / وهو المبتدأ والنار خبره . فحذف المبتدأ ،الذى هو " هو ". ٢٢/ب

ومثال حذف الخبر وإبقاء المبتدأ قولك جوابا لمن سأل مَـــنْ عندك ؟ ،فقلت : زيدٌ ،أي : زيد عندى ،فحذفت" عندى " ، الذى هو الخبر .

وقد جاء الخبر محذوفا لا يجوز إثباته ،وذلك خبر الاســـم المبتدأ الواقع بعد " لولا " في قولك : لولا زيد لكان كذا ،وكذلك خبرُ لعمرك ، وأَيْمُن اللهِ في القسم ، تقول : لَعَمْرُكَ لأَفْعَلَنَّ ،وأَيْمُنُ اللـــهِ لأَفْعَلَنَّ ،تريد : لَعَمْرُك قسمي ،و : أَيْمُن اللّه قسمي .(٣)

----

(١) الكتاب ١/ ١٣٨ ،والأصول ١/ ٦٨ ،وابن يعيش ١/ ٩٤ .
(٢) سورة الحج ،من الآية ٧٢ .
(٣) من النحاة من يرى أنّه لا يتعين كون المحذوف مع "أيمن " خبرا ، لجواز كونه مبتدأ ،بخلاف " لَعَمْرُكَ " فإنّ المحذوف معه يتعين كونه خبرا ،لدخول لام الابتداء عليه ،وحقها الدخول على المبتدأ. انظر شرح ابن عقيل ١/ ٢٥٢ - ٢٥٣ .

[اقتران الخبر بالفاء]

ويجوز دخول الفاء على خبر المبتدأ إذا كان المبتدأ موصولا ، أو موصوفا ، وكانت الصلة ، أو الصفة فعلا ، أو ظرفا ، أو مجرورا ، كقولك : الذى جاءني فَلَه درهمٌ ، أو الذى في الدار ، و : كلُّ رجل جاءني ، أو في الدار فمكرمٌ.

*

[الإخبار بالظرف والمجرور]

والظرف والمجرور إذا كانا للزمان لا يكونان خبرا عن الأشخاص، ويكونان / خبرا عن المصادر (١) ، لا يجوز : زيدٌ اليوم ، ولا : في اليوم ، ويجوز : الخروجُ اليوم ، و : في اليوم وأما قولهم : " الهِلالُ اللَّيْلَةَ " (٢) ، فعلى حذف مضاف ، تقديره : حدوثُ الهلالِ وظهورُه الليلة. ٢٣/أ

---

(١) علل ذلك النحاة بأنَّ الأشخاص ثابتة موجودة في الأحيان كلها ، لا اختصاص لها بزمان دون زمان ، أما المصادر فليست أمورًا ثابتة في كل الأحيان ، بل هي أعراض منقضية تحدث في وقت دون وقت . ابن يعيش ٨٩/١ ، وانظر حواشي الكتاب ٤١٨/١ ، وأسرار العربية ٧٥ .

(٢) انظر المقتضب ٣/ ٢٧٤ ، والأصول ٦٣/١ ، والإيضاح ٤٩ ، والتبصرة ١٠٣ ، واللمع ١١٢ ، وابن يعيش ٩٠/١ . وفيها كلها " الليلة الهلال " ، وما أثبتَه المصنفُ هنا هو في شرح الحماسة للمرزوقيّ ٩٨٢ ، والبسيط ٦٠١ ، والملخص ١٧٠ ، وقد وردت

===

بـاب الفاعـــل

الفاعل : كل اسم أسند إليه فعل ، أو اسم يعمل عمل الفعـــل مقدما عليه ومفرغا له ، على طريقة فَعَلَ أو فاعل ، كقولك : قام زيد ، و : قم ، و : لا تقم ، و : زيد قائم أبوه . فقام أسند إلى زيد ، وقدّم عليه ، وفرّغ له ، على طريقة فَعَلَ ، وكذلك قائم أسند إلى الأب ، وقدّم عليه ، وفرّغ له على طريقة فاعل .

فإنْ ثنيتَ الفاعل أو جمعتَه لم تُلحِق الفعلَ علامة التثنية ولا علامة الجمع في اللغة الفصيحة المشهورة ، تقول : قام / الزيدان ، وقــــام الزيدون ، ولا تقول : قاما الزيدان ، ولا قاموا الزيدون . إلَّا أنَّه قد جاء في لغة غير فصيحة ، قالوا : " أكلوني البراغيثُ "(١) ، وكان القيـــاس :

٢٣/ب

=== الصيغتان في الكتاب ١/ ٤١٨ . هذا وذكر في الارتشاف ٢/ ٥٦ أنَّ " الهلالُ الليلةَ " عند أبي الحسن بن عبد الوارث [ت ٤٢١ هـ] على ظاهره ، لأنَّ الهلالَ يكون ظاهرا ثم يستتر ثم يظهر باختلاف الأحوال ، فجرى مَجرى الأحداث التي تقع مرة وتزول أخرى ، فجاز جعل الزمان خبرا منه . وإليه ذهب ابن مالك . انظر التسهيل ٤٩ ، وشرحه لابن مالك ١/ ٣٤٤ ، وتوضيح المقاصد ١/ ٢٨١ .

(١) هذه العبارة معزوة إلى أبي عمرو الهذلي ، ذكر ذلك أبو عبيدة في مجاز القرآن ١/ ١٠١ ، ١٧٤ ، ٢/ ٣٤ . وهي في الكتاب ١/ ١٩ - ٢٠ ، ٧٨ ، ٣/ ٢٠٩ ، والأصول ١/ ٧١ ، ١٣٦ ، ١٧٢ ، ٢/ ٣٤٧ ، والإيضاح ٤١ ، والأمالي الشجرية ١/ ١٣٢ . وتنســب هذه اللغة الى طيّئ ، وأزد شنوءة ، وبني الحارث بن كعب . انظر البحر المحيط ٦/ ٢٩٧ ، وتوضيح المقاصد ٢/ ٧ ، وشرح ابن عقيل ٢/ ٨٠ .
===

أَكَلَتْنِي البراغيثُ ،إلّا أنّهم ألحقوا علامةً للجمع .(١)

*

[إلحاق علامة التأنيث الفعلَ]

وأما إذا كان الفاعل مؤنثا ، فإنْ كان حقيقيا ،وكان ظاهرا ، مفردا أو مثنى أو مجموعا جمع سلامة ،ولم يفصل بينه وبين فعله بشيء؛ ألحقتَ الفعلَ قبله علامةَ التأنيث ،تقول : قامتْ هند ، وقامتْ الهندان ،وقامتْ الهندات.

فإنْ فصلتَ بين الفعل والفاعل بشيء؛ جاز إلحاق العلامة وحذفها ،والإلحاق أحسن ، تقول : قامت اليوم هند ، وقام اليوم هند . والحذف مع طول الفصل أحسن منه مع قصره .(٢)

=== وذكر سيبويه أنّها قليلة ،ولم يصمها بعدم الفصاحة ،قال في ٢/ ٤٠ :
" واعلم أنّ مِنَ العرب من يقول : ضربوني قومُك ،وضرباني أخواك ، فشبّهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في " قالتْ فلانة " ،وكأنهم أرادوا أنْ يجعلوا للجمع علامةً كما جعلوا للمؤنث ،وهي قليلة ".
وقال ابن يعيش : هي لغة فاشية لبعض العرب كثيرة في كلامهم وأشعارهم . انظر شرح المفصل ٣/ ٨٧.

(١) وقيل :ويجوز أنْ تكون الواو ضميرا والبراغيث بدلا منه ،أو أن البراغيثَ مبتدأ مؤخر ،والجملة قبله خبر مقدم . انظر الأمالي الشجرية ١/ ١٣٤.

(٢) انظر الكتاب ٢/ ٣٨.

وإن كان مجموعا جمعَ تكسير جاز إلحاقها وحذفها تقول : قامتِ الهنود ،وقام الهنود .

وإنْ كان غيرَ حقيقيٍّ جاز / إلحاق العلامة وحذفها ٢٤/أ تقول : طلعتِ الشمس ،وطلع الشمس .

وإنْ كان ضمرا متصلا بالفعل ثبتتِ العلامة سواء كان المؤنث حقيقيا ،أو غيرَ حقيقيٍّ ، تقول : موعظة جاءتنا،وهند جاءتْنَا . ولا يجوز : موعظة جاءَنَا ،ولا هند جاءنا ،إلاَّ في الشعر.(١)

*

[رتبة الفاعل مع المفعـــول]

وإذا اجتمع مع الفاعل مفعول فحقُّ الفاعل التقديم إلَّا في ستة مواضع ، فإنَّه يجب فيها تقديم المفعول .

الأول : أَنْ يتصلَ بالفاعل ضميرٌ يعود على المفعول،كقوله تعالى : ﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ ﴾(٢) ، و ﴿ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَـٰنُهَا ﴾.(٣)

---

(١) قال سيبويه : " وقد يجوز في الشعر : موعظةٌ جاءَنَا ،كأنَّه اكتفى بذكر الموعظة عن التاء " . ومن شواهده قول الأعشى :

فَإِمَّا تَرَيْ لِمَّتِي بُدِّلَتْ فَإِنَّ الحوادثَ أَوْدَى بِهـا

الكتاب ٢/ ٤٥ - ٤٦. وانظر نتائج الفكر ١٦٨ ،وابن يعيش : ٥/ ٩٤ - ٩٥ .

(٢) سورة البقرة ،من الآية ١٢٤.

(٣) سورة الأنعام،من الآية ١٥٨.

والثاني : أَنْ يكون الفاعل مقرونا بإلَّا ،كقولك : ما ضَربَ زيدا إلَّا عمرٌو ،وفي معنى المقرون بإلَّا ،كقولك : إنَّما يضربُ زيدا عمرٌو .

والثالث : إذا كان المفعول ضميرا متصلا ،والفاعل ظاهر ، أو ضمير منفصل ،كقولك : ضَرَّني زيدٌ .

/ والرابع : إقامة الوزن . ٢٤/ب

والخامس : تصحيح القافية.(١)

والسادس : إذا كان المفعول(٢) مضافا إليه ،وهذا لا يكون إلَّا مع المصدر.(٣)

ويجب تقديم الفاعل في ثلاثة مواضع :

الأول : إذا لم تفصل بينه وبين المفعول قرينة لفظية ولا معنوية ، كقولك : ضَرَبَ موسى عيسى ،فلا يُعرَفُ الفاعلُ مِنَ المفعول إلَّا بالتقديم ، فيجب التقديم.

---

(١) وذلك أَنْ تكونَ القافية مرفوعةً فيُؤَخِّرُ الفاعل ضرورةً ،كقول النابغة:
وكانت له رِبْعِيَّةٌ يحذرونها إذا خضخضت ماءَ السماءِ القبائلُ
انظر الحلل في إصلاح الخلل ٩٩ ،والمقرب ٥٦ .

(٢) في النسخة :" الفاعل ".

(٣) مثاله : عجبت من ضربِ زيدٍ عمرو .

والثاني : إذا كان الفاعل ضميرا متصلا والمفعول ظاهرا ،أو ضميرا متصلا ، كقولك : ضربتُ زيدا ،وضربتُك .

والثالث : إذا كان الفاعل مضافا إليه ،وهذا لا يكون إلّا مع المصدر ، كقولك : عجبت من ضرب زيدٍ عمرًا .

فهذه المواضع يجب فيها تقديم الفاعل على المفعول .

بـــــــاب

المفعول / الذى لم يُسَمَّ فاعلُه

٢٥/أ

اعلم أنّ الفعل لا بد له من مرفوع ، فإنْ كان له فاعل ارتفع به ، فإنْ حذفتَه فلا بد مما تقيمُ مُقامه.

فإنْ (١) كان للفعل مفعولٌ به لم يجز مع وجودِه إقامةُ غيره مُقامه. (٢)

والمفعول به لا بد أنْ يكونَ واحدا أو اثنين أو ثلاثة ،وهو الغاية لا يتجاوز ذلك.

فإنْ كان واحدًا أقمتَه لا غير ،تقول في ضرب زيد عمرًا،إذا رددته إلى ما لم يُسمَّ فاعله : ضُرِبَ عمْرو .

وإنْ كان يتعدى إلى اثنين ،فإنْ كانا مما يجوز الاقتصار (٣) على أحدهما دون الثاني ،فإنْ كان الأول مما يلتبس بالثاني ، كقولك :أعطيتُ زيدًا عمرًا ،فلا يُدرى المُعْطَى من العطية إلّا بترتيب اللفظ أقمتَ مُقام

---

(١) "فإنْ" مكررة في النسخة .

(٢) أجاز الكوفيون إقامة الظرف والمجرور مُقامه ،كما أجاز الأخفش إقامة الظرف والمصدر إذا تأخر المفعول به في اللفظ .
انظر التبيين ٢٦٨ ، والرضي على الكافية ١/ ٢١٩-٢٢٠ والهمع ٢/ ٢٦٥-٢٦٦. وراجع ابن يعيش ٧/ ٧٤ - ٧٦.

(٣) حذف المفعولين ،أو أحدهما لغير دليل يسمى اقتصارا ،ولدليل يسمى اختصارا. انظر الهمع ٢/ ٢٢٤ ، ومعجم المصطلحات النحوية والصرفية ٧٤ ، ١٨٨.

الفاعل الأوّلَ لا غير ، تقول : أُعطِيَ زيدٌ عمرًا ، وإنْ كان مِمّا لا يلتبس فيه الأوّلُ بالثاني / كان الوجه إقامة الأوّل ، تقول في قولك : «أعطيتُ زيدا درهما» : أُعطِيَ زيدٌ درهما ، ويجوز إقامة الثاني فتقول : أُعطِيَ درهمٌ زيدا.(١)

٢٥/ب

وإنْ كان مِمّا لا يجوز الاقتصار على أحدهما دون الآخر أقمتَ الأوّلَ منهما لا غير ، تقول في «علمت زيدا عالما» : عُلِمَ زيدٌ عالمًا.(٢)

وإن كان مِمّا يتعدى إلى ثلاثة أقمتَ الأوّلَ ، ويجوز إقامة الثاني ما لم يقع اللبس(٣) ، تقول في «أعلمتُ زيدا عمرا عالما» : أُعلِمَ زيدٌ عمرا عالما.

*

[إقامة غير المفعول به مقام الفاعل]

وإنْ لم يكن للفعل مفعول به منصوب ، وكان له مجرورٌ وظرفُ زمان وظرفُ مكان ومصدرٌ ، كنتَ مخيَّرًا في إقامة أيّها شئتَ مُقام الفاعل مِن

---

(١) انظر الأصول ٧٩/١ ، وابن يعيش ٧٧/٧.

(٢) أجاز المتأخرون إقامة الثاني في نحو هذا المثال ، إذ إنَّه لا لبس هنا ، لأنَّ التنكير دليل على أنَّه الخبر في الأصل . انظر الرضي على الكافية ٢١٧/١.

(٣) مثَّلَ في الهمع ٢٦٥/٢ لإقامة الثاني حيث لا لبس بالمثال : أُعلِمَ زيدًا كبشُك سمينًا . ونص الهمع : أُعلمَ زيدٌ كبشُك سمينٌ . وهو خطأ.

المجرور والظرفين والمصدر [1] . ويشترط في الظرف أنْ يكون متمكنا ، وفي المصدر أنّ يكون لبيان النوع ،أو لعدد المرات ، تقول في قولك : سار زيدٌ بعمرٍو يومَ الجمعةِ / فرسخًا سيرًا شديدًا : سِيْرَ بعمرٍو يومَ الجمعةِ فرسخًا سيرًا شديدًا ، إنْ أقمتَ بعمرٍو ،و : سِيْرَ يومُ الجمعةِ، إنْ أقمتَه ، و : سِيْرَ فرسخٌ ،أو سيرٌ شديدٌ ،أيّها أقمتَ رفعتَه . إلَّا المجرور فإنَّه يُتْرَكُ على حاله ،و إنَّما يختلف في التقدير ،فكان مع الفاعل في موضع نصب ، وكذلك إذا أقمتَ غيرَه يكون أيضا في موضع نصب ،و إذا أقمتــه كان في موضع رفع . ٢٦/أ

ولا يجوز أَنْ يُقام مُقام ما لم يُسمَّ فاعله الحال،ولا المفعول مــن أجله،ولا المفعول معه . [2]

*

[كيفية بناء الفعل لِمَا لم يُسمَّ فاعلـــه]

وكيفية بناءِ المفعول لما لم يُسمَّ فاعله أَنْ تضم أولَ الماضي و تكسر ما قبل آخره إنْ كان صحيحَ العين ،تقول في:ضَرَبَ: ضُرِبَ ،و في:عَلِمَ: عُلِمَ .

---

(١) انظر أسرار العربية ٩٥ ،وابن يعيش ٧٦/٧ .

(٢) انظر الأصول ٨١/١ ،والتبصرة ١٢٥ ، والرضي على الكافيـــة ٢١٩/١ .

وإنْ كان معتلَّ العين سكَّنتَها وكسرتَ ما قبلها ، تقول في «قال»: قِيْلَ [١] . ويجوز الإشمام ، فتقول في «قال»: قِيلَ [٢] ، ويجوز ضم ما قبلها وقلبها / واوا ، وهي أَرْدَئ [٣] اللغات ، فتقول في «قال»: قُوْلَ [٤] . ٢٦/ب

وتضم أولَ المضارع وتفتح ما قبل آخره ، فتقول في يضرب ، ويقول : يُضْرَبُ ، ويُقَال .

---

(١) وهي لغة قريش ومن جاورهم من كنانة . البحر المحيط ١/ ٦٠ .

(٢) الإشمام : هو الإتيانُ بفاءِ الكلمةِ بحركةٍ بين الضمِّ والكسرِ ، وذلك بضمِّ الشفتين مع النطق بالفاء . انظر التصريح على التوضيح ١/ ٢٩٤ .
وهو لغة كثير من قيس ، وأكثر بني أسد . إعراب القرآن للنحاس ١/ ١٨٨ ، والبحر المحيط ١/ ٦٠ - ٦١ .

(٣) كذا في النسخة ، وليس قياسُ الهمزة المضمومة أنْ تقلب ألفا ، بل قياسُها أنْ تكونَ بينَ بين ، أي : بين الهمزة والضمة . انظر الرضي على الشافية ٣/ ٥٠ .
على أنَّه يقال في اللغة : رذيَ - بالذال المعجمة - فهو رذيٌّ ، والرذيُّ هو الضعيف من كل شيءٍ ، يقال : رذيَ يرذى رذاوةً ، فيكون منه أرذى . اللسان (رذى) .

(٤) تنسب هذه اللغة إلى هذيل ، وبنى دُبَيْر من بني أسد ، وبني فقعس . انظر إعراب القرآن للنحاس ١/ ١٨٨ ، والبحر المحيط ١/ ٦١ .
وذكر سيبويه أنَّ الأصْلَ الكسرُ ، وأنَّ هذه اللغاتِ دواخلُ على (قيل) . الكتاب ٤/ ٣٤٢ . وانظر الجمل ٧٦-٧٧ .

بـــــــاب

كـان وأخواتهــــــــــا

وهي : كان ،وصار ،وأصبح ،وأمسى ،وظل ،وبات ،وأضحى وليس ،وما زال ،وما برح ،وما انفك ،وما فتئ.(١) وما تصرف منها ، كيكون ،ويصير ، وما يزال، ولا يبرح .

اعلم أنَّ هذه الأفعال تدخل على المبتدأ والخبر فيرتفع بها ما كان مرتفعا بالابتداء،(٢) وينتصب بها ما كان مرتفعا على خبر المبتدأ. ويشترط في مرفوعها ما اشترط في المبتدأ من التعريف أو القرب منه.(٣)

وكل ما كان خبرا للمبتدأ من مفرد ،وظرف و مجرور(٤) ، وجملة يجوز أَنْ يكون منصوبا بهذه الأفعال ، إلَّا الجمل التي لا يدخلها /الصدق ٢٧/أ والكذب ،كالأمر ،والنهي ،والاستفهام ،والتحضيض ،والعرض ،والتمني ، فإنَّها تكون أخبارا للمبتدأ ،ولا يجوز أَنْ تكون أخبارا لهذه الأفعــــال .

---

(١) لم يذكر المصنف " ما دام " . وشرطها أَنْ تُسبَقَ بـ " ما " المصدرية الظرفية ، نحو قوله تعالى : ﴿ وأوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حيا ﴾ .

(٢) هذا مذهب البصريين والفراء ،وذهب جمهور الكوفيين إلى أنَّهــا لا تعمل في المرفوع ،وأنَّهُ مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولهـــا . انظر التصريح على التوضيح ١/ ١٨٤.

(٣) تُقَرَّب النكرةُ من المعرفة بالوصف أو الإضافة ،فيجوز أَنْ يُخْبَرَ عنها ، لأ نَّها حينئذٍ مفيدة ،وذلك نحو : كان رجل من آل فلان فارسا . انظر الكتاب ١/ ٥٤ ،والمقتضب ٤/ ٨٨ ،وابن يعيش ٧/ ٩١ .

(٤) سبق أَنْ جعل المصنف الظرفَ والمجرورَ من أضرب المفرد . انظــر ما تقدم ص ٣٥ - ٣٦ .

تقول : زيدٌ اضربه و : زيدٌ هل ضربته ؟ ،ولا تقول : كان زيدٌ اضربه ، ولا : هل ضربته ؟ .

وكذلك الماضي يكون خبرَ المبتدأ ولا يكون خبرَ كان ،إلَّا مع " قد " ظاهرة أو مقدرة .(١)

ويسمى المرفوع بهذه الأفعال اسما لها ، والمنصوب بها خبرا لها .

ويجوز تقديم أخبار جميعها على أسمائها ،تقول : كان زيد قائما ،وكان قائما زيد ،وكذلك البواقي .

ويجوز تقديم أخبارها عليها ،إلَّا ما في أوله منها " ما " فإنَّه لا يجوز تقديم أخبارها عليها ، تقول : قائمًا كان زيدٌ . وكذلك البواقي مما ليس في أوله " ما " . ولا يجوز : قائمًا ما زال زيدٌ . وكذلك البواقي مما في / أوله " ما ".(٢)

٢٧/ب

---

(١) ينسب هذا الشرط إلى الكوفيين . الارتشاف ٨٥/٢ ،والهمع ٧٣/٢ .

(٢) هذا هو مذهب البصريين والفراء ،وأجازه الكوفيون وابن كيسان في غير " ما دام " وفي تقديم خبر " ليس " خلاف ،أجازه جمهور البصريين ،ومنعه الكوفيون وبعض البصريين .
انظر الإيضاح ١٠١ ،وشرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ٣٥٥ ، والحلل في إصلاح الخلل ١٦١-١٦٢ ،وأسرار العربية ١٣٨-١٤٠ ، والإنصاف ١٥٥-١٦٤(م ١٧ ،١٨) ،والتبيين ٣٠٢ ،٣١٥ ، والتوطئة ٢١٤ ،وابن يعيش ١١٣/٧-١١٤ ،والرضي على الكافية ٢٠٠/٤ - ٢٠١ .

ولا يجوز أَنْ تفصلَ بين هذه الأفعال وما عملت فيه بغيرمعمولها ، إلّا أَنْ يكونَ ظرفا أو مجرورا . لا يجوز أنْ تقول : كان زيدًا الحمى تأخذ ، على أنْ تجعل الحمى اسم كان ، وزيدا مفعول تأخذ . فإنْ قلت : كانت زيدا تأخذ الحمى ، فأتيت بالخبر بعد معموله متصلا به ففيه خــــلاف ، منهم مَنْ أجازه ، ومنهم مَنْ منعه ، والأظهر جوازه.(١)

وإذا اجتمع في هذا الباب معرفة و نكرة كان الاسم المعرفة والنكرة الخبر ، كما في باب المبتدأ . و يجوز في الشعر أَنْ تكون النكرة الاسم والمعرفة الخبر ، كقوله :(٢)

كَأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَـــاءُ

---

(١) منع سيبويه المسألة سواء تقدم الخبر أو تأخر ، وعدَّه قبيحا ، وهـــو مذهب جمهور البصريين ، والكوفيون يجيزونه . وفصَّلَ ابن السراج والفارسيُّ وابن عصفور ، فأجازوه إنْ تقدَّم الخبر ، و منعوه إنْ تَقدَّم المعمول وحده . وهو ما ذهب إليه المصنف .
انظر الكتاب ١/ ٧٠ ، والحلل في إصلاح الخلل ٧١-٧٢ ، وأوضح المسالك ١/ ٢٤٨ ، والأشموني ١/ ٤٠٤ (ط عبد الحميد) .
وراجع المقتضب ٤/ ٩٩ ، والأصول ١/ ٨٦ ، والإيضاح ١٠٦-١٠٧ ، والمقرب ١٠٦ .

(٢) هو حسان بن ثابت رضي الله عنه . ديوانه ٧١ ، والكتاب ١/ ٤٩ ، والأصول ١/ ٨٣ ، والجمل ٤٦ .
والشاهد نصب " مزاج " على أنَّه الخبر ، ورفع " عسل " على أنَّه الاسم .
ورواه المازني - برفع " مزاجُها " على أنَّه اسمُ ليكون ، ونصب " عسلًا " على أنَّه الخبر . ابن يعيش ٧/ ٩٤ .
كما يروى برفعهما " مزاجُها عسلٌ " على أنَّهما مبتدأ وخبر ، واسم يكون ضمير الشأن . انظر شرح ألفية ابن معطي ٨٨٠ ، والمغني ٩١٢ ، والخزانـــة ٩/ ٢٢٥ .

وإذا كانا معرفتين ،أو نكرتين قريبتين من المعرفة كنت مخيرا في جعل أيهما شئت الاسم وأيهما شئت الخبر.

/ واعلم أَنَّ جميعَ هذه الأفعال إذا رفعت ونصبت تسمَّى نواقص ،لأنَّها لا مصادر لها [1] ،لأنَّها سلبت مصادرها وجعلت أخبارُها بدلا من مصادرها ،فلا يجوز أَنْ تقول : كان زيد قائما كونا ،كما تقول :ضربت زيدا ضربا. ٢٨/أ

*

[ورود بعض هذه الأفعال تاما]

وقد يستعمل مِنْ هذه الأفعال ما يرفع فقط ،ويسمَّى مرفوعها فاعلا ،وتُجرى مُجرى سائر الأفعال غير المتعدية ، وتُسَمَّى تامةً ،لأنَّ لها مصادر كما لغيرها من الأفعال .

وهي كان،إذا كانت بمعنى:حَدَثَ ،أو وُجِد ،أو وَقَع ، أو ما أشبه ذلك ،قال تعالى : ﴿ وإنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾ [2] معناه : وإنْ وُجِد ذو عسرة .

---

(١) هذا مذهب كثيرين منهم ابن السراج ، والفارسيّ ، وابن جنيّ .وابن برهان ، والجرجاني ، والشلوبين . وذهب ابن مالك إلى أنَّها تدل على المصدر والزمان إلَّا "ليس"،وذكر أنَّه ظاهر كلام سيبويه،والمبرد، والسيرافيّ .انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٤٥٩-٤٦٣، والهمع ٢/ ٧٤ - ٧٥.
وراجع الأصول ١/ ٨٢ ،والإيضاح ٩٥-٩٦ ،واللمع ١١٩.

(٢) سورة البقرة ،من الآية ٢٨٠.

وكذلك أصبح، وأمسى، وأضحى تكون تامّة إذا كانت بمعنى: دخل في الصباح، والمساء، والضحى . وبات إذا كانت بمعنى: عَرَّس . وصار إذا كانت بمعنى: انتقل ، وتُعَدَّى بـ " إلى ". (١)

/ وقد ترد كان بمعنى «صار» وتكون ناقصة (٢) ، وقد ترد كـان زائدة ، كقوله : (٣) ٢٨/ب

عَلَىٰ كَانَ ٱلْمُسَوَّمَةِ الْعِرَابِ

يريد : على المسومة فزاد " كان ".

فلكان إذا ثلاثة معان : الدالة على المضي من الزمان، ناقصة وتامة ، وبمعنى صار ، وزائدة.

وأما التي تدخل على ضمير الأمر والشأن فيصير مستترا فيهـا فهي الناقصة بعينها (٤) ، إلَّا أنَّها تارة يكون اسمها غير ضمير الأمـر

---

(١) ومنه قول امرئ القيس في ديوانه ص ٣٢ :

وصِرْنا إلى الحُسْنَى وَرَقَّ كلامُنا ورُضْتُ فذَلَّتْ صَعْبَةً أيَّ إذْلال

انظر البسيط ٧٥١ .

(٢) ومنه قول ذي الرمة :

بِتَيْهَاءَ قَفْرٍ وَٱلْمَطِيُّ كأنَّها قَطَا ٱلْحَزْنِ قَدْ كانَتْ فِراخاً بيوضُها

انظر الحلل في إصلاح الخلل ١٧٣ ، واللسان (كون) .

(٣) لم أعثر له على قائل . وصدره :

شَراة بني أبي بكر تسامى

انظر اللمع ١٢٢ ، وسر الصناعة ٢٩٨ ، والتبصرة ١٩٢ ، والحلل في إصلاح الخلل ١٧٥ ، وابن يعيش ٧ / ٩٨-١٠٠ ، والخزانـة ٩ / ٢٠٧-٢١٠ .

(٤) انظر الحلل في إصلاح الخلل ١٧٣ ، وابن يعيش ٧ / ١٠١ ، والرضي على الكافية ٤ / ١٩٠ .

والشأن ،تقول : كانَ زيدٌ قائما ، و تارة يكون اسمها ضمير الأمر والشأن فيستتر فيها ،وتكون الجملة بعدها خبرها ،فتقول : كان زيدٌ منطلــــقٌ، تريد : كان الأمر أو الشأن زيدٌ منطلقٌ. (١)

ومتى كانت الجملة خبرَ كان وأخواتها فلا بد فيها من ضمير كـــا كان ذلك في خبر المبتدأ ،إلَّا أَنْ تكون الجملة هي الأول كما في ضميـــر الأمر / والشأن فلا يُحتَاجُ فيها إلى ضمير .

٢٩/أ

---

(١) خالف في ذلك الكسائي، فذهب إلى أنَّها ملغاة ، وتبعه ابن الطراوة. الارتشاف ٢/ ١٠١.

باب إنَّ وأخواتهــــا

وهي ستة (١) : إنَّ ، وأنَّ ، ولكنَّ ، وكأنَّ ، وليتَ ، ولعلَّ .

فإنَّ وأنَّ معناهما التأكيد ، ولكن للاستدراك ، وكأنَّ للتشبيه ، وليت للتمني ، ولعلَّ للترجي .

اعلم أنَّ هذه الحروفَ تدخل على المبتدأ والخبر فتنصب ما كان مبتدأ ، وترفع ما كان خبرا للمبتدأ. (٢)

وإنَّما عملت لأنَّها أشبهت الأفعالَ من ثلاثة أوجه (٣) :

أحدها : أنَّها على ثلاثة أحرف كالأفعال. (٤)

والثاني : أنَّها مفتوحات الآخر كالأفعال الماضية.

والثالث : أنَّ معانيها كمعاني الأفعال من التوكيد ، والتشبيه ، والترجي ، والتمني ، والاستدراك . فلما أشبهتِ الأفعال عملت عملها إلَّا أنَّها شُبِّهت مِنَ الأفعال / بما قُدِّمَ مفعوله على فاعله ، فشُبِّه ٢٩/ب «إنَّ زيدًا قائم» بـ «ضرب زيدا عمرو» ، إلَّا أنَّها لزمت طريقة واحدة، وهو تقديم منصوبها على مرفوعها ، لأنَّها (ما) (٥) لم تتصرف في

---

(١) عدها سيبويه خمسة على اعتبار أنَّ «أنَّ» المفتوحة الهمزة والمكسورة واحدة . الكتاب ٢/ ١٣١ ، وانظر الأصول ١/ ٢٢٩ .

(٢) يرى الكوفيون أنَّه باقٍ على رفعه قبل دخولها ، وأنَّها لم تعمل فيه . ووافقهم السهيلي . انظر الأصول ١/ ٢٣٠ ، والإنصاف ١٧٦ (م٢٢) ، ونتائج الفكر ٣٤٢- ٣٤٣ .

(٣) انظر أسرار العربية ١٤٨ ، وابن يعيش ١/ ١٠٢ .

(٤) منها ما هو على أكثر من ثلاثة ، وكان الأولى أن يضيف : «فأكثر» بعد قوله : «ثلاثة أحرف» .

(٥) من الهامش ، وقد أشير إلى أنَّ موقعها قبل «لم» الثانية .

نفسها لم تتصرف في معمولها ،فلا يجوز تقديم مرفوعها على منصوبها ولا عليها ،إلّا أنْ يكون الخبر ظرفا أو مجرورا ، فيجوز تقديمه على منصوبها لا عليها ،تقول : إنَّ في الدار زيدا ، وإنَّ عندك عمرا .

ولا يجوز أنْ تفصلَ بينها وبين معمولها بأجنبي ،إلّا أنْ يكون ظرفا أو مجرورا ،تقول : إنَّ في الدار زيدا قائم،وإنَّ عندك عمرا مقيم.(١)

وكل مبتدأ وخبر تدخل عليه كان وأخواتها تدخل عليه إنَّ وأخواتها ،إلّا المبتدأ الذى خبره مفرد وفيه معنى الاستفهام ،كقولك : كيفَ زيد ؟ ، وأيْنَ زيد ؟ ،فإنَّ«كان»وأخواتها / التي ليس في أوائلها " ما " يجوز دخولها عليها ،ولا يجوز دخول إنَّ وأخواتها عليها ،ولا ما في أوله " ما " من أخوات كان ، تقول : كيف كان زيد ؟ ، ولا تقول : كيف إنَّ زيدا ؟ ،ولا:كيف ما زال زيد ؟ .

١/٣٠أ

وإنّما لم يجز لأنَّ أخبار إنَّ وأخواتها وما في أوله " ما " من أخوات كان لا يجوز تقديمها ،والاستفهام يقتضي التقديمَ لأَنَّ له صدر الكلام ،فلذلك لم يجز. وكان وأخواتها مما ليس في أوله " ما " يجوز تقديم أخبارها عليها ،فلذلك جاز دخولها عليها .

واعلم أنَّ " إنَّ " تختص من بين جميع أخواتها بدخول اللام

---

(١) انظر الكتاب ٢/ ١٣٢ ،والمقتضب ٤/ ١٠٩ .

على خبرها [١] ، كقولك : إنَّ زيدا لقائم. وعلى معمول خبرها إذا تقدم على الخبر ، نحو : إنَّ زيدا لفي الدار قائمٌ ،وعلى اسمها إذا فصل بينه وبينها بظرف أو مجرور ،وكان خبَرَها ،كقولك : إنَّ في الدار لزيدا ،وإنَّ عندك لعمرا ،أو معمولَ خبَرِها ، كقولك / : إنَّ في الدار لزيدا قائمٌ. ٣٠/ب

ولا يجوز دخولها على معمول الخبر إذا تأخر عن الخبر ، لا تقول : إنَّ زيدا قائمٌ لفي الدار. [٢]

وإذا جئتَ لأسمائها بتوابع قبل مجيء أخبارها لم يجز في التوابع إلَّا النصب لا غير ، كقولك : إنَّ زيدا الظريفَ قائمٌ ،وإنَّ عمرا أخاك مقيمٌ ،وإنَّ زيدا وعمرا [٣] قائمان ، وإنَّ الزيدين أجمعين ذاهبون.

فإنْ تأخرت التوابعُ بعد الخبر جاز فيها النصب على اللفظ ،والرفع على موضع إنَّ واسمها ،ولكنَّ واسمها فقط ،تقول : إنَّ زيدا قائمٌ وعمرا ، وعمرو ،وكذلك البواقي من التوابع . ولا يجوز العطفولا غيرُه من التوابع

---

(١) أجاز الكوفيون دخولها على خبر لكنَّ . انظر الحلل في إصلاح الخلل ١٨٢ ،والإنصاف ٢٠٨ (م ٢٥) ، والتبيين ٣٥٢ ، وابن يعيش ٨/ ٦٤.

(٢) الإيضاح ١١٩ ،وانظر الهمع ٢/١٧٣ - ١٧٤.

(٣) أجاز الكوفيون الرفع هنا . انظر معاني القرآن للفراء ١/ ٣١١ ، والأصول ١/ ٢٥٦ - ٢٥٧ ،والإنصاف ١٨٥ (م ٢٣) ،والتبيين ٣٤١ ،وابن يعيش ٨/٦٩.

على الموضع في ليت ، وكأنَّ ، ولعلَّ ؛ لأنَّ بدخولها تغيَّر معنى الابتداء.(1)

واختُلِفَ في جواز العطف وغيره من التوابع على الموضع في "أنَّ" المفتوحة؛ فأجازه قوم /، ومنعه آخرون ، والأظهر جوازه.(2) ٣١/أ

فإنْ جاء الرفع بعد ليت وأخواتها فيكون محمولا على المضمر في الخبر ، كقولك : ليت زيدا قائمٌ وعمرٌو ، بالرفع عطفا على المضمر في قائم ، وهو قبيح ، إلَّا أنْ يؤكدَ فيقال : قائمٌ هو وعمرٌو ، فإنَّه يصير حسنا.(3)

ويجوز حذف أخبار هذه الحروف إذا دل الدليل عليها ، قالوا : «إنَّ مالا وإنَّ ولدا» ، أي : إنَّ لنا(4) ، وقالوا : «ليت شعري هل كان كذا» ؟ ، فحذفوا الخبر ، ولم يجئ في كلامهم مظهرا ، و"هل كان كذا" في موضع مفعولي شعري ، وهو معلَّقٌ من العمل ؛ لأنَّ الشعر بمعنى العلم ، فعلِّق كما يعلَّق العلم.(5)

---

(1) انظر الجمل ٥٤ - ٥٦.

(2) هذا مذهب ابن جني ، واختاره ابن مالك . وذكر ابن لب أنه ظاهر كلام الزجاجي ، وهو خلاف ما في الجمل ٥٦ ، والجمهور على المنع . انظر التسهيل ٦٦ ، والبسيط ٨٠٤ ، وتقييد ابن لب على بعض جمل الزجاجي ٧٢٧ ، وشرح ابن عقيل ٣٧٧/١.

(3) انظر الكتاب ١٤٦/٢ ، والأصول ٢٤١/١.

(4) انظر الكتاب ١٤١/٢ ، والمقتضب ١٣٠/٤ ، والنكت على الكتاب ٥١٦ ، وابن يعيش ١٠٣/١-١٠٤.

(5) يفهم من كلام سيبويه في ٢٣٦/١ أنَّه يجيز أنْ تكونَ جملة الاستفهام في موضع خبر ليت . وكذلك قال الفارسيُّ في البصريات ٧٢٠ ، وقد عقب على هذا الإعراب بقوله : إنَّ هذا ليس بالسهل ؛ لأنَّه ليس فيه ما يعود على "شعري" ، وقوّى القولَ بإضمار الخبر وقدَّره بـ"ثابت" أو "واقع" ، أو نحو ذلك . وانظر ابن يعيش ١٠٥/١.

وكلُّ ما كان خبرَ كان و أخواتها يجوز أَنْ يكونَ خبرَ هذه الحروف، إلّا ما كان فيه معنى الاستفهام كما تَقَدَّم. (١)

وقد تدخل " ما " على هذه الحروف فتكفُّها عن العمل في اللغة / المشهورة (٢) ،ويرتفع مابعدها بالابتداء والخبر ،وتصير هذه الحروف حروف ابتداء ،فتقول : إنَّما زيدٌ منطلقٌ ،وكأنَّما زيدٌ مقيمٌ ، وكذلك البواقي ،ويجوز أَنْ يقع بعدها الفعل ،فتقول : إنَّما يقوم زيدٌ . ٣١/ب

و قد تكون " ما " أيضا غيرَ كافَّة ،بل تكون زائدة ،تقول : إنّما زيدا قائمٌ ،فتنصب زيدا بـ" إنَّ "و" ما " زائدة .

و قد ترد " إنَّ " بمعنى " نَعَم " فلا تعمل ،و تدخل عليها هاء السكت إذا وقفتَ ،فتقول : إنَّهْ. (٣)

---

(١) انظر ص ٥٨ .

(٢) في الجمل ٣٠٤ : " و من العرب من يقول : إنَّما زيدا قائمٌ ، ولعلَّما بكرا مقيمٌ ، فيلغى " ما " ،وينصب بـ" إنَّ " ،وكذلك سائر أخواتها ".
وهذا الإعمال حكاه الكسائي والأخفش .الارتشاف ٢/ ١٥٨.
وانظر التبصرة ٢١٥ ،والملخص ٢٤٥ - ٢٤٦.

(٣) و منه قول ابن قيس الرقيات :
ويقلن شَيبٌ قَدْ عَلَا ... كَ وقَدْ كَبِرتَ فقلتُ إنَّـهْ
انظر اللمع ١٢٦ ،والخزانة ١١/ ٢١٣.

باب كسر إنَّ وفتحها

قال أبو علي : إنَّ تكسر في كلِّ موضع اعتقب عليه الاسم والفعل ، وتفتح في كلِّ موضع اختص بأحدهما .(١)

فتكسر في الابتداء ، فتقول : إنَّ زيدا قائمٌ ، لأنَّ هذا موضعٌ يصلح فيه وقوع الاسم ووقوع الفعل ، فتقول : زيد قائم ، ويقوم / زيد . ٣٢/أ

وتُفتَح بعد "لو" ، فتقول : لو أنَّ زيدا جاءني لأكرمته ، لأنَّ "لو" لا يقع بعدها إلَّا الفعل .

وكذلك تُفتَح بعد "لولا" ، فتقول : لولا أَنَّ زيدا عندي لفعلت كذا ، لأنَّ "لولا" لا يقع بعدها إلَّا الاسم .

فهذا ضابطٌ في الكسر والفتح .

وقال بعضهم : كلُّ موضع يصلح للاسم فإنَّ فيه مفتوحة ، لأنَّ "أنَّ" ومابعدها تقدر بتقدير اسم مفرد ،(٢) تقول : بلغني أنَّك منطلقٌ ،

---

(١) انظر الإيضاح ١٢٩ . وهذا الأصل الذى قاله الفارسيُّ سبق إليه ابن السراج في أصوله ١/٢٦٢ . وانظر الحلل في إصلاح الخلل ١٩٥ .

(٢) في شرح التسهيل لابن مالك ١/٥٧٢ : " وذكر المصدر أَوْلَى من ذكر الاسم المفرد ليسلمَ من نحو : يَحسِبُنا إنَّا بِطاءٌ ، لأنَّ "أنَّ" فيه واقعة موقع مفرد وفتحها ممتنع لامتناع قيام المصدر مقامها ، ولِلزوم تأويلِ المصدر بعد "لو" و "لولا" لَزِمَ الفتح ، نحو : ﴿ولو أنَّهم صبروا﴾ ، ونحو : ﴿فلولا أنَّه كانَ من المسبحين﴾ .
وانظر شرح ابن عقيل ١/٣٥١ .
هذا وسيذكر المصنف المصدرَ قريبا .

كأنَّك قلتَ : بلغني انطلاقُك ،وكلُّ موضع صلح للجملة فإنَّ فيه مكسورة .(١)

وقال آخرون : إنَّ تكسر في مواضع الابتداء،(٢) ،وهي سبعة :

أحدها : أنْ تكون مبتدأة ،كقولك : إنَّ زيدا منطلقٌ .

والثاني : إذا دخل اللام في خبرها ،كقولك : علمت إنَّ زيدا لمنطلقٌ .

والثالث : إذا كانت جوابا للقسم ، كقولك : والله إنَّ زيدا قائم.(٣)

والرابع : إذا كانت / صلة لموصول ،كقوله تعالى : ٣٢/ب

﴿ وَءَاتَيْنَـٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ ﴾.(٤)

والخامس : أنْ تكون بعد واو الحال ،نحو قولك : رأيته وإنَّه صالح .

---

(١) انظر المفصل ٢٩٣ ،والتوطئة ٢٢٣ ،وكافية ابن الحاجب ٢٢٠ ، والرضى على الكافية ٤/ ٣٤١ .

(٢) انظر الجمل ٥٧ ،والتبصرة ٢٠٣ - ٢٠٤ ،والحلل في إصلاح الخلل ١٩٣ - ١٩٤ .

(٣) هذا مذهب البصريين ،وأجاز الكسائي والبغداديون الوجهين، وأوجب الفراء الفتح . الهمع ٢/ ١٦٦ ،وانظر الجمل ٥٨ .

(٤) سورة القصص ،من الآية ٧٦ .

والسادس : إذا كانت بعد القول المجرد من الظَّن ، كقولك : قال زيد : إنَّ عمرا منطلقٌ.[1]

والسابع : إذا كانت بعد حروف الاستفتاح ،كقولك : ألَا إنَّ زيدا منطلق .

و تُفتَح فيما سوى هذه المواضع .

وهذا ليس بحاصر ،والضَّابطان الأَولان أحمرُ .

وتكون " أَنَّ " مع ما بعدها فاعلةً ومفعولةً و مجرورةً ، لأنَّها مع ما بعدها بتأويل المصدر ،تقول : بلغني أنَّك منطلقٌ ،و : علمت أنَّك منطلقٌ ،و : عجبت مِنْ أنَّك منطلقٌ . إلَّا إذا كانت بمعنى " لَعَلَّ " فإنَّها لا يحكم على موضعها بشيءٍ ،ولا تكون في تأويل المصدر ، بل تكون مع ما بعدها في تأويل جملة ،كإنَّ / المكسورةِ ، قال الله تعالى : ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾[2] ،قال الخليل : 1/٢٣

---

(١) قُيِّدَ بالمجرد من الظَّن ،لأنَّ للعرب في التي بعد القول الذى يصحبه اعتقاد ثلاث لغات ،منهم مَنْ يفتحها مطلقا ، و منهم مَنْ يكسرها مطلقا ، و منهم مَنْ يفتحها بشروط . انظر البسيط ٨١٨ .

(٢) سورة الأنعام ،من الاية ١٠٩ .

وفتح الهمزة قراءة نافع ،وعاصم في رواية حفص ،و حمزة ،

===

معناهـــا لعلها ،وحَكَىٰ من العرب : " ايتِ السوقَ أنَّك تشتري لنا سَويقاً " ،أي : لَعَلَّـك .(١)

=== والكسائي ،وابن عامر ،والأعمش . وقرأ مجاهد ،وابن كثير ، وأبو عمرو بكسر الهمزة . ومن أبي بكر الوجهان . انظر : السبعة ٢٦٥ ، وإعراب النحاس ٢/ ٩٠ ،والكشف ١/ ٤٤٤. وهـــي في قراءة أُبَيّ " لَعَلَّهـا " . معاني الفراء ١/ ٣٥٠.

(١) انظر الكتاب ٣/ ١٢٣، ومعاني الأخفش ٢٨٥ ، والأصـــول ١/ ٢٧١ ، ومشكل إعراب القرآن لمكي ١/ ٢٦٥ ،وابن يعيش ٨/ ٧٨.

باب إنْ وأَنِ الخفيفتيــــــن (١)

إنِ المكسورةُ الخفيفـةُ لها أربعة مواضع :

تكون مخففة من " إنَّ " المشددة ، وإذا خففت جاز إلغاؤها ، وهو الأحسن ، ويقع بعدها المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل ، ولا بـد معها من اللام ، فرقا بينها وبين إنِ النافية ، تقول : إنْ زيدٌ لقائمٌ ، وإنْ كان (٢) زيد لقائما .

وجاز إعمالها ، وهو قليل ، تقول : إنْ زيدًا قائمٌ. (٣) وتكون مع الإعمال مخيَّرًا في إدخال اللام وحذفها .

الثاني : أَنْ تكونَ نافيةً بمعنى " ما " ، تقول : إنْ زيدٌ قائمٌ ، (٤)

---

(١) انظر الكتاب ٣/١٥٢-١٥٣ ، والمقتضب ٢/٣٥٨-٣٥٩ ، والأصول ١/٢٣٦-٢٣٨ ، والتبصرة ٤٥٦ .

(٢) يرى جمهور البصريين أنَّ الفعل إذا وليها لزم كونه من النواسخ كما مثل المصنف هنا . وأجاز الكوفيون والأخفش دخولها على الفعل عامَّة . انظر التوطئة ٢١٨ ، وابن يعيش ٨/٧٢ ، والرضى علـى الكافية ٤/٣٦٦ ، والمغني ٣٧ .

(٣) هذا مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أنَّها لا تعمل . انظر الإنصاف ١٩٥ (م ٢٤) والتبيين ٣٤٧ ، والرضى على الكافية ٤/٣٦٥-٣٦٦ .

(٤) جرى المصنف في رفع الخبر على مذهب سيبويه والفراء . وأجاز المبرد والكسائي نصب الخبر بعدها على التشبيه بـ " ليس " . انظر الكتاب ٣/١٥٢ ، والمقتضب ٢/٣٥٩ ، والأصول ١/٢٣٥-٢٣٦ ، والتبصرة ٤٥٩ ، والمغني ٣٥ .

بمعنى : ما زيدٌ قائمٌ / ٣٣/ب ،قال الله تعالى : ﴿ إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ ﴾ .(١)

الثالث : أَنْ تكون شرطا ،تقول : إِنْ يقمْ زيدٌ يقمْ عمرٌو .

الرابع : أَنْ تكونَ زائدةً ،وموضع زيادتـها بعد " ما " النافية، تقول : ما إِنْ زيدٌ قائم ،أي : ما زيدٌ قائمٌ.(٢)

وأمّا أَنِ المفتوحةُ فلها أيضا أربعة مواضع :

أحدها : أَنْ تكون مخففة من " أَنَّ " المشددة ،وإذا خففت جاز إلغاؤها ،وهو الأحسن ،ويقع بعدها المبتدأ والخبر والفعل والفاعل ،إلَّا أَنَّ الفعل إذا وقع بعدها فُصِل بينه وبينها - إِنْ كان متصرفا - بالسين ،وسوف ، وقد،في الإيجاب ،وبـ " لا " في النفي .

تقول إذا وَلِيَتْها الأسماء : علمت أَنْ زيدٌ منطلقٌ ،فتكون عاملة في المعنى دون اللفظ ،فيكون اسمها محذوفا والجملة في موضع الخبر .

وهذا الفرق بين " إِنِ " المكسورة إذا ألغيت وبين " أَنِ " / ٣٤/أ المفتوحة إذا ألغيت ، فإنَّ " إن " المكسورة إذا ألغيت لا تعمل في اللفظ ولا في المعنى ، و" أَن " المفتوحة إذا ألغيت تعمل في

---

(١) سورة الملك ، من الآية ٢٠ .

(٢) هذا مذهب البصريين ،ويرى الكوفيون أنّها بمعنى " ما " جاءت لتأكيد النفي . الإنصاف ٦٣٦ (م ٨٩) .

المعنى وإنْ لم تعمل في اللفظ .[1]

وتقول إذا وليَتْها الأفعال : قد علمت أنْ قد ذهب عمرو، وأنْ سيذهب، وأنْ سوف يذهب، وأنْ لا يذهب . فاسمُها أيضا محذوف، والأفعال في موضع خبرها .

وإذا أُعمِلَت جرت مَجرى المفتوحة المشددة، تقول : علمت أنْ زيدًا قائمٌ، كما تقول : أنَّ زيدًا قائمٌ .

والثاني : أنْ يقع بعدها الفعل، وتكون معه بتأويل المصدر، وتنصبه إنْ كان مضارعا، تقول : أرجو أنْ تقومَ .

والفرق بين هذه و«أنِ» المخففة الملغاة أنَّ تلك تقع بعدها الجملتان، الاسمية والفعلية، وهذه لا يقع بعدها إلَّا الفعل .

والمخففة يلزمها الفصل بالحروف الأربعة، وهذه لا يلزمها والمخففة تعمل فيها / أفعال التحقيق، نحو : علمت وتَحَقَّقْتُ، وهذه تعمل فيها أفعال الطَّمَع والخوف، تقول في الناصبة للفعل : ٣٤/ب

---

(١) أجاز سيبويه أنْ تكون ملغاةً لفظا وتقديرا كالمكسورة . التوطئة ٢١٩ . وانظر الكتاب ٣/ ١٦٥ - ١٦٦ .
هذا ومذهب جمهور الكوفيين أنَّها لا تعمل، وذكر الفراء إعمالَها في المكتنيّ . انظر ابن يعيش ٨/ ٧٤، والارتشاف ٢/ ١٥١- ١٥٢ والمغنى ٤٧، والهمع ٢/ ١٨٤ .

أرجو أَنْ تقومَ ،وفي المخففة : علمت أَنْ ستقومُ . (١)

والثالث : أَنْ تكونَ غسيرا ، بمعنى : أي ،قال الله تعالى : ﴿ وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُوا۟ ﴾ (٢) ،معناه : أي امشوا .

والرابع : أَنْ تكونَ زائدةً . ومواضع زيادتها بعد " لَمَّا " وكاف التشبيه ،وقبل " لو " و " لا " ،قال تعالى : ﴿ فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ ﴾ (٣) أي : فَلَمَّا (٤) جاءَ ، ﴿ وَأَلَّوِ ٱسْتَقَـٰمُوا۟ ﴾ (٥) ، ﴿ وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَـٰتِلَ ﴾ (٦) ،

---

(١) انظر التبصرة ٤٦٢- ٤٦٤ ،وابن يعيش ٧٧/٨ .

(٢) سورة " ص " ،من الاية ٦ .
وذكر الصيمري أَنَّ هذا الوجه في " أَنْ " تَفَرَّدَ به البصريون ، وسموها " أَنْ " التي للعبارة ،ولم يعرفه الكوفيون ، " وأَنْ " في الآية عندهم في موضع نصب ،بتقدير : بأَنِ امشوا ،أي : انطلقوا بالمشي . التبصرة ٤٦٦ ،وانظر معاني الفراء ٣٩٩/٢ ، والمغني ٤٧ .

(٣) سورة يوسف ،من الاية ٩٦ .

(٤) في النسخة : " وَلَمَّا " .

(٥) سورة الجن ،من الآية ١٦ .

(٦) سورة البقرة،من الآية ٢٤٦ .
هذا وذهب الأخفش إلى أَنَّها تنصب المضارع وهي زائدة ،وجعل من ذلك هذه الآية ، وقال غيره هي في ذلك مصدرية.
انظر معاني الأخفش ١٨٠ ،والتبيان للعكبريّ ١٩٦ - ١٩٧، والمغني ٥١ .

وقال الشاعر : (١)

كَأَنْ ظَبْيَةٍ تَعْطُو إلى وارِفِ (٢) السَّلَمْ

فيمن رواه بجرّ ظبيةٍ ،أراد : كظبيةٍ فزاد "أَنْ".

---

(١) نسب البيت إلى غير شاعر ، ورجّح ابن برى أنّه لِعلباءَ بن أرقم اليشكريّ . انظر الخزانة ١٠/٤١٣-٤١٤.

وصدره :

ويومًا توافينا بوجهٍ مُقَسَّمٍ

والبيت في الكتاب ٢/ ١٣٤ ، ٣/١٦٥ ، والأصول ١/ ٢٤٥ ، وسر الصناعة ٦٨٣ ، والتبصرة ٢٠٨ ، وغير ذلك.

ويروى أيضا برفع " ظبية " ، ونصبها . انظر الكامل للمبرد ١١١-١١٢ ، والمنصف ٣/١٢٨-١٢٩ ، والخزانة ١٠/ ٤١١-٤١٣.

(٢) كذا في النسخة ، بالفاء ، ومعناه : ناضر شديد الخضرة ، وقد روى - كما في الخزانة ١٠/٤١٦ - : ناضر السَّلم . والرواية المشهورة " وارق " بالقاف .

وانظر اللسان (ورف ، قسم).

باب " ما " و" لا " المشبَّهتين بـ"ليس"

اعلم أنَّ أهل الحجاز يعملون " ما " عمل " ليس " ،لأنَّها أشبهتها في أنَّها للنَّفي كما أَنَّ ليس للنَّفي ،وأنَّها لنفي الحال كما أَنَّ ليس كذلك / ، وأنَّها تدخل على المبتدأ والخبر كما أنَّ ليس كذلك. ٣٥/أ

فَلَمَّا أشبهتها من هذه الأوجه أعملوها عملَها ، فرفعوا بها المبتدأ و نصبوا الخبر (١) ،كما تعمل ليس . ولعملها عمل ليس ثلاثة شروط :

أحدها : أنْ يتقدم اسمها على خبرها. (٢)

والثاني : ألَّا يُفصلَ بينها و بين اسمها بشيءٍ غير الظرف والمجرور .

---

(١) يرى الكوفيون أنَّها لا تعمل في الخبر ،بل هو منصوب بحذف حرف الخفض .
انظر الإنصاف ١٦٥ (م١٩) ،والتبيين ٣٢٤ ، وابن يعيش ١٠٨/١.

(٢) في التسهيل ٥٧ : " وقد تعمل متوسطا خبرها ،وموجبا بـ"إلَّا"، وفاقا لسيبويه في الأول ،وليونس في الثاني ".
وانظر شرح التسهيل لابن مالك ٥٠٩/١ - ٥١١ ،وشرح الكافية الشافية ٤٣٢ - ٤٣٣ ،وشرح الجمل لابن عصفور ٥٩٥/١ ، والرضي على الكافية ١٨٧/٢ ،والجنى ٣٢٥.

واختلفوا في [خبر] [1] الظرف والمجرور ، هل يجوز الفصل به ؟ .

والثالث : ألَّا يدخل على الخبر " إلَّا ".

فإن انخرم شرط من هذه الثلاثة [2] بَطَلَ عملُها ، وارتفع ما بعدها بالابتداء والخبر ، وتوافقت اللغتان ، الحجازيَّة والتميميَّة ، فإنَّ بني تميم لا يعملونها بحال ، وهو القياس ؛ لأنَّ الحرف إذا دخل على الاسم وعلى الفعل فحقه ألَّا يعملَ شيئا ، وإنَّما يعمل الذى يدخل على أحدهما . [3]

---

(١) تكملة يستقيم بها السياق ، إذ لا أعلم خلافا بين النحويين في الفصل بمعمول الخبر بين " ما " واسمها إذا كان المعمول ظرفا أو مجرورا ، يقول أبوحيان في الارتشاف ٢/ ١٠٤ : " فإنْ توسَّط المعمول الذى للخبر بين " ما " والمرفوع ، وهو ظرف أو مجرور جاز نحو : ما اليوم زيدٌ ذاهبًا ، وما بسيف زيدٌ ضاربًا . أو غيرهما نحو : ما طعامَك زيدٌ آكلًا لم يجز ، خلافًا لابن كيسان ، فإنَّه يجيز نصبَه ". وانظر الجنى ٣٢٩ .

(٢) لم يشترط المصنف عدم الفصل بينها وبين اسمها بـ " إنْ " الزائدة . ولعلَّه وافق الكوفيين الذين لم يأخذوا بهذا الشرط وزعموا أنَّها النافية جيء بها بعد " ما " تأكيدا ، فأجازوا النصب معها . وقد ردَّ ابن مالك عليهم ذلك في شرحه على التسهيل ١/ ٥٠٧ ، وانظر الرضي على الكافية ٢/ ١٨٥ - ١٨٦ ، والارتشاف ٢/ ١٠٥ ، ورأيُ الكوفيين في الإنصاف ٦٣٦ (م٨٩) . وراجع الكتاب ٣/ ١٥٣ ، وشرح المقدمة المحسبة ٢٧٧ ، وأسرار العربية ١٤٥ ، والمقرب ١١٢ وشرح الكافية الشافية ٤٣١ ، والملخص ٢٦٦ ، ورصف المباني ٣٧٨ ، والجنى ٣٢٨ .

(٣) انظر الكتاب ١/ ٥٧ ، والأصول ١/ ٩٧ ، والخصائص ١/ ١٢٥ ، ١٦٧ ، ١٦٦ ، وأسرار العربية ١٤٤ - ١٤٥ .

فإنْ قلتَ : ما قائمٌ زيدٌ ،و : ما زيدٌ إلّا قائمٌ ، رفعتَ عند الجميع (١) ،لعدم الشرائط .

/ وتقول في الحجازيّة : ما زيدٌ قائما ،وبها نزل القرآن ، قال الله تعالى : ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾ (٢) . وتقول في التميميّة : ما زيدٌ قائمٌ. ٣٥/ب

وتدخل الباء في خبر الحجازيّة باتفاق ،فتقول : ما زيد بقائمٍ . وفي دخولها في خبر المبتدأ مع التميميّة خلاف . (٣)

---

(١) انظر ما نقل عن التسهيل قريبا ، عند الشرطين الأوّل والثالث .

(٢) سورة يوسف ، من الآية ٣١ .

(٣) منعه الفارسيُّ ،وتبعه الزمخشريُّ . وهو مذهب الكوفيين .
البغداديات ٢٨٤ ،والمفصل ٨٢ . وقال ابن يعيش بعد أنْ ذكر ما ذهب إليه الزمخشري هنا : " يريد أنَّ ما بعد (ما) التميمية مبتدأ وخبر، والباء لا تدخل في خبر المبتدأ . وهذا فيه إشارة إلى مذهب الكوفيين ،وليس بسديد ، وذلك لأنَّ الباء إنْ كان أصل دخولها على (ليس) و (ما) محمولة عليها لاشتراكهما في النفي فلا فرق بين الحجازية والتميمية في ذلك، وإنْ كانت دخلت في خبر " ما " بإزاء اللام في خبره إنَّ فالتميميَّة والحجازيَّة في ذلك سواء ". شرح المفصل ١١٦/٢ .
وانظر شرح الكافية الشافية ٤٣٥ - ٤٣٩ ،والجنى ١١٥ ،وشرح ابن عقيل ٣٠٩/١ . هذا وقد نسب أبوحيان في الارتشاف ١٠٧/٢ (هذا المذهب إلى ابن السراج أيضا ، ولم أجده في أصوله ٩٣/١-٩٥، فلعلَّه في مكان آخر.

فإنْ عطفتَ على الخبر المجرور خبرا آخر جاز فيه الجر والنصب : الجر على اللفظ ، والنصب على الموضع ، تقول : ما زيدٌ بجبان ولا بخيلٍ ، بالجر على اللفظ ، ولا بخيلًا ، بالنصب على الموضع ، لأنَّه في موضع نصب .

وإنْ جوّزنا دخولَ الباء على التميمية ، جاز الرفع على الموضع إنْ جعلناها تميميةً ، فتقول : ولا بخيلٌ ، أوعلى خبر مبتدأ محذوف إنْ جعلناها حجازية ، أي : هو بخيلٌ .

فإنْ كان حرف العطف يقتضي الإيجابَ لم يجز إلَّا الرفع لا غيرُ ، كقولك : ما زيدٌ بقائمٍ بل[1] قاعدٌ ، بالرفع لا غيرُ .

/ وكذلك إنْ كان بلا " باءٍ " ، كقولك : ما زيدٌ قائمًا بل قاعدٌ . ٣٦/أ

هذا إذا كان المعطوف للأول .

فإنْ كان بعد المعطوف اسم هو من سبب الأول ، ومعنى سبب الأول أنْ يكونَ فيه ضمير يعود إلى الأول ، جاز في المعطوف على المجرور الجر ، والنصب ، والرفع . تقول : ما زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدٍ أبوه ، بالجر عطفا على لفظ قائم ، وأبوه فاعل بقاعد ، ولا قاعدًا ، بالنصب عطفا على الموضع ، وأبوه أيضا فاعل ، ولا قاعدٌ أبوه ، بالرفع ، ويكون أبوه مبتدأ وقاعدٌ خبرٌ مقدم ، والجملة معطوفة على : ما زيد بقائمٍ ، ويجوز أنْ يكون قاعدٌ بالرفع عطفا على موضع بقائم ، إنْ جعلناها تميمية وأجزنا دخولَ الباء على الخبر في التميميَّة .

---

(١) عنده في الهامش ، وبخط مغاير " حرف إضراب " .

فإنْ قدَّمتَ السببَ وأخرتَ الخبر جاز النصب، والرفع، ولم يجز الجر، فتقول: ما زيدٌ بقائمٍ ولا / أبوه قاعدًا، فيكون أبوه مرفوعا ٣٦/ب
بـ "ما" وقاعدا منصوبا بها، كأنك قلت: وما أبوه قاعدا. ويجوز:
ولا أبوه قاعدٌ، بالرفع، على "أنْ يكون أبوه مبتدأ، وقاعدٌ خبره، والجملة معطوفة على الجملة.

وإنْ كان بعد المعطوف أجنبيٌّ لم يجز إلَّا الرفعُ لا غير، تقول:
ما زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدٌ عمرو، بالرفع فيكون قاعدٌ خبرا مقدما، وعمرو مبتدأ.

فإنْ تقدَّم الأجنبيُّ جاز الرفع والنصب، الرفع على المبتدأ والخبر، والنصب على خبر "ما" تقول: ما زيدٌ بقائمٍ ولا عمرو قاعدٌ، وقاعدًا.

و "لا" المشبهة بليس تجرى مجرى "ما" في جميع ما ذكرنا، إلَّا أنَّها لا يكون اسمها وخبرها إلَّا نكرتين (١)، كقولك: لا رجلٌ في الدار.

---

(١) أجاز ابن جني، وابن الشجرى إعمالَها في المعرفة. ووافقهما ابن مالك.
انظر الأمالي الشجريَّة ١/ ٢٨٢، والتسهيل ٥٧، وشرحه لابن مالك ١/ ٥١٥، والارتشاف ٢/ ١١٠، والمغني ٣١٦.

وعَمَلُ " لا " عملَ ليس قليل (١) ،لأَنَّ الشبَهَ الذى بينها وبين «ليس»أقل من الشبه الذى بين " ما " وليس ، لأَنَّ " ما " / و"ليس" كلاهما لنفي الحال ،و " لا " ليست لنفي الحال ، فلم يشتبها إلَّا في النفي والدخولِ على المبتدأ والخبر . وقد جاءَ عملُها عملَ ليس في قول الشاعر: (٢) ٣٧/أ

مَن صَدَّ عَنْ نِيرَانِهـــا فَأَنَا ابنُ قيْسٍ لا بَرَاحُ

---

(١) منع الأخفش ذلك ، وإليه ذهب الرضي . انظر ابن يعيش ١/١٠٩، والرضي على الكافية ١/٢٩٣ ،والجنى ٣٠١ .

(٢) هو سعد بن مالك بن ضُبيعةَ القيسيُّ . كما في سيبويه ١/٥٨، ٢/٢٩٦ ،والأصول ١/٩٦ ،والتبصرة ٣٩١ ،والأمالي الشجريّة ١/٢٨٢ ،وابن يعيش ١/١٠٩ ،وشرح الحماسة للمرزوقيّ ٥٠٦، والخزانة ١/٤٦٧- ٤٧٤ .

باب المنصوبـــــات

وهي نوعان : مفعول ،وشبَّه بالمفعول .

فالمفعولات خمسة : مفعول مطلق ،وهو المصدر ، ومفعول به ، ومفعول فيه ، ومفعول له ، ومفعول معه .

والشبَّه بالمفعول أيضا خمسة : الحال ،والتمييز ،والاستثناء ، وخبر كان ،واسم إِنَّ ،وقد مضيا .

*

باب المفعول المطلق وهو المصدر

اعلم أنَّ المصدر لَمَّا اشتقَّ منه الفعل (١) تعدَّى إليه فنصبه ، / متعديا كان الفعل إلى مفعول به ،أو غيرَ متعدٍ إليه ،وذلك لقوة ٣٢/ب دِلالته عليه ،لأنَّه من لفظه ،فيعمل فيه على ثلاثة أنواع : مبهم ،ومعدود ، ومختص .

فالمبهم : النكرة إذا كانت غير مضافة ،ولا موصوفة ،ولا محدودة بالهاء ؛وذلك قولك : ضربتُ ضربًا .

والمعدود : ما فيه تاء التأنيث ،كقولك : ضربت ضربتين ، وضربات.

---

(١) هذا مذهب البصريين . وذهب الكوفيون إلى أنَّ المصدر مشتق من الفعل . انظر الإيضاح في علل النحو ٥٦ ،وأسرار العربية ١٧١ ، والإنصاف ٢٣٥ (م ٢٨) ،والتبيين ١٤٣ ،وابن يعيش ١/ ١١٠ .

والمختصُّ : المعرفة كقولك : ضربت الضرب .

والنكـــــرة الموصوفة كقولك : ضربت ضربا شديدا .

والنكـــــرة المضافة كقولك : ضربت ضربَ معاقبةٍ ، وضربَ محبة .

وفائدة المبهم التأكيد . وفائدة المختص بيان النوع . وفائدة المعدود عدد المرات .

ولا يكون المصدر أبدا إلَّا من لفظ الفعل ، وجاريًا عليه ،إلَّا أَنْ يكونَ نوعا له فقد / لا يشترط أنْ يكونَ من لفظه ، كقولك : رجع ٣٨/أ القهقرى[1] ، لأنَّه نوع من الرجوع ،و : اشتمل الصَّمَّاءَ[2] ،لأنَّه نوع من الاشتمال .[3]

---

(١) القهقرى : هو المشي إلى خَلْفٍ من غير أنْ يعيدَ وجهه إلى جهة مشيه . اللسان (قهر) .

(٢) اشتمال الصَّمَّاء : هو أنْ يرد الكساء من قِبَلِ يمينه على يده اليسرى وعاتقه الأيسر ،ثم يرده ثانية من خلفه على يده اليمنى وعاتقه الأيمن . فيغطيهما جميعا . اللسان (صمم) .

(٣) ما ذهب إليه المصنف هنا هو مذهب سيبويه ،وعليه الأكثرون . انظر الكتاب ١/ ٣٥ ،والإيضاح ١٦٧-١٦٨ ،واللمع ١٣٢ . وذهب المبرد إلى أنَّه صفة لمصدر محذوف ،أي : الرجوع القهقرى ،وينسب هذا إلى ابن السراج أيضا ،ومذهب أكثر الكوفيين أنَّه منصوب بفعل مشتق من لفظه ،كأنَّه قيل : تقهقر القهقرى . انظر الأصول ١/ ١٦٠ ،وأسرار العربية ١٧٦ ،وابن يعيش ١/ ١١٢ ، والرضي على الكافية ١/ ٢٩٩-٣٠٠ .

وإنْ جاء بمعناه ،كقولك : قَعَدَ جلوسًا ، فمذهب سيبويه أنَّ جلوسا منصوب بفعل من لفظه ،دلَّ عليه قعد ، كأنَّه قال : قعد جلس جلوسا .(١)

ومذهب غيره أنَّ العامل فيه " قعد " لأنَّه في معناه.(٢)

[وقوع غير المصدر موقع المصدر]

وقد يوضع موضع المصدر ما ليس مصدرا ،إما لأنَّه يضاف إليه ، كقولك : ضربته كلَّ الضرب ،أو : بعضَ الضرب .

وإما لأنَّه عدد له ،كقولك : ضربته عشرين ضربة .

---

(١) انظر ابن يعيش ١/١١٢ ، والرضي على الكافية ١/٣٠٣.

هذا وفي الكتاب ٤/٨٢ ،" ... ومثل هذه الأشياء : يدعه تركا ، لأنَّ معنى يدع ويترك واحد " . فظاهره نصبه بالمذكور لأنَّه بمعناه.

(٢) هذا مذهب جماعة ، منهم المازنيُّ ،والسيرافيُّ ،ونسبه الرضي إلى المبرد أيضا ،وظاهر كلامه في مقتضبه أنَّه يجيز الوجهين ،قال في ١/٧٣ - ٧٤ "واعلم أنَّ الفعلين إذا اتفقا في المعنى جاز أنْ يحملَ مصدر أحدهما على الآخر ،لأنَّ الفعل الذى ظهر في معنى فعله الذى ينصبه . وذلك نحو قولك : أنا أَدَعُكَ تركا شديدا ...".ففي هذا جواز أنْ يحملَ نصب المصدر على الفعل المذكور وجواز أنْ يحملَ على فعل محذوف . وانظر ابن يعيش ١/١١٢ ،والرضي على الكافية ١/٣٠٣.

وإمّا لأنّه آلةٌ له ،كقولك : ضربته سوطا .

وإما لأنه وصف له ،قولك : ضربته طويلا . إنْ جعلته للضرب،وإنْ جعلته للزمان كان ظرفا .

وإمّا لأنّه موصوفٌ به ، أو إشارة إليه،كقولك : ضربته ذلك الضرب .

فكلٌ ،وبعضٌ ،وعشرون ،وسوطٌ ،وطويلٌ ،وذلك مصادرٌ ، /لِمَا ذكرنا . ٣٨/ب

واعلم أَنَّ المصدرَ لا يثنى ولا يجمع ،لأنّه يدل على الجنس ، والجنس لا يثنى ولا يجمع ،إلّا أَنْ يكونَ محدودا بالهاءِ ،كضربةٍ وقومة ، أو تختلف أنواعه كالحلوم(١) والأشغال ،فإنَّه يجوز تثنيته وجمعه .(٢)

---

(١) الحلوم : جمع حِلْم ، بالكسر : الأناة والعقل ،ويجمع أيضًا على أحلام . اللسان (حلم).

(٢) انظر الجمل ٣٢-٣٣ ،واللمع ١٣٢،وراجع الكتاب ٣/ ٦١٩،٤٠١.

باب المفعول به

اعلم أنّ الأفعالَ على ضربين : لازم، ومتعد .

فاللازم ما له فاعل فقط، وينصب مع ذلك المصدرَ، والظرفين، والمفعولَ له، والمفعولَ معه، والحالَ، والتمييزَ، والاستثناءَ. ولا يتعدى إلى مفعول به إلّا بمعدٍّ . والمعدِّى هو الهمزةُ، والتضعيفُ، وحرفُ الجر، تقول في «قام زيد» إذا عدَّيتَه بالهمزة : أقمتُ زيدا، وإذا عدَّيتَه بحرف الجر : قام عمرو إلى زيد . وفي «فرح زيد» إذا عدَّيته بالتضعيف: فَرَّحتُ زيدًا .

والمتعدِّى [ما][(1)] جاوز الفاعل، والمنصوباتِ الثمانيةَ إنْ ذكرت معه، / أو بعضها. ٣٩/أ

وهو ينقسم إلى ما يتعدى إلى واحد، وإلى اثنين، وإلى ثلاثة .

فالمتعدِّى إلى واحد ضربت وبابه، وهو كلُّ فعل يطلب مفعولا واحدا فقط.

[ما يتعدى إلى مفعولين]

والمتعدِّى إلى اثنين ينقسم إلى قسمين :

أحدهما : ما يجوز فيه الاقتصار على أحد مفعوليه دون الآخر.

والثاني : ما لا يجوز الاقتصار فيه على أحدهما.

---

(1) غير واضحة في النسخة.

فالذى يجوز الاقتصار فيه على أحدهما ينقسم إلى قسمين :

أحدهما : ما هو في الأصل متعدٍّ إليهما بنفسه ، ككسوت ، وأعطيت ، وما أشبه ذلك مما يطلب مفعولين .

والثاني : ما هو في الأصل متعدٍّ إلى أحدهما بنفسه وإلى الثاني بحرف جر ثم حذف الجر منه اتساعا ، كقولك : اخترت الرجال زيدا ، واستغفرت الله ذنبي ، وأمرتُك الخيرَ [١] ، أى : من الرجال ، ومن ذنبي ، وبالخير ، إلَّا أنَّه حذِفَ حرف الجر. والحذف في / هذا لا يجوز قياسا ، وإنَّما يقتصر فيه على السماع . [٢] ٣٩/ب

وهذان القسمان يجوز فيهما الاقتصار على أحدهما دون الآخر ، تقول : كسوت زيدا ، وتسكت ، و : كسوت ثوبا ، وتسكت . وكذلك البواقي .

---

(١) هذه العبارة جزء من بيت ينسب إلى عمرو بن معد يكرب ، وغير واحدٍ من الشعراء . وهو بتمامه :

أَمَرْتُك الخيرَ فَافْعَلْ ما أُمِرْتَ بـــه
فقد تركتُك ذا مال وذا نَشَـــب

وهو في الكتاب ٣٧/١ ، والأصول ١٧٨/١ ، والجمل ٢٨ ، والأمالي الشجرية ٣٦٥/١ ، وابن يعيش ٥٠/٨ ، وغيرها .
والنَشَبُ : هو المال الثابت كالضياع ونحوها .

(٢) انظر الكتاب ٣٨/١ ، والأصول ١٨٠/١ .

وبالجملة كلُّ ما يتعدَّى إلى مفعولين والأوَّل منهما غير الثاني، يجوز الاقتصار على أحدهما دون الآخر.

والقسم الثاني : ما يتعدى إلى مفعولين ولا يجوز الاقتصار على أحدهما دون الآخر، وهو الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر. وهي : ظننت، إذا لم ترد بها معنى: اتَّهمت، وحسبت، وخلت، وعلمت إذا لم ترد بها معنى: عرفت، ووجدت، بمعنى: علمت، وزعمت، بمعنى: اعتقدت، ورأيت بمعنى: علمت.

فهذه الأفعال وما بمعناها تنصب مفعولين، ولا يجوز الاقتصار على أحدهما دون الآخر، تقول : ظننت زيدًا قائما، و: علمت / زيدًا أخاك. وكذلك البواقي. ٤٠/أ

ويجوز أَنْ يقعَ موقعَ المفعول الثاني من هذه الأفعال كلُّ ما يجوز وقوعه موقع خبر "كان" و"إِنَّ" من المفردات، والجمل، والظروف، والمجرورات.

*

[الإلغاء والتعليق]

وهذه الأفعال الأصل فيها تقديمها على المفعولين. ويجوز توسيطها، وتأخيرها.

فإذا تقدَّمت على المفعولين نصبتهما لا غير[1]. وإذا توسَّطت

---

(١) انظر الجمل ٢٩، واللمع ١٣٦، والتبصرة ١١٣، وأسرار العربية ١٦٠. وأجاز الكوفيون، والأخفش، وابن الطراوة إلغاءَ المتقدِّم. الهمع ٢/٢٢٩.

بينهما ،أو تأخرت جاز إعمالُها ،وإلغاؤ ها ،تقول : زيدًا ظننت منطلقًا ، إذا أُعمِلت ،وزيدٌ ظننت منطلقٌ ، إذا أُلغِيت ،ترفع زيدًا بالابتداء ، ومنطلقٌ خبره ،وظننت ملغىً ،كأنك قلت : زيدٌ منطلقٌ في ظني ، وكذلك تقول في التأخير : زيدًا منطلقًا ظننت ، إذا أُعمِلت ، و زيدٌ منطلقٌ ظننت ، إذا أُلغِيت .(١)

فإنْ تقدَّمت هذه الأفعالُ ووَقَعَ بعدها لامُ الابتداء ،أو ما له صدر الكلام ، كـ " ما " النافية ،والاستفهام / طَّقَتْها (٢) من العمل . ٤٠/ب

ومعنى التعليق : ألَّا تعملَ في اللفظ وتعمل في الموضع .

ومعنى الإلغاء : ألَّا تعملَ في اللفظ ولا في الموضع .

تقول في التعليق : ظننت لزيدٌ منطلقٌ ،و : علمت هل زيدٌ قائمٌ ؟ وحسبت ما زيدٌ قائمٌ .

ولا يُعلَّقُ من العمل من الأفعال إلَّا الداخلة على المبتدأ والخبر .

فإذَنْ لهذه الأفعال ثلاثة أحوال :

العمل إذا تقدَّمت ،والتعليق إنْ وقع بعدها ماله صدر الكلام، والإلغاء إنْ توسَّطت، أوتأخَّرت.

---

(١) الإلغاء مع التأخير أقوى . الكتاب ١/ ١١٩ ،والأصول ١/ ١٨١، وأسرار العربية ١٦٢.
وذهب الأخفش إلى أنَّه على سبيل اللزوم ،واختاره ابن أبي الربيع . الهمع ٢/ ٢٢٨.

(٢) عنده في الهامش : "أي : مَنَعَتْها ".

[مايتعدى إلى ثلاثة مفعولات]

والقسم الثالث : المتعدِّى إلى ثلاثة ،وهو : أعلمَ . وأرى ، المنقولتان من علِم ورأى المتعدّيتين إلى مفعولين ،وأنبأ ،ونبّأ ،وأخبر ، وخبّر ،وحدّث .

وهذه الأفعال الخمسة الأصل فيها أنْ تتعدّى إلى مفعول واحد بنفسها ،وإلى الاثنين الباقيين بحرف جرٍّ ، فتقول : نبّأني زيدٌ عن عمرو بكذا ،وقد جاء في القرآن معدّى / إلى واحد ، قال تعالى : ١/٤١أ ﴿ نَبَّأَنِيَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْخَبِيرُ ﴾.(١)

هذا هو الأصل فيها ،إلّا أنّها عدّيت إلى ثلاثةٍ حملاً على أعلم ؛ لأنّها في معناها ؛لأنَّ الإنباءَ والإخبارَ إعلامٌ.

واعلم أنَّ من النحويين مَنْ لا يجيز الاقتصار على واحد من الثلاثة دون الاثنين الباقيين . ومنهم مَنْ أجاز الاقتصار على الأول منهما دون الاثنين ،وعلى الاثنين دون الأول ،فيجيز : أعلمتُ زيدًا ،وأعلمتُ عمرًا قائمًا .(٢)

---

(١) سورة التحريم ،من الآية الثالثة.

(٢) في الكتاب ١/ ٤١ : " هذا باب الفاعل الذى يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين ولا يجوز أنْ تقتصر على مفعول منهم واحد دون الثلاثة . . ."
مِنَ النحويين مَنْ أجراه على ظاهره فمنع الاقتصار على أحدهما ،وهو مذهب ابن الباذش ،وابن خروف، وابن عصفور ،ومنهم من ذكر أنَّ مرادَ سيبويه أنّه لا يحسُنُ،لا أنّه لا يجوز ،وهو قول السيرافيّ في شرحه على الكتاب ١/ ٢٩٢.

===

ولا يجوز الاقتصار على الأول والثاني دون الثالث بإجماعٍ ، فلا يجوز : أعلمت زيدا عمرا ،وتسكت .

وجميع الأفعال المتعدية إلى واحد وإلى اثنين وإلى ثلاثة يجوز أنْ يُقتصَر على الفاعل دونها ، فتقول : شربت ،وكسوت ،وعلمت، وأعلمت ،ولا تذكر مفعولا .

== هذا وقد أجاز حذفَ الأول ،أو الآخرين كثير،منهم ابن كيسان، وابن السراج ، و خطاب،وابن مالك ، وابن أبي الربيع . ونسبه السيوطي إلى المبرد أيضا ،وهو خلاف ما في المقتضب ٣/١٢٢ حيث ذكر المبرد أنَّه لا يجوز الاقتصار على بعض مفعولاتها دون بعض .

وذهب الجرميُّ إلى جواز حذفِ الآخَرَين فقط ،كما ذهب الشلوبين إلى جواز حذفِ الأول فقط .

انظر شرح المقدمة المحسبة ٣٦٤ ، وابن يعيش ٧/٦٨،والتوطئة ١٩٥ ، والمقرب ١٣٥ ،والرضى على الكافية ٤/١٤٥ ،والبسيط ٥٠٤، والهمع ٢/٢٥٠ ،وابن كيسان النحويّ ١٨٥-١٨٦.

باب المفعول فيـــــه

وهو الظرفُ من الزمانِ ،والظرفُ من المكانِ .

والظرفُ عبارةٌ / من اسم زمانٍ ،أو مكانٍ منصوبٍ مقدَّرٍ بـ "في" ١٤/ب
فإنْ ظهرت " في " كان مجرورًا ،ولم يسمَّ ظرفا عند النحويين إلَّا تجوُّزا .

واعلم أنَّ ظروفَ الزمانِ تنقسم إلى مبهمةٍ ،و معدودةٍ ،و مختصَّـــةٍ.
وثلاثتها ينصبها الفعل المتعدِّى ،و غيرُ المتعدِّى ،وما يعمل عمل الفعل ،
وما فيه رائحةٌ من روائحِ الفعل .

فالمبهم نحو : زمان ،وحين ،ووقت ،وما أشبه ذلك.

والمعدود نحو :يوم و ليلة ،ويومين وليلتين .

والمختصُّ : ما كان معرفةً ،نحو:اليوم ،والليلة ، أو نكرةً موصوفةً،
نحو:يومًا طويلا ،وليلةً قصيرة .

و منهم من قال : المختصُّ : ما كان جوابا لِمَتَى ،والمعدود :
ما كان جوابا لِكَم ،والمبهم ما عداهما ،تقول : متى قَدِمْتَ ؟ ،فيقول :
اليومَ ،وتقول : كم سرتَ ؟ فيقول : يومين.(١)

و من الظروف ما يصلح أَنْ يكونَ جوابًا لِمتى وجوابًا لِكَم ، نحو:
الشِّتَاءَ / ، والصيفَ ،فيجوز أَنْ تقول في جواب متى سرتَ ؟ : ٢٤/أ
الشِّتَاءَ ،والصيفَ ،وفي جواب كم سرتَ ؟ .(٢)

---

(١) انظر التوطئة ١٩٨.

(٢) انظر الإيضاح ١٧٩.

ثم اعلم أَنَّ ظروفَ الزمان منها منصرفة متصرفة، ومعنى منصرفة التي يدخل التنوين فيها، ومعنى المتصرفة التي يجوز زوالها عن الظرفية، فتكون فاعلةً ومفعولةً ومجرورةً، تقول: أعجبني اليومُ، وشاهدت اليومَ، وعجبت من اليومِ. فمثال المنصرفة المتصرِّفة: يوم، وليلة، وساعة.

ومنها لا منصرفة ولا متصرِّفة، وهي ما لا يدخله التنوين، ولا يكون أبداً إلَّا منصوباً على الظرف، وذلك نحو: سحر، إذا أردتَ سحرَ يومٍ بعينه.

ومنها منصرفة غير متصرِّفة، وهي ما لزمت الظرفية، ويدخله التنوين، وذلك نحو: سُحَيْرًا، إذا أردته ليوم بعينه، وبَكَرًا، وعشاءً، وعشيَّةً لا تكون أبداً إلَّا ظرفاً. (١)

ومنها متصرِّفة غير منصرفة، وهي ما لا / يدخله التنوين، وينتقل ٤٢/ب عن الظرفية فيرفَع ويجَر، وذلك غُدوَةُ، وبُكرةُ، إذا أردت بهما غُدوةَ يوم بعينه وبُكرتَه.

وأما ظروف المكان فتنقسم أيضا إلى: مبهمة، ومختصَّة، ومعدودة.

فالمبهم: ما له اسم بالإضافة إلى غيره، نحو: أمامَك، وخلفَك. وكذلك جميع الجهات الست.

---

(١) انظر الكتاب ١/ ٢٢٥- ٢٢٦، والأصول ١/ ١٩٢.
وحكى سيبويه في ٣/ ٢٩٤ عن بعض العرب تَرْكَ التنوين في "عشية". وانظر التسهيل ٩١.

والمختصُّ : ماله اسم من جهة نفسه ،نحو الدار ،والغرفة ،
وقيل : المختصُّ ما له حدود محصورة .

والمعدود : ما له قدر معلوم من المساحة ،كقولك : سرت ميلًا ، وفرسخًا ،وبريدًا .(١)

ويتعدَّى الفعل المتعدي ،وغيرُ المتعدي ،وما يعمل عملهما ، وما فيه رائحة منهما إلى المبهم والمعدود .

وأما المختصُّ فلا يتعدَّى إليه إلَّا الفعلُ المتعدِّى تعدِّىَ المفعول به ، لا تعدِّىَ الظرف، وغير المتعدِّى لا يتعدَّى إليه إلَّا بحرف جر . تقول : رأيت السُّوقَ / ، فالسُّوقُ مفعول به ،لا ظرفٌ ، وتقول : جلست ٤٣/أ في السُّوقِ ،ولا يجوز : جلست السُّوقَ . وكذلك جميع المختصَّة .

----

(١) البريد : فرسخان ،والفرسخ ثلاثة أميال ،والميل أربعة آلاف ذراع . اللسان (برد).
والميل بريٌّ وبحريّ ،فالبريُّ يقدَّر الآن بما يساوى تسعة وستمائة وألفًا من الأمتار ،والبحريُّ بما يساوى اثنين وخمسين وثمانمائة وألفًا من الأمتار . المعجم الوسيط ٨٩٤.

بـــــــاب

المفعول له ويُسَمَّى أيضا : المفعول من أجله

المفعول له : هو غرضٌ للفعل وعلةٌ له ،وهو جوابُ لِمَ ؟
والأصْل فيه أنْ يَتعدَّى باللام ،لكنَّها حُذِفَت ، ولحذفها ثلاث شرائط :

أنْ يكونَ مصدرًا ،وفعلًا لفاعلِ الفعلِ المعلولِ ، ومصاحبا له في الوجود ،وذلك قولك : جئتُك ابتغاءَ الخيرِ . فابتغاء الخير مصدر، وهو فعلُ الجائي ،وهو مصاحب للمجيءِ في الوجود .

فإنْ نقص من هذه الشرائط شرطٌ واحدٌ فلا بُدَّ من اللام ،كقولك : جئتك لمخاصمتك زيدا ،فالمخاصمة من غير الجائي ،أو : جئتُك اليومَ لابتغاءِ الخيرِ غدا ، فليس مصاحبا له في الوجود ، وجئتُك لِلسَّمن / واللبنِ، ٤٢/ب لأنَّهما ليسا مصدرين.

وهذا المفعول يكون معرفةً ونكرةً(١) ،فالنكرةُ كقولك : جئتك إكرامًا لك ،والمعرفةُ : جئتك ابتغاءَ الخير .
ويعمل فيه أبدًا فعلٌ من غيرِ لفظه.

---

(١) هذا مذهب الجمهور ، وخالف في ذلك الجرميُّ،والرياشيُّ فذهبا إلى أنَّه لا يكون إلَّا نكرةً. انظر الكتاب ١/٣٦٧-٣٧٠ ،والأصول ١/٢٠٨ - ٢٠٩ والإيضاح ١٩٧ ، والمفصل ٦٠ ،وأسرار العربية ١٨٦ - ١٨٨،وابن يعيش ٢/ ٥٤ ،والرضي على الكافية ١/٥٠٩ ، ٥١٣.

باب المفعـــول معـــــه

المفعول معه : هو الاسم الذى فُعِلَ معه الفعل.

وشرطه أنْ يكون بعد الفعل ،أو ما يعملُ عملَ الفعلِ. وتدخلُ عليه واوٌ معناها " مع " ،ويصح في الاسم الذى تدخل عليه أنْ يُعطَفَ بها على ما قبله.

ولا يصح تقديمه على عامله ،ولا معمولِ عامله ،وذلك قولك : قمتُ وزيدًا .فزيد مفعولٌ معه .

وانتصب بالفعل الذى قبله بواسطة الواو.(١)

ويصح العطف بهذه الواو ، فتقول : قمت أنا و زيدٌ .

ولو قلت : انتظرتُك وطلوعَ الشمس ،لم يجز ،لأنَّهُ لا يصح العطف بها ،فلا يجوز : انتظرتُك و طلوعُ الشمس ؛ لأنَّ / طلوعَ ٤٤/أ الشمس لا يَنْتَظِرُ.(٢)

---

(١) هذا مذهب جمهور البصريين . انظر الكتاب ٢٩٧/١ ،والأصول ٢٠٩/١ ،والإيضاح ١٩٣ ،واللمع ١٤٣. وفي المسألة مذاهب قال ابن مالك "وانتصابه بما عمل في السابق من فعلٍ ،أو عاملٍ عملَه ،لا بمضمر بعد الواو ،خلافا للزجاج ،ولا بها ،خلافاللجرجانيّ ولا بالخلاف ،خلافا للكوفيين ". التسهيل ٩٩. وانظر الإنصاف ٢٤٨ (م ٣٠) ،والتبيين ٣٧٩ ،وابن يعيش ٤٩/٢ ،والرضى على الكافية ٥١٧/١ - ٥١٨.

(٢) انظر الخصائص ٣٨٣/٢.

ولا يجوز : وزيدًا قمت ،فتقدِّمه على عامله ولا : قام و زيـــدا عمرو ، فتقدِّمه على معمول عامله.(١) وتقول : استوى الماءُ والخشبةَ، و : سرت والنيلَ.

وأكثر ما يكون العاملَ(٢) فيه فعل أو ما يعمل عمل الفعـــل. وأما المعاني فلا تعمل فيه. وقد جاء منه شيءٌ قليل، قالوا : مالـك وزيدا ،وما شأنك وعمرا.(٣)

فإنْ لم يكن في الكلام فعل ،ولا ما يعمل عمله ،ولا معنـــــى ، لم يجز إلَّا الرفع ، كقولك : كلُّ رجلٍ وضيعتُه ،بالرفع لا غيرُ ،وهـــــو معطوف على " كلّ " ،وخبر " كلّ " محذوف استُغني عنه بالواو ،لأنَّها بمعنى " مع " ،وتقديره : كلُّ رجلٍ وضيعتُه مقرونان(٤) . ومثله : أنت أعلمُ وربُّك ،لأنَّ معناه : أنت أعلمُ مع ربــك.

---

(١) أجاز ابن جني تقديمَه على المعمول . انظر الخصائص ٢/٣٨٣ ، والرضي على الكافية ١/٥١٨.

(٢) ضُبِطَت في النسخة بالضم (العاملُ) وهي خبر يكون ،واسمها ضمير يعود على " ما " والتقدير : وأكثر شيءٍ يكون هو العاملَ فيه فعلٌ.

(٣) انظر الكتاب ١/٣٠٧ ، والجمل ٣١٨.

(٤) انظر الكتاب ١/٣٠٠-٣٠١. وخالف في ذلك الصيمريّ فأجاز نصبَه ،بمعنى : مع ضيعتَه ،وتبعه الشلوبين . التبصرة ٢٥٧ ، وحواشي المفصل ١٩٤. وقد رَدَّ العلماء هذا الرأي ،قـــال الرضي في شرحه على الكافية ١/٥٢٥ : " ويجب على مجيـــز النصب إضمار الخبر قبل الواو ،أي : كل رجل مقرون وضيعتَه ، فإن أظهرت الخبر على هذا الوجه فلا كلام في جواز نصبه . " وانظر شرح التسهيل لابن مالك ١/٨٨٨.

باب الحـــــال

الحال : هيئة الفاعل في حال وقوع الفعل منه ، / وهيئة ٤٤/ب
المفعول في حال وقوع الفعل عليه. تقول : جاءَ زيدٌ راكبا ،فالركــــوب
هيئة للفاعل ،الذى هو زيد ، في حال وقوع الفعل منه الذى هو المجي ء.
وتقول : ضربت زيدًا قائما ،فقيام زيدٍ هيئةٌ له في حال وقوع الضرب
عليه.

وللحال سبعة شروط ،وهي :

أنْ تكونَ مشتقّةً ،أو في حكم المشتقِّ .

ومنتقلة ،أو في حكم المنتقلة .

ونكرة(١) ، أو في حكم النكرة.

وبعد كلام تامٍّ . أو في حكم التامّ .

وأنْ تكون من معرفةٍ (٢) ،أو في حكم المعـرفة .(٣)

وأنْ تكون مقدَّرة بـ " في " .

وأنْ تكونَ منصوبة.

---

(١) انظر الكتاب ١/ ٤٤ ،والأصول ١/ ٢١٤ ،وأسرار العربية ١٩٣.
وأجاز بعضهم مجيئَها معرفة . الارتشاف ٣٣٧/٢.

(٢) أجاز جماعة منهم الخليل، وابن الطراوة،والسهيليّ مجيئَها من النكرة.
الكتاب ١١٢/٢ ،ونتائج الفكر ٢٣٤. وانظر سر الصناعة ٦٤٤،
وابن يعيش ٦٣/٢.

(٣) مثاله قوله تعالى : " فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ * أَمْرًا مِّنْ عِندِنَا "
انظر ما يأتي ص ١٧٧ ، والتبيان في إعراب القرآن ١١٤٤.

والعامل فيها الفعل ،وما يعمل عمله ،وما فيه معنى من معاني الفعل .

فإنْ كان العامل فيها فعلًا جاز تقديمُها عليه ،تقول : جاء زيدٌ راكبًا ،و: راكبًا جاء زيدٌ.(١)

وإنْ كان العامل فيها معنًى لم يجز تقديمُها عليه ، تقول : زيدٌ / في الدار قائمًا ، فـ "قائمًا" منصوبٌ بـ" في الدار" ، وهو معنى ،لأنَّه نابَ عن مستقر ،أو استقر ،فلا يجوز : قائمًا زيدٌ في الدار،ولا : زيدٌ قائمًا في الدار.(٢) وكذلك : هذا زيدٌ راكبًا ، العامل في "راكب" ما في "هذا" من معنى التَّنبيه أو الإشارة(٣) .

٥٤/أ

---

(١) منع الكوفيون ذلك إلَّا مع المضمر ،نحو : راكبا جئتُ . انظر الأصول ١/ ٢١٥ ، والإنصاف ٢٥٠ (م ٣١) ،والتبيين ٣٨٣.

(٢) أجاز الأخفش هذه الصورةَ الأخيرةَ . وما ذهب إليه المصنف هو مذهب سيبويه . الرضي على الكافية ٢/ ٢٤. وانظر الكتاب ٢/ ١٢٤ - ١٢٥.

(٣) انظر الكتاب ٢/ ٧٨ ،والمقتضب ٤/ ١٦٨ ، ٣٠٧ ، وابن يعيش ٢/ ٥٨ .

وذهب السهيليُّ إلى أنَّ العاملَ في مثله ليس المعنى ،وإنَّما العامل فعلٌ مضمر تقديره :"انظر" . انظر نتائج الفكر ٢٢٩ - ٢٣٠ ،والارتشاف ٢/ ٣٥١.

فلا يجوز : قائمـــــا هذا زيد .

وقد يقع موقعَ الحال الجمل كلُّها ،والظروفُ ،والمجروراتُ . ولابُدَّ فيها من ضمير يعود إلى ذي الحال ،تقول : جاء زيدٌ يركب فرسَــــه ، و : جاء زيد قد أجهدَ نفسَه،-ولا بُدَّ مع الماضي مِنْ " قَدْ " ظاهرةً،أو مقـــدرة(١)، و : جاء زيد أبوه قائمٌ(٢).

و قد ينوب منابَ الضمير الواو ،فتقول : جاء زيدٌ والحرُ شديدٌ(٣).

و قد يجمع بين الواو والضمير ،فتقول : قام زيد وغلامُه قاعدٌ .

---

(١) أي : في الجمـل فقط . أما الظروف والمجرورات فلا تحتاج إلى رابط ؛ ولذلك لم يمثل لها المصنف.

(٢) انظر الأصول ٢١٦/١ .وأجاز ذلك الأخفش ،والكوفيون إلاَّ الفراء من غير تقدير . انظر المقتضب ١٢٣/٤ - ١٢٤ ،والإنصاف ٢٥٢ (م٣٢) ،والتبيين ٣٨٦ ،وابن يعيش ٦٧/٢ ،والرضى علـــى الكافية ٤٥/٢.

(٣) ذهب ابن جني إلى وجوب تقدير الضمير الرابط مع الواو ،والتقدير : وقت مجيئه . الارتشاف ٣٦٦/٢.

بـــاب التَّمـيـيـز

التمييز : تخليص الأجناسِ بعضِها من بعض ، وهو أنْ يحتمـــلَ / الشيءُ وجوهًا فتبيِّنَه بأحدها (١) . ولا يكون إلَّا نكرةً . (٢)

٤٥/ب

وهو إما أنْ يكونَ فاعلًا في المعنى شُغِل الفعلُ عنه بما يلا بسُـه، كقولك : تفقأ زيدٌ شحما ، فإنَّ المعنى : تفقأ شحمُ زيدٍ ، فلَمَّا شغـل " تفقأ " بزيد انتصب " الشحم " على التمييز .

وإمَّا أنْ يكونَ مفعولا في المعنى شغل الفعل عنه بما يلا بسه ، كقـــولك : غرست الأرضَ شجرًا ، فإنَّ المعنى : غرستُ شجرًا في الأرض ، فَلَمَّا شغلتَ الفعل بالأرض انتصب " شجر " على التمييز .

وإمَّا أنْ يكونَ مما يصلح فيه " من " كقولك : امتلأ الحوض ماءً ، أي : من الماء ، و : عندي عشرون درهما ، أي : من الدراهم .

[قسما التمييز]

والمنتصب على التمييز ينقسم إلى قسمين :

إمَّا منتصب من تمام الكلام ، ومعنى تمام الكلام : أنْ يكون الفعل قد أخذ مرفوعه .

---

(١) انظر الإيضاح ٢٠٣ ، واللمع ١٤٧ .

(٢) أجاز الكوفيون ، وابن الطراوة مجيئه معرفةً . انظر الرضي على الكافية ٢/ ٧٢ ، والبسيط ١٠٨٣ ، والارتشاف ٢/ ٣٨٤ ، والهمع ٤/ ٧٢ .

[المنتصب من تمام الاســـم]

وإمَّا منتصب من تمام الاسم ، ومعنى تمام الاسم : أنْ يكون فيـه تنوين ، / أو تقديره ، أو ما يقوم مقامه ، أو نون . ٤٦/أ

والانتصاب من تمام الاسم يكون في الأعداد والمقادير ، أو ما يجرى مجراها .

والمقادير ثلاثة : ممسوح ، ومكيل ، وموزون .

فالأعداد كقولك : عندى عشرون درهما ، والممسوح : ما فـي السماء قدرُ راحةٍ سحابًا . والمكيل : عندي قفيزان (١) برًّا . والموزون : عندى منوانِ سمنًا .

وما يجري مجراها : لي مثلُه رجلًا ، ولله درُّه فارسًا . (٢)

والمنتصب من تمام الاسم لا يكون إلَّا بعد التنوين ، كقولك : عندى راقودٌ (٣) خلًّا . أو بعد تقدير التنوين ، كقولك : عندى خمسة عشر درهمًا . أو بعد النون أو الإضافة . وقد تقدَّما .

---

(١) القفيز من المكاييل : ثمانية مكاكيك عند أهل العـراق ، والمَكُّوك صـاع ونصـف ، وهـو مـن الأرض قدر ستة وأربع وأربعين ذراعا . اللسان (قفز ، كرر) . ويعادل الآن نحو ستة عشر كيلو جراما . المعجم الوسيط ٧٥١ .

(٢) الكتاب ٢/ ١٧٤ ، ١٨١ .

(٣) نُبِّه عنده في الهامش - وبخط مغاير - إلى أنَّ المعنى: " قربة " . وفي القاموس (رقد) : " الراقود : دنٌّ كبيرٌ ، أو طويلُ الأسْفلِ يُسَيَّع داخلُه بالقار " .

[المنتصب عن تمام الكـــلام]

وما ينتصب عن تمام الكلام يكون مفردا وجمعا ،تقول : طبْنَ به نفسًا ،و : أنفسًا .(١)

وما ينتصب عن تمام الاسم يكون مفردا لا غيرُ ،كقولك : عندي عشرون درهما ، / ولا يجوز : دراهم .(٢)

٤٦/ب

واعلم أَنَّ التمييز لا يجوز تقديمه على عامله ،كان العامل فعـلا ، أو ما يعمل عمله ،أو معنى ، بخلاف الحال ،فلا يجوز : شحما تفقأت . هذا مذهب سيبويه .(٣) ومن النحويين من أجاز تقديمه إذا كان العامل فعلا ، أو ما يعمل عمله ،ومنع تقديمه إذا كان معنى ، وأجراه مُجرى الحـــال ، واستدل بقول الشاعر :(٤)

أَتَهْجُرُ ليلى بالفـــراقِ حبيبَهـــا

وَمَا كانَ نفسًا بالفراقِ تطيـــبُ

---

(١) انظر الكتاب ١/ ٢١٠ ،والأصول ١/ ٢٢٣.

(٢) انظر المقتضب ٣/ ٣٤.

(٣) الكتاب ١/ ٢٠٤ - ٢٠٥ .
والمجيزون هم المازني ، والكسائي ، والمبرد، والجرمي . انظر المقتضب ٣/ ٣٦ ،والأصول ١/ ٢٢٣ ،والخصائص ٢/ ٣٨٤ ،والفصل ٦٦ ، والإنصاف ٨٢٨ (م ١٢٠) ،وأسرار العربية ١٩٦ ،والتبيين ٣٩٤ ،وابن يعيش ٢/ ٧٣ - ٧٤ ،والرضي على الكافية ٢/ ٧١ ، والارتشاف ٢/ ٣٨٥.

(٤) هو المُخَبَّل السعديُّ . كما في الخصائص ٢/ ٣٨٤ ، ===

فَقَدَّم " نفسا " والعامل فيها " تطيب " . والرواية الصحيحة في البيت:
«وما كان نفسي»(١).

=== وإيضاح شواهد الإيضاح ٢٤٩ ،واللسان (حبب).
ويُنسب أيضا إلى أعشى هَمْدان . انظر الحلل في شرح أبيات الجمل ٣٣١ ،وشرح أبيات المغني للبغدادي ٧/ ٢٦ . وقد وَرَدَ خردًا في ديوانه ٧٥ ،والصبح المنير ٣١٢ .
كما نسبه ابن سيده في شرحه لأبيات الجمل (ق ٨٥) إلى قيس بن الملوح العامريّ ،وليس في ديوانه المطبوع .

(١) الإنصاف ٨٣١ ،وإيضاح شواهد الإيضاح ٢٥١ . وانظر الإيضاح ٢٠٣ ،والخصائص ٢/ ٣٨٤ ،وابن يعيش ٢/ ٧٤ .
وأورد الزجاجيُّ في الجمل ٢٤٣ روايةً بالرفع من غير إضافةٍ ،لا «ما كانَ نفسٌ». وليس في هاتين الروايتين شاهد .

بـاب العـــــــدد

وهو على أربعة أضرب : آحاد ، وعشرات ، ومئون ، وألوف .

والكلام عليها في ثلاثة أحكام .

الأول : مميِّزُها ، والثاني : تذكيرها وتأنيثها ، والثالث : تعريفها .

[تمييز العـــــدد]

/ أما مميِّزها : فإنَّ الواحد والاثنين لا يحتاجان إلى مميِّز ، بل هما مميِّزا أنفسهما ، تقول : رجل ورجلان ، وامرأة وامرأتان ، ولا تقول : واحدُ رجلٍ ، ولا اثنا رجلٍ . ٤٧/أ

وأما من ثلاثة إلـــى عشرة فإنَّ مميِّزَها جمع قلة مجرور ، إنْ وجد ، ولا يجوز جمع الكثرة مع وجود جمع القلة ، تقول : عندي ثلاثة أثوابٍ ، وخمسة أفلسٍ . ولا يجوز : ثلاثة ثيابٍ ، ولا خمسة فلوسٍ ، إلَّا أنْ يجـــيءَ منه شيءٌ نادرٌ (١) . فإنْ لم يكن له جمع قلة أضفته إلى جمع الكثـــرة ، كقولك : عندي خمسة شُسُوْعٍ (٢) ، لأنَّهم لم يجمعوا شِسْعًـــا

---

(١) مثاله قوله تعالى في سورة البقرة آية ٢٢٨ : ﴿ ... ثلاثة قُرُوْءٍ ﴾ . انظر الرضى على الكافية ٣/ ٣٠١ .

(٢) في الهامش : " شِسْعُ : أي السيور (كذا) الذي يعلق على الشِّراك ، وهو الذي يدخل بين إصبعين ، بين الإبهام والسبابـة في الرِّجل " . وانظر اللسان (شسع) .

جمعَ قلّة ، لم يقولوا : أَشْبَاع .(١)

وأما العشرات فمميِّزها واحد منصوب ،وذلك من أحد عشر إلى تسعة وتسعين .

وتبنى من أحد عشر إلى تسعة عشر ،ومن إحدى عشرة إلى تسع عشرة على الفتح ،إلاّ اثني عشر،واثنتي / عشرة فإنّك تعرب الأوّلَ منهما وتبني الثاني على الفتح ،تقول في الرفع : عندي اثنا عشرَ غلامًا ، وفي النصب والجر : رأيت اثني عشرَ غلامًا،ومررت باثني عشرَ غلامًا ، ترفعه بالألف وتجره وتنصبه بالياء . فتقول : عندي أحدَ عشرَ غلامًا ، وعشرون درهمًا . وكذلك البواقي .

٤٧/ب

وأما مميِّز المئين والألوف فواحد مجرور ،تقول : عندي مائة درهمٍ ،و : ألف درهمٍ .

---

(١) القياس جمع فِعْل على أَفْعَال ،كحِمْل وأَحْمَال ،لكنّهم قالوا : شُمُوع،فاستغنوا بها من أَشْمَاع . انظر الكتاب ٣/ ٥٧٥ ،والرضي على الشافية ٢/ ٩٣ .

هذا وحُكي من الأخفش أنّه أثبتَ " أَشْمُع " قال ابن يعيش : وهو شاذ قياسا واستعمالا ،أما القياس فلأنّ فِعْل -بكسر الفاء- لا يجمع على أَفْعُل ، بل على أفعال ،كجِذْل وأَجذال . وأما الاستعمال فما أقله . شرح المفصل ٦/ ٢٥ .

[تذكير العدد وتأنيثه]

وأما تذكيرها وتأنيثها : فإنَّ الواحد والاثنين على أصل باب التذكير والتأنيث ، تذكرهما مع المذكر، وتؤنثهما مع المؤنث ، إلَّا أنَّك تؤنث أَحَدًا على غير لفظه ، فتقول : إحدى .

وأما من ثلاثة إلى عشرة فإنَّك تثبت التاء مع المذكر ، وتحذفها مع المؤنث فتقول ثلاثة رجال ، وثلاث نسوة . ويعتبر في التذكير والتأنيث الواحد لا الجمع ، فتقول : ثـلاثـة حَمّامات ، فتثبت التاء ، لأنْ الواحد - حَمّام - مذكر . وكذلك ثلاثة أقفزة ، لأنْ الواحد قفيز . / ٤٨/أ وتقول : ثلاث شرائط ، لأنْ الواحد - شريطة - مؤنث .(١)

فإنْ ركبت من ثلاثة إلى تسعة مع العشرة حذفت التاء مع المؤنث في الأول وأثبتَّها في الثاني ، وتكسر شين " عشرة " أو تسكِّنها ، فتقول : عشِرة أو : عشْرة (٢) ، تقول : عندي ثلاث عشْرة جاريةً ، وتسع عشِرة امرأةً ، وتعكس ذلك مع المذكر ، فتثبتها في الأول وتحذفها في الثاني ، وتترك الشين من عشرة مفتوحة ، فتقول : عندي ثلاثة عشَرغلامًا ،

---

(١) انظر الكتاب ٣/٥٥٧ ، والبغداديون يعتبرون لفظ الجمع. الارتشاف ١/ ٣٦١ .

(٢) الكسر لغة بني تميم ، والتسكين لغة أهل الحجاز . الكتاب ٣/٥٥٧ ، ومعاني الأخفش ٩٨ ، والرضي على الكافية ٣/ ٢٩٤ ، وانظر ابن يعيش ٦/ ٢٧ .

و : تسعة عشَر درهمًا ،وكذلك البواقي.(١)

ومن العشرين إلى التسعين يستوى فيها المذكر والمؤنث ، تقول : عندى عشرون درهمًا ،وعشرون جاريةً .

والمائة مؤنثة ،فتضيف إليها كما تضيف إلى المؤنث ، فتقول : ثلاث مائةٍ .

/ والألف مذكر فتضيف إليه كما تضيف إلى المذكر ،فتقول : ثلاثة آلُفٍ.(٢) ٤٨/ب

[تعريف العـــدد]

وأما تعريفها : فإنّك تدخل حرفَ التعريف في غير المضاف على الأول ،فتقول : العشرون ،والخمسة عشر.(٣)

وفي المضاف على الثاني ،وهو المضاف إليه ،فتقول : ثلاثة الأثواب، و : خمس الجوارى.(٣) وعلى هذا فقس .

----

(١) انظر الكتاب ٣/٥٥٨-٥٥٩ .

(٢) يجمع " ألف " على آلُف،وآلاف ، وألوف ،قال الشاعر ،وهو بُكَير أصَمّ بني الحارث بن عباد :

عَرَبًا ثَلاثةَ آلُفٍ وكَتيبةً   أَلْفَينِ أعْجَمَ من بَني الفَدّامِ

اللسان (ألف) .

(٣) انظر الكتاب ١/٢٠٦ ،والمقتضب ٢/١٧٣ .

وأجاز الكوفيون دخول الألف واللام عليهما .انظر الأصول ١/٣٢١ ، والجمل ١٣٠ ،والإنصاف ٣١٢ (م ٤٣) ،والتبيين ٤٣٤ ،وابن يعيش ٢/١٢١ ،٦/٣٣ ،والرضي على الكافية ٢/٢١٦ ،٣/٢١٠ .

بـــاب كَــــمْ

اعلم أَنَّ " كم " اسم لعددٍ كثيرٍ مبهم ، وهو مبنيٌّ على السكون وله صدر الكلام.

ولا يعمل فيه إلَّا الابتداء . ولا يعمل فيه ما قبله ، إلَّا أَنْ يكـونَ حرفَ جر أو مضافًا ، ويكون العامل في حرف الجر والمضاف مابعده ، كقولك : بِكَمْ رجلًا مررت ؟ ، و غلامَ كم رجلًا رأيت ؟ .

فإنْ لم يرتفع بالابتداء ، ولا دخل عليه حرف جر ، / ولا مضاف ٤٩/أ كان منصوبا بما بعده ، كقولك : كم غلامًا ملكت ؟ ، ف" كم " مفعولة بـ " ملكت ".

ول" كم " في كلام العرب معنيان : أحدهما الاستفهام ، والثاني الخبر. و هي في كلا المعنيين مفتقرة إلى مفسِّرٍ .

[تمييز كم]

و مفسِّرها إذا كانت استفهاما منصوبٌ مفردٌ ، لأنَّها بمنزلـــة العدد الذي يفسَّر بالمنصوب ، كعشرين إلى تسعين . وذلك لا يفسَّــر بجمع . فـكذا هذا.

وكونُ مفسِّرها مفردًا هو قول البصريين (١) . فأما قول العرب :

---

(١) أجاز الكوفيون جمعه ، حكاه عنهم الأخفش . الأصول ٣١٧/١ ، وانظر شرح التسهيل لابن مالك ١٥٩/٢ ، والرضي على الكافية ١٥٥/٣ .

«كم لك غلمانًا ؟ »، فإنَّ غلمانًا حالٌ، والعامل فيه " لك " وخفضُ كم محذوف، تقديره : كم نفسًا لك غلمانًا ؟ (١)

وخفضُها إذا كانت خبرًا مجرورٌ، ويكون مفردًا، ويكون جمعًا، تقول : كم غلامٍ لك، و : كم غلمانٍ لك . ومعناه : كثيرٌ من الغلمان. (٢)

هذا الأصل فيهما، أعني النصبَ في الاستفهامية؛ لأنَّها / أجريت ٤٩/ب مُجرى عشرين، والجرَّ في الخبرية؛ لأنَّها أجريت مُجرَى مائه.

وقد تُحمَل " كم " الخبريةُ على الاستفهامية فتُجرى مُجرَى عشرين، فتنصب ما بعدها، فتقول : كم رجلًا عندك، وأنت تريد : كثيرٌ من الرجال عندك. (٣)

وقد تُحمَل الاستفهاميةُ على الخبرية، فتَجرُّ مخفوضها، وذلك إذا دخل على الاستفهامية حرف الجر، تقول : بكم درهمٍ اشتريت ثوبك ؟، وأنت تريد الاستفهام. (٤)

---

(١) الإيضاح ٢٢١. وانظر الكتاب ١٥٩/٢، والأصول ٣١٧/١، والرضي على الكافية ١٥٥/٣.

(٢) انظر الأصول ٣١٨/١، والإيضاح ٢١٩. وراجع الكتاب ١٦١/٢.

(٣) انظر الكتاب ١٦١/٢، والأصول ٣١٨/١ . والنصب بها لغة بني تميم . ابن يعيش ١٣٠/٤، والمغني ٢٤٥.

(٤) ويجوز فيه النصب على أصل الاستفهام. انظر الكتاب ١٦٠/٢، والجمل ١٣٥، والحلل في إصلاح الخلل ٢٣٩، والرضي على الكافية ١٥٤/٣، والمغني ٢٤٥.

وإذا فُصِل بين الخبرية ومفسِّرها وجب النصبُ ،وساوت الاستفهاميةَ لا غير ،تقول : كم لك غلامًا . ولا يجوز الجرإلَّا في الشعر.(١)

ويجوز الفصل بين " كم " ومفسِّرها المنصوب في الكلام ، تقول : كم لك غلامًا ؟ ،ولا يجوز الفصل بين عشرين ومفسِّرها في الكلام ،لاتقول : عندي عشرون لك درهما ،وإنما يجوز ذلك في الشعر .(٢)

ويجوز حذف مفسِّر كم إذا دَلَّ الدليل عليه / وأكثـــر ٥٠/أ ما يجيء الحذف في مفسِّر الاستفهامية ،تقول كم مالك ؟ تريد : كم درهمًا مالك ؟.(٣)

---

(١) مثاله قول الفرزدق :

كم في بني سعد بن بكر سَيِّدٍ ضخم الدَّسيعةِ ماجدٍ نَفَّاع

انظر الكتاب ٢/ ١٦٦ - ١٦٨ ،والمقتضب ٣/ ٦٠ - ٦٢،وابن يعيش ٤/ ١٣٢.وما ذهب إليه المصنف هو مذهب البصريين . وأجـــاز الكوفيون الجرَّفي الاختيار.انظر الإنصاف ٣٠٣ (م٤١) ، والتبيين ٤٢٩ ،والرضي على الكافية ٣/ ١٥٥.

(٢) مثاله قول العباس بن مرداس :

على أنَّني بعدما قد مضـى ثلاثون للهجر حولًا كَميلا

انظر الكتاب ٢/ ١٥٨ ،والمقتضب ٣/ ٥٥ ،والأصول ١/ ٣١٥-٣١٦، والإيضاح ٢٢٤.

(٣) حذف مميِّز الاستفهامية أكثر لأنَّها في صورة الفضلات . الرضي على الكافية ٣/ ١٥٤.أما الخبرية فلا يحسن حذف مميِّزها لأنَّها مضافة وحذف المضاف إليه وإبقاء المضاف قبيح . ابن يعيش ٤/ ١٢٩.

[إعـــراب كـــم]

وقد تقدَّم أنَّه يجوز أنْ تكونَ مبتدأة ،كقولك : كم رجلًا في الدار؟ ، ومفعولة ،كقولك : كم عبدًا ملكت ؟ .

وتكون ظرفا إذا وقع بعدها جملةٌ مستقلةٌ لا تحتاج إلى ماقبلها ، كقولك : كم جاءك رجل ؟ ،أي: كم مرة جاءك رجل ؟ ،فتكون منصوبةً على الظرف.(١)

واعلم أنَّها إذا كانت مبتدأةً يجوز أنْ يعود عليها ضميرُ مفردٍ حملًا على لفظها ،وضميرُ جمعٍ حملًا على معناها ،تقول : كم رجل جاءك ، وجاؤوك .(٢)

[كأيِّن،وكـــذا]

وما يجرى مجرى " كم " في أنَّ المرادَ به التكثير "كأيِّن " -في قولهم : كَأَيِّنْ رجلا جاءَكَ . وأكثر ما تستعمل مع " مِنْ " . قـــال تعالى : ﴿ وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ عَتَتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا ﴾.(٣)

وما يَنتَصِبُ الاسمُ بعده كما ينتصب بعد العدد / المنوَّنِ ٥٠/ب

---

(١) انظر الإيضاح ٢٢٤.

(٢) انظر ابن يعيش ٤/ ١٣٢-١٣٣ ،والرضى على الكافية ٣/ ١٦٣-١٦٤.

(٣) سورة الطلاق ،من الآية ٨.
وانظر الكتاب ٢/ ١٧٠ ،والإيضاح ٢٢٥.
هذا وزعم ابن عصفور لزوم جر مميِّز ها بـ"من"،وهو مردود بنقل سيبويه في ٢/ ١٧٠ النصبَ بها عن يونس . انظر الرضى على الكافيـــة ٣/ ١٦٥ ،والمغني ٢٤٦.

قولهم : عندي كذا وكذا درهمًا ، بالعطف ،كنايةً من العددِ من أحـد وعشرين إلى تسعة وتسعين . وإذا كان بغير واو فقال : عندي كذا كذا درهمًا ، فهو كناية من الأعداد من أحد عشر إلى تسعة عشر . وكلاهما مميِّزه منصوب .

باب الاستثناء

الاستثناء : إخراج بعض من كلّ بـ " إلّا " ، أو بكلمة بمعنى « إلّا ».
ويشترط أنْ يكون الخارج أقلّ من الباقي ، كقولك : عندي عشرة إلّا ثلاثة ، وإنْ كان مساويًا ففي جوازه خلاف ، وإنْ كان أكثر لم يجز باتفاق (١).

والاستثناء على ضربين : متصل ، ومنقطع .

فالمتصل : ما كان بعض الأول ، وهو على ضربين : موجب ومنفي .

فالموجب نصبٌ لا غير ، نحو قولك : قام القومُ إلّا زيدًا ، ولا يجوز الرفع على / البدل (٢) ، ويجوز على الصفة ، فتُجرَى " إلّا " مُجرَى " غير " ، وذلك إذا كان المستثنى منه نكرة ، نحو : قام كلُّ أحدٍ إلّا زيدٌ ، على الصفة ، وإلّا زيدًا ، على الاستثناء . وإذا كان فيه الألف واللام للجنس ، كقولك : قام القوم إلّا زيدٌ ، بالرفع على الصفة ، و : إلّا زيدًا ، بالنصب على الاستثناء (٣).

١٥/أ

---

(١) في التسهيل ص ١٠٣ مع حاشيتها : " ولا يمتنع استثناء النصف خلافا لبعض البصريين ، ولا استثناء الأكثر وفاقا للكوفيين . وبه قال أبو عبيد والسيرافي واختاره ابن خروف والشلوبين ، ومنعه البصريون " . وانظر شرحه لابن مالك ١/ ٩٤٤ ، والرضى على الكافية ٢/ ١١٤ ، وشرح ألفية ابن معطي لابن جمعة ٥٩٢ ، والارتشاف ٢/ ٢٩٥ - ٢٩٦ ، والهمع ٣/ ٢٦٨ - ٢٦٩ .

(٢) انظر الكتاب ٢/ ٣٣١ ، وأسرار العربية ٢٠٦ ، وابن يعيش ٢/ ٨٢ .

(٣) انظر المقتضب ٤/ ٤٠٨ - ٤١١ ، والأصول ١/ ٢٨٥ ، والإيضاح ٢٠٩ ، وابن يعيش ٢/ ٨٩ - ٩٠ .

فإنْ قلت : قام إخوتُك إلَّا زيدًا ، لم يجز إلَّا النصب لا غير ، ولا يجوز الرفع على الصفة ، لأنّه ليس المستثنى منه نكرة ولا فيه الألف واللام للجنس (١).

والمنفيّ يجوز فيه النصبُ على الاستثناء ، والرفعُ على البدل إنْ كان الأوّل مرفوعا ، أو النصبُ أو الجرُّ عليه ، إنْ كان منصوبا أو مجرورا ، تقول : ما جاءني أحدٌ إلَّا زيدٌ ، بالرفع على البدل و : إلَّا زيدا ، بالنصب على الاستثناء . والبدل أحسن. (٢)

وتقول : ما رأيت أحدًا إلَّا زيدًا ، بالنصب لا غيرُ ، / إمّا على البدل وهو أحسن ، وإمّا على الاستثناء . وتقول : ما مررت بأحدٍ إلَّا زيدٍ ، بالجر على البدل ، و : إلَّا زيدًا ، بالنصب على الاستثناء . ١٥/ب

ولو قلت : ما جاءني من أحدٍ إلَّا زيدٌ ، كان بالرفع على البدل من موضع " من أحد " ، ويجوز النصب على الاستثناء ، ولا يجوز الجر على البدل من لفظ " من أحد " ، لأنَّ البدلَ يحلُّ محلَّ المبدل منه ، ولا يجوز أنْ يحُلَّ زيد محلَّ أحد ، لأنَّ " مِنْ " لا تدخل على المعارف ، وإنّما تدخل على النكرات . (٣)

---

(١) نقل هذا من السلميّ أبو حيان . انظر ما تقدم في الحديث عن نسبة الكتاب ص ١٠٤ .

(٢) انظر أسرار العربية ٢٠٥ - ٢٠٦ ، وابن يعيش ٢ / ٨٢ .
ويرى الكسائيّ والفراء أنّه من قبيل العطف ، وقال أبو العباس ثعلب : كيف يكون بدلا ، و"أحدٌ" منفيّ وما بعد إلَّا موجب ؟ . الرضي على الكافية ٢ / ٩٦ - ٩٧ .
هذا ويجوز جعل إلَّا مع المستثنى نعتا . انظر الكتاب ٢ / ٣٣٤ ، والمقرب ١٨٦ .

(٣) انظر الكتاب ٢ / ٣١٥ - ٣١٦ ، والمقتضب ٤ / ٤٢٠ ، والأصول ١ / ٢٨٤ ، والإيضاح ٢٠٦ - ٢٠٧ .

فإنْ تقدَّم المستثنى على المستثنى منه وجب النصب ، نحو قولك : ما جاءني إلَّا زيدًا أحدٌ ،و : مالي إلَّا زيدًا صديق.(١)

والمنقطع : ما لم يكن بعض المستثنى منه ، وكانت إلَّا فيه بمنزلة " لكنَّ "(٢) ،كقولك : ما في الدار أحدٌ إلَّا حمارًا ،و : ما زاد إلَّا ما نقص(٣) . يجوز فيه النصب على الاستثناء ،وهو أحسن(٤) ، / ويجوز الرفع على البدل ،وهو على جهة المجاز ، كأنَّه جعل الحمارَ ٥٢/أ من أَحَدِي(٥) الدارِ .

---

(١) الأصول ٢٨٣/١ ، والإيضاح ٢٠٦.وهذه هي اللغة العالية الفصيحة ،ومن العرب من يرفعه .الإنصاف ٢٧٧. وحكاه سيبويه عن يونس . الكتاب ٣٣٧/٢.
وأجازه الكوفيون والبغداديون .انظر الأصول ٣٠٣/١ ، وشرح الكافية الشافية ٧٠٤ - ٧٠٥ ،والارتشاف ٣٠٧/٢ ، والهمع ٢٥٦/٣ - ٢٥٧.

(٢) انظر الكتاب ٣١٩/٢ ، ٣٢٥. وهي عند الكوفيين بمعنى "سوى". الأصول ٢٩٠/١.

(٣) أقحمت في النسخة كلمة "أي" قبل كلمة " نقص " ،وهو من أمثلة الكتاب ٣٢٦/٢ ،والأصول ٢٩١/١.

(٤) انظر الكتاب ٣١٩/٢ ،والمقتضب ٤١٢/٤-٤١٣ ،والأصول ٢٩٠/١ ، والجمل ٢٣٥. وهي لغة أهل الحجاز ،والرفع لغة بني تميم. (المراجع السابقة).

(٥) يجمع أَحَدٌ على آحاد وأحدان ،ويقال : فلانٌ أَحَدُ الأحدين ، أي : لا مثال له ،فجُمع أَحَدٌ كما يُجمَع جمعُ المذكر السالم. اللسان (وحد).

فإنْ كان الفعل مفرغًا لِمَا بعد " إلَّا " عمل فيه عمله لو لم تكن " إلَّا " ، نحو : ما قام إلَّا زيدٌ ، فزيد فاعل " قام " ،و : ماضربت إلَّا زيدًا ، فزيد مفعول " ضربت " ،ولم تعمل " إلَّا " شيئًا .(١)

[أدوات الاستثناء]

وأدوات الاستثناء من الحروف : إلا لاغير .

و من الأسماء غير الظروف : غير،و بيدَ لا غير . و من الظروف : سِوى وسُوى وسَوَاء ،و هذه الثلاثة لا تكون إلَّا ظروفا .(٢)

و من الأفعال : ليس ،ولا يكون ،وما خلا ،وما عدا .

وما يكون تارة فعلا و تارة حرف جر عند بعضهم،(٣) عدا وخلا- دون "ما " - وحاشا .

---

(١) قال سيبويه في ٢/٣١٠ ، وهو يوجه طلب ما قبل إلَّا لمابعدها : "... ولكنَّك أدخلتَ إلَّا لِتوجبَ الأفعالَ لهذه الأسماءِ ،ولتنفي ما سواها ،فصارت هذه الأسماءُ مستثناة ".
وانظر المقتضب ٣٨٩/٤ ،والأصول ٢٨٢/١ ،والإيضاح ٢٠٥-٢٠٦.

(٢) في التسهيل ١٠٧ : "والأصح عدمُ ظرفيَّتِه ولزومِه النصب ".
وما ذهب إليه المصنف هو مذهب البصريين ،وذهب الكوفيون إلى أنَّها تكون اسمًا و تكون ظرفا . انظر الكتاب ٣١/١-٣٢ ،٤٠٧، ٤٠٨ ،والإنصاف ٢٩٤ (م ٣٩) ،وشرح الكافية الشافية ٧١٦-٧٢٠ ، والمغني ١٨٨.

(٣) هذا مذهب المبرد،والجرميّ ،والبغداديون أيضا يجيزون النصبَ
===

فأمّا " غيرُ " فإعرابها إعراب الاسم الواقع بعد " إلّا " كقولك :
ما جاءني أحدٌ غيرُ زيدٍ ، وغيرَ زيدٍ ، بالنصب على الاستثناء .

/ وأما " بَيْدَ " فلا تكون أبدًا إلّا منصوبةً. ٥٢/ب

وأما الأفعال فينتصب مابعدها أبدًا ، ومرفوعها مضمَر فيها لا يجوز إظهاره ، تقول : جاء القومُ ليس زيدًا ، أي : ليس بعضُهم زيدًا (١) ، وكذلك البواقي .

والتي تكون فعلا مرة ، وحرفَ جر مرة ينتصب مابعدها إذا كانت فعلا ، وينجر إذا كانت حرفَ جر .

=== والجرَّ بـ " حاشا " . والتزم سيبويه فعليَّةَ " عدا " وحرفيَّةَ " حاشا " . وذهب الكوفيون إلى أنّها فعل ماض .
انظر الكتاب ٢/ ٣٤٩ ، والمقتضب ٤/ ٣٩١ ، والأصول ١/ ٢٨٨-٢٨٩ ، والإنصاف ٢٧٨ (م٣٧) ، والمقدمة الجُزولية ١٢٣ ، والتبيين ٤١٠ ، وابن يعيش ٢/ ٨٤ - ٨٥ ، والتوطئة ٢٧٩ ، والتسهيل ١٠٥ ، والمغنى ١٦٥ .

(١) هذا تقدير البصريين ، والكوفيون يقدّرون : لا يكون فعلُهم فعلَ زيد . ابن يعيش ٢/ ٧٨ .

بـــاب الجـــــــــر

اعلم أنَّ الأسماءَ المجرورةَ على ضربين : ضرب ينجرُّ بحرف جر ، وضرب ينجر بإضافة اسم مثله إليه .

[حروف الجر]

وحروف[(١)] الجرّ تنقسم إلى ثلاثة أقسام :

أحدها : ما لا يكون أبدًا إلَّا حرفًا فقط .

والثاني : ما يكون تارةً حرفًا ، وتارةً اسمًا .

والثالث : ما يكون تارةً حرفًا ، وتارةً فعلًا .[(٢)]

فالذى لا يكون إلَّا حرفًا فقط : مِنْ ، وإلى ، وفي ، / والباء ٥٣/أ
واللام الزائدتان ، ورُبَّ ، وحتى ، وواو القسم ، وتاؤه ، ومُن في القسم .

فأما " مِنْ " فلها أربعة مواضع :

ابتداءُ الغاية ، كقولك : خرجت مِن الدار .

والتبعيضُ ، كقولك : أخذت مِن المال .

وتبيينُ الجنس ، كقوله تعالى : ﴿ فَٱجۡتَنِبُواْ ٱلرِّجۡسَ مِنَ ٱلۡأَوۡثَٰنِ ﴾.[(٣)]

---

(١) مكرر في النسخة .

(٢) أشار المصنف إلى هذا القسم ضمن أدوات الاستثناء . انظر ص ١١٢ مما سبق .

(٣) سورة الحج ، من الآية ٣٠ .

والزيادةُ في غير الواجب ،كالنفي والاستفهام ،كقولك في النفي : ماجاءني مِنْ أحدٍ ،أي : أحدٌ ، وفي الاستفهام : هل في الدارِ مِنْ أحدٍ ؟ ،أي : أحدٌ . وأجاز الأخفش زيادتَها في الإيجاب ،وحكى : قد كان من مطر ،أي : قد كان مطرٌ.(١)

وحكى بعضهم لها موضعا خامسا ،وهو انتهاء الغاية(٢) .

---

(١) انظر معاني القرآن للأخفش ٨٨-٨٩ ، ٢٢٣ ، ٢٤٢ ، ٢٥٤ ، والفصل ٢٨٣ ،والإنصاف ٣٧٦.
وذكر الشلوبين أنَّ بعض البغداديين حكى : قد كان مِنْ مطر ، فزادها في الإيجاب ،قال : وهو عند البصريين غير الأخفش مؤول على أنَّ هناك فاعلا مضمرا دلت عليه " كان " كأنه قال : كان كائن مِنْ مطر ، ثم أضمر " كائن " لدلالة كان عليه . التوطئة ٢٢٧.

(٢) أثبت لها هذا المعنى الكوفيون،وابن خروف،وابن مالك .انظر شرح الجمل لابن خروف (حروف الجر) ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣١٩/٢ ،والارتشاف ٤٤٢/٢ ،والجنى ٣١٧-٣١٨.
وقد أشار سيبويه إلى أنَّ من معاني " من " الغاية ، قال في ٢٢٥/٤ : " وتقول رأيته مِنْ ذلك الموضع ،فجعلته غايةَ رؤيتك كما جعلته غايةً حيث أردت الابتداء والمنتهى ".
وقد وضَّح ابن السراج مرادَ سيبويه بالغاية ،مبينا أنَّ "مِنْ" حيث وقعت لابتداء الغاية .
وأما قولهم : " رأيتُ الهلالَ من خَلَلِ السَّحاب ،فإنَّه لَمَّا استغنى الكلام عن إلى ولم يرد المتكلم منتهىً ،أصبحَ مدخولُها هو غايةَ حديثه . الأصول ٤١١/١ ،وانظر ابن يعيش ١٣/٨-١٤ ،وماذكر المصنف من تخريج القول على ابتداء الغاية لا يخرج عَمَّا قاله ابن السراج .

ك " إلى " ،وحكى أنَّ العربَ تقول : نظرت إلى الهلال من خلل السحاب، تريد : أنَّ انتهاءَ الرؤية خَلَلُ السحاب . و هذا عندي محتمِلٌ أنْ تكونَ مِنْ فيه لابتداء الغاية ، / وأنَّ ابتداء الرؤية كان مِنْ خَلَلِ السَّحاب، ٥٣/ب فلا تثبت لها زيادة موضع مع الاحتمال .

وأمّا " إلى " فلانتهاء الغاية ، تقول : جئت مِنَ الدار إلى المسجدِ ،وقد تكون بمعنى " مع " عند بعضهم (١) ،كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَالِكُمْ ﴾ (٢).

وأمّا " في " فللوعاء ،تقول : المال في الصندوق ،وقد تكون بمعنى " على " عند بعضهم (٣) ،كقوله تعالى : ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ ﴾ (٤) ،أي : على .

---

(١) ينسب هذا الرأي إلى الكوفيين ،وبعض البصريين .الارتشاف ٢/ ٤٥٠، والمغني ١٠٤ .وانظر معاني الفراء ١/ ٢١٨ ،و تأويل مشكل القرآن ٥٧١ ،و تفسير الطبريّ ٤/ ٢٣٠،و حروف المعاني للزجاجيّ ٦٥ . وتأوله بعض البصريين على تضمين العامل ،وإبقاء " إلى " على أصلها . الجنى ٣٧٣-٣٧٤.

(٢) سورة النساء ،من الآية الثانية .

(٣) انظر معاني الفراء ١/ ٦٣ ، ٢/ ١٨٦ ، ٢٦١ ،وتأويل مشكل القرآن ٥٦٧ ، والمقتضب ٢/ ٣١٨، وحروف المعاني للزجاجيّ ١٢ ،والأمالي الشجريّة ٢/ ٢٦٧ .وذكر الزمخشريُّ في مفصّله ٢٨٤ أنَّ هذا المعنى إنّما هو عَمَلٌ على الظاهر . والحقيقة أنَّها على أصلها ، لِتمكُّن المصلوب في الجذع تمكن الكائن في الظرف فيه . وانظر ابن يعيش ٨/ ٢٠- ٢١ . هذا وراجع الخصائص ٢/ ٣٠٦ " باب في استعمال الحروف بعضها مكان بعض " .

(٤) سورة طه ، من الآية ٧١.

وأمّا الباءُ فتكون لِلإلصاق ، ككتبت بالقلم (١) ،وللاستعانـــة، كضربت بالسيف ،وللتّعدية (٢) ،كمررت بزيد ، وبمعنى " في " كقولهم : لا خَيرَ بخيرٍ بعده النارُ ،ولا شَرَّ بشرٍّ بعده الجنةُ (٣) ،أي : في خيرٍ وفي شرٍّ ،وتكون لِلعلّة والسبب ،كقولك عوقب الكافر بكفره ،أي : بسبب كفره.

وقد تزاد في المبتدأ في قولك : بحسبك قولُ السّوءِ (٤) ،وفي الفاعل في قوله تعالى : ﴿ كَفَىٰ / بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾ (٥) ، وفي ٥٤/أ

---

(١) ذكر ابن السراج أنّ الإلصاق جائز أنْ يكون معه استعانة ،ومثّل له بهذا المثال ،وجائز ألّا يكون معه استعانة ،نحو : مررت بزيد. الأصول ١/ ٤١٢-٤١٣ ،والتبصرة ٢٨٥.
وانظر الكتاب ٤/ ٢١٧ ،والمقتضب ١/ ٣٩ ،والجنى ١٠٢-١٠٣ ، وشرح الفريد ٢٢٦ فمابعدها.

(٢) في الرضي على الكافية ٤/ ٢٨٠ : " جميع حروف الجر لتعدية الفعل القاصر من المفعول إليه ،لكن معنى التعدية المطلقة : أنْ يَنْقُلَ [أي الحرف] معنى الفعل ،كالهمزة والتضعيف ،ويغيِّرَه ، وهـذا مختص بالباء من بين حروف الجر ، نحو : ذهبت به ،وقمت به ، أي : أذهبته ،وأقمته ".
وانظر الجنى ١٠٢-١٠٣.

(٣) هذا القول من كلام لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه،كما في نهج البلاغة ٤١٦ ،وشرحه لابن أبي الحديد ١٩/ ٣٣٥.

(٤) الكتاب ٢/ ٢٩٣ ،وابن يعيش ٨/ ٢٣.

(٥) سورة النساء ،من الآية ٧٩.

المفعول في قوله تعالى : ﴿ تُنْبِتُ بِالدُّهْنِ ﴾ (١) في من قرأ بضم التاء ، وفي الخبر في النفي ، كقولك : ليس زيدٌ بقائم .

وأما " اللام " فتكون لِلملك ، كقولك : الغلام لِزيد ، وللتّخصيص: هذا مسجدٌ للشّافعيّين ، وللاستحقاق ، كقولك : الثواب له والعقاب له . ويدخلها معنى التعجب في القسم. (٢)

وأما " رُبَّ " فمعناها التقليل (٣) ، ولا تدخل إلّا على النكرات، أو المضمر الذي تفسّره النكرات ، كقولك : رُبّه رجلًا ، و : رُبّه فارسًا . ويلزم مجرورَه النكرةَ الوصفُ عند بعضهم ، تقول : رُبَّ رجلٍ شجاعٍ ،

---

(١) سورة المؤمنون ، من الآية ٢٠ .
وانظر معاني القرآن للأخفش ١٦١-١٦٢ ، ٢٠٢ ، ٤٧٨ .
وضم التاء وكسر الباء قراءة ابن كثير، وأبي عمرو ، وقرأ باقي السبعة بفتح التاء وضم الباء . انظر السبعة ٤٤٥ ، والكشف ١٢٧/٢ ، والإقناع ٧٠٨ .
وقرأ الزهري والحسن والأعرج " تُنْبَتُ " ، برفع التاء ، ونصب الباء، المحتسب ٨٨/٢ .
وقال ابن جني : " وهي عند حذّاق أصحابنا على غير وجه الزيادة ، وإنّما تأويله - والله أعلم - تُنبت ما تنبته والدهن فيها " . سر الصناعة ١٣٤ .

(٢) انظر ما يأتي ص ١٢٥ .

(٣) هذا مذهب الجمهور. قال في المغني ١٨٠ : " وليس معناها التقليل دائما ، خلافا للأكثرين ، ولا التكثير دائما ، خلافا لابن درستويه وجماعة ، بل ترد للتكثير كثيرا ، وللتقليل قليلا " . وانظر الأصول ٤١٨/١ ، والبسيط ٨٥٩ ، والارتشاف ٤٥٥/٢-٤٥٦ ، والجنى ٤١٧ .

وَرُبَّ رجلٍ كريمٍ .(١)

ولها صدر الكلام ،فلا تتعلق إلَّا بفعل متأخرعنها ، وقد يحذف ذلك الفعل في الأكثر .(٢)

وتدخل عليها "ما" فتكفها عن العمل ،وتقع بعدها الجملة الاسمية والفعلية ، تقول : رُبَّمَا زيدٌ قائمٌ(٣) ،ورُبَّما قامَ زيدٌ . ولا يكون /الفعل الواقع بعدها إلَّا ماضيا لفظا ومعنى ،كقولك : رُبَّمَا قامَ زيدٌ ، أو معنى دون لفظ ،كقولك : رُبَّمَا يقوم ،لأنَّها تصرف معنى المضارع إلى الماضي .(٤) ٥٤/ب

وأما «حتَّى» ، وواو القسم ،وتاؤه ،و "مِنْ" فيه فتذكر فيما بعد في باب يخصُّ كلَّ واحد منها .(٥)

---

(١) هذا مذهب ابن السراج ،والفارسيّ ،ومَنْ تبعهما . انظرالأصول ٤١٨/١ ،والإيضاح ٢٥١ ، وابن يعيش ٢٧/٨-٢٨ ،والمقرب ٢١٩ ، والرضى على الكافية ٢٩٢/٤ ،والبسيط ٨٦٤ - ٨٦٥ ،والارتشاف ٤٥٧/٢ ،ونسبه المراديُّ في الجنى ٤٢٥ إلى المبرد أيضا .

(٢) انظر الأصول ٤١٧/١ ،والإيضاح ٢٥١-٢٥٢ ،وابن يعيش ٢٨/٨ - ٢٩ .

(٣) يرى سيبويه أنَّ المكفوفةَ خاصةٌ بالفعل ،وما ذهب إليه المصنف هنا هو مذهب قوم منهم الزمخشريُّ ،والجُزوليُّ . انظر الكتاب ١١٥/٣ ، والمفصل ٢٨٦ ،والتوطئة ٢٢٨ ،والرضى على الكافية ٢٩٥/٤ .

(٤) انظر الأصول ٤١٩/١ - ٤٢٠ ،والإيضاح ٢٥٣ - ٢٥٤ ،والرضى على الكافية ٤٩٥/٤ - ٤٩٦ .

(٥) سيأتي قريبًا ص ١٢٣ فمابعدها .

وأما ما يكون تارة حرفا ، وتارة اسما فعلى ، ومن ، وكاف التشبيه ، ومنذ ، ومذ .

فأما "على" فمعناها العلو ، وتكون حرفا في قولك : على زيد ثوب ، واسمًا إذا دخلت عليها "مِنْ" في قولك : غدت مِنْ عليه (١) ، أي : من أعلاه ، ومن فوقه .

وأما "عن" فمعناها التجاوز من الشيء ، وتكون حرفًا في قولك : أطعمته من جوعٍ ، واسمًا في قولك : جئت مِنْ عن يمينه . (٢)

وأما "الكاف" فتكون حرفا إذا كانت صلة لموصول ، كقولك : جاءني الذى كزيد ، وإذا كانت زائدة ، كقوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ / شَيْءٌ ﴾ (٣) .

٥٥/أ

---

(١) هذا جزء من بيت لمزاحم بن الحارث العُقَيْليّ ، وهو بتمامه :

غَدَتْ مِنْ عليه بعد ما تَمَّ خِمْسُها
تَصِلُّ وعَنْ قَيْضٍ ببَيْداءَ مَجْهَلِ

انظر الكتاب ٤/ ٢٣١ ، والمقتضب ٣/ ٥٣ ، والجمل ٦١ ، والإيضاح ٢٥٩ ، وابن يعيش ٨/ ٣٨ ، والخزانة ١٠/ ١٤٧ .

(٢) انظر الكتاب ٤/ ٢٢٨ ، والأصول ١/ ٤٣٧ ، والجمل ٦٠ .
وذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين إلى أنّها باقية على حرفيتها مع دخول "مِنْ" عليها ، الجنى ٢٦٠ .

(٣) سورة الشورى ، من الآية ١١ .
وانظر سر الصناعة ٣٠١ ، والبحر ٧/ ٥١٠ .

وتكون اسما في الشعر خاصة عند سيبويه بمعنى " مِثْل "[١]،
وعند الأخفش تكون اسما في غير الشعر كقولك : زيد كعمرو، أي : مثل عمرو.[٢]

وأما " مُنْذُ " و " مُذْ " فيكونان حرفين جارَّيـن . ومعناهما مع الماضي " مِنْ "، ومع الحاضر " في "، كقولك : ما رأيتُه مُذْ أمسِ، أي : مِنْ أمس، ومُنْذُ الساعةِ، أي : في الساعة . ولا يجرَّان إلَّا الزمانَ .

ويكونان اسمين فيكونان مبتدأين ومابعدهما خبرهما[٣]، ولا يخبر عنهما إلَّا بالزمان . ولهما إذا كانا مبتدأين معنيان :

أحدهما : أول الوقت، كقولك : ما رأيته مُذْ يومُ الجمعـــــة، أي : أولُ ذلك يومُ الجمعة .

---

(١) الكتاب ١/ ٣٢، ٤٠٨، وانظر المقتضب ٤/ ١٤٠-١٤١، والأصول ١/ ٤٣٧-٤٤٠.

(٢) انظر التوطئة ٢٢٦، والرضى على الكافية ٤/ ٣٢٤.
ووافق ابن جنّي الأخفش. انظر سر الصناعة ٢٨٩-٢٩٠، وحواشي المقتضب ٤/ ١٤١.
وينسب هذا الرأي إلى الفارسيّ أيضا . الارتشاف ٢/ ٤٣٧، والجنى ١٣٢، والمغنى ٢٣٩. وهو خلاف ما في العضديـــــات ٢١٩-٢٢٠ حيث صرح بأنَّ ذلك في ضرورة الشعر.

(٣) الإيضاح ٢٦١.
وذهب الزجاجيّ إلى أنَّه مبتدأ و " مذ " هي الخبر، ومذهب الفراء أنَّ المرفوع خبر مبتدأ محذوف، وجمهور الكوفيين على أنَّه مرفوع بإضمار فعل .
انظر الجمل ١٤٠، والحلل في إصلاح الخلل ٢٤٣-٢٤٤، والإنصاف ٣٨٢ (م ٥٦)، وابن يعيش ٨/ ٤٥-٤٦، والرضي على الكافية ٣/ ٢٠٩-٢١١.

والثاني : الأمَدُ ،وهو أول الوقت وآخره ،نحو قولك : ما رأيته مذ يومان ،أي : أَمَدُ ذلك يومان.(١)

والكلام مع الجر في تقدير جملة واحدة ،ومع الرفع في / تقدير ٥٥/ب جملتين .

والأغلب على«مُذْ» الاسمية ،وعلى «مُنْذُ»الحرفية . والاختيار في«منذ» أَنْ يُجرَّ بها ما مضى ،وما لم يمضِ ،نحو : ما رأيته منذ أمسِ ،ومنذ الساعةِ. وفي«مذ» أنْ يرفعَ بها ما مضى ،ويجرَّ بها ما لم يمضِ ، نحو : ما رأيته مذ الغداةُ ،وما رأيته مذ الساعةِ.(٢)

---

(١) انظر الإيضاح ٢٦١- ٢٦٢.

(٢) ما اختاره المصنف هنا هو اللغة الفصيحة الكثيرة. وللعرب فيهما لغتان أخريان ، منهم من يرفع بهما على كل حال ،ومنهم من يخفض بهما على كل حال. الحلل في إصلاح الخلل ٢٤٢. وانظر الجمل ١٣٩ - ١٤٠ ،والرضي على الكافية ٢٠٩/٣.

بــــاب حَتَّــــى

اعلم أنَّ حتى حرفٌ معناه الغاية أبدا ، وله ثلاثة أحــــوال ، يكون جارا ، وعاطفًا ، وحرفَ ابتداء .

فإذا كان جارا فقد يكون مع ما بعده جــزءًا مما قبله ، نحو : قام القوم حتى زيدٍ ، بالجر ، وقد لا يكون ، نحو : صمت حتى الليلِ .

والذي يقع بعده الفعل المنصوب هو الجار ، والفعل بعده منصوب بإضمار أنْ ، وأنْ والفعل في موضع جر بـ " حتى " (١) ، ولها بعده معنيان : أحدهما معنى " إلى / أَنْ " ، كقولك : سرت حتَّى أدخلَ المدينة . والثاني معنى " كي " ، كقولك : تبت حتى يغفرَ الله لي ، أي : كي يغفر الله لي .

٥٦/أ

وإذا كان عاطفا فلا يكون مابعده إلَّا جزءًا مما قبله ، ويكون فيــه معنى التعظيم ، أو التحقير ، أو القوة ، أو الضعف ، كقولك : مات النـاسُ حتى الأنبياءُ ، وقدم الحاجُ حتى المشاةُ . (٢)

وإذا كان حرفَ ابتداء وقع بعده جملةُ المبتدأ والخبر ، والفعل والفاعل ، تقول : قام القوم حتى زيدٌ قائمٌ ، وسرت حتى تطلعُ الشمسُ . ومتى وقع الفعل المضارع بعده مرفوعًا فهو حرفُ ابتداء .

---

(١) الإيضاح ٣١٦ ، وانظر ما يأتي ص ٢٣٥ - ٢٣٦ .

(٢) أنكر الكوفيون العطف بها ، وأعربوا مابعدها على إضمار عامل . الجنى الداني ٥٠١ ، وانظر حواشي التحقيق ص ١٥٤ مما يأتي .

باب القســـــم

اعلم أنَّ القسمَ جملةٌ خبريةٌ تؤكَّد بها جملة أخرى خبريـــة.

وحروفه التي توصل فعل المُقسِم / إلى المُقسَم به خمسة[1]: ٥٦/ب

الباء، والواو، والتاء، واللام، ومِن، بكسر الميم وضمِّها.

والأصل من هذه الحروف الباء؛ لأنَّها تدخل على الظاهر والمضمر، فتقول: باللَّهِ لأفعلَنَّ، وبه لأفعلَنَّ، وباقي الحروف لا تدخل إلَّا علـى الظاهرِ فقط، ولا تدخلُ على المضمر. ويجوز إظهار فعل القسم مع الباء، ولا يجوز مع سائر حروفه، فتقول: أَحلفُ باللَّهِ لأفعلَنَّ، و: أُقسِـمُ باللَّهِ لأفعلَنَّ، ولا تقول: أَحلفُ واللَّهِ، ولا: تاللَّهِ، وكذلك البواقي. وتدخل إلَّا بعد الاسمِ المجرورِ بها، فتقول: باللَّهِ إلَّا فعلتَ ولا تقول: واللَّهِ إلَّا فعلتَ، وكذلك البواقي.

وأما "الواو" فهي بدل من الباء، ويجوز دخولها على كل اسـم ظاهر يُقْسَمُ به.[2]

وأما "التاء" فهي بدل من الواو، ولا تدخل إلَّا على "الله" خاصة،[3]

---

(١) الأصول ١/ ٤٣٠، وعدَّها الزجاجيُّ أربعة، فأسقط منها "مُن"، فتعقبه ابن السيد. انظر الجمل ٧٠، والحلل في إصلاح الخلـل ٢٠٦.

(٢) انظر الحلل في إصلاح الخلل ٢٠٣، والمغني ٤٧٣.

(٣) انظر سر الصناعة ١٢١، ١٤٦، وحكى الأخفش "تَرَبِّ الكعبة". ابن يعيش ٨/ ٣٤.

وكذلك / اللام لا تدخل أيضا إلاّ على الله خاصة ، ويكون في الكلام معنى التعجب.(١) ٥٧/أ

وأما " مُنْ " فلا تدخل إلاّ على الرَّب خاصة ، ويجوز ضمُّ ميمها في القسم خاصة.(٢)

ويجوز حذف هذه الحروف وإبقاء عملها ،وهو قليل ،تقول : اللّهِ لأفعلَنّ.(٣) والأحسن بعد حذفها وإبقاء عملها أنْ يعوَّض منها ،

----

(١) لا ندرى أيقصرُ المؤلف معنى التعجب على القسم باللام وحدها ، أم يُدخل معها في إفادة هذا المعنى القسمَ بالتاء . وقد أفرد الزجاجيُّ اللامَ بالتعجب دون التاء ،فتعقبه ابن السيد بقوله : وكلاهما فيه معنى التعجب ،واستدل بقوله تعالى: ﴿ تَٱللَّهِ إِنَّكَ لَفِي ضَلَٰلِكَ ٱلْقَدِيمِ ﴾ ، وقول الهذلي :
لِلَّهِ يَبْقَى على الأَيّامِ ذو حِيَدٍ
بِمُشْمَخِرٍّ به الظَّيّانُ والآسُ
الجمل ٧٢ ،والحلل في إصلاح الخلل ٢٠٢ . وانظر الكتاب ٣/٩٧ ، والمقتضب ٢/٣٢٣ ،والأصول ١/٤٣٠ . ويروى البيت أيضا " تاللّهِ" انظر الجمل ٧١ ،والخزانة ١٠/٩٥ .

(٢) مثاله : مِنْ رَبّي لأفعلنّ ذلك ،ومُنْ ربّي إنّك لأَشِرٌ . الكتاب ٣/٩٩ . وانظر الأصول ١/٤٣١ ،والحلل في إصلاح الخلل ٢٠٦ .

(٣) انظر الكتاب ٣/٩٨ ،والأصول ١/٤٣٣ ،والإيضاح ٢٦٥ . وراجع الإنصاف ٣٩٣ (م ٥٧) .

والذي يعوَّضُ منها أحد ثلاثة أشياءَ ، وهي : همزة الاستفهام ، وها التي للتنبيه ، وقطع ألف الوصل من اللَّه خاصة . تقول في همزة الاستفهام : آللَّهِ لأَفعلَنَّ ؟ ، وفي ها التي للتنبيه : هااللَّهِ لأَفعلَنَّ ، بمدِّ ألف ها ، وهو الأحسن ، ويجوز حذفُها لالتقاء الساكنين . وتقول في قطع ألف الوصل : أفَأَللَّهِ لأَفعلَنَّ ، بقطع ألف اللَّهِ. (١)

وبجوز مع حذف حروف القسم وترك الأعواض منها النصبُ ، فتقول / : اللَّهَ لأَفعلَنَّ (٢) ، وكأنك لما حذفت حرف الجر عدَّيت الفعلَ إليه فنصبتَه على المفعول به ، كما تفعل ذلك في : أمرتُك بالخيرِ ، إذا قلت : أمرتُك الخيرَ. (٣) ويجوز الرفعُ على الابتداء وحذفُ الخبر للدلالة عليه ، فتقول : اللَّهُ لأَفعلَنَّ ، تريد : اللَّهُ قسَمِي .

٥٧/ب

وقد وردت في القسم أسماءٌ مرفوعةٌ لا غير ، كقولك : لعمرُكَ ، و : ايمُنُ اللَّهِ ، وفيه لغات (٤) ، وأخبارها محذوفة لا يجوز إظهارها كخبر الاسم الواقع بعد لولا في قولك : لولا زيدٌ لكان كذا ، أي : لولا زيدٌ حاضرٌ أو موجودٌ ، ولا يجوز إظهاره. (٥)

---

(١) انظر الكتاب ٣/ ٤٩٩- ٥٠٠ ، والأصول ١/ ٤٣١-٤٣٢ .

(٢) انظر الكتاب ٣/ ٤٩٧ - ٤٩٨ ، والأصول ١/ ٤٣٢ - ٤٣٣ ، والإيضاح ٢٦٥ .

(٣) سبق التعليق على هذه العبارة ص ٨٢ .

(٤) ذكر ابن السيد أنَّ فيها ثماني لغات . انظر الحلل في إصلاح الخلل ٢٠٥ .
وأوصلها السيوطي إلى عشرين لغة ، ونسبَ بعضَها . الهمع ٤/ ٢٣٨ .

(٥) الإيضاح ٢٦٤ .

[جواب القسم]

والقسم لا بُدَّ له من جوابٍ ،وجوابُه في الإيجاب«إنّ» مشددةً ومخففةً ،تقول : واللّهِ إنَّ زيدًا قائمٌ ،وإنْ زيدًا لقائمٌ. واللام مع المبتدأ والخبر ،أو مع الفعل المضارع مقرونًا بإحدى نونيّ التوكيد ، أو بلا نون ، / وهو قليل في الكلامِ ،أو مع الفعلِ الماضي ولا بد من«قد» ظاهرةً أو مقدرةً . تقول في اللام مع المبتدأ : واللّهِ لَزيدٌ قائمٌ ، ومع الفعل المضارع : واللّهِ لَيَقومَنَّ زيدٌ ،أو لَيَقومَنْ ،أو لَيَقومُ. و مع الماضي : واللّهِ لقد قام ،و : لَقامَ ،مع تقدير«قد». و يجوز في الشعر حذف اللام التي في المضارع مع إبقاء إحدى النونين. (١)

٥٨/أ

وجوابه في النفي " ما " ،و" إنْ " مخففة بمعناها ، و" لا " ، تقول : واللّهِ ما قامَ زيدٌ ،و : لا يقومُ زيدٌ ،و : إنْ زيدٌ قائمٌ ،بمعنى " ما ". ويجوز حذف " لا " من المستقبل ،فتقول : واللّهِ يقومُ زيدٌ ، تريد : لا يقومُ ،ويقول الرجل لِمَنْ لا يحبه : واللّهِ أُحِبُّكَ ، يريد : لا أُحِبُّكَ ،لأنّه لو أراد الإيجابَ لقال : لأُحِبَّنَّكَ ،باللام والنون ،أو : لأُحِبُّكَ ،بلا نون ،على اللغة القليلة ،أو : أُحِبَنَّكَ ،بالنون الشديدة وهو لا يجوز إلّا في الشعر .

---

(١) مثاله قول عامر بن الطفيل :

وقتيلُ مُرَّةَ أثأرنَّ فإنّه * فرْغٌ وإنَّ أخاهُم لم يُقصَدِ

والأصل " لأثأرنَّ " فحذفَ اللام. انظر كتاب الشعر ٥٣ ، والأمالي الشجريّة ١/٣٦٩ ،والرضي على الكافية ٤/٣١١ ، والخزانة ١٠/٦٠ - ٦١.

بـــــــاب

جر الاسم بإضافة اسم آخر إليـــــــه

/ اعلم أنّ الإضافةَ على ضربين : محضة ، وغير محضة . ٥٨/ب

فالمحضة : ما كان المعنى فيها مطابقا لِلّفظ ، وهي على ضربين :

ما يقدر باللام ، وهي ما المضاف فيها غيرُ المضاف إليه ، نحـو :
غلامُ زيدٍ ، أي : غلامٌ لِزيدٍ .

وما يقدر بـ " مِنْ " ، وهي ما المضاف فيها بعض المضاف إليه ، نحو :
خَاتَم حديدٍ ، أي : خاتمٌ مِنْ حديدٍ .

وهذه الإضافة تفيد التخصيص إنْ كان المضاف إليه نكـــــرة ،
والتعريف إنْ كان معرفة . ولا يكون المضاف أبدا قبل الإضافـــة إلّا
نكـرة .

وغيرُ المحضـة : ما كان المعنى فيها غيرَ مطابق لِلّفظ ، بـل يكون
مضافًا في اللفظ ، وغيرَ مضافٍ في المعنى . وهي أربعة أضرب :

اسم الفاعل إذا أضفته وأنت تريد الحالَ أو الاستقبالَ ، كقولك :
هذا ضاربُ زيدٍ اليومَ ، أو غدًا - بالإضافة - وأنت تريد : ضاربٌ زيدًا .

والثاني : الصفة المشبَّهة باسم الفاعل ، كقولك : مـــــررت
برجلٍ / حسنِ الوجهِ ، تريد : حسنٍ وجهُه . ٥٩/أ

والثالث : إضافة أفعل إلى ما هو بعض له ، كقولك : زيدٌ أفضلُ
القومِ ، تريد : أفضلُ مِنَ القومِ . (١)

----

(١) مذهب سيبويه أنّ هذا الضرب من الإضافة المحضة . وما ذهب إليه

===

والرابع : إضافة الاسم إلى الصفة ، كقولك : صلاةُ الأولى ، و : مسجدُ الجامع ،والأصل : المسجدُ الجامعُ ،على الصفة . وكأنّه أراد في الإضافة : مسجدُ الوقتِ (١) الجامعِ ،فجعل الجامعَ صفةً للوقتِ ،وأضاف المسجدَ إلى الوقتِ ،ثم حذف المضافَ إليه - وهو الوقت - وأقام صفته - وهو الجامع - مقامه. وكذلك صلاة الأولى ،أي : صلاة الساعةِ الأولى ،و فعل فيه ما فعل بمسجد الجامع. (٢)

واعلم أنَّ إضافة اسم الفاعل والصفة المشبهة به لا تفيد التعريف ، وإضافة أفعل والاسم إلى صفته يفيدان التعريف . فإذَنْ قول من يقول : إنّ الإضافةَ غيرَ المحضة لا تفيد التعريف ليس على إطلاقه ،بل هو مختص بما ذكرنا / من اسم الفاعل ، والصفة المشبهة به. ٥٩/ب

واعلم أنّ ظروفَ الزمان تضاف إلى الجمل من المبتدأ والخبر ،والفعل والفاعل ،ويجوز فيها إذا أضيفت إليها الإعرابُ والبناءُ ، تقول : هذا يومُ زيدٌ قائمٌ ،و : هذا يومُ يقومُ زيدٌ ، و : هذا يومُ قامَ زيدٌ ،فيُعربُ يومٌ .

= = = المصنف هو مذهب ابن السراج،والفارسيّ،والجرجانيّ،والجزوليّ .
الرضي على الكافية ٢/ ٢٤٧-٢٤٨ .
وانظر الأصول ٢/ ٦ ،والإيضاح ٢٦٩ ،والمقتصد ٨٨٤ فمابعدها ، والمقدمة الجزولية ١٣١ .

(١) في شرح المقدمة المحسبة ٣٣٥ : " مسجد المكان الجامع ".

(٢) انظر الأصول ٢/ ٨ ،والإيضاح ٢٧١ ،وابن يعيش ٣/ ١٠ .
هذا وقد أجاز الكوفيون إضافة الموصوف إلى صفته . انظر الإنصاف ٤٣٦(م ٦١) ،والرضي على الكافية ٢/ ٢٤٣- ٢٤٦ ،وشرح ألفية ابن معطي لابن جمعه ٧٣٨ .

ويجوز أنْ تقولَ : يومَ ، بالنصبِ ،فتبنيَه على الفتح .(١) والبناء فيما إذا كان الفعلُ ماضيا أحسن منه فيما إذا كان مضارعا ، أو جملة اسمية.(٢) ومنهم من يقصره مع الماضي على البناء لا غير .

وعندي أنّ إضافةَ ظروف الزمان إلى الجمل من باب الإضافة غير المحضة(٣) ، لأنّ اللفظَ فيها غيرُ مطابق للمعنى ،لأنّ الإضافةَ في اللفظ إلى الجمل وهي في المعنى إلى المصادر ، فكانَ اللفظ غيرَ مطابق للمعنى .

---

(١) جرى المصنف هنا على مذهب الكوفيين وبعض البصريين الذين يجيزون إعراب الظرف إذا وليه فعلٌ معربٌ أو جملةٌ اسمية . وهو واجب عند جمهور البصريين . انظر شرح ابن مالك على التسهيل ٥٨٢/٢ ،والرضي على الكافية ١٨١/٣ ، وأوضح المسالك ١٣٣/٣ - ١٣٦ ،والمغني ٦٧٢ ،وراجع الأصول ١١/٢ .

(٢) انظر الأصول ١١/٢ .

(٣) انظر الأصول ١٠/٢ .

بـــــــاب

توابع الأسماء في إعرابهـــــا

/ وهي خمسة : التأكيد ، والصفة ،والبدل ،وعطـــف البيان ،وعطف النسق . ٦٠/أ

*

باب التأكيـــد

يقال : تأكيدٌ ،بالهمز وتسهيله ،و : توكيدٌ ،بالواو ،وهما لغتان ،يقال : أكَّدت ،ووكَّدت .(١)

اعلم أنَّ التأكيدَ مقصوده رفع اللبس وتمكين المعنى من النفـــس، وهو على ضربين : لفظيّ ،ومعنويّ .

فاللفظي تكرار اللفظ الأول بعينه . وهو يكون في الاســـم ، والفعل ،والحرف ،والجمل ، كقولك : زيدٌ زيدٌ ،وضربَ ضربَ ،ومـِنْ مِنْ ، و زيدٌ قائمٌ زيدٌ قائمٌ.

والمعنـــويُّ لا يكون إلاَّ في الأسماء ، وهو مختص بالمعارف منها(٢) وهو ينقسم إلى قسمين : تكرار ،وإحاطـة .

---

(١) التوكيد أفصح من التأكيد . القاموس (وكد) .

(٢) هذا مذهب جمهور البصريين ،وأجاز الكوفيون والأخفش توكيد النكرة المحدودة ،نحو : صمت شهرا كلَّه .
انظر الإنصاف ٤٥١ (م ٦٣) ،وأسرارالعربية ٢٨٩-٢٩٢ ،وابن يعيش ٣/ ٤٤-٤٥ ،والتسهيل ١٦٥ ،وشرح الكافية الشافية ١١٧٧ والرضى على الكافية ٢/ ٣٧٢ - ٣٧٣ والارتشاف ٢/ ٦١٢ ،وتوضيح المقاصد ٣/١٦٩- ١٧٠.

فالتكرار اثنان : نفسه وعينه ،ولا يستعملان إلّا مضافين ،ويكونان توكيدًا للظاهرِ والمضمرِ . تقول : رأيت / زيدًا نفسَه ،وعينَـــه ، والزيدَين أنفسَهما ،وأعينَهما ،والزيدِين أنفسَهم ،وأعينَهم ، وقمت أنت نفسُك ،وعينُك . ولا يؤكَّد بهما المضمرُ المرفوعُ المتصلُ إلّا بعد أنْ يؤكَّدَ بمضمرٍ منفصلٍ ،لا تقول : قمتَ نفسُك ، ولا قمتَ عينُك حتى تقول : أنت نفسُك ،وأنت عينُك.(١)

٦٠/ب

وأما الإحاطة فلها ست عشرة كلمة غير مضافة :

وهي للمذكر الواحد : أجمع ،وأكتع ،وأبضع (٢) ،وأبتع .

وللجمع من المذكر : أجمعون ،وأكتعون ،وأبضعون ،وأبتعون.(٣)

وللمؤنثة الواحدة : جمعاء ،وكتعاء ،وبضعاء ،وبتعاء .

وللجمع من المؤنث : جمع ،وكتع ،وبضع ،وبتع .

وواحدة تفرد وتضاف ،وهي كُلّ.

---

(١) انظر الكتاب ١/٢٤٧ ، ٢٧٧ - ٢٧٨ ، ٢/٣٧٩ ،والمقتضب ٣/٢١٠ ،والأصول ٢/٢٠ ،والإيضاح ٢٧٣.

(٢) كذا في النسخة ،بالضاد المعجمة ،في هذه الكلمة ومتصرفاتها ، وهي لغة قليلة في "أبصع" بالصاد المهملة . اللسان (بصع) وانظر ابن يعيش ٣/٤٠ ،والرضي على الكافية ٢/٣٧٦.

(٣) في شرح الكافية الشافية ١١٧١ : " وأغفل أكثر النحويين (جميعا) . ونبَّه سيبويه على أنَّها بمنزلة " كُلّ " معنى واستعمالا . . . ".وانظر الكتاب ٢/١١٦.

واثنتان للتثنية ،ولا يكونان إلَّا مضافين ، و هما : كلا ،وكلتا .

والإحاطة لا تكون إلَّا فيما يَتجزَّأُ بحسب العامل والمعمول فيه ،
تقول : قبضت المالَ كلَّه ،لأنَّ القبضَ / يَتجزَّأُ ، وكذلك المـــال ، ٦١/أ
ولا تقول : جاء زيدٌ كلُّه ،لأنَّ المجيء لا يتجزَّأُ. (١)

واعلم أنَّ الألفاظ التي يؤكد بها كلُّها معارف ، إما بالإضافة،
وذلك فيما كان منها مضافا ،وإما بالعلمية ،وهو أجمع وأجمعون وتوابعهما
فإنَّها أعلام لذلك المعنى . هذا مذهب المحققين من النحويين كالفارسيّ
وابن جنيّ .(٢)

واعلم أنَّ أجمع وجمعاء ،وتوابعهما لا يثنيان ،استغنوا عن تثنيتهما
بـ" كلا " و "كلتا ".(٣)

---

(١) انظر المقتضب ٣/ ٢٤١ ،والأصول ٢/ ٢١ . وإنْ أُريدَ أنَّهَ جاء ما لمَ
الأعضاءِ لم يفقد منها شيئًا لم يبعد جوازه . ابن يعيش ٣/ ٤٤.

(٢) وهواختيار جماعة منهم ابن الحاجب ،وصححه ابن أبي الربيع وأبو
حيان . وظاهر كلام سيبويه أنَّها معرفة بالإضافة ،وإليه ذهب
السهيليّ ،ونسب إلى ابن مالك أنَّه اختاره .
انظر الكتاب ٣/ ٢٢٤ ،ونتائج الفكر ٢٨٦ ،وشرح الجمل لابـــن
عصفور ١/ ٢٧٢ ،والبسيط ٣٧٥ - ٣٧٦ ،والارتشاف ٢/ ٦١١ ،
والتذييل والتكميل ٤/ ١٠٥ب ،وتوضيح المقاصد ٣/ ١٦٨ ،والهمع
٥/ ٢٠٢ - ٢٠٣.

(٣) في بعض نسخ الجمل للزجاجيّ زيادة تفيد تثنية أجمع وجمعاء
وتوابعهما ، بيد أنَّ ابن السيد قد نبَّه على أنَّ ما ورد في هذه
النسخ ليس من نص الزجاجيّ ،ومن يقرأ تحقيق الجمل يرى أنَّها
ليست في غالب النسخ . وقد أجاز الكوفيون والأخفش التثنية .
انظر الجمل ٢١ ،والحلل في إصلاح الخلل ١٢٥ ،والرضي علـــى
الكافية ٢/ ٣٧١.

واعلم أنَّ نفسَه وعينَه ،وكلّهم ،وكلا و كلتا قد يَكُنَّ توكيداتٍ ،وقد يَلِينَ العواملَ فيكنَّ فاعلاتٍ، ومفعولاتٍ،و مجروراتٍ على حسب دخـــول العوامل عليهنَّ . وأمّا أجمع وجمعاء وأجمعون و جُمَع وتوابعها فلا يكـنَّ إلاّ توكيدًا لا غيرُ.(١)

فتقول للواحد المذكر : كلُّه ، وأَجْمَع،وأَكْتَع،وأَبْصَع ، وأَبْتَع .وللمؤنث: كلُّها، وجَمْعَاء،و كَـتْعَاء ، وبَصْعَاء ،/ وبَتْعَاء . ٦١/ب

وللاثنين : كلاهما ،وكليهما في النصب والجر لا غيرُ .

وللثنتين : كلتاهما ،وكلتيهما .

وللجمـــع العقلاء : كلُّهم ،أجمعون ، أكتعون ، أبصعون ، أبتعون . وللجمع المؤنث : كلُّهنَّ ، جُمَع ، كُتَع ،بُصَع ، بُتَع ،ويجوز أنْ يقال لجماعة المؤنث : كلُّها ،كما يقال للواحدة .

و جمع المذكر غير العاقل حكمه في التأكيد كحُكمِ جمع المؤنث .

و إذا اجتمع كُلّ وأجمعُ فلا بد من تقديم كُلٍّ(٢) . ويجـــوز

---

(١) انظر الكتاب ٢/ ٣٣٤، ٣٧٩ ،والأصول ٢/ ٢١.

(٢) في أسرار العربية ٢٨٤ : " وقدم "كُلُّهم" على "أجمعين" لأنَّ معنى الإحاطة في "أجمعين" أظهر منه في "كلّهم" ،لأنَّ " أجمعين" من الاجتماع ،و "كلّ" لا اشتقاق له ". وانظر الرضى على الكافيــة ٢/ ٣٧٥.

أَنْ يردَ أجمع من غير كلّ ،ولكنْ لا يكون إلَّا تابعًا ، تقول : جاءني القومُ أجمعون ،ولا يجوز أنْ تقول : جاءني أجمعون ،لأنَّهُ يصير فاعلا،وأجمعون لا يكون أبدًا إلَّا تأكيدا.

واعلم أنَّهُ لا يجوز أنْ يُعطفَ التأكيدُ بعضُه على بعضٍ ، لا يجوز أنْ تقول : جاء القومُ أجمعون وأكتعون وأبصعون وأبتعون . ولكنْ تُتبِع بعضَها بعضًا بغير حرف عطف ،تقول : جاءني القومُ أجمعون أكتعون، وكذلك البواقي .(١)

*

/ باب الصفـــــة ٦٢/أ

اعلم أنَّ الصفةَ ترد لأحد خمسة أشياء ،وهي : تخصيصُ نكرة ، كرجلٍ عاقلٍ ،أو إزالةُ اشتراكٍ عارضٍ في معرفة ،كزيد العاقل ،أو للمدح كصفات الله ،كقولك : اللَّهُ الخالقُ الرازقُ ، أو للذَّم ،كصفات الشيطـــان، كقولك : الشيطانُ الرجيمُ ،أو للتأكيد ،كقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِى ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾.(٢)

----

(١) خالف ابن الطراوة الجمهور فأجاز العطف . الارتشاف ٦١٣/٢، وتوضيح المقاصد ١٦٨/٣.

(٢) سورة الحاقة ،الآية ١٣.

[النعت الحقيقي والنعت السببي]

وهي تكون جاريةً على الموصوف و هي له ،كقولك : رجلٌ عاقلٌ ، و : جاريةٌ حسنةٌ.

و تكون جاريةً على الموصوف و هي لِما هو من سببه ،كقولك : رجلٌ عاقلٌ غلامُه.

فإنْ كانت جارية على الموصوف و هي له كانت تابعة له في عشرة أشياءَ : في رفعه و نصبه وجره ،وتعريفه و تنكيره ،و إفراده و تثنيته وجمعه ،وتذكيره و تأنيثه ، تقول : هذا زيدٌ العاقلُ ، و: رأيت زيدًا العاقلَ ،وبمررت بزيدٍ العاقلِ ،وهذه هندٌ العاقلةُ ،و : هذان /الزيدان ٦٢/ب العاقلان ،وهؤلاء الزيدون العاقلون ،وهاتان الهندان العاقلتان ،وهؤلاء الهنداتُ العاقلاتُ.

وإنْ كانت جارية على الموصوف و هي لِما هو من سببه كانت تابعة له في خمسة أشياءَ فقط،في الأكثر،و هي : الرفع ،والنصب ،والجر ، والتعريف ،والتنكير . ولم تتبعه في الأكثر في الخمسة البواقي ،وهي : الإفراد ،والتثنية ،والجمع ، والتأنيث والتذكير ،بل تكون تابعة في هذه الخمسة لِمَنْ هي له (١) ، تقول : مررت بامرأةٍ قائمٍ غلامُها ،وبرجلٍ قائمةٍ جاريتُه ،وبرجلين (١) قائمٍ غلامُهما ، وبرجلٍ حِسَانٍ غلمانُه .

---

(١) النعت السببي يتبع من هو له في التذكير والتأنيث فقط ، ويلازم الإفراد . يقول ابن هشام في أوضحه ٣/٣٠٣ - ٣٠٤ :

===

ولا توصف معرفة بنكرة ،ولا نكرة بمعرفة .

[وصف المعرفة]

والمعارف خمس : الأعلام كزيد وعمرو ،والمضمرات كهو وهي ، والمبهمات كهذه وهذا (١) ،وما عرّف بالألف واللام كالرجل والمرأة ، وما أضيف إلى واحد من هذه الأربعة ،كغلام زيدٍ ،وصاحب / الرجلِ. ٦٣/أ

فالمضمرات لا توصف ولا يوصف بها (٢) ،والأعلام توصف ولا يوصف بها ، والباقية توصف ويوصف بها .

=== * وإنْ رفع الظاهرَ أو الضميرَ البارزَ أعطى حكمَ الفعل ،ولم يعتبر حال الموصوف . تقول : مررت برجلٍ قائمةٍ أمّه ، وبامرأة قائمٍ أبوها ،كما تقول : قامت أمه ،وقام أبوها ،ومررت برجلين قائمٍ أبواهما ،كما تقول : قام أبواهما ،ومررت برجال قائمٍ آباؤهم ، كما تقول : قام آباؤهم ... ، وجمع التكسير أفصح من الإفراد ، كقيامٍ آباؤهم * . وعلى ذلك جرى المؤلف في تمثيله .

وانظر ابن يعيش ٣/ ٥٥ ،والرضي على الكافية ٢/ ٣٠٩ ، والصبان على الأشموني ٣/ ٦١-٦٢ .

(١) تشمل المبهمات مع أسماء الإشارة الأسماءَ الموصولةَ . وسيذكر المصنف هذا في باب النكرة والمعرفة . انظر ص ١٨٨ مما يأتي .

(٢) أجاز الكسائيُّ نعتَ ذي الغيبة ، نحو قوله تعالى * لا إله إلَّا هو العزيزُ الحكيمُ * ،ومررت به المسكينِ . والجمهور يحملون مثله على البدل . انظر التسهيل ١٧٠ ، والرضى على الكافية ٢/ ٣١٠ .

فالأعلام توصف بثلاثة : بالمضاف إلى المعرفة ، وبما عرف بالألف واللام ، وبالمبهم ، تقول : مررت بزيدٍ صاحبِ عمروٍ ، وبزيدٍ الظريفِ ، وبزيدٍ هذا .(١)

وأما المبهم فيوصف بواحد ، وهو ما فيه الألف واللام للجنس فقط .(٢) وإنْ كان مشتقا فالأحسن أنْ يكونَ مقصورًا على الجنس ، كقولك : مررت بهذا العاقلِ ، ويقبح : مررت بهذا الطويلِ .(٣) ولا يوصف بالمضاف إلى ما فيه الألف واللام ، لا يجوز : مررت بهذا ذي المال ، على الصفة ،

---

(١) الكتاب ٢/ ٦ ، والأصول ٢/ ٣٢ .
وفي الارتشاف ٢/ ٥٩٧ : "وذهب الكوفيون وتبعهم الزجاج والسهيليّ إلى أنّ أسماءَ الإشارة لا توصف ولا يوصف بها".

(٢) مثاله : مررت بهذا الرجلِ . انظر المقتضب ٤/ ٢٨٢-٢٨٣ ، والإيضاح ٢٧٩ . وراجع المغني ٧٢ .

(٣) قبحُ الوصف بالطويل يرجع إلى أنّه يمكن أنْ يوصفَ به الرجلُ والرمحُ ، وغيرُ ذلك فالوصف به لا يزيل لبسا ، إلَّا إذا لم يكن في المقام إلَّا شيءٌ طويلٌ واحدٌ ، فأمّا إذا كان هناك أشياء متعددة يمكن أنْ توصف بالطول فإنّه يجب أنْ يقال : مررت بهذا الرجلِ الطويلِ ، أو بهذا الرمحِ الطويلِ .
فأما الوصف بالعاقلِ فلا ينصرف إلَّا إلى الرجل ، فمن هنا لا لبس في الوصف به ولا قبح .
انظر الكتاب ٢/ ٧-٨ ، والأصول ٢/ ٣٢ - ٣٣ ، والإيضاح ٢٧٩ .

ولكنْ على البدل. (١)

وأما المضاف إلى المعرفة فيوصف بثلاثة : بما أضيف كإضافته ،
وبما فيه الألف واللام ، وبالأسماءِ المبهمةِ. تقول : مررت بغلام عمروٍ
صاحبِ زيدٍ ، والعاقلِ ، وهذا. (٢)

[وصف النكـــرة]

وكما توصف / المعارف بالمعارف فكذلك توصف النكـــرات ٦٣/ب
بالنكرات ، وصفات النكرات على خمسة أضرب :

حلية للموصوف أو لشيءٍ من سببه ، كقولك : مررت برجل أزرقَ ، أو
أزرقَ أبوه .

أو فعل له أو لسببه ، كقولك : مررت برجلٍ قائمٍ ، أو قائمٍ غلامُه .

أو سجيّة له أو لسببه ، كقولك : مررت برجلٍ عاقلٍ ، أو عاقلٍ أبوه .

أو نسبة له أو لسببه ، كقولك : مررت برجلٍ هاشميٍّ ، أو هاشميٍّ مولاه .

أو ذو كذا بمعنى " صاحب " ، كقولك : مررت برجلٍ ذي طعـــمٍ .

---

(١) علل المبرد عدم جواز نعته بما أضيف إلى الألف واللام بأنَّ
النعتَ بمنزلة المنعوت ، ولمّا كان المنعوت - وهو اسم الإشارة -
لا يضاف لأنه معرفة كذلك لم يجز أنْ يضاف النعت . المقتضب
٢٨٣/٤ ، وانظر التبصرة ١٧٢ - ١٧٣ .

(٢) الكتاب ٧/٢ ، والأصول ٣٢/٢ .

و " ذو " جيء بها في الكلام ليُتوصَّلَ بها إلى وصف النكرات بالأجناس ، كما أنَّ " الذي " جيء بها ليُتوصَّلَ بها إلى وصف المعارف بالجمل ، ولكـون ذي جيء بها ليُتوصَّلَ بها إلى الوصف بالأجناس لا تضاف إلى المضمر إلَّا شاذًّا . (١)

والنكرات توصف بالجمل التي يدخلها الصدق والكذب ، مـن الفعل والفاعل ، والمبتدأ والخبر .

ولا بُدَّ في / الجمل من ضمير يعود إلى الموصوف ، تقول : ٦٤/أ مررت برجلٍ أبوه منطلق ، و ينطلقُ أبوه ، وانطلقَ أبوه .

و توصف النكرات أيضا بالظروف والمجرورات ، كقولك : مررت برجلٍ عندك ، وفي الدار ، وما أشبه ذلك . والظروف والمجرورات إذا كانت في موضع الصفة تعلَّقت بمحذوف كأنَّه قال : كائنٍ عندك ، وكائنٍ في الدار .

[قطـع الصفـــة]

واعلم أنَّ الصفات التي ترد لتخصيص نكرة ، أو إزالة اشتراك عارض في معرفة ، تكون أبدا تابعة للموصوف ، ولا تُقطَعُ منه .

---

(١) مثاله قـول كعب بن زهير :

صَبَحْنَا الخزرجية مُرْهَفَاتٍ ... أبارَ ذوي أرومتِها ذَوُوها

انظر المفصل ١٠٩ ، وابن يعيش ١/٥٣ ، ٣/٣٨ .

وإذا كانت للمدح أو للذّم أو للترحم جاز إتباعها للموصوف، وجاز أنْ تقطعَ، على إضمار مبتدأ، وهو أبلغ في المدح، وتنصبَها على إضمار "أعني" وما أشبهه، فتقول: مررت بزيدٍ العاقلِ، بالجر على الصفة، والعاقلُ، بالرفع على إضمار "هو"، والعاقلَ، بالنصب على إضمار "أعني".

هذا إذا كان زيد لم يدخله / اشتراك عند المخاطَب، ٦٤/ب وإنّما جئت بالصفة مدحًا له.

فإنْ جئت بها لرفع اشتراك جررتها على الصفة لا غيرُ. هذا هو الضابط فيما يجوز قطعه، وما لا يجوز.

وقول من قال: إنّ القطعَ لا يكون إلّا مع تكرار الصفات خطأ؛(١) فإنّ الصفاتِ إذا تكررت وكانت لرفع الاشتراك لم يجز القطع، وإنْ لم تتكرر [أ](٢) ولم تكن لرفع الاشتراك جاز القطع.

---

(١) ظاهر كلام الزجاجيّ يوهم ذلك، وقد تعقّبه ابن السيد واعترض عليه. الجمل ١٥، والحلل في إصلاح الخلل ١١٣ فمابعدها. وانظر نتائج الفكر ٢٣٧، والرضى على الكافية ٢/٣٢٢. والبسيط ٣١٥ فمابعدها.

(٢) زيادة يستقيم بها النص، وراجع إصلاح الخلل: ١١٥، ونتائج الفكر ٢٣٧.

ومتى قُطِعت لم يجز الرجوعُ إلى الإتباع بعد القطع.[١]

والعامل في الصفة هو العامل في الموصوف عند سيبويه،[٢] فإذا اختلفت العوامل في الموصوفات لم يجز الجمع بين الصفات، كقولك: قام زيدٌ وهذا محمدٌ العاقلان، لا يجوز على الصفة؛ لأنَّ العاملَ في زيد "قام"، والعامل في محمد "هذا"، فقد اختلفا فلم يجز الجمع في الصفة، بل يجوز على إضمار مبتدأ، كأنَّه قال: هما العاقلان.

ويجوز عند الأخفش على الصفة؛ لأنَّ / العامل في الصفة عنده التبعية. ٦٠/أ

فإنِ اتفقت العواملُ جاز عند سيبويه، والمراد من اتفاق العوامل عند سيبويه الاتفاق في الجنسية؛ أي أنْ يتفقا في جنس الفعل، أو في جنس المبتدأ، أو في جنس الجر بالحرف أو بالإضافة، مثل أنْ يكون هذا فعل وهذا فعل، وإنْ كانا مختلفين في النوع، كقولك: قام زيدٌ وخرج عمروٌ العاقلان، ومررت بزيد وجئت إلى أخيك الكريمين،

---

(١) من النحويين من أجازه. انظر البسيط ٣١٦ - ٣١٧، والارتشاف ٥٩٣/٢.

(٢) ينسب إلى سيبويه في عامل النعت قولان: أحدهما ما ذكره المصنف هنا، وإليه ذهب جماعة منهم المبرد، وابن السراج، وابن كيسان، وعليه الأكثرون، والآخر تبعيَّته للمنعوت، وهو مذهب الخليل والأخفش والجرميّ.
انظر الكتاب ٦٠/٢، والمقتضب ٣١٥/٤، وأسرار العربية ٢٩٤-٢٩٥، ونتائج الفكر ٢٣١، والرضي على الكافية ٢٧٩/٢، وشرح ألفية ابن معطي لابن جمعة ٧٥٤، والارتشاف ٥٩٢/٢.

فيجوز هذا عند سيبويه على الصفة.(١)

واعلم أنّه يجوز عطف الصفات بعضها على بعض ، تقول : جاءني زيدٌ العاقلُ والكريمُ . ولا يجوز ذلك في التأكيد ، لا يجوز : رأيت زيدًا نفسَه وعينَه.(٢) فاعلم ذلك وبالله التوفيق .

*

باب البـــدل

البدل هو العِوض ، وهو يحل محلَ المبدلِ منه ، ولا يُنوىٰ / ٦٥/ب بالأوّل الطرح عند سيبويه.(٣)

---

(١) انظر الكتاب ٢/ ٦٠ ، ومنعه المبرد والزجاج إلّا إذا اتفق الفعلان معنى ، نحو : جلس أخوك وقعد أبوك الكريمان . ويقول ابن السراج في أصوله ٢/ ٤٢ : "والقياس عندي أنْ يرتفعا على إضمار "هما" لأنّ الذي ارتفع به الأوّل غير الذي ارتفع به الثاني".
وانظر المقتضب ٤/ ٣١٥ ، والرضي على الكافية ٢/ ٣١٩.

(٢) انظر ما تقدم ص ١٣٥.

(٣) انظر الكتاب ١/ ١٥٠ ، على أنّ كلامه في باب الاستثناء ٢/ ٣٣٠-٣٣١ يفهم منه أنّ المبدل منه في نية الطرح ، وقد فهم هذا الشيخ عضيمة في فهارسه على الكتاب ص ٢٤٦.
هذا وظاهر كلام المصنف أنّه لا ينوى به الطرح عند سيبويه دون غيره . وبه قال ابن بابشاذ من قبل . شرح المقدمة المحسبة ٤٢٣ ، على أنّ ظاهر كلام المبرد في مقتضبه ٤/ ٣٩٩-٤٠٠ أنّه

===

وهو كما لتأكيد في التحقيق ، وكالوصف في التخصيص ،ويفارق الصفة من جهات ،منها :

أنَّ حق البدل أنْ يكونَ غيرَ مشتق، وحق الصفة أنْ تكونَ مشتقة .

ومنها : أنَّ الصفة تكون مطابقة للموصوف في التعريف والتنكير، والبدل يجوز فيه المعرفة من النكرة وبالعكس .

ومنها : أنَّ الجملَ تكون صفة للمفرد ، والجمل لا تبدل من المفرد . (١)

=== موافق سيبويه ، ونُسب إليه أنَّه في نية الطرح . شرح المقدمة المحسبة ٤٢٣ ،والبسيط ٣٨٧ ،وشرح ألفية ابن معطي ٧٩٩ ، والارتشاف ٢/ ٦٢٦ ،وانظر المقتضب ٤/ ٢١١، ٢٩٥.
وللعلماء في مسألة الطرح توجيه ،قال في شرح التصريح ٢/ ١٥٥:
" وقولهم : المبدل منه في حكم الطرح إنَّما يعنون به من جهة المعنى غالبا دون اللفظ ،بدليل جواز : " ضربت زيدا يدَه " إذ لو لم يعتد بزيد أصلا لَمَا كان للضمير ما يعود عليه " .
وانظر ابن يعيش ٣/ ٦٦ ،والرضي على الكافية ٢/ ٣٩٢.

(١) أجازه قوم منهم ابن جني ،وجعل منه قولَ الشاعر:
إلى الله أشكو بالمدينةِ حاجةً * وبالشام أخرى كيف تلتقيان
قال : "فقوله : كيف يلتقيان جملة في موضع نصب بدلاً من (حاجةً) وحاجةً،فكأنَّه قال : إلى الله أشكو هاتين الحالتين تَعَذُّرَ التقائهما..." المحتسب ٢/ ١٦٥- ١٦٦ ،وانظر التسهيل ١٧٣ ،وشرحه لابن مالك ٢/ ٧١٢ - ٧١٣ ،والارتشاف ٢/ ٦٢٦- ٦٢٧،وتوضيح المقاصد ٣/ ٢٦٤- ٢٦٥.

ومنها : أنَّ العاملَ في البدل غيرُ العامل في المبدل منه (١)، والعامل في الصفة هو العامل في الموصوف . وهذا فيه خلاف. (٢)

[أضرب البـدل]

واعلم أنَّ البدل في كلام العرب على أربعة أضرب :

بدل الشيءِ من الشيءِ وهو هو ،كقولك : جاءني أخوك زيدٌ .

وبدل البعض من الكلِّ ،كقولك : قبضت المال بعضَه .

وبدل الاشتمال ،كقولك : نفعني عبدُالله علمُه ، وسلب زيدٌ ثوبُه (٣) . ومعنى / الاشتمال : أنَّ العامل يشتمل على البدل ٦٦/أ لأَنَّه يطلبه من جهة المعنى ، وعلى المبدل منه لأنَّه قد عمل في لفظه ،فقد اشتمل على الأول لفظا وعلى الثاني معنى. (٤)

---

(١) هذا مذهب الأخفش ،وإليه ذهب الفارسيُّ والرمانيُّ ، وعليه الأكثرون ،وذهب جماعة منهم المبرد والسيرافيُّ إلى أنَّ العامل في البدل هو العامل في المبدل منه ،وهو ظاهر كلام سيبويه . انظر الكتاب ١/١٥٠ ،وأسرار العربية ٣٠٠ ،وابن يعيش ٣/٦٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٦٩٦ ،والرضي على الكافية ٢/٢٧٩ ،وشرح ألفية ابن معطي ٨٠١ ، والارتشاف ٢/٦١٩.

(٢) تقدم ذكره قريبا ص ١٤٢.

(٣) المقتضب ١/٢٧ ،والأصول ٢/٤٧ ، والإيضاح ٢٨٣.

(٤) في تسميته بدل اشتمال خلاف ، وما ذهب إليه المصنف هنا هو مذهب جماعة منهم المبرد والسيرافيّ وابن جني . انظر المقتضب ٤/٢٩٧ ، والبسيط ٣٩١ ،والرضي على الكافية ٢/٢٨٥ ،والارتشاف ٢/٦٢٤ ،والهمع ٥/٢١٤.

والرابع : بدل الغلط ، وهو أنْ تريدَ ذكرَ شيءٍ فيسبق اللسانُ إلى غيره ، كقولك : جاءني زيدٌ عمروٌ ، أردت أنْ تقول في الأول : عمرو، فسبقك اللسان إلى زيد . والأجود في هذا أنْ تأتيَ بحرف إضراب، فتقول : بل عمروٌ . وبدل الغلط قليل الوقوع في كلام فصحاءِ العرب.(١)

واعلم أنَّه يشترط في بدل البعض من الكلِّ ، وبدل الاشتمال أنْ يكون في البدل ضمير يعود على المبدل منه .

ويجوز بدلُ الأسماءِ كلِّها بعضِها من بعض ، معرفتِها من معرفتِها ، ونكرتِها من نكرتِها ، ومعرفتِها من نكرتِها ، ونكرتِها من معرفتِها ، ومضمرِها من مظهرِها ، ومظهرِها من مضمرِها .(٢)

فبدل المعرفة / من المعرفة : مررت بأخيك زيدٍ ، والنكرة ٦٦/ب من النكرة : رأيت رجلًا غلامَ امرأة ، والمعرفة من النكرة : ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۞ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ﴾ .(٣)

---

(١) رد هذا القول ابن السيد في كتابه الحلل في إصلاح الخلل ١٢٩- ١٣١ ، وانظر الرضي على الكافية ٣٨٦/٢ ، والارتشاف ٦٢٥/٢- ٦٢٦ .

(٢) الأصول ٤٦/٢ - ٤٧ ، ولم يذكر المصنف بدلَ المضمر من المضمر، ومثاله : رأيتُك إيّاك . الكتاب ٣٨٦/٢ ، والمقتضب ٢٩٦/٤ ، واللمع ١٧٥ . والكوفيون يجعلونه توكيدًا . انظر مجالس ثعلب ٥٥٧ ، وشرح ابن مالك على التسهيل ٦٦١/٢ ، ٧٠٠ ، والارتشاف ٦١٨/٢ .

(٣) سورة الشورى، من الآيتين ٥٢ ، ٥٣ .

والنكرة من المعرفة : مررت بزيدٍ رجلٍ صالحٍ . ويشترط في بدل النكرة من المعرفة أنْ تكون النكرة موصوفة [(١)] ، أو يكون البدل صفة حذف موصوفها ، كقولك : مررت بزيدٍ راكبٍ ، لأنّه في الأصل : رجلٍ راكبٍ.

وبدل المضمر من الظاهر : ضربت زيدًا إيّاه .

وبدل المظهر من المضمر ﴿ وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَـٰنُ أَنْ أَذْكُرَهُۥ ﴾ [(٢)] ، فأَنْ أَذْكُرَهُ بدلٌ من الهاءِ في أنسانيه .

ويجوز البدل من المضمر إلّا أنْ يكونَ مضمرَ متكلّمٍ أو مخاطب فلا يجوز أنْ يبدل منه بدلُ الشيءِ من الشيءِ ، لأنّه في غاية البيان.

هذا مذهب سيبويه ، لا يجوز : مررت بي زيدٍ ، فتجعل " زيدًا " بدلا من ياء المتكلم ، ولا : ضربتُكَ عمرًا ، فتجعل / " عمرا " بدلا من كاف المخاطَب . وأجاز ذلك الأخفش . [(٣)] ٦٧/أ

---

(١) ينسب هذا الشرط إلى الكوفيين والبغداديين ، وتبعهم السهيليُّ . نتائج الفكر ٢٩٨ ، والارتشاف ٦٢٠/٢ ، وانظر المقتضب ٢٩٦/٤ ، والأصول ٤٧/٢ ، والرضي على الكافية ٣٨٧/٢ ، وشرح ألفية ابن معطي لابن جمعه ٨٠٥ .

(٢) سورة الكهف ، من الاية ٦٣ .

(٣) في الكتاب ٧٦/٢ : " ... فإذا قلتَ : بي المسكينَ كان الأمرُ ، أو بك المسكينَ مررتُ ، فلا يَحسن فيه البدلُ ، لأنّك إذا عنيتَ المخاطَبَ أو نفسَك فلا يجوز أنْ يكونَ لا يُدرى مَنْ تعني ، لأنّك لستَ تحدّثُ عن غائب " . وانظر معاني القرآن للأخفش ٢٦٩ ، والتبيان في إعراب القرآن ٤٨٣ ، وابن يعيش ٧٠/٣ . ونُسب الجواز أيضا إلى الكوفيين . شرح ألفية ابن معطي ٨٠٦ ، والارتشاف ٦٢٢/٢ .

ويجوز أن يبدل من ضمير المتكلم والمخاطَب بدل الاشتمـال، وبدل البعض من الكل، كقول الشاعر: (١)

* وما ألَفَيتَنِي حِلْمِي مُضَاعًا *

فحلمي بدل من ياء المتكلم في " ألْفَيتِني "، وهو بدل اشتمال، يريد: وما ألفيتِ حِلْمي مُضَاعا. (٢)

وتقول في ضمير المخاطَب: ضربتُكم بعضَكم، فبعضكم بدل من ضمير المخاطب في " ضربتكم ". (٣)

---

(١) هو عدي بن زيد العباديّ، كما في ديوانه ٣٥، ومعاني الفراء ٢/ ٤٢٤.
قال البغداديُّ في الخزانة ٥/ ١٩٤: " والبيت نسبه سيبويه لرجل من خثعم أوبجيلةَ وتبعه ابن السراج في أصوله، وعـزاه الفراء والزجاج إلى عدي بن زيد العباديّ، وهو الصحيح ".
وانظر الكتاب ١/ ١٥٦، والأصول ٢/ ٥١. وصدره:
* ذَرِيني إنَّ أمْرَكِ لَنْ يُطاعَا *

(٢) ومثال بدل البعض من ضمير المتكلم قول الشاعر:
أوعدني بالسِّجنِ والأداهم * رجلي فرجلي شثنة المناسم
انظر ابن يعيش ٣/ ٧٠ والرضي على الكافية ٢/ ٣٩٠.

(٣) ومثال بدل الاشتمال من ضمير المخاطب: أعجبتُك علمُك.
الارتشاف ٢/ ٦٢٤.

واعلم أنَّه يشترط في البدل أنْ يكون مساويا للمبدل منه ،أو أخصّ ،ولا يجوز أنْ يكون أعمّ ، لا يجوز : جئتُك وقتَ الظهرِ اليومَ ، على البدل ،ويجوز : جئتُك اليومَ وقتَ الظهر.

ويجوز بدل الفعل من الفعل إذا كان الثاني ضربا من الأَول ، أو هو هو ،كقولك : إِنْ تأتِ تمشِ نأْتِك ،فـ"تمشِ" / بدل من "تأْتِ" ،ومنه قوله تعالى ﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۝ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾[1] فيضاعف بدل من "يَلْقَ". وكذلك ما أشبهه .

٦٧/ب

---

(١) سورة الفرقان ،من الآيتين ٦٨ ، ٦٩.

باب العطـــــــف

العطف معناه : الرجوعُ والتكرار ، تقول : عطفت الشيءَ علـــى الشيءِ إذا رجعته عليه . وهو على ضربين : عطف بيان ، وعطـــف نســـق .

*

باب عطف البيـــان

وهو كل اسم أجريته على اسم قبله دونه في الشهرة ، لِتبينَه به كما تبينه بالصفة[1] . إلَّا أنَّ الفرقَ بينه وبين الصفة أنه يكون جامدا والصفة تكون مشتقة .

والفرق بينه وبين البدل أنَّ البدل يحلُّ محلَّ المبدل منــــــه وعطف البيان لا يحلُّ محلَّ المعطوف عليه ، ويتبين أنَّه لا يحل / محله ٦٨/أ في ثلاثة مواضع :

في باب النداء ، وفي باب اسم الفاعل ، وفي باب الصفة المشبهـــة باسم الفاعل .

تقول في النداء : يا أبا عبدِالله زيدًا ، بالنصب والتنوين ، ولو كان بدلا لبنيته على الضم ، فقلت : يا أبا عبدِالله زيدُ .

---

(١) المقدمة الجزولية ٧٠ ، وراجع شرح ألفية ابن معطي ٧٦٩ .

وتقول في اسم الفاعل : مررت بالضاربِ الرجلِ زيدٍ ، فزيد عطف بيان ،ولو كان بدلا لم يجز ،لأنك لا تقول : بالضارب زيدٍ.(١)

وتقول في الصفة المشبهة : هذا الحسنُ الأخِ زيدٍ ، فزيد عطف بيان على الأخ ،ولو كان بدلا لم يجز ،لأنك لا تقول : الحسن زيدٍ .

وأيضا فإنّ البدل يكون بالمعرفة والنكرة ،والأشهر وغير الأشهر، وعطف البيان لا يكون إلّا بالمعرفة الأشهر. والله أعلم.

*

باب عطف النسق

وهو العطف بالحروف ،وحروف العطف تسعة : / الواو ،والفاء، ٦٨/ب وثُمَّ ،وأو،وبل ،ولكنْ الخفيفة ،وأم ،ولا ،وحتى .

وزاد بعضهم فيها عاشرا وهو : " إمّا " مكسورة مكررة.(٢)

---

(١) أجازه الفراء والفارسيُّ . انظر الرضي على الكافية ٢/ ٢٩٥ ،والارتشاف ٢/ ٦٠٦.

(٢) ممن زادها الزجاجيُّ ،والصيمريُّ ،وابن جنيّ ،والزمخشريُّ ،والجزوليُّ . انظر الجمل ١٧ ،والتبصرة ١٣١ ،واللمع ١٧٧ ،والمفصل ٣٠٤ ، والمقدمة الجزولية ٧٢. وذكر بعضهم أنه ظاهر مذهب سيبويه ،رصف المباني ٨٤ ،وانظر الكتاب ١/ ٢٦٧-٢٦٨ ، ٤٣٥ ،والارتشاف ٢/ ٦٣٠. ونَسبَ المراديُّ في الجنى ٤٨٧ إلى الرمانيِّ أنها عاطفة ،وقد صرح الرمانيُّ في معاني الحروف ١٣١ بأنها ليست عاطفة ،كما نسب

===

وليست بحرف عطف عند المحققين ،لأنَّ الأُولى لو كانت العاطفة لكان قبلها معطوف عليه ،والثانية لو كانت العاطفة لَمَا دخلت عليها واوالعطف، لأنَّ حرف العطف لا يدخل على حرف العطف ،فالأَولى أنْ تكونَ حرفَ شكٍّ ، عَرِيَّةً من العطف.(١)

وجميع هذه الحروف تُشرِك بين الأول والآخر في الإعراب .

وهي تنقسم إلى : ما يقتضي التشريك (بين) (٢) المعنى ، وهي أربعة : الواو ،والفاء ،وثُمَّ ،وحتَّى .

وإلى ما لا يقتضيه ،وهي الستة البواقي .

فأما " الواو " فتقتضي (٣) من غير تعيين زمانه ،فإذا قلت : جاء زيدٌ وعمرٌو اقتضت اجتماعهما في المجيء ،واحتمل أنْ يكونَ زيد الجائيَ أولاً ،واحتمل أنْ يكونَ عمرٌو الجائيَ أولا ، واحتمل أنْ يجيئا معا .

=== ابن يعيش في شرح المفصل ١٠٣/٨ إلى ابن السراج أنَّهاليست من حروف العطف ،وقد أثبتَها ابن السراج في أصوله ٥٦/٢ مع حروف العطف. فَلَعَلَّ كلًّا منهما ذهب إلى ما نُسِبَ إليه في مكان آخر.

(١) انظر الإيضاح ٢٨٩ ،والمقتصد ٩٤٤ ،والحلل في إصلاح الخلل ١١٩-١٢٠ ،وأسرار العربية ٣٠٦ ،وهذا مذهب جماعة من النحاة المتقدمين ،منهم يونس وابن كيسان ،وإليه ذهب ابن عصفور وابن مالك .انظر المقرب ٢٥١ ،والتسهيل ١٧٤ ،والجنى ٤٨٧ ،والمغني ٨٤ ،والهمع ٢٥٢/٥ ،وراجع الارتشاف ٦٢٩/٢ ففيه مزيدُ تفصيل .

(٢) كذا في النسخة ،ولعل الصواب : " في ".

(٣) كذا،بحذف المفعول ،والمعنى : تقتضي التشريكَ.

وأما قولك : اختصم زيدٌ وعمرٌو / فإنَّ الاختصامَ لا يكون إلَّا معًا ، وليس ذلك من الواو ، وإنَّما ذلك[1] لأنَّ هذا الفعل يقتضي الجمع ، لأنَّ المخاصمة لا تكون إلَّا بين شخصين ، وذلك لا يكون إلَّا في زمان واحد . ٦٩/أ

وأما "الفاء" فتقتضي التعقيبَ والترتيبَ .

و "ثُمَّ" مثلُ الفاء في الترتيب ، و تنفرد عنها بالتراخي ، إلَّا أنَّ الترتيب قد يكون في الفعل المخبر به ، كقولك : قام زيدٌ ثم عمرٌو ، وقد يكون في الإخبار وإنْ كان المخبرُ به المذكور بعدُ[2] متقدما على المخبرية قبل[3] ، كقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَـٰبَ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ ﴾[4] فعطفَ إعطاءَ موسى - عليه السلام - الكتابَ على إعطائه النبي - صلى الله عليه وسلم - ، وإنَّما أراد الترتيبَ في الإخبار فقط .

و "حتَّى" كالواو ، إلَّا أنَّ مابعدها لا يكون إلَّا جزءًا مما قبلها ، ويكون المعطوف بها أعظمَ أو أحقرَ ، أو أقوى أو أضعفَ ، كقولك : مات الناسُ حتَّى الأنبياءُ / ، وقدم الحاجُّ حتى ٦٩/ب

---

(١) في هامش النسخة ، وبخط مغاير : " من الفعل " ، ولعل موقعها بعد " وإنَّما ذلك " . والكلام مستقيم بدون هذه الزيادة .

(٢) في النسخة : " قبل " . وهو خطأ .

(٣) في النسخة : " بعد " . وهو خطأ .

(٤) سورة الأنعام ، من الآية ١٥٤ .

الشاةُ ، وما أشبه ذلك .[١]

وأما التي لا تقتضي التشريكَ في المعنى فستة وهي[٢] : لا ، وأو ، وإمّا ، وبل ، ولكنْ ، وأم.

فأمّا " لا " فهي لنفي ما ثبت للأول ، ولا يعطف بها إلاّ بعد الأمر والإيجاب ، تقول : اضرب زيدًا لا عمرًا ، وقام زيدٌ لا عمرٌو .[٣]

وأما " أو " فمعناها في الإخبار الشك أو الإبهام على المخاطب ، تقول : قام زيدٌ أو عمرٌو ، فإنْ لم تعلم من قام منهما فهي[٤] للشّك ، وإنْ علمت فهي[٤] للإبهام .

---

(١) زاد ابن هشام في المغني ١٧١ شرطا وهو أنْ يكون معطوفهما ظاهرا لا مضمرا ، ونسبه إلى ابن هشام الخضراوى قال : " ولم أقف عليه لغيره ".
هذا والعطف بها مذهب سيبويه وأئمة البصريين . والكوفيون ينكرونه البتة . انظر الكتاب ١/ ٩٦ ، والإيضاح ٢٥٧ ، ٢٩٣ ، والارتشاف ٢/ ٦٣١ ، والجنى ٥٠١ ، والمغني ١٧٣ .
وذكر الشيخ عضيمة أنّ " حتى " العاطفة لم تقع بالقرآن . دراسات لأسلوب القرآن (القسم الأول) ٢/ ١٣٦ .

(٢) سبق للمؤلف أنْ ذكر رأى المحققين في أنّ " إمّا " ليست للعطف ، وإنّما هي حرف شك فقط . انظر ما تقدم ص ١٥٢ .

(٣) منع الزجاجيّ العطفَ بها بعد الماضي ، قال : لأنّك تنفي بها في المستقبل لا في الماضي . حروف المعاني له ٣١ . وانظر شرح الكافية الشافية ١٢٣٢ ، والمغني ٣١٨ .

(٤) في النسخة : " فهما ".

ومعناها في الطلب التخيير أو الإباحة ،تقول في التخيير :
اشترلي عبدا أوجارية ،وفي الإباحة : جالس الفقهاء أو الزهاد .

والفرق بين التخيير والإباحة : أنَّه يجوز في الإباحة الجمع
ولا يجوز في التخيير .

و " إمّا " مثلُ " أوْ " في جميع معانيها في الخبر والطلب ،إلاّ
أنَّ " أو " حرف عطف و " إمّا " ليست حرف عطف . (١)

و " إمّا " مبتدأ فيها بالشك أو التخيير و " أوْ " قد يَعْرِضُ
/ ذلك فيها بعد الإخبار ،ويلزم في إمّا التكرار ولا يلزم ذلك في ٧٠/أ
" أوْ " .

وأما " بل " فمعناها الإضراب عن الأول ،أو الانتقال عنه .
ولا يُعطَفُ بها بعد الاستفهام ،لا تقول : أقامَ زيدٌ بل عمرٌو ؟.

وأما " لكنْ " فمعناها الاستدراك . ولا يُعطَفُ بها إلاّ بعد
النفي . وتكون في الإيجاب حرفَ ابتداء ،ويكون مابعدها كلاما مستقلا
ويكون ضدَّ ما قبله . تقول في العطف : ما قامَ زيدٌ لكنْ عمرٌو ،(٢) وفي
الإيجاب : قامَ زيدٌ لكنْ عمرٌو لم يقم.

---

(١) انظر ما تقدم قريبا ص ١٥١-١٥٢.

(٢) جرى المصنف في تمثيله هنا على مذهب الفارسيّ وأكثر النحويين ، وسيبويه يجيزه . وقال قوم : لا تستعمل مع المفرد إلا بالواو . انظر الكتاب ١/ ٤٣٥ ، ٤٣٩ ،والإيضاح ٢٩٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٢٤ ،وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٧١٦ ، والمغني ٣٨٦.

ولو قلت : قام زيد لكن عمرٌو ، لم يجز . وكذلك لو قلت : قام زيد لكن عمرٌو خارجٌ ، أيضا ، لأنّه يشترط فيها في العطف تقدم النفي (١) ، وفي غير العطف أنْ يكون مابعدها ضدًا لما قبلها . ولا تقع بعد الاستفهام أيضا .

وأما " أمْ " فمعناها الاستفهام ، وهي متصلة ومنقطعة ،

فالمتصلة : تكون قبلها همزة الاستفهام ، ويكون الكلام معها جملة واحدة ، / كقولك : أقام زيد أم عمرٌو ؟ ومعناه : أيُّهما قام ؟ ويكون الجواب : زيد ، أو عمرو . (٢) ٧٠/ب

والمنقطعة معناها " بَلْ " مع الهمزة (٣) ، وجوابها : " نعم " (٤) وتكون بعد الإيجاب ، وبعد الاستفهام .

---

(١) هذا مذهب البصريين ، وذكر الشيخ عضيمة أنَّها لم تقع في القرآن الكريم ، وأجاز الكوفيون العطف بها بعد الإيجاب . انظر الإنصاف ٤٨٤ (م٦٨) ، والرضي على الكافية ٤/ ٤٢٠ ، والمغني ٣٨٥ ، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم (القسم الأول) ٢/ ٥٨٣ - ٥٨٤.

(٢) تقديم الاسم في هذا ونحوه أحسن من تقديم الفعل . انظر الكتاب ٣/ ١٦٩ - ١٧٠ ، والمقتضب ٣/ ٢٩٣ ، والأصول ٢/ ٢١٣ ، ودلائل الإعجاز ١١١ ، والأمالي الشجرية ٣٣٣.

(٣) نقل ابن الشجري في أماليه ٢/ ٣٣٥ أنها عند الكوفيين بمعنى " بل " مجردة عن الاستفهام . وانظر المغني ٦٦.

(٤) كذا في النسخة . ولعل الصواب : " وجوابها : نعم ، أو : لا " لأنه استفهام مستأنف . انظر المقدمة الجزولية ٧٢، والمقرب ٢٥٣ ، والرضي على الكافية ٤/ ٤٠٦.

فمثالها في الإيجاب : إنّها لإبلٌ أم شاءٌ ؟ أي : بل أهي شاءٌ ؟ (١) ومثالها في الاستفهام : أعندك زيد أم عمرٌو ؟ .

فإنْ كان الاستفهام بـ " هل " لم تكن إلّا منقطعة لا غير ، نحو : هل قام زيد أم قام عمرٌو ؟.

واعلم أنّ هذه الحروف مع اختلاف معانيها تعطف مابعدها على ما قبلها ، تعطف الأسماءَ على الأسماءِ ، والأفعالَ على الأفعالِ ، والجملَ على الجمل .

ويشترط في الأسماء ألّا يعطفَ الاسم على المضمر المرفوع المتصل بالفعل أو ما يعمل عمل الفعل حتى يؤكد ، لا تقول : قمتُ وزيدٌ حتى تقول : قمت أنا وزيدٌ ، إلّا في الشعر (٢) ، أو إنْ طال الكلام بفاصل ، كقولك : قمتُ اليوم وزيدٌ . وفي التنزيل ﴿ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا ﴾ (٣) ، فصل بين المعطوف / والمعطوف عليه بلا ، ٧١/أ

---

(١) الكتاب ٣/١٧٢ ، ومعاني الأخفش ٣١،١٥١ ، والأصول ٢/٢١٣.
وهذا التقدير ذكره الفارسيّ في الإيضاح ٢٩١ - ٢٩٢ ، وابن جنّيّ في المحتسب ١/٩٩ ، والصيمريّ في التبصرة ١٣٥ ، وابن الشجري في أماليه ٢/٣٣٥ ، وابن يعيش في شرح المفصل ٨/٩٧.

(٢) مثاله قول ابن أبي ربيعة :
قلتُ إذْ أقبلَتْ وزُهْرٌ تهادَى كنِعاجِ الملا تعسَّفْنَ رَمْلا
الكتاب ٢/٣٧٩ ، واللمع ١٨٤ ، والخصائص ٢/٣٨٦ ، والوجه : أقبلت هي وزُهْرٌ . وما ذهب إليه المصنف هو مذهب البصريين ، وأجاز ذلك الكوفيون في سعة الكلام . انظر الإنصاف ٤٧٤ (م ٦٦) ، والرضي على الكافية ٢/٣٣٤ ، والارتشاف ٢/٦٥٨.

(٣) سورة الأنعام ، من الآية ١٤٨.

ولا يشترط أنْ يكون الفصل قبل حرف العطف .

ويشترط في العطف على المضمر المجرور إعادة الجارّ ،لا يقال : مررت به وزيدٍ ،ولكنْ : وبزيدٍ. (١)

ويشترط في عطف الفعل على الفعل أنْ يتفقا في الزمـــان ، كقولك : قام زيد وخرج ،ولا يجوز : ويخرج ،لاختلاف الزمان.

. . .

---

(١) انظر الكتاب ٢/ ٣٨١ ،والجمل ١٨ ، واللمع ١٨٥.
وأجازه الكوفيون ويونس والأخفش من غير إعادة الجار ، وشرط الجرميّ والزياديّ تأكيده بمرفوع منفصل . انظر الإنصاف ٤٦٣(م ٦٥) ،وشرح الكافية الشافية ١٢٤٦ ،والارتشـــاف ٢/ ٦٥٨ .

الضم والفتح المضارعان للرفع والنصب
وهما النداء والنفي بلا (١)

باب النداء

النداء : تنبيه للمنادى ودعاء له ، ويكون بحروف ستة ، وهي : الهمزة ، وأي ، ويا ، وأيا ، وهيا ، ووا . (٢)

فالهمزة وأى للقريب ، وأيا و هيا للبعيد ، و وا للمندوب ، و يا للقريب وللبعيد .

والاسم المنادى على ثلاثة أضرب : مفردٌ ، ومضافٌ ، و مشبهٌ للمضاف بطوله .

فإنْ كان مفردًا معرفةً فإنَّه / يبنى على الضمِّ ، سواء كان معرفةً قبل النداء أو بالنداء ، نحو : يا زيدُ ، ويا رجلُ ، إذا أردت واحدا بعينه . ٧١ / ب

وإنْ كان نكرةً ، أو مضافًا ، أو شبيهًا للمضاف كان منصوبًا لا غير .

---

(١) كذا في النسخة . وهو عنوان . وسيتناول المصنف باب النفي بلا بعد انتهائه من النداء وملحقاته . انظر ص ١٧١ .

(٢) في المغني ٤٨٢ : « (وا) على وجهين : أحدهما : أنْ تكون حرف نداء مختصا بباب الندبة ، نحو : وازيداه ، وأجاز بعضهم استعماله في النداء الحقيقي ... » . ونسب هذا إلى المبرد . شرح الكافية الشافية ١٢٨٩ ، وشواهد التوضيح ٢١٢ . وانظر المقتضب ٤/ ٢٣٣ ، والمفصل ٣٠٩ ، والمقدمة الجزولية ٢٨٧ ، والمقرب ١٩٢ ، والجنى ٣٤٦ ، والهمع ٣/ ٣٦ .

فمثال النكرة : يا رجلًا ، إذا لم تُرِدْ واحدًا بعينه .

ومثال المضاف : يا عبدَالله ، ويا غلامَ رجلٍ .

وأما الشبه للمضاف ، ويسمى المنادى المطول، والمنادى الممطول ، ووجه شَبَهِه بالمضاف أنَّه يكون ما بعده من تمامه ، كما أنَّ المضاف إليه من تمامِ المضاف . وتمامه يكون بمعموله ، سواء كان مرفوعا ، أو منصوبا ، أو مجرورا ، وبصفته ، وبالمعطوف عليه .

مثال تمامه بالمرفوع : يا قائما أبوه . وبالمنصوب : يا ضاربا زيدًا . وبالمجرور : يا خيرًا من زيدٍ . وبالصفة : يا رجلًا كريمًا . وبالمعطوف: يا ثلاثةً وثلاثين ، إذا أردت واحدًا بعينه ، فإنْ أردت قومًا عدتهم هذا العدد قلت : يا ثلاثةُ / والثلاثون .(١) ٧٢/أ

[نداء ما فيه الألف واللام]

ويجوز دخول حرف النداء على كلِّ اسم إلَّا أنْ يكون فيه الألف واللام ، فإنَّه لا يخلو من أنْ يكونَ اسمَ الله سبحانه ، أو غيرَه .

فإنْ كان اسمَ الله جاز دخولُ حرف النداء عليه وقطعُ الألف ، فتقول : يا أَللَّهُ ، هذه اللغة المشهورة . ويجوز دخولها دون قطع الألف مع المدِّ ، ومع حذف الألف لالتقاء الساكنين .(٢)

---

(١) انظر المقتضب ٢٢٥/٤ ، والأصول ٣٤٤/١ - ٣٤٥ ، والإيضاح ٢٣٤ ، وابن يعيش ١٢٨/١ .

(٢) انظر الكتاب ١٩٥/٢ ، والأصول ٣٣١/١ ، والجمل ١٥١ ، واللسان (أله) .

ويجوز حذف " يا " ويعوض منها ميم مشددة ، فيقال : اللَّهُمَّ.
ولا يجمع بين " يا " والميم المشددة ، فيقال : يا اللَّهمَّ ، إلَّا في الشعر، فإنَّه جمع بين عوض و معوَّض . (١)

فإنْ كان الاسم الذى فيه الألف واللام غيرَ اسم الله ، فإنْ كان علمًا ، نحو : الحارث والعباس كان نداؤه بإدخال " يا " عليه وحذف الألف واللام لا غيرُ ، فتقول : يا حارثُ ، ويا عباسُ .

وإنْ كان غيرَ علم ، فإنْ كانت غيرَ لازمة جاز حذفها وإدخال / " يا " ، فتقول في الفقيه ، والكاتب : يا فقيهُ ، و يا كاتبُ . ٧٢/ب

وجاز أنْ تبقيَها وتأتي بـ " يا " وأيّ بعدها هاء التنبيه أو اسم الاشارة ، أو تأتي بهما معا ، فتقول : ياأيُّها الفقيهُ ، ويا أيُّها الكاتبُ ، أو : يا هذا الفقيهُ ، ويا هذا الكاتبُ ، أو يا أيُّهذا الفقيهُ ، ويا أيُّهذا الكاتبُ . (٢)

---

(١) مثاله قول الشاعر :
إنِّي إذا ما حدثٌ أَلَمَّا دعوتُ يا اللَّهُمَّ يا اللَّهُمَّ
المقتضب ٢٤٢/٤ ، واللمع ١٩٧ ، وشرح الكافية الشافية ١٣٠٧ .
وهذا مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أنَّ هذه الميم المشددة ليست عوضا من " يا " ، وإنَّما الأصلُ " يا الله أُمَّنا بخير " . انظر الأصول ٣٣٨/١ ، والتبصرة ٣٤٦ ، والأمالي الشجرية ١٠٣/٢ ، والإنصاف ٣٤١ (م ٤٧) ، والتبيين ٤٤٩ .
(٢) أجاز الكوفيون نداء ما فيه " أل " ، نحو : يا الرجلُ ، و يا الغلامُ . الإنصاف ٣٣٥ (م ٤٦) ، والتبيين ٤٤٤ .

وإنْ كانت لازمة ،كالذى والتي لم يجز فيها الحذف ، بل لا يجوز فيها إلَّا هذه الأوجه الثلاثة : يا أيُّها الذى ،ويا هذا الذى، ويا أيُّهذا الذى . وقد جاء في الشعر يا التي (١)، وهو من ضرورته .

[تابع المنادى]

فإنْ وصفت العلمَ أو أكدته أو عطفت عليه اسمًا عطفَ بيان ،أو عطفَ نسق وفيه الألف واللام : جاز فيها ثلاثتها : الرفع على اللفظ ، والنصب على الموضع ،فتقول : يا زيدُ الظريفُ،والظريفَ ، ويا تميمُ أجمعون، وأجمعين ،ويا زيدُ زيدٌ،وزيدًا (٢) ،ويا زيدُ والحارثُ،والحارثَ .

---

(١) في الهامش عند قوله : "يا التي" ،وبخط مغاير : "وهو قوله :
مِنَ اَجلِك يا اَلتي تَيَّمتِ قلبي وأنت بخيلةٌ بالوصل عني "
وهذا البيت لم تنسبه المصادر التي وقفت عليها . الكتاب ٢/ ١٩٧، والمقتضب ٤/ ٢٤١ ،والأصول ٣/ ٤٦٣ ،والإنصاف ٣٣٦ ، وابن يعيش ٢/ ٨ ،والرضي على الكافية ١/ ٣٨٣ ،والخزانة ٢/ ٢٩٣. والشاهد فيه نداء ما فيه أل "يا التي" ومنهم من يرى أنه على الحذف ،كأنَّه قال : يا أيتها التي ... انظر شرح السيرافي على الكتاب ٣/ ٤٥.

(٢) يفهم من كلام ابن السراج في أصوله ١/ ٣٤٤ أنه يجعل هذا المثال لعطف البيان. وانظر الإيضاح ٢٣١ . وقد جرى المؤلف على ذلك . وجعله الرضي توكيدا لفظيا ،ومثل لعطف البيان بقوله : يا عالمُ زيدٌ، وزيدًا . الرضي على الكافية ١/ ٣٦٣ ،ولعله الأولى لأنَّ عطف البيان لا يكون إلا بالأشهر . انظر ما تقدم ص ١٥١ .

وإنْ عطفت ما ليس فيه ألفولام ،أو أبدلت . فحكمُهما ـ أعني المعطوف / والبدل - حكمُهما لو دخل عليهما حرف النــداء ، ٧٢/أ تقول : يا زيدُ أخانا ،و : يا زيدُ وعمرُو .

وأما إذا كانت التوابع مضافة إضافة محضة كانت منصوبة لاغير، كقولك : يا زيدُ صاحبَ عمرٍو ، ويا تميمُ كلَّهم ، ويا زيدُ وصاحبَ عمرٍو، ويا زيدُ أخانا .

وأما المضاف والمشبه له فحكم توابعهما النصب لا غير ، فإنَّ لفظَها وموضعَها واحد .

[حذف حرف النــداء]

ويجوز حذف حرف النداء من المنادى ،إلّا من النكـرات ،سواء تَعرَّفت في(١) النداء أولم تَعَرَّف ،ومن المبهماتِ ،فلا يجوز : رجــلُ ، ولا رجلاً ، ولا هذا ،وأنت تريد : يا رجلُ ،ويا رجلاً ،ويا هذا .

إلّا أنْ يرد منه شيءٌ شاذًا(٢) فيسمع ولا يقاس عليـــه ،

---

(١) كذا في النسخة. ولعل الأولى : "بالنداء".

(٢) كذا في النسخة ،بالنصب ،وهو حال من شيءٍ ، وشيءٌ نكرة ،والأَولى أنْ يكون بالرفع نعتا. وقد أجاز بعضهم مجيءَ الحال من النكرة. انظر ما تقدم ص ٩٣.

قالوا : افْتَدِ مَخْنوقُ(١) ، يريدون : يا مخنوقُ ، و : أطْرِقْ كَرا(٢)، يريدون : يا كروان ، فجمعوا فيه بين شذوذين ، ترخيم النكـرة ، وحذف حرف النداء منه.

[المنادى المضاف إلى ياء المتكلم]

وأما المنادى المضاف / إلى ياء المتكلم : فإنَّ فيه خمس ٧٣/ب لغات : تقول في غلام إذا أضفته إلى نفسك وناديته : يا غلاميَ، بفتح الياء ،و : يا غلاميْ ، بإسكانها ،و : يا غلامِ ، بحذف الياء(٣)، و : يا غلامَا ، بقلب الياء ألفا ، و: يا غلامُ ، بضم الميم كالنكرة المقصودة .

---

(١) هذا مثل من أمثال العرب ،يضرب لكل شفوق عليه مضطر .مجمع الأمثال ٢/ ٥١ ،والمستقصى ١/ ٥٦٥ ،وانظر الكتاب ٢/ ٢٣١ ، والمقتضب ٤/ ٢٦١ ،والمحتسب ٢/ ٧٠ ،وابن يعيش ٢/ ١٦ ، والرضي على الكافية ١/ ٤٢٧.

(٢) مثل بقيته : إنَّ النعامَ في القرى . يضرب للذى ليس عنده غَناء، ويتكلم ،فيقال له : اسكت ،وتَوقَّ انتشارَ ما تلفظ به كراهـة ما يعقبه . مجمع الأمثال ٢/ ٢٨٥ ، وجمهرة الأمثال ١/ ١٩٤، واللسان (طرق ، كرا). والكروان طائر. والمعنى أنَّ النعـام الذى هو أكبر منك قد اصطيد وحمل إلى القرى. الرضي علـى الكافية ١/ ٤٢٧. وانظر الكتاب ٢/ ٢٣١ ، ٣/ ٦١٧ ،والمقتضب ٤/ ٢٦١ ،والأصول ٣/ ٣٠ ،والمحتسب ٢/ ٧٠ ،وابن يعيش ٢/ ١٦ ، ٢٠ ،وشرح الكافية الشافية ١٣٦٠.

(٣) هذه اللغة أجودها . المقتضب ٤/ ٢٤٥، والجمل ١٥٩ ،وانظر الكتاب ٢/ ٢٠٩. وهناك لغة سادسة وهي حذف الألف وإبقاء الفتحة دليلا عليها ،فيقال : يا غلامَ . شرح الكافية الشافية ١٣٢٣ وذكر الرضي أنها شاذة . الرضي على الكافية ١/ ٣٦٠.

باب الاستغاثـــة

الاستغاثة : أنْ تُدخلَ على المنادى لامَ الجر ،فيدل ذلك أنك تدعوه لدفع أو نفع بعينك عليه.

وفُتحت اللامُ ،لأنّها تُفتح مع المضمر ،والمنادى منزّل منزلةَ المضمر ،ففُتِحت معه. وأيضا فرقا بين المستغاث به والمستغاث له ، في قولك : يا لَزيدٍ لِعمرٍو ، تفتح الأولى وتكسر الثانية للفـــــرق.

وقد تدخل اللام أيضا للتعجب ،كقولك : يا لَلْعَجَب .

فإنْ عطفت على المستغاث اسما آخر مستغاثا به : كسرت لامه لا غير ،تقول : يا لَـــزيد ولِعمرٍو .(١)

---

(١) الكتاب ٢/٢٢٠ ،وانظر المقتضب ٤/٢٥٥ ،والأصول ١/٣٥٣.

/ باب الندبـــــــة

٧٤/أ

المندوب منادى لا لِيُجيبَ ،ولكنْ لِيُتفجعَ عليه .

وحكمه كحكم المناديات ،إلَّا أنَّه لا يندب إلَّا بأشهرِ أسمائِه ، ولا يندب نكرة ،ولا مبهم ،ولا صفة .(١)

ويختص من الحروف : بـ" يا " ،و"وا" . ويختص بلحـــاق الألف في آخره ،ويجوز ألَّا تلحق ، وإذا وقفت ألحقت الهاء ،فتقول : يا زيداه ،و : وازيداه ، فإنْ وصلت حذفتها .(٢)

وإنْ كان مضافًا أو موصولًا ألحقتَ الألفَ آخرَ المضاف إليه وآخر الصلة ،فتقول : واعبدَ المطلباهْ ،وا مَنْ حفرَ بئرَ زمزماهْ.

فإنْ خفت التباس مذكر بمؤنث ،أو تثنية بجمع في المضمـــرات قلبت الألف إلى جنس حركة المضمر ،فتقول في غلام المخاطَبة : واغلامَكِيهْ، لئلَّا يلتبس بالمذكر ، وفي غلام الغائبين : واغلامهُموهْ ،لئلَّا يلتبس بالاثنين . وفي غـــلام / جماعة المخاطبين : يا غلامكُموهْ ، لئـــلَّا

٧٤/ب

---

(١) انظر الكتاب ٢/٢٢٧ ، والمقتضب ٤/٢٦٨ ،وأجاز يونس والكوفيون إلحاق ألف الندبة الصفة ، نحو : وازيدُ الظريفاهْ ، وهو ظاهر كلام ابن جني . الكتاب ٢/٢٢٦ ،وسر الصناعة ٥٢٤ - ٥٢٥ ، والإنصاف ٣٦٤ (م ٥٢) .وابن يعيش ٢/١٤ .

(٢) انظر الكتاب ٢/٢٢٠ ،وابن يعيش ٢/١٣ - ١٤ .

يلتبس بالاثنين . وفي غلام الغائب : واغلامَهُوهْ ،لئلّا يلتبس بغلام الغائبة.[١]

وكل ما آخره ألف ،نحو : مثنّىً ومعلّىً تحذف لأجل ألف الندبة ، ولا تقلب .

وإذا ندبت المضاف إلى ياء المتكلم قلت : ياغلاميَاهْ ، فيمن فتح الياء. وكذلك فيمن سكّنها عند سيبويه ،وفيمن قلبها ألفا عنده. والمبرد يجيز فيهما : يا غلامَاه ،بحذفها وحذف التي انقلبت عنها.[٢]

ويا غلامَاه ،فيمن حذفَ الياءَ وأبقى الكسرةَ ، وكذلك فيمَنْ قال : يا غلامُ ،بالضم.

----

(١) انظر الكتاب ٢/ ٢٢٤،والمقتضب ٤/ ٢٧٤.

(٢) انظر الكتاب ٢/ ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٣ ،والمقتضب ٤/ ٢٧٠ ، والرضي على الكافية ١/ ١٦٤.

باب الترخيم

الترخيم : حذف حرف أو حرفين من آخر الاسم في النداء ، وله ستة شروط إذا لم يكن فيه تاء التأنيث ، وهي :

أَنْ يكون علما ، وغير مضاف ، ولا شبيها له ، ولا مندوبا ، ولا مستغاثا به ، وتزيد عدة حروفه عن ثلاثة أحرف .

فلا / يجوز ترخيم النكرة ، نحو : ضارب وخارج ، إلَّا ما جاء منه شاذا ، كقولهم : "يا صاحِ" في صاحب .[1] ٧٥/أ

ولا ترخيمُ المضافِ ، نحو : يا غلامَ زيدٍ ، ولا المشبهِ له ، نحو : يا ضاربًا رجلا .

ولا مندوبًا[2] ، نحو : واجعفراه ، ولا مستغاثا[2] به ، نحو : يا لَخالد ، ولا ما كان على ثلاثة أحرف فأقل ، نحو : زيد ، وعمرو .

---

(١) الكتاب ٢٥٦/٢ ، والأصول ٣٦٥/١ ، والأمالي الشجرية ٨٨/٢ . وفي اللسان (صحب) : "وقولهم في النداء : يا صاح ، معناه : يا صاحبي ، ولا يجوز ترخيم المضاف إلَّا في هذا وحده ، سمع من العرب مرخما " . ونسب الشيخ عضيمة في حواشي المقتضب ٢٤٣/٤ ، إلى ابن مالك أنه مرخم "صاحبي" أيضا ، معتمدا على طبعة سابقة من شرح الكافية ، والمثبت في الطبعة الجديدة أنه مرخم "صاحب" وهو الصواب إنْ شاء الله . وانظر شرح الكافية الشافية ١٣٥٩ - ١٣٦٠ .

(٢) كذا في النسخة ، بالنصب وهو على تقدير فِعْل ، أي : ولا ترخم مندوبا ، ولا مستغاثا به .

فإنْ كان فيه تاء التأنيث : لم تشترط فيه العلمية ، ولا الزيادة على ثلاثة أحرف . تقول في ثبة : ياثُبُ .

والترخيم من خواص النداء ، إلَّا في ضرورةِ الشعرِ فإنَّه يجوز ترخيم غير المنادى . (١)

وفي الترخيم وجهان ، أحدهما : أنْ تحذفَ آخر الاسم ، و تترك ما قبل المحذوف على ما كان عليه ، فتقول في حارث : يا حارِ ، فتحذف الثاء و تترك الراء مكسورة .

والثاني : أنْ تحذف الآخر ، وتجعل ما بقي بمنزلة اسم لم يحذف منه شيء ، فتعامله تلك المعاملة ، فتقول : / يا حارُ ، بضم ٧٥/ب الراء ، كما تقول : يا زيدُ ، وهذا معنى قول النحويين : كيف ترخم كذا على لغة من يقول : يا حارِ ، و: يا حارُ ؟ .

[ما يحذف من الاسم للترخيم]

وأما ما يحذف من الاسم ، فإنَّ الاسم إذا كان في آخره زيادتان زيدتا معا ، كالألف والنون في عثمان ، وألفي التأنيث في أسماءَ ، وألف التثنية و نونها في "زيدان" ، وواو الجمع ونونه في "مسلمون" ، حذفتهما معا ،

---

(١) مثاله قول المغيرة بن حبناء التميمي :

إنَّ ابنَ حارثَ إنْ اشتَقْ لرؤيته أوأمتدحْه فإنَّ الناسَ قد علموا

يريد : حارثة . الكتاب ٢/ ٢٧٢ ، والأصول ٣/ ٤٥٨ ، وأسرار العربية ٢٤١ .

تقول في عثمان : يا عُثمَ ،وفي أَسْماءَ : يا أَسْمَ ،وفي زيدان : يا زيدَ ،
وفي مسلمون : يا مسلمُ .

وكذلك إذا كان في آخره حرف أصلي أو ملحق (١) قبله حرف
زائد حذفت الزائد مع ما بعده من الأصلي أو الملحق إذا بقي بعد
الحذف على ثلاثة أحرف فصاعدا ، تقول في منصور : يا منصُ ، فتحذف
الواو الزائد والراء الأصلية ،وفي عمّار : يا عمَّ ،وفي عنتريس (٢) :
يا عنترِ .

وما كان في آخره تاء التأنيث حذفتها فقط .

وكذلك ما / كان آخره حرفا أصليا أو زائدا وليس قبله ٧٦/أ
حرف زائد للمدّ ،أو قبله وهو على أربعة أحرف ، فلست تحذف منه
إلّا حرفا واحدا ، تقول في جعفر : يا جعفُ ، وفي ثمود : يا ثمو ،
على لغة من يقول : يا حارِ ،ويا ثَمو ، على لغة من يقول : يا حارُ (٣) .

وإن كان الاسم مركبًا حذفت الثاني من الاسمين ، تقول في
حضرموت : يا حضرَ ،وفي خمسة عشر : يا خمسةَ .

---

(١) مثال الملحق : "بهلول" ، فهو ملحق بعصفور ،فيقال في ترخيمه :
يا بُهْلُ ،بحذف الواو الزائدة واللام المزيدة للإلحاق .

(٢) العنتريس : الداهية والشجاع ،والعنتريس : الناقة الصلبة
الوثيقة الشديدة الكثيرة اللحم الجواد الجريئة ، وقد يوصف به
الفرس . اللسان (عترس) .

(٣) الإيضاح ٢٣٨ .
وفي الأصول ٣٦٥/١ : أنّ الفراء لا يجيز : يا ثمو ، في ثمود ،
لأنه ليس له نظير في الأسماء .
وانظر التسهيل ١٨٩ ،وشرحه لابن مالك ٨٣٨/٢ ، ٨٤١ .

باب النفي بـــــلا

اعلم أنَّ " لا " تدخل على المفرد ، وعلى الجملة.

فإذا دخلت على المفرد لم تعمل شيئا ،كقولك: جئت بلا زاد .

وإذا دخلت على الجملة ،فإنْ كانت فعلية لم تعمل شيئا أيضا ، ويكون الفعل الواقع بعدها مضارعًا ،نحو : لا يقوم زيد ،وإنْ كـــان ماضيا فلا بد من تكرارها ،كقوله تعالى : ﴿ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴾ (١) ، وقد ورد بعدها من غير تكرار ،وهو قليل .

وإنْ كانت اسمية / فإن كان مبتدؤها معرفة فـلا عمـــل ٧٦/ب لِـ" لا " فيه ، ويجب التكرار فيها عند الأكثر (٢) ،كقولك : لا زيـدٌ في الدار ولا عمرٌو .

وأما قولهم : لا نَوْلُكَ أَنْ تفعلَ (٣) ، فإنَّما جاء بعدها المعرفة ، من غير تكرار ، حملا على المعنى ؛لأنَّ معناه : لا ينبغي لك أنْ تفعلَ .

---

(١) سورة القيامة ، آية ٣١ .

(٢) أجاز المبرد وابن كيسان عدم التكرار . الرضى على الكافية ٢/ ١٦١، والارتشاف ٢/ ١٧٢ ،وانظر المقتضب ٤/ ٣٥٩ .

(٣) في الصحاح " نولك أنْ تفعلَ كذا ، أي حقك ،وينبغي لك". وانظر الكتاب ٢/ ٣٠٢ ، ٤/ ٢٢٢ ،والإيضاح ٢٤٨ ،والأمالي الشجرية ٢/ ٢٢٥ ،وابن يعيش ٢/ ١١١-١١٢ ،واللسان (نول) .

وإنْ كان المبتدأ من الجملة نكرة ،وأريد عمومها - وهذا هـــو مقصود الباب - فنقول : النكرة العامة الواقعة بعد لا ، إذا لـــم تتكرر ،ولم يَفصِلْ بينها وبين «لا»فاصلٌ ،ولم تكن مضافةً ،ولا مُشْبِهَـــة للمضافة وجب بناؤها مع «لا» ،كقولك : لا رجلَ في الدار ،ولا غلامَ لك. (١)

فإنْ تكررت جاز البناء،والإعراب ،والرفع (٢) ،تقول : لا رجلَ في الدار ولا امرأةً ،ويجوز : لا رجلٌ في الدار ولا امرأةٌ.

وإنْ فَصَلَ بين «لا»والنكرةِ فاصلٌ وجب الرفعُ ،ولزم التكرار ،كقولك : لا فيها رجلٌ ولا امرأةٌ.

وإنْ كانت مضافة أو / شبيهة لها ، ولم يفصل بينهما وجب ٧٧/أ النصب ،وعملت عملَ إنَّ ،تقول في المضاف : لا غلامَ رجلٍ في الدار، وفي المشبهة للمضاف : لا ضاربًا زيدا في الدار . وإنْ تكررت جاز الرفع أيضا ، كقولك : لا غلامُ رجل في الدار ولا غلامُ امرأة . وإنْ فصل بينهما (٣) وجب الرفع ،ولزم التكرار ،كقولك : لا في الدار غلامُ رجلٍ ولا غلامُ امرأةٍ .

---

(١) مذهب الكوفيين أنّه معرب منصوب بلا . الإنصاف ٣٦٦ (م ٥٣)، والتبيين ٣٦٢ . وإليه ذهب الزجاج ،والسيرافيّ . ابن يعيش ١٠٦/١ ،والرضي على الكافية ١٥٥/٢ ،والجنى ٣٠٠ . ونسبه السيوطيّ في الهمع ١٩٩/٢ أيضا إلى الجرميّ،والرمانيّ .

(٢) مراد المؤلف هنا أنّ المعطوف فيه ثلاثة أوجه ،ويعني بالإعراب حالة النصب . وقد مثل للنصب والرفع . وفي المسألة خمس صور ، انظرها في التبصرة ٣٨٧ - ٣٨٨ ،وأوضح المسالك ١٤/٢-٢٠ .

(٣) في النسخة : "بينها".

وإنْ دخلت همزة الاستفهام على «لا» المبنيّ معها الاسم ، إما لمجرد الاستفهام ، وإما للعرض ، وإما للتمني بقي الاسم مبنيا كما كان قبل دخولها ، تقول : أَلَا مَالَ لك ؟ أَلَا رجلَ في الدار ؟ [١]

واعلم أنّ لا والمنصوبَ بها في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه، [٢] ومابعده خبره.

وقد يحذف الخبر مع " لا " كثيرا ، ومنه : لا إلهَ إلَّا اللَّـهُ ، يريد : لا إلهَ لنا ، أو لا إلهَ في الوجود . [٣] و " إلَّا اللهُ " بدل من موضع " لا إلَه " . ولا يجوز / أنْ يكون إلَّا اللهُ الخبرَ ، لأَنَّـه مثبت وخبر لا لا يكون إلَّا منفيا . وكذلك لا حولَ ولا قوةَ إلَّا بالله ، فقوله : إلَّا بالله ليس خبرا ، لِما ذكرنا ، بل الخبر محذوف ، أي : لا حولَ لنا .

٧٧/ب

وإذا وصفت منصوب لا ، فإنْ كان مبنيا معها جاز في الصفة ثلاثة أوجه :

البناء : فتقول : لا رجلَ ظريفَ ، فتجعل الصفة والموصوف كاسم واحد كخمسةَ عشرَ ، وتنصبهما بلا .

---

(١) انظر الأصول ٣٩٦/١ ، والتبصرة ٣٩٢ .

(٢) الكتاب ٢٧٥/٢ - ٢٧٦ ، ٢٩٣ . وانظر المقتضب ٣٦٩/٤ ، والأصول ٣٨٥/١ ، والإيضاح ٢٤٠ ، والتبصرة ٣٨٦ .

(٣) الإيضاح ٢٣٩ .

والثاني : الإعراب والنصب مع التنوين ،و تكون صفةً على اللفظ،[١]

فتقول : لا رجلَ ظريفًا في الدار.

والثالث : الإعراب والرفع مع التنوين ،و تكو ن صفة على الموضع،[٢]

تقول : لا رجلَ ظريفٌ في الدار.

فإنْ أتيت بصفةٍ أخرى بعد هذه الصفة لم يجز فيها إلَّا الإعرابُ والتنوين لا غير ،فتقول : لا رجلَ ظريفَ عاقلٌ ،أو عاقلًا لا غير. ولا يجوز فيها البناءُ ؛ لأنَّ / ثلاثة أشياءَ لا تُجعَل كالشيءِ الواحدِ.[٣] ٧٨/أ

ولا يجوز في العطفِ إلَّا التنوينُ والنصبُ على اللفظ[١] ،أو الرفع على الموضع ،ولا يجوز البناء ،تقول : لا رجلَ في الدار وامرأةً ،بالنصب والتنوين بالعطف على اللفظ[١] ،وامرأةٌ بالرفع والتنوين ،على الموضع. والبدل لا يكون إلَّا على الموضع[٢] لا غير.[٤]

و إنْ كان المنصوب بلا مضافا ،أو مُشْبِهًا للمضاف لم يجز في الوصف إلَّا النصب والتنوين لا غير[٥] ، تقول : لا غلامَ رجلٍ عاقلًا في الدار، ولا ضاربا زيدا كريمًا عندنا ، وما أشبه ذلك .

وقد ورد إقحام اللام في هذا الباب من غير فصل ،و مع الفصل ، و هو قليل . والفصل يكون بالظرف والمجرور لا غير ، قالوا مع غير

---

(١) أي :بالعطف على محل اسم لا . وعلى ذلك جرى المتأخرون في عباراتهم.

(٢) أي :بالعطف على محل لا مع اسمها.

(٣) انظر الكتاب ٢/٢٨٩ ،والمقتضب ٤/٣٦٧ ،والتبصرة ٣٨٧.

(٤) في الصبان على الأشموني ٢/١٤ : " حكم البدل الصالح لعمل لا حكم النعت المفصول ،نحو : لا أحد رجلًا وامرأة فيها ، ولا أحد رجل وامرأة فيها . فإنْ لم يصلح له تعيَّن الرفع ، نحو : لا أحد زيد وعمرو فيها ".

(٥) الصواب : يجوز النصب والرفع ، أي : عاقلًا ، وعاقلٌ. الصبان على الأشموني ٢/١٣.

الفصل : لا أبا لك (١) ، ومع الفصل : لا يَدَيْ بها لك (٢) ،فاللام مقحمة ؛ لأنَّ حذف التنوين والنون (٣) يقتضي الإضافة ،لكنْ دخلت / ٧٨/ب اللام مقحمةً بين المضاف والمضاف إليه .

والنكرة المثناة إذا وقعت بعد لا على الشرائط المذكورة بنيت معها كالمفرد ،وثبتت النون ،وكانت علامةُ البناءِ الياءَ (٤) ، فتقول : لا رجلين في الدار ،فالياء هاهنا في رجلين بمنزلة الفتحة في لارجلَ ، فأجروا الياءَ كالفتحةِ في البناء ،كما أجروها كالفتحة في الإعراب . فأجروا الياءَ في رأيت الرجلين مُجرى الفتحة في قولك : رأيت رجلًا . هذا مذهب سيبويه. (٥)

وكل منصوب بـ " لا " يعمل فيما بعده يكون منصوبا منوّنًا ، ويكون من المشبه للمضاف ،كقولك : لا أمرًا اليومَ لك ،

---

(١) عقد سيبويه لهذه المسألة بابا في كتابه ٢ /٢٧٦.

(٢) في النسخة : " لا يَدَيْ لك بها ".
وقد استقبح سيبويه حذف النون هنا ،وأجازه يونس .
انظر الكتاب ٢/٢٧٩ - ٢٨١ ،والأصول ١/٤٠٢-٤٠٣، وابن يعيش ٢/١٠٧-١٠٨، والرضى على الكافية ٢/٨٢ .

(٣) كذا في النسخة،والصواب : لأنّ إثبات الألف في "أبا" ،وحذف النون في " يدى " .

(٤) في النسخة : "وكانت علامةَ البناءِ الياءُ " . وآثرت أنْ تكونَ الياء هي الخبر ، لأنّها هي الحكم .

(٥) الكتاب ٢/٢٨٣. وانظر ابن يعيش ٢/١٠٦ .

إذا أعملت أمرًا في اليوم.(١)

وأما قوله تعالى : ﴿ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ ﴾(٢) ، و ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾(٣) ، و ﴿ لَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ ﴾(٤) فالمجرورات في موضع الخبر ، وليست معمولة للمنصوب بلا ، وإلّا كانت منونة لا غير .

---

(١) هنا ألحقَ المصنف المصدر بالوصف العامل فيما بعده ، فيكون شبيها بالمضاف والشبيه بالمضاف ما اتصل به شيء من تمام معناه ، سواء كان مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا أو معطوفا عليه ، ويمثلون لذلك بنحو : لا قبيحًا فعله محمودٌ ، ولا طالعًا جبلًا حاضرٌ ، ولا خيرًا من زيد عندنا ، ولا ثلاثة وثلاثين حاضرون . انظر أوضح المسالك ٢ / ١٤ (مع تعليق عبد الحميد) .

(٢) سورة يوسف، من الاية ٩٢ .

(٣) سورة البقرة، من الاية الثانية .

(٤) سورة البقرة، من الاية ١٩٧ .

/ باب النكرة والمعرفـــــة ٧٩/أ

النكرةُ كلُّ اسمٍ شائعٍ في جنسه ، لم يُخَصَّ به واحدٌ من الجنس دون آخر ،نحو : رجل ، و غلام ،وما أشبه ذلك .

ويعرف تنكره بدخولِ الألفِ واللامِ عليه إنْ كان غيرَ مضافٍ ، تقول في رجل و غلام : الرجل، والغلام .

وبدخولهما على المضاف إليه إنْ كان مضافا ،تقول في غلام رجل : غلام الرجل .

و بجواز دخول رُبَّ عليه ،تقول : رُبَّ رجلٍ .

و بجواز كونه صفة لنكرة ،كقولك : هذا رجلٌ عاقلٌ .

أو حالا من معرفةٍ ،أو نكرةٍ خاصَّةٍ ،تقول في الحال من المعرفة : جاء زيدٌ راكبًا ،وفي الحال من النكرة الخاصة قوله تعالى :
﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴿ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَا ﴾ (١) ، فأمرا حـــال من أمر حكيم .

و بجواز كونه تمييزا ،كقولك : عفقأ زيد شحما ، و هذه عشرون درهما .

وأما المعرفة فما خَصَّ (٢) / واحدا بعينه ،و هي خمسة أجناس: ٧٩/ب

----

(١) سورة الدخان، الآيتين ٤ ، ٥ .

(٢) الكتاب ٢/ ٥ ،والمقتضب ٤/ ٢٧٦ ،والجمل ١٧٨ .

الأعلامُ ،والمضمراتُ ،والمبهماتُ (١) ، وما عُرِّف بالألف واللام ،وما أضيف إلى واحد من هذه الأربعة.

[العلـــــم]

فأما العلم فينقسم إلى : اسمٍ ، كـزيد وعمرٍو ،وإلى كنية كأبي عبدالله ،وأبي محمد ،وإلى لقب ،كقفة وبطة.

وينقسم إلى : مفردٍ كزيد وعمرو ،وإلى مضافٍ ومضاف إليه كعبدالله وعبد الرحمن ،وإلى اسمين جُعلا اسمًا واحدًا ،كبعلبك ، وحضرَموت ،وإلى جملةٍ ،كتأبط شرا ،وأَطْرِقا . (٢)

وينقسم إلى : منقول كالفضل ، والعباس ،وإلى مرتجل ، كحمدان وعمران ، ومعنى المرتجل : ألّا يكون موضوعًا لجنسٍ ثم نقل منه ،والمنقول بعكسه.

---

(١) عنده في الهامش ،بخط مغاير : " شملت الموصول واسم الإشارة ، ومن جعلها سبعة زاد المنادى ، نحو : يا رجل ،لمعيَّن " ، وانظر شرح التسهيل لابن مالك ١/١٥٠.
ومن زاد معها المنادى ابن الحاجب في الكافية ١٦٥ ،وابن مالك في التسهيل ٢١ ،وشرح الكافية ٢٢٢-٢٢٣ ،وابن هشام في أوضحه ١/٨٣ ،وقال الرضي في شرح الكافية ٢/٢٤٣ : " ومن لم يعده من النحويين في المعارف فلكونه فرعَ المضمرات ، لأنّ تعرّفه لوقوعه موقع كاف الخطاب ".

(٢) أَطْرِقا : موضع بنواحي مكة ، من منازل خزاعة وهذيل . مراصد الاطلاع ١/٩٢ . وانظر معجم البلدان ١/٢١٨ " أَطْرِقَا ".

ويدخل الألف واللام على المنقول من الصفة والمصدر إشعاراً بالأصل ، ويجوز حذفهما ، تقول : الحارث وحارث ، والفضل وفضل .

وما صار تعريفه بالعلمية بعد دخول الألف واللام / عليه لا يجوز حذفهما منه ، كالثريا ، والدَّبَرَان .(١) ٨٠/أ

وللعلَم تقسيمات أُخَرُ أعرضنا عنها لقلةِ احتياج المبتدئ ، والمتوسط إليها .

[المضمـــــر]

وأما المضمر : فهو ما كان كناية عن مظهر ، وهومبنيٌّ أبدا ، ويكون مرفوع الموضع ومنصوبَه ومجرورَه ، ويكون متكلما ومخاطبا وغائبا ، ومفردا ومثنى ومجموعا ، ومذكرا ومؤنثا . ويكون متصلا ومنفصلا .

فالمرفوع والمنصوب يكونان متصلين ومنفصلين ، والمجرور لا يكون إلّا متصلا لا غير .

فالمرفوع المنفصل للمتكلم الواحد " أنا " مذكرا كان أو مؤنثا ، وللجماعة " نحن " يستوى فيه المذكر والمؤنث .

---

(١) الدَّبَرَان " محركة " : نجم بين الثريا والجوزاء ، ويقال له : التابع ، والتويبع ، وهو من منازل القمر ، سمّي دبرانا ، لأنّه يدبر الثريا ، أي يَتْبَعُها . اللسان (دبر) . وانظر التاج .

والمنصوب المنفصل للمتكلم الواحد " إيّايَ " يستوى فيه المذكر والمؤنث ، وللاثنين والجماعة " إيّانا " على الاستواء أيضا .

والمرفوع المنفصل للمخاطب الواحد " أنتَ " بفتح التاء للمذكر ، / و " أنتِ " بكسرها للمؤنثة ،و" أنتما " لهما ،و" أنتم " لجماعة ٨٠/ب المذكر ، و" أنتن " لجماعة المؤنث .

والمنصوب المنفصل للمخاطب المذكر الواحد " إيّاكَ " بفتح الكاف ،و " إيّاكِ " بكسرها للمؤنثة ،و" إيّاكما " لهما ،و" إيّاكم " لجماعة المذكر ،و " إيّاكنَّ " لجماعة المؤنث .

والمرفوع المنفصل للغائب الواحد المذكر " هو " ،وللمؤنثة " هي " ،ولهما " هما " ،ولجماعة المذكر " هم "، ولجماعة المؤنث " هنَّ ".(١)

وأما المتصل فالمرفوع منه للمتكلم الواحد التاء المضمومة ،نحو: فعلتُ ، ويستوى فيها المذكر والمؤنث . والنون والألف للاثنين والجماعة على الاستواء ،نحو : فعلنا .

والمرفوع المتصل للمخاطب الواحد المذكر التاء مفتوحة ،وللمؤنثة مكسورة ،نحو : فعلتَ ،وفعلتِ . ولهما التاء والميم والألف بعدهما ، نحو : فعلتما ،ولجماعة المذكر التاء والميم ،نحو : فعلتم . ولجماعة

---

(١) سيأتي قريبا ذكر ضمائر الغائب المنصوبة المنفصلة. انظر ص ١٨٢ .

المؤنث / التاء والنون المشددة ،نحو : فعلتُنَّ . ٨١/أ

والمرفوع المتصل للغائب المذكر الواحد المستكن لا يكون في اللفظ تقول : زيدٌ فَعَلَ ، ففي فَعَلَ ضمير متصل تقديره : هو ، وتقول في المؤنثة : هند فَعَلَتْ . وثبتت التاء لتدلَ على تأنيث الضمير .

وللمذكرَين الألف ،نحو : فَعَلَا . وللمؤنثين الألف أيضا مع تاء التأنيث ،نحو : فَعَلَتَا .

ولجماعة المذكر الواو ،نحو : فعلوا . ولجماعة المؤنث النون نحو : فَعَلْنَ .

وأما المنصوب المتصل فللمتكلم النون والياء(١) ،نحو : ضربني ، يستوى فيه المذكر والمؤنث .

وللاثنين والجماعة النون والألف ،نحو : ضَرَبَنا ، على الاستواء.

وللمخاطب الواحد المذكر الكاف مفتوحة ،نحو : أكرمكَ ،وللمؤنثة مكسورة ،نحو : أكرمكِ .

ولهما الكاف والميم بعدهما الألف / ، نحو : أكرمكما . ٨١/ب

---

(١) في الكتاب ٣٦٨/٢ : " اعلم أنَّ علامة إضمار المنصوب المتكلِّم «ني» ". والمشهور أنَّ ياء المتكلم في نحو " ضربني " هي الضمير ،والنون زائدة للوقاية . شرح المقدمة المحسبة ١٤٧ ،ونتائج الفكر ١٩٣، والتوطئة ١٧٥ ، وابن يعيش ٨٩/٣ ،والبسيط ٣٠٧. وانظر ما يأتي ص ١٨٦.

ولجماعة المذكر الكاف والميم ، نحو : أكرمكم.

وللمؤنث الكاف والنون المشددة ، نحو : أكرمكنَّ.

وللغائب الواحد المذكر الهاء المضمومة ، نحو : ضربهُ .

وللمؤنثة الهاء المفتوحة بعدها الألف ، نحو : ضربهَا .

ولهما " هما " نحو : ضربهما .

ولجماعة المذكر " هم " ، نحو : ضربهم. (١)

وأما المجرور فكلُّه متصل ، الياء للمتكلم ، من غير نون قبلها ، نحو : غلامي ، على الاستواء .

وسائر ضمائره للمتكلم والمخاطب والغائب كضمائر النصب المتصلة ، تقول : غلامنا ، وغلامكَ ، وغلامكِ ، وغلامكما ، وغلامكم ، وغلامكنَّ ، وغلامه ، وغلامها ، وغلامهما ، وغلامهم ، وغلامهنَّ .

فيحصل مما ذكرنا أنَّ جميع الضمائر ثمانية وخمسون ضميرًا. أربعة وعشرون منفصلة ، وأربعة (٢) وثلاثون متصلة .

فالمنفصلة اثنان للمتكلم المرفوع ، أنا، و نحن .

واثنان للمتكلم المنصوب / ، إيَّايَ ، وإيَّانا . ٨٢/أ

وعشرة للمخاطب ، المرفوع خمسة : أنتَ ، أنتِ ، أنتما ، أنتم ، أنتنَّ.

---

(١) سيأتي قريبا ذكر ضمير جماعة المؤنث ، نحو : ضربهنَّ ، انظر ص ١٨٣.

(٢) في النسخة : " أربع ".

وللمنصوب خمسة : إيّاكَ ،إيّاكِ ،إيّاكما ،إيّاكم ،إيّاكنَّ .

وللغائب عشرة ،للمرفوع خمسة : هو ،هي ، هما ،هم ،هنَّ.

وللمنصوب خمسة : إيّاه ،إيّاها ،إيّاهما ،إيّاهم ،إيّاهنَّ.

والمتصلة للمتكلم أربعة : فعلتُ ،فعلنا ، ضربني ، ضربنا ، غلامي ،غلامنا.(١)

وخمسة عشر للمخاطب : للمرفوع خمسة : ضربتَ ،ضربتِ ، ضربتما ، ضربتم ، ضربتنَّ.

وللمنصوب خمسة : ضربكَ ،ضربكِ ،ضربكما ، ضربكم ،ضربكنَّ.

وللمجرور خمسة : غلامكَ ،غلامكِ، غلامكما ،غلامكم ،غلامكنَّ.

وللغائب خمسة عشر : للمرفوع خمسة : زيد ضربَ ،وهند ضربتْ، ضَرَبا ، ضَرَبَتا ،ضربوا ،ضربْنَ.

وللمنصوب خمسة : ضَرَبهُ ،ضَرَبَهَا ،ضَرَبهما ،ضَرَبهم ،ضَرَبهنَّ.

وللمجرور خمسة : غلامه ،غلامها ،غلامهما / غلامهم ،غلامهنَّ. ٨٢/ب

---

(١) لعل المصنف جعل ضميرَيْ المتكلم المجرور "غلامي وغلامنا" وضميرَيْ المنصوب في "ضربني وضربنا" شيئا واحدا ،وعلى ذلك فهما اثنان بالإضافة إلى ضميرَيْ المرفوع المتصل يكون المجموع أربعة ضمائر .
ولو فصلَ ضميرَيْ المجرور عن ضميرَيْ المنصوب لكان المجموع ستة ، وبذلك يكون مجموع الضمائر ستين ضميرا ،وانظر شرح المقدمة المحسبة ١٥٥-١٥٧،والملخص ١٨٥.

ولما فرغنا من ذكر المضمرات وتقسيمها فلنتكلم في إعرابها على الجملة ،فنقول :

المرفوع المنفصل يكون مبتدأ ، نحو [هو](١) قائمٌ ، وأنا قائـــمٌ .

وخبرا نحو : القائمُ أنا ،وهو .

ويكون اسم " ما " نحو : ما هو قائما .

وخبر إنَّ ،نحو : إنَّ زيدا هو ، إذا أخبرت عن مسؤولٍ عنه .

ولا يكون فاعلا،ومفعولا لمْ يسمَّ فاعله إلَّا مع " إلَّا " ، أو الصفـة الجارية على غير من هي له ، أو المصدر المضاف إلى المفعول ، تقول في المقرون بـ " إلَّا " ما ضرب زيدا إلَّا هو ، أو : إلَّا أنا ،وتقول في الصفة الجارية على غير من هي له : هند زيد ضاربته هي ،وتقول في المصـدر المضاف إلى المفعول : زيد عجبت من ضرب عمروٍ هو .

ويكون تأكيدا ،فتقول - : زيد ضرب هو ، فهو تأكيد ،للمضمر في ضرب .

ويكون فصلا ، ومعنى الفصل أنْ يدخل بين معرفتين ،أو معرفة ونكرة / تقارب المعرفة ،أو نكرتين تقاربان المعرفة ،بشرط أنْ يكونا ٨٣/أ مبتدأ وخبرًا ،أو كانا في الأصْل مبتدأ و خبرًا ،ويؤذن(٢) أنَّ الثاني ليس

---

(١) تكملة يتم بها الكلام.

(٢) أي : الفصل .

صفة للأول بل خبرا ،كقولك : كان زيد هو القائم ،وإنّ زيدا هو القائم .

فدخول " هو " يؤذن أنَّ القائم خبر كان ،والقائمَ الثاني خبرُ إنَّ ،وأنَّهما ليسا وصفين لزيد .

ومثال النكرة القريبة من المعرفة : كان زيد هو خيرًا من عمرٍ ،ومعنى قربها من المعرفة امتناع دخول الألف واللام عليها.(١)

والمرفوع المتصل يكون فاعلا ومفعولا لمْ يسمَّ فاعله ، تقول في الفاعل : زيد ضرب عمرًا ،ففي ضرب ضميرٌ فاعلٍ ،وتقول في المفعول : زيد ضُرِبَ ،ففي ضُرِبَ ضميرٌ ،هو مفعول لم يسمَّ فاعله.

والمنصوب المتصل يكون مفعولا به ،كقولك : زيد ضربهُ عمرٌو .

ومفعولا فيه متَّسَعا(٢) فيه ،كقولك : اليومَ / قمتهُ ، تريد : فيه. ٨٣/ب

ومصدرا ، كقولك : ظننتُه زيدًا منطلقا ، تريد : ظننت الظنَّ.

ويكون اسم إنَّ ،كقولك : إنَّه قائمٌ.

ويكون خبرَ كان ،وهو قليل ،تقول : زيد كانَهُ ،في جواب : مَنْ كان الفاعلُ كذا ؟.

---

(١) المانع من دخول " أل " على أفعل التفضيل هو وجود " مِنْ " بعده جارةً للمفضل عليه. وانظر الكتاب ٢/ ٣٩٠ ، ٣٩٥-٣٩٦.

(٢) فصَّل ابن يعيش القولَ في الاتساع المراد هنا. انظر شرح المفصل ٢/ ٤٥ - ٤٦.

والمنصوب المنفصل يجوز في إعرابه جميعُ ما جاز في المتصل ، إلَّا أنَّه لا يكون اسم إنَّ ،ويزيد عليه أنَّه يكون مفعولا معه ،تقول : قام زيد وإيَّاكَ. وخبرَ " ما " ،تقول : ما زيدٌ إيَّاك. ومستثنىً ،كقولك : ضربتُ القومَ إلَّا إيَّاك .

وإذا كان المتصل ياء المتكلم فلا بد معها من نون الوقاية مع الماضي والمضارع ،إلَّا ما جاء منه شاذًّا .(١)

وإذا كان مجرورا فلا يحتاج إلى النون إلَّا في "مِن" ،و"عن" و"قد" ،و" قط" في الأكثر الأشهر.(٢) وثبوتها وحذفها مع "لدن" متساويان(٣) ،تقول : مِنِّي ،وعنِّي ،وقدني ،وقطني ، ولَدُنِّي .

---

(١) مثاله قول الشاعر:

تراه كالثَّغَام يُعَلُّ مسكا يَسوءُ الفالياتِ إذا فَلَيْنِي

الكتاب ٣ / ٥٢٠ ،وابن يعيش ٣ / ٩١ ،والرضي على الكافية ٢ / ٤٥١.

(٢) كذا قال الجزولي ،وحذفها عند سيبويه ضرورة ،واستشهد له بقول الشاعر :

قَدْنِيَ مِن نصر الخُبَيْبَين قَدِي ليس الإمام بالشحيح الملحِدِ

الكتاب ٢ / ٣٧١. وانظر ابن يعيش ٣ / ١٢٤- ١٢٥ ،والرضي على الكافية ٢ / ٤٥٣ ،والهمع ١/ ٢٢٣.

(٣) هذا قول الجزولي ،وتبعه ابن الحاجب . والحذف عند سيبويه والزجاج ضرورة ،وعند غيرهما الثبوت راجح . الرضي على الكافية ٢ / ٤٥١ ،وانظر الكتاب ٢ / ٣٧٠ - ٣٧٢ ،والتوطئة ١٧٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٨١.

والضمير الغائب / لا بد أنْ يعود على ما قبله لفظا ومعنى ، ٨٤/أ
كقولك : ضربَ زيد غلامَهُ ،فالهاء تعود على زيد ،وهو متقدم في اللفظ
وفي المعنى ،لأنَّه فاعل ،والفاعل متقدم على المفعول .

أوعلى ما قبله لفظا لا معنى ، كقولك : ضرب زيدًا غلامُـــهُ،
فالهاء تعود على زيد ،وهو متقدم لفظا لا معنى ،لأنَّه مفعول ،وحقــه
التأخير .

أو على ما قبله معنى دون لفظ ،كقولك : ضرب غلامَهُ زيدٌ ،
فالهاء تعود على زيد ،وهو متأخر في اللفظ ، لكنَّه متقدم في المعنى ؛
لأنَّه فاعل ،وحق الفاعل أنْ يتقدم على المفعول .

ثم التقدم الذى يعود الضمير عليه قد يكون صريحا ،كما تقــدم ،
وقد يكون ضمنا ،كقوله : " من كذب كان شرا له "(١) . ففي كان ضميــر
يعود على الكذب الذى دل عليه كذب ؛ لأنَّ الضمير لا يعود إلَّا على اسم،
والكذب غير مذكور / صريحًا ،بل هو مذكور ضمنًا ،لأنَّ كَذَبَ دل عليه . ٨٤/ب

وقد يكون غيرَ ملفوظ به ،ولا مدلول ملفوظ به ،ولكن يكون مدلولَ
المعنى ،كقوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ ﴾(٢) ، ففي توارت
ضمير يعود على الشمس ،ولم يَجرِ لها ذكر من جهة اللفظ ،ولكنَّ المعنى
دل عليها . فهذا ما تلخص في الضمرات.

---

(١) انظر الكتاب ٢/ ٣٩١ ،والأصول ١/ ٧٩ ، ٢/ ١٧٦ ،والأمالــي
الشجرية ٢/ ١٣٢ ،والإنصاف ١٤٠ ،وابن يعيش ١/ ٧٦ .
(٢) سورة "ص" ،من الآية ٣٢ .

[المبهـــــم]

وأما المبهم فقسمان : أسماء الإشارة ،والموصولات من الأسماء .

[أسماء الإشـــارة]

فأما أسماء الإشارة فتنقسم إلى : المفرد ،والمثنى ،والمجموع ، والمذكر ،والمؤنث .

فللمذكر الواحد " ذا " ، وللمؤنثة " تا " و " تِه " و " ذي " و " ذِه " .

وللاثنين " ذانِ " ،وللثنتين " تانِ " فقط[1] ، ويجوز تشديد نونهما ،فتقول : " ذانّ " و " تانّ " .

ولجماعة المذكر والمؤنث على السواء « أولاءِ » ممدود ، و " أُولى " مقصور .[2]

ويجوز إدخال كاف الخطاب في أواخرها ،فتقول : " ذاك " ، و " تلك " ،و " ذانّك " ، و " تانّك " ، / و " أولئك " . ويجوز ١٨٥/أ إدخال اللام مع الكاف في " ذا " و " أُولى " المقصورة فتقول : " ذلك " ،و " أُولالِك ".

---

(١) انظر المفصل ١٤٠ ، وابن يعيش ١٣٢/٣ .

(٢) نقل عن الفراء أنّ المدّ لغة أهل الحجاز ،والقصرَ لغة تميم ، وزاد غيره أنّها لغة لبعض قيسٍ وأسد . البحر المحيط ١٣٨/١ ، والارتشاف ٥٠٦/١ ،والهمع ٢٦٠/١ .

ويجوز إدخال هاء التنبيه عليها ،فتقول : " هذا " ، و" هاتا "، و" هذان " ، و" هاتان " ، و " هؤلاءِ " . ومع الكاف ،فتقـول : " هاذاك " ،و" هاؤلئِك ".

ولا يجوز الجمع بين الهاءِ واللام ،لا تقول : هاذالك ،ولا هاؤلا لك ، لأنّ اللام للبعد والهاء للقرب ،فهما نقيضان .

[الأسماء الموصولة]

وأما الأسماء الموصولة فهي : " الّذى " و " الّتي " . وفيهمـا أربع لغات (١) : " الّذيْ " و " الّتيْ " ،بالياء الساكنة فيهما ،و" الّذِ" و" الّتِ " ،بلا ياء فيهما ،و" الّذْ " و " الّتْ " بسكون الذال والتاء فيهما ،و" الّذيُّ " و" الّتيُّ " ، بتشديد الياء فيهما . (٢)

و " أيُّ " بمعنى " الّذي " ،و" أيّةُ " بمعنى " الّتي " ،وقد تكون أى - بلا هاءٍ - أيضا بمعنى " الّتي " .

وتثنية " الّذى " و" الّتي " وهما : " اللّذان " و " اللّتان " في الرفع ،و" اللّذَين " و " اللّتَين " في الجر والنصـــــب .

---

(١) انظر الأصول ٢٦٢/٢ ،والإنصاف ٦٧٥ - ٦٧٧ ،وابن يعيش ١٣٩ ، ١٤٢ .

(٢) تُشدَّدُ ياؤها مضمومتين أو مكسورتين . التسهيل ٣٣ .

وقد تشدَّد نونُهما.(١)

و"الذين" في جمع / "الذى". ومنهم من يقول ٨٥/ب
في الرفع : "اللذون".(٢)

وقد تحذف النون من "الّذينَ" و"اللّذان"، و"اللّتان"،
فيقال : "الّذى"(٣) و"اللّذَا"، و"اللّتا".(٤)

وجمع "الّتي"، وهو "اللّائي" بالهمز والمد، و"اللّاءِ"
بالهمز بلا مد، و"اللّاي" بالياء، و"اللّاتي"، و"اللّواتِ"،
و"اللّواتي".(٥)

---

(١) ذكر أبوحيان أنّ تخفيف نونيهما لغة أهل الحجاز وبني أسد، والتشديد لغة تميم وقيس. وقال: "ولا يجوز تشديدهما مع الياء عند البصريين، وأجازه الكوفيون". الارتشاف ١/ ٥٢٦.

(٢) انظر الكتاب ٣/ ٤١١، والأصول ٢/ ٢٦٢. وتنسب هذه اللغة إلى طيء وهذيل وعقيل. انظر الرضي على الكافية ٣/ ١٩، والارتشاف ١/ ٥٢٦، والمساعد ١/ ١٤٢.

(٣) في النسخة : "اللّذى".

(٤) انظر الكتاب ١/ ١٨٦-١٨٧، والأصول ٢/ ٢٦٢، والرضى على الكافية ٣/ ١٩-٢٠. وحذف النون من المثنى لغة بني الحارث ابن كعب وبعض بني ربيعة. الارتشاف ١/ ٥٢٦، والمساعد ١/ ١٤١.

(٥) انظر الأصول ٢/ ٢٦٢، وابن يعيش ٣/ ١٤٢.

و " مَنْ " و " ما " بمعنى " الَّذى " و " الَّتي " ، و " ذو " في لغة طيىء .

و " الألف واللام " بمعنى " الَّذى " و " الَّتي " . واختلف فيهما ، هل هما اسم أو حرف ؟ (١)

فهذه الأسماء كلُّها معارف ، ولا بد لها من صلة وعائد . وصلاتها الجمل التي يدخلها الصدق والكذب ، الفعلية والاسمية والظروف والمجرورات. تقول : زيد الذى قام أبوه ، والذى أبوه قائم ، والذى عندك ، والـــذى في الدار . إلَّا الألف واللام فإنَّ صلتهما اسم مشتق كاسم الفاعل والصفة المشبهة ، نحو : الضارب، والحسن . (٢)

ولا بد في الصلة من ضمير يعود على / الموصول ، فإنْ كان الموصول مفردا كان مفردا ، وإنْ كان مثنىً فمثنى ، وإنْ كان مجموعا فمجموع، وإنْ كان مذكرا فمذكر ، وإنْ كان مؤنثا فمؤنث ، تقول : زيدٌ الذىضربتُه ، ٨٦/أ

---

(١) في التسهيل ٣٤ : " وبمعنى الَّذى وفروعه : " الألف واللام " خلافا للمازنيِّ ومَن وافقه في حرفيتها " . ومن وافق المازنيَّ ابنُ يعيش في شرح المفصل ٣ / ١٤٤ . وانظر الرضي على الكافية ٣ / ١١ ، والارتشاف ١/ ٥٣١ .

(٢) في وصلهما بالصفة المشبهة خلاف ، منهم من منعه ، ومنهم من أجازه . وإليه ذهب المؤلف وابن مالك.انظرالارتشاف ١/ ٥٣١ ، وتوضيح المقاصد ١/ ٢٣٩ ، والهمع ١/ ٢٩٣ . وإنَّما المنع - مع تضمنها للحكم - لنقصان مشابهتها للفعل . الرضي على الكافية ٣ / ١٤ . هذا وانظر الأصول ٢ / ٢٦٥ ، وشرح المقدمة المحسبة ١٧٨ ، وابن يعيش ١٤٣/٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٧٤ ، والبسيط ١٧٩ ، ٢٨٥ .

والزيدان اللّذان ضربتهما ،والزيدون الّذين ضربتهم ،و هندٌ الّتي ضربتها ، والهندانِ اللّتان ضربتهما ،والهنداتُ اللّواتي ضربتهنّ.

و يجوز حذف الضمير العائد على الموصول ،إذا كان منصوبا ، مفردا كان ،أو مثنى ،أو مجموعا ،و حذفه حسن [١] ، تقول : الـــذى ضربتُ زيدٌ ،تريد : ضربتُه.

و إنْ كان مرفوعا أو مجرورا لم يجز حذفه قياسا ،وقد جاء ،وهـــو قليل ،حكى الخليل : " ما أنا بالذى قائل لك شيئا " [٢] ،أراد : بالذى هُوَ قائلٌ ،فحذف ،وقرئ في الشاذ ﴿ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىَ أَحْسَنُ ﴾ [٣]، بالرفع ، أراد : الّذى هُوَ أحسنُ ، وقال تعالى : ﴿ فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ ﴾ [٤]، أى : تؤمر به ،فحذف به ،إنْ جعلنا " ما " / بمعنى " الّذى ". ٨٦/ب وإنْ جعلنا " ما " مصدرية لم يحتج إلى ضمير ،كأنّه قال : فاصـــدع بالأمرِ. [٥]

----

(١) الكتاب ٨٧/١ .

(٢) الكتاب ١٠٨/٢ ، ٤٠٤ ،والأصول ٣٩٦/٢ ،والمفصل ١٤٣ ، والأمالي الشجرية ٧٥/١ ،وابن يعيش ١٥٢/٣.

(٣) سورة الأنعام ،من الآية ١٥٤. وهي قراءة يحيى بن يَعمَر ، وابن أبي إسحاق ،والحسن ،والأعمش ،وأبي عبد الرحمن السلمي ، وأبي رزين . انظر تفسير الطبرى ٩١/٨ ،والمحتسب ٢٣٤/١ ، وزاد المسير ١٥٤/٣ ،والبحر المحيط ٢٥٥/٤ ،وإتحاف فضلاء البشر ٣٨/٢.

(٤) سورة الحِجر ،من الآية ٩٤.

(٥) وضع النحاة أصولا لحذف العائد مرفوعا كان ،أو منصوبا ،أو مجرورا . انظر البسيط ٢٨٣- ٢٨٤ ،وأوضح المسالك ١٦٦/١- ١٧٨.

ولا يجوز أَنْ تتقدم الصلة على الموصول ،ولا شيءٌ منها ، لايجوز: زيد ضربته الذى ،ولا : زيد اليوم الذى ضربته .

هذا ما تلخص في الموصولات.

[ما عرِّف بالألف واللام]

وأما الألف واللام فتكون لتعريف الجنس ،ولتعريف العهد ، ولتعريف الحضور .

مثال الجنس : أهلك الناسَ الدينار والدرهم ،أى : الدنانير والدراهم.(١)

ومثال العهد : أَنْ يتقدَّمَ ذكر إنسان ثم تعيده بالألف واللام ،ومنه قوله تعالى ﴿ كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولاً ۞ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ ﴾(٢) ،يريد الأولَ .

ومثال الحضور: هذا الرجل .

وقد ترد الألف واللام زائدةً ،كقولهم في يزيد : اليزيد(٣) ،

---

(١) انظر معاني الأخفش ١٧٠ ، والكامل للمبرد ٧٩٥ ،والأصول ١/ ١٥٠.

(٢) سورة المزمل ،من الايتين ١٥ ، ١٦.

(٣) مثل قول ابن ميادة :

وجدنا الوليدَ بنَ اليزيدَ مباركاً * مطيقاً لأعباء الخلافة كاهلُه

انظر الأمالي الشجرية ٢/ ٢٥٢ ، وابن يعيش ١/ ٤٤ ،والمغني ٧٥ ، والخزانة ٢/ ٢٢٦.

وقولهم في أم عمرٍو : أم العمرو.(١)

وزعم بعضهم أنَّ الألفَ واللام قد ترد مدحا ، وتعظيما ، / ٨٧/أ وذما ، وهذا لا يعرفه أكثر النحويين ، وحمل هذا القائل الألفَ واللامَ في " الله " على أنّها للتعظيم والمدح .(٢)

[التعريف بالإضافة]

وأما التعريف الخاص ، وهو الإضافة ، فما أُضيف إلى واحد من هذه الأربعة ، وكانت إضافته محضة ، ولم يكن فيه إبهام ، فهو معرفة بالإضافة.

احترزنا بقولنا : " إضافة محضة " من حسن الوجه ، وشبهه.(٣)

وبقولنا : " ولم يكن فيه إبهام " من مثلك ، وشبهك ، فإنَّ إضافتهما وإنْ كانت محضةً ، لكنّهما لم يتعرّفا بالإضافة ، لِما فيهما من الإبهام . والله أعلم.

---

(١) مثل قول أبي النجم العجلي :

باعد أمَّ العمرِو من أسيرها * حراسُ أبوابٍ على قصورها

انظر سر الصناعة ٣٦٦ ، والأمالي الشجرية ٢/ ٢٥٢ ، وابن يعيش ١/ ٤٤ ، والمغني ٧٥ .

(٢) في شرح الرضي على الكافية ٣/ ٢٤٢ : "وقال الكوفيون : قد يكون اللام للتعظيم ، كما في " الله " ، وفي الأعلام ، ولا يعرفها البصريون".

وانظر الجنى ٢٢١ .

(٣) انظر ما تقدم ص ١٢٩ .

بـــــاب
الأفعال التي لا تَتَصـــــرَّف

وهي ستة : فعل التعجب ، ونعم ،وبئس ،وحبذا ،وعسى ،
وليس .

باب التعجب

التعجب إنَّما يكون أبدا من شيءٍ غير معتادٍ ،خارج من/نظائره ٨٧/ب
قد خفي سببه .

ويكون بلفظين : ما أفعلَه ،وأفعِلْ به .

وله شروط :

أحدها : أنْ يكون من فعل ثلاثي .

والثاني : أنْ يكون واقعا .

والثالث : أنْ يكون دائما .

والرابع : أنْ يقبل الزيادة والنقصان .

تقول : ما أحسنَ زيدا ،وأحسنْ بزيدٍ ، فأحسن منقول من حَسُنَ ،
وهو فعل ثلاثي ،والحسن يحتمل الزيادة والنقصان ،وقد وقع ودام .

و " ما " من قولك : " ما أحسنَ " نكرة ،بمنزلة شيء ،كأنك قلت:
شيء أحسن زيدا ،أي صيَّره ذا حسن ، وأحسن فعل ماضٍ ، وفاعلــه
مضمر فيه ،يعود على " ما " ، وزيدا مفعول به ،والجملة في موضـــع
خبر " ما " .(١)

----

(١) انظر الكتاب ٧٢/١ ،والمقتضب ١٧٣/٤ ، والأصول ٩٩/١ .
===

وأحسِنْ في قولك : « أحسِنْ بزيدٍ » فعل ، لفظه لفظ الأمـــر ، ومعناه الخبر ، لأنَّ معناه : صار زيدٌ ذا حُسْنٍ ، و " بزيد " في موضع الفاعل ، والباء فيه زائدة ، كما زيدت / في قوله : ﴿ كَفَىٰ بِٱللَّهِ ﴾ (١) . ٨٨/أ

والهمزة في : أحسنَ من قولك : ما أحسنَ زيدا ، همزة تعدية ؛ لأَن حَسُنَ كان غيرَ متعدٍّ ، فعديته بالهمزة .

والهمزة في : أحسِنْ بزيد ، ليست للتعدية ، وإنَّما هـــي للصيرورة ، كما يقال : أَجرَبَ الرجـلُ ، إذا صارت إبله ذاتَ جرَبٍ (٢) .

واعلم أنَّه لا يجوز أنْ يتقدم مفعول " أحسنَ " عليه ، ولا على ما ، ولا أنْ يفصل بين " ما " وأحسنَ بشيءٍ ، إلَّا كان الزائدة (٣) ، تقول : ما كان أحسنَ زيدا ، تريد : ما أحسنَ زيدا .

=== وذهب الأخفش إلى أنَّ " ما " موصولة والجملة صلتها ، وينسب إليه أيضا أنَّها نكرة موصوفة والجملة صفتها . ومذهب الفراء وابن درستويه أنَّها استفهامية مابعدها خبرها . انظر المقتضب ١٧٧/٤ ، والأصول ١٠٠/١ ، والتبيين ٢٨٢ ، وابن يعيش ١٤٩/٧ ، والرضى على الكافية ٢٣٣/٤ - ٢٣٤ .

(١) سورة الرعد ، من الاية الأخيرة .

(٢) انظر المنصف ٣١٨/١ .

(٣) القول بزيادتها مذهب الفارسيّ . ومنهم من يجعلها الناقصةَ ، ومنهم من يجعلها التامةَ . الحلل في إصلاح الخلل ٢٢٧ ، وابن يعيش ١٥٠/٧ .

ولا بين أحسَن وزيد بشيءٍ ،إلَّا بالظرف والمجرور ،وفيه خلاف[(١)] ،فلا تقول : ما زيدا أحسنَ ،ولا : زيدا ما أحسنَ .

ولا يستعمل هذا الفعل إلَّا بلفظ الماضي ، ولا يجوز : ما يحسنُ زيدا .

ولا يجوز أنْ يتعدَّى فعل التعجب إلَّا إلى مفعول واحد ،فإنْ عدَّيتَ إلى أكثر فبحرف جر ،تقول : ما أضربَ زيدا / لِعمروٍ. ٨٨/ب

ولا يجوز أنْ يُتعجَّبَ من الألوان ،لأنَّ أفعالَها زائدة على ثلاثة أحرف.[(٢)]

ولا من العَوَر والحَوَل ، لأنَّ أفعالَها في الأصل زائدة على ثلاثة أحرف أيضا ،لأنَّ عَوِر في الأصل : اعْوَرَّ ،ولأنَّها خِلَقٌ ثابتة لا تقتضي الزيادةَ والنقصانَ .

وكلُّ ما لا يقال فيه : ما أفعلَه ولا أفعلْ به لا يقال فيه : هو أفعل كذا ،ولا أفعل مِن كذا.

---

(١) أجاز الفصل به جماعة منهم الجرميُّ ،والفراء ،والأخفش في أحد قوليه ،والفارسيُّ . ونُسِب المنع إلى سيبويه وهو مذهب أكثر البصريين . انظر المقتضب ١٧٨/٤ ،والتبصرة ٢٦٨ ،وابن يعيش ١٤٩/٧ - ١٥٠ ،والرضي على الكافية ٢٣٢/٤ ،والارتشاف ٣٨/٣، والمساعد ١٥٧/٢.

(٢) أجاز الكوفيون التعجب من البياض والسواد خاصة ؛لأنَّهما أصلا الألوانِ . الإنصاف ١٤٨ (م ١٦) ،وابن يعيش ١٤٦/٧-١٤٧.

فإنْ أردتَ أنْ تتعجب مما زاد فعله على ثلاثة أحرف ، أو كان لا يدخله الزيادة والنقصان (١) ، أتيت بفعل ثلاثيّ يجوز أنْ يصاغ منه فعل التعجب ، كأشَدّ ، وأبيَنَ ، وجئتَ بمصدر ذلك الفعل ، ونصبتَه به إنْ كان أفعَل ، وأدخلت عليه باءَ الجر إن كان أفْعِل ، ونصبتَه تمييزا إنْ كان أفعل مِنْ ، وتدخل " مِنْ " على الذى يفضَّل عليه ، فتقول : ما أبْيَنَ عوَرَه ، وأبيِن بعوره ، وهو أبين عَوَرًا من فلان . وكذلك ما أشبهه .

---

(١) ما لا تدخله الزيادة والنقصان لا يتعجب منه ولا يبنى منه اسم تفضيل ، إذ الشرط الأساسي فيهما هو قبول التفاوت ، وقد مُثلَ له بالموت والفناء. أما التمثيل بالعور فلأنّ الوصف منه على أفعل ، فيأتي التعجب منه بالواسطة .

/ باب نعم وبئس

٨٩/أ

اعلم أنَّ نعم وبئس فعلان ماضيان لا يتصرفان [١] ،لا يكون منهما مضارع ،ولا اسم فاعل ،ولا مصدر ،ولا يستعملان إلَّا بلفظ الماضي لا غير .

ونعم للمدح الذي لا غاية بعده ، وبئس للذم الذي لا غاية بعده . وفي كل واحد منهما أربع لغات :

نِعْم وبِئْس ،بكسر الأول وسكون الثاني ،وبفتح الأول وسكون الثاني ، نَعْم وبَئْس ،وبكسرهما ،نِعِم وبِئِس ، وبفتح الأول وكسر الثاني ،نَعِم وبَئِس ،وهذا هو الأصل . [٢]

وفاعل هذين الفعلين على ضربين ، ظاهر ومضمر . فالظاهر يكون معرفا بالألف واللام اللتين للجنس ،أو ما أضيف إلى ما فيه الألف واللام ،تقول : نعم الرجلُ زيدٌ ،وبئس الرجلُ عمرٌو ،ونعم صاحبُ القوم زيدٌ ، وبئس غلامُ / المرأةِ خالدٌ .

٨٩/ب

---

(١) هذا مذهب البصريين والكسائي ،وذهب جمهور الكوفيين إلى أنَّهما اسمان مبتدآن . الإنصاف ٩٧ (م ١٤) ،والتبيين ٢٧٤ ،وابن يعيش ٢/١٢٧ . وقد حرر ابن عصفور مذهب الكوفيين . انظر التصريح ٢/ ٩٤ .

(٢) الكتاب ٢/١٧٩ ،والمقتضب ٢/١٣٨ ،والرضي على الكافية ٤/٢٣٨ .

فالرجل فاعلُ " نعم وبئس " ،ولا بد بعده من مخصوص بالمدح ،أو الذم ،وهو زيد أو عمرو ،وهو خبر مبتدأ محذوف ، كأنَّه قال : هو زيدٌ ،أو هو عمرٌو.

ويجوز أنْ يكون مبتدأ ،وخبره في الجملة قبله.

وإذا قدمته فقلت : زيدٌ نعم الرجل ،كان زيد مبتدأ ،و "نعم الرجل" في موضع الخبر ،ولا ضمير في الجملة ،لأنَّ ما في الألف واللام من عموم الجنسية قام مَقامَ الضمير .

وقد يحذف المقصود بالذم والمدح للعلم به ،فيقال : نعم الرجل ، كقوله تعالى : ﴿ نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ ﴾ (١) ، ولم يذكر المقصود بالمدح للعلم به ،وهو أيوبُ عليه السلام.

وقد جاء مرفوع نعم وبئس " الذى " و " ما " بمعناه ،فيقال : نعم الذى في الدار زيدٌ ،ونعم ما عندك عمرٌو . فإنَّ ما فيهما من العموم يشبه الألف واللام.

/ وأما المضمر فيفسِّره نكرة منصوبة ،وبعدها يذكر المقصود بالمدح أو الذم ،فيقال : نعم رجلا زيدٌ . ولا بد مع المضمر من المفسِّر المنصوب ،وتقدير المضمر اسم فيه الألف واللام من جنس المفسِّر (٢) . ٩٠/أ

---

(١) سورة " ص " ، من الآية ٤٣.

(٢) في النسخة " المفسَّر " بفتح السين مشددة.

فإذا قلت : نعم رجلا زيدٌ ، فتقديره : نعم الرجلُ رجلًا . وإنْ قلت: نعم غلاما ،كان التقدير : نعم الغلامُ غلامًا . و هل يجوز أنْ يجمع بين التفسير والمفسَّر ،فيقال : نعم الرجلُ رجلًا ؟ فيه خلاف(١) ،وقد جاء في الشعر :

* فَنِعْمَ ٱلزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادا *(٢)

فجمع بينهما .

وهذا المضمر المفسَّر يجوز أنْ يؤكَد ،ولا يبدل منه ، ولا يعطف عليه .

وقد يكون المفسِّر لهذا المضمر " ما " ،وهي نكرة غير موصوفة ولا موصولة ،فتقول : نِعِمَّا زيدٌ ،تريد : نعم الرجلُ رجلًا زيدٌ ،فتجرى " ما " مُجرى رجل المنصوب ./ و منه قوله تعالى : *إِنْ تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَـٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ *(٣) ،أى : نعم شيئًا ،أي : نعم الشيءُ شيئًا هي ،أي : إبداؤها ،فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ،لأنَّهُ لا بد أنْ يكونَ   ٩٠/ب

---

(١) مذهب سيبويه المنع ،وذهب المبرد إلى الجواز و تبعه جماعة منهم الفارسيُّ والزمخشريُّ . انظر الكتاب ٢/ ١٧٥ ،والمقتضب ٢/ ١٤٨، والإيضاح ٨٨ ،والخصائص ١/ ٣٩٥ - ٣٩٦ ،والمفصل ٢٧٣ ،وشرحه لابن يعيش ٧/ ١٣٢- ١٣٣ ،وشرح الكافية الشافية ١١٠٦-١١٠٧، والرضي على الكافية ٤/ ٢٤٩ .

(٢) صدره : * تَزَوَّدْ مثلَ زادِ أبيك فينا *

والبيت لجرير في ديوانه ١٣٥ ،واللسان (زود) والخزانة ٩/ ٣٩٤ .

(٣) سورة البقرة من الآية ٢٧١ . وانظر الكشاف ١/ ٣٩٧، والمفصل ٢٧٣، وابن يعيش ٤/ ٤٠، ٧/ ١٣٤ .

المخصوصُ بالمدح أو الذم هو المرفوع بـ " نعم وبئس " من جهة المعنى . فزيد من قولك : نعم الرجلُ زيدٌ ، هو الرجل من جهة المعنى .

فإنْ لم يكن هو من جهة المعنى فلا بد من حذف مضاف وإقامة مضاف إليه مقامه ، حتى يكون إيّاه من جهة المعنى ، كقوله تعالى : ﴿ بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا ﴾ (١) ، إنْ جعلت " الذين " هم المقصودون بالذم ، والذين ليسوا المثَلَ ، فيكون التقدير : بئس مَثَلُ القوم مَثَلُ الذين .

وإنْ جعلت " الذين " صفةً للقوم ، فيكون المقصود بالذم محذوفًا ، فيكون التقدير : بئس مَثَلُ القوم الذين كذَّبوا مَثَلُهم .

واعلم أنَّه / يجوز أنْ يُجرى مُجرى " نعم وبئس " غيرُهما ٩١/أ من الأفعال ، وتعطيها عملهما ، فتقول : حَسُنَ الرجلُ زيدٌ ، وساء الرجلُ عمرٌو ، وحَسُنَ رجلًا زيدٌ ، وساء رجلًا عمرٌو ، (٢) ومنه قوله تعالى : ﴿ حَسُنَتْ مُسْتَقَرًّا ﴾ (٣) ، و ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً ﴾ (٤) .

---

(١) سورة الجمعة ، من الآية الخامسة . وانظر حواشي الإيضاح ٨٧ - ٨٨ .

(٢) تناول ابن مالك ذلك في ألفيته ، فقال :

واجعل كبِئْسَ ساءَ وٱجْعَلْ فَعُلا من ذي ثلاثةٍ كنعم مُسْجَلا

وانظر الأشموني ٢/ ٣٤ .

(٣) سورة الفرقان ، من الآية ٧٦ .

(٤) سورة الكهف ، من الآية الخامسة .

وإنْ كان مرفوعُ نعم وبئس مؤنثًا كنت مخيرا في إثبات علامة التأنيث، وتركها، فتقول : نعمت المرأةُ هندٌ، وبئست الجاريةُ دعدٌ، ونعم المرأةُ، وبئس المرأةُ، وترك العلامة أحسن.(١)

---

(١) انظر الكتاب ٢/١٧٨، وابن يعيش ٧/١٣٦.

بـاب حَبَّـــذا

اعلم أنّ حبَّ فعلٌ ماضٍ، وذا اسم إشارة ارتفع به، ومعناه اتّصافُ المشار [إليه](١) بالحُبِّ.

ثم جُعِل حبذا بمجموعه كالشيءِ الواحدِ، وجُعِل للغاية في الحب، وجَرى مَجرى المثل، فلم يتصرَّفْ، ولم يتغيَّر، ولم يُفصَل / بينهما، ولم يثنَّ، ولم يجمع، ولم يؤنث، يقال: حبذا زيدٌ، وحبذا الزيدانِ، وحبذا الزيدونَ، وحبذا المرأةُ. ٩١/ب

واختلف في إعرابِ حبذا زيدٌ، وفيه ثلاثة أوجه:

الأول: أنْ يكونَ حبذا فعلًا وفاعلًا(٢)، وزيدٌ مبتدأً، أو خبرَ مبتدأ محذوفٍ، أي: هو زيدٌ.(٣)

والثاني: أنْ يكون حبذا بجملته فعلَ ماضٍ، لَمَّا تلازما صارا كالشيءِ الواحد، فغلب فيه حكم الفعلية، وزيد فاعلٌ به.(٤)

---

(١) تكملة يتم بها الكلام.
(٢) في النسخة: " فعلٌ وفاعلٌ ".
(٣) هذا رأي الفارسيّ، وابن خروف، وابن بَرهَان. انظر البغداديات ٢٠١ فمابعدها، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/١٩٨، وابن عقيل ٣/١٧٠.
(٤) هذا مذهب قوم منهم الأخفش، وابن دُرُسْتَويه، والربعيّ. انظر الرضي على الكافية ٤/٢٥٦، وتوضيح المقاصد ٣/١٠٨، وابن عقيل ٣/١٧١.

والثالث : أنْ يكونَ حبذا مبتدأً ، غلب فيه حكم الاسمية ، و زيدٌ خبره .(١)

ولا يكون المرفوع بعد حبذا إلّا معرفة ، أو نكرةً قريبة من المعرفة ، تقول : حبذا زيدٌ ، و حبذا رجلٌ صالحٌ ، ولا يجوز : حبذا رجلٌ . وتقول : حبذا زيدٌ أخوك ، وحبذا زيدٌ رجلٌ صالحٌ ، فتجعل " أخوك " و " رجلٌ صالح " بدلا من زيد .

ولو قلت : حبذا زيدٌ رجلٌ/لم يجز أيضا ، لأنَّ النكرةَ لا تبدل من المعرفة ، إلّا أنْ تكون مخصوصة .(٢) ٧/٩٢

و يجوز مجيء المنصوب بعدها ، فتقول : حبذا زيدٌ رجلًا ، وحبذا رجلًا زيدٌ ، فتنصب رجلا على التمييز ، وإنْ كان مشتقا ينتصب على الحال ، كقولك : حبذا زيدٌ راكبا .

وقد قالوا : حبذا الرجلُ [زيدٌ](٣) فأجروها مُجرى نعم ، فيكون الرجل على هذا مرفوعا بحبذا ، وزيدٌ مبتدأ أو خبرُ مبتدأ كما كان

---

(١) هذا رأي المبرد وابن السراج . انظر المقتضب ١٤٣/٢ ، والأصول ١١٥/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٩٨/٢ ، والرضي على الكافية ٢٥٦/٤ .
والظاهر أنّه مذهب سيبويه . انظر الكتاب ١٨٠/٢ ، و نَسَبَ إليه ابنُ خروف المذهبَ الأوّلَ ، قال : " وأخطأ من زعم عليه غيرَ ذلك " شرح الكافية الشافية ١١١٧ .

(٢) انظر ما تقدم ص ١٤٧ .

(٣) تكملة يقتضيها السياق .

نعم الرجلُ زيدٌ . ويجوز عندي أنْ يكون زيدٌ بدلا من الرجل . ويكون في هذا الأوجه الثلاثة .

ولا يجوز في " نعم الرجلُ زيدٌ " أنْ يكونَ زيدٌ بدلا من الرجل ، لأنَّ البدلَ يحُلُّ محلَّ المبدل منه.[1] ولا يجوز أنْ يكون زيدٌ فاعلا بـ " نعم " ، لأنَّها لا ترفع إلاَّ ما فيه الألف واللام ، وزيد ليس كذلك.

---

(١) ما ردّه المصنف هنا هو مذهب ابن كيسان. انظر التصريح ٢/٩٧ ، والأشموني ٢/٤٢.

/ باب عسى ٩٢/ب

اعلم أنَّ عسى فعلٌ لا يتصرف ،فلا يكون منه مستقبل ،ولا اسم فاعل ،ولا اسم مفعول ، ولا مصدر . وهي لمقاربة الفعل في الرجاء.(١)

وهي في الأصل من أخوات " كان " ،إلَّا أنَّه جُعِلَ خبرُه فعلًا مستقبلًا ،وأُدخِلَ عليه أنْ ، فقيل : عسى زيدٌ أنْ يفعل ،وقد جاء خبره اسمًا ،وهو قليل(٢) ، قالوا في المثل : " عسى الغُويرُ أبؤسًا ".(٣)

وقد يستعمل بمرفوع فقط ككان التامة ،وذلك إذا وقع بعدها أنْ والفعل ، تقول : عسى أنْ يقومَ زيدٌ .(٤)

ومعناه إذا رفع ونصب : قارب ،فإذا قلت : عسى زيدٌ أنْ يقوم ،فمعناه : قَارَبَ زيدٌ القيامَ . وإذا رفع فقط كان معناه : قَرُب . فإذا قلت : عسى أنْ يقومَ زيد ،فمعناه : قَرُبَ قيامُ زيد .(٥)

---

(١) المقدمة الجزولية ٢٠٣ . وانظر الرضى على الكافية ٤/ ٢١٢.

(٢) في الخصائص ١/ ٩٧ : "وما يقوى في القياس ،ويضعف في الاستعمال مفعول عسى اسما صريحا ".
وانظر الإيضاح ٧٧ ،والعضديات ٦٥ ،والإنصاف ١٦٢-١٦٣.

(٣) يضرب مثلا للرجل يخبر بالشر فيتهم به ،يقال له : لعل الشرَّ جاء من قبلك . الأمثال لأبي عبيد ٣٠٠ ،وجمهرة الأمثال ٢/ ٥٠ ، ومجمع الأمثال ٢/ ٣٤١ ،وفصل المقال ٤٢٤.
وانظر الكتاب ١/ ٥١ ، ٣/ ١٥٨ ،ومعاني الفراء ١/ ٤١٥ ،والمقتضب ٣/ ٧٠ ، ٧٢ ،والأصول ٢/ ٢٠٧ ،وابن يعيش ٧/ ١١٩ ، ١٢٣.

(٤) انظر الكتاب ٣/ ١٥٨ ،والمقتضب ٣/ ٧٠ .

(٥) انظر المقدمة الجزولية ٢٠٣- ٢٠٤.

[أفعال المقاربة]

واعلم أنَّ عسى من أفعال المقاربة . وأفعال / المقاربة : ٩٣/أ
عسى ، وكاد ،وكَرَبَ ،وطَفِقَ ،وأَخذَ ،وجَعَلَ ،وأَوشَكَ .

وكلُّها تتصرف ،إلَّا عسى . وكلُّها لا تدخل عليها "أنْ" إلَّا عسى ، وأوشك .

وكلُّها لها أخبار في جميع أحوالها ،أو مفعولات ،على اختلاف في منصوب عسى ، هل هو خبر أو مفعول ؟ .[1] وأما البواقي فالأفعال الواقعة بعدها في موضع مفعولات بها . وليس فيها ما تستعمل تامة وناقصة ،إلَّا عسى وأوشك . تقول : عسى أنْ يقومَ زيدٌ ،ويوشك أنْ يقوم عمرٌو .

ويتصل بـ "عسى" ضميرُ النصب دون نون وقاية[2] ،فتقول : عساى أنْ أقومَ ،فالياء في موضع نصب على المفعول ،وأنْ ومابعدها في موضع رفع .

---

(١) مذهب الجمهور أنَّه من باب كان ،وصححه ابن عصفور ،ومذهب الكوفيين أنَّه بدل اشتمال مما قبله ،واختاره ابن مالك ،ومذهب المبرد وظاهر كلام الزجاجيّ أنَّه مفعول به ،ونسبه ابن مالك إلى سيبويه . الارتشاف ١٢٢/٢ .
وانظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٥/١ فما بعدها ،والرضي على الكافية ٢١٥/٤ - ٢١٦ ،والجنى ٤٣٥ - ٤٣٦ ،والمغني ٢٠١-٢٠٢ ،والهمع ١٣٨/٢ .
هذا ويرى الشيخ عضيمة أن سيبويه والمبرد يذهبان إلى أنه خبر. انظر حواشي المقتضب ٦٨/٣-٦٩ .

(٢) كذا في النسخة . ولعل الأولى أنْ يقول : "وقد يتصل بعسى ..."؛ لأنَّ حذف النون هنا هو القليل .

وقد تحذف "أنْ" مع عسى في الشعر [(١)] تشبيهاً لها بـ "كاد"،
وتذكر "أنْ" مع كاد تشبيهاً بـ "عسى". [(٢)]

واستعملت "أنْ" مع عسى لِما فيها من / معنى الاستقبال، ٩٣/ب
وحذفت مع كاد لِما في كاد من معنى المشارفة، والمقاربة التي تضاد معنى
الاستقبال. والله أعلم.

---

(١) قال هدبة بن الخشرم:

عسى الكرب الذي أمسيتُ فيـــه
يكون وراءه فرج قريـــــب

انظر الكتاب ٣/١٥٨ - ١٥٩، والمقتضب ٣/٦٩-٧٠، والجمل ٢٠٠.
وظاهر كلام سيبويه أنّه لا يختص بالشعر، وجمهور البصريين على
أنه ضرورة. انظر الارتشاف ٢/١٢٠، والجنى ٤٣٤.

(٢) قال رؤبة:

قد كادَ مِن طول البِلَى أنْ يَمْصَحا

انظر الكتاب ٣/١٦٠، والمقتضب ٣/٧٥، والجمل ٢٠٢.
ولم ترد "أنْ" مع كاد في القرآن الكريم. انظر دراسات لأسلوب
القرآن الكريم (القسم الثالث ١/٤٤٥-٤٤٦).

الأسماء التي تعمل عمل الفعل أربعة

اسم الفاعل ،والصفة المشبهة به ،والمصدر ، واسم الفعل

باب
اسم الفاعل

اسم الفاعل عند النحويين هو الاسم الذي يوصف به مَن صدر ذلك الفعل منه ،وكان جاريا على الفعل المضارع في حركاته وسكناته ، كقولك في ضَرَبَ : ضارب ،لأنَّ الذي صدر منه الضرب يوصف به .

وكذلك أكرم ، فهو مُكرِم ،لأنَّ من صدر منه الإكرام ، يوصف بأنَّه مُكرِم .

وهما جاريان على / الفعلِ المضارع . فإنَّ ضَارِبًا في حركاته وسكناته كيَضْرِب ،ومُكْرِما كيُكْرِم . ٩٤/أ

فإذا علم ما المعنيُّ باسم الفاعل ،فنقول : اسم الفاعل قد يراد به الماضي من الأزمنة ،وقد يراد به الحال والمستقبل .

فإنْ أُريد به الماضي ، فإنْ لم يكن فيه ألف ولام ،وكان مفردا ، أو مجموعا جمعَ تكسير ،أو بالألف والتاء أُضيف إلى مفعوله لا غير ، ولم يجز النصب ، تقول : هذا ضاربُ زيدٍ أمسِ (١) ،وهؤلاء ضُرَّاب زيدٍ ،

---

(١) أجاز الكسائيُّ : هذا ضاربٌ زيدًا أمسِ ، بالتنوين والنصب . الجمل ٨٤ . وانظر الإيضاح ١٤٢ ،والرضي على الكافية ٢/ ١٧/٣ ٤-٤١٨ .

وهو لاءِ ضارباتُ زيدٍ . وإضافته محضة ، وهو معرفةٌ إذا أضيف إلى معرفةٍ .

وإنْ أريد به الحال أو المستقبل فإنّه ينصب المفعولَ كنصب فعله إذا نوِّن ، ولكن بشروط : أنْ يكون معتمدا على حرف استفهام ، أوحرف نفي ، أو أنْ يكون / خبرًا لمخبرٍ عنه ، أو صفة لموصوف ، أو حالا لذي حال ، وألّا يكون مصغَّرا ، ولا موصوفًا ، ولا فيه الألف واللام لتعريف العهد.[1]

٩٤/ب

مثال الاعتماد على همزة الاستفهام : زيد أضاربٌ أبوه عمرًا ؟ .
ومثال ما النافية : زيد ما ضاربٌ أبوه عمرًا ، ومثال كونه خبرا : زيدضاربٌ عمرًا . ومثال كونه صفة : مررت برجل ضاربٍ زيدا . ومثال كونه حالا : مررت بزيد ضاربًا عمرًا .

فإنْ لم يكن معتمدا ، أو كان مصغرا كضويرب ، أو موصوفا كقولك : هذا ضاربٌ شديدٌ ، أودخلته الألف واللام لتعريف العهد ، كقولك : هذا الضاربُ ، تريد به واحدًا بعينه لا الذي ضَرَب ، ولا الذي يَضْرِبُ ، فإنّه لا يعمل شيئا ، بل يجري مجرى اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي ، / يضاف لا غير ، ما لم يكن فيه الألف واللام ، تقول : هذا ضويربُ زيدٍ ، بالإضافة لا غير[2] ، وتكون إضافته محضة .

٩٥/أ

---

(١) لم يشترط الكوفيون والأخفش الاعتماد على شيءٍ من ذلك . الهمع ٥ / ٨١ وانظر ابن يعيش ٦ / ٧٩ ، والرضي على الكافية ٣ / ٤١٧ .

(٢) في الهمع ٥ / ٨١ : " وقال الكوفيون إلّا الفراء ، ووافقهم النحاس: يعمل مصغرا بناءً على مذهبهم أنّ المعتَبر شَبَهُه للفعل في المعنى ، لا الصورة ".

فإذا وُجدت الشروط في اسم الفاعل بمعنى الحال أو المستقبل نصب ما بعده إنْ كان مفعولًا ،ورفعه إنْ كان فاعلًا ، تقول : هذا ضاربٌ زيدًا اليوم أو غدا ،وهذا قائمٌ أبوه اليوم أو غدا .

ويجوز حذف التنوين والجر ،فتقول : هذا ضاربُ زيدٍ اليوم أو غدا ،وتكون إضافته غير محضة ،لا يفيد التعريفَ .

فإنْ أدخلتَ الألف واللام على اسم الفاعل بمعنى " الذي " عمل فيما بعده ،كان بمعنى الماضي أو الحال أو المستقبل ، تقول : هذا الضاربُ زيدا أمس،أو اليوم ،أو غدا.(١)

ولا يجوز إضافته إلَّا أنْ يكون في المعمولِ الألفُ واللامُ ، / ويكون مفعولا ،كقولك : هذا الضاربُ الرجلَ ، يجوز النصب في الرجل ، والجر على الإضافة ، تشبيهًا بالحسن الوجه .(٢) ٩٥/ب

فإنْ كان اسم الفاعل مثنًى ،أو مجموعًا بالواو والنون ،أو الياء والنون ،وكان بمعنى الماضي ،ولم يكن فيه ألف ولام حذفت النون وأضفت

---

(١) خالف في ذلك الأخفش فذهب إلى أنَّ لا يعمل ،والنصب فيه على التشبيه بالمفعول به ،وأل فيه مُعَرِّفة ،لا موصولةٌ ،كما هي في الرجل .
وذهب الفارسيُّ والرمانيُّ إلى أنَّ يعمل ماضيا فقط .
انظر ابن يعيش ٦/٧٧ ،والرضي على الكافية ٣/٤١٩ - ٤٢٠ ، والهمع ٥/٨٢-٨٣.

(٢) انظر الكتاب ١/١٨٢ ،والأصول ١/١٢٩.

لا غير ، كما فعلت في الواحد ،فتقول : هذان ضاربا زيدٍ أمسِ ،وهؤلاء ضاربو زيدٍ أمسِ.(١)

وإنْ كان بمعنى الحال أو المستقبل جاز إثبات النون والنصب، وحذفها والجر ،كالواحد مع التنوين ،فتقول : هـذان ضاربان زيدًا اليوم ،وهؤلاءِ ضاربون عمرًا غدا ،وضاربا زيدٍ، وضاربو زيدٍ.(٢)

فإنْ أدخلت الألف واللام على المثنّى والمجموع جاز النصب والجر ،سواء كان اسم الفاعل بمعنى الماضي ،أو الحال ،أو المستقبل، وسواء / كان مفعوله فيه ألف ولام ، أو لم يكن ،تقول : هـذان الضاربان زيدًا ،والضاربا زيدٍ ،والضاربان الرجلَ ،والضاربا الرجلِ . ٩٦/أ

وإذا كان اسم الفاعل بمعنى الماضي وكان مضافا وكان فعله يتعدى إلى مفعولين نصبت المفعولَ الثاني بإضمار فعل ،لا باسم الفاعل ،كقولك : هذا معطي زيدٍ درهمًا أمسِ، فـ" درهمًا " منصوب بإضمار فعل (٣) ،كأنّه قال : ويعطى (٤) درهمًا.

---

(١) انظر الجمل ٨٤.

(٢) انظر الجمل ٨٨ ،والإيضاح ١٤٨.

(٣) انظر الإيضاح ١٤٣ - ١٤٤. وأجاز السيرافيُّ نصبه باسم الفاعل . شرح الكافية الشافية ١٠٤٤ - ١٠٤٥. وانظر الرضي على الكافية ٣/ ٤١٨.

(٤) كذا في النسخة ،ولعل الأولى : " أعطاه ". وانظر الملخص ٣٠١.

والمعطوف على الاسم المضاف إليه اسم الفاعل يجوز فيه النصب والجرّ ، سواء كان بمعنى الماضي ، أو بمعنى الحال ، أو المستقبل ، كقولك : هذا ضاربُ زيدٍ أمس وعمرٍو ، وعمرًا ، وضاربُ زيدٍ غدا وعمرٍو ، وعمرًا ، لأنَّك تنصبُه مع الماضي بإضمارِ فعلٍ ، كأنك قلت : ويضرب عمرًا ، أو [و] ضرب عمرًا . ومع الحال والمستقبل يجوز أنْ يكون [(١)] بإضمار فعل / كالماضي ، ٩٦/ب ويجوز أنْ يكون معطفًا على موضع المجرور ، لأنَّ موضعَه نصبٌ ، لأنَّ إضافتَه غيرُ محضة .

والمضمر مع اسم الفاعل مضاف إليه لا غير ، بمعنى الماضي كان اسم الفاعل ، أو الحال ، أو المستقبل ، مفردًا كان ، أو مثنّى ، أو مجموعًا ، كان فيه ألف ولام ، أو لم يكن ، كقولك : زيدٌ ضاربُك ، والزيدان ضارباك ، والزيدون ضاربوك . وكذلك : الضاربك ، والضارباك ، والضاربوك . هذا لا خلاف فيه ، وإنّما الخلاف في موضع المضمر . فمذهب سيبويه : أنَّ موضعه موضع الظاهر لو وضع موضعه [(٢)] ، فأيُّ موضع لا يكون الظاهر فيه إلَّا منصوبا كان موضعه نصبا ، وأيّ موضع لا يكون إلَّا مجرورا كان موضعه جرا ، وأيُّ موضع جاز الأمران فيه جاز في المضمر الأمران .

---

(١) أى : النصب. وانظر الكتاب ١/١٦٩ - ١٧٠ ، وابن يعيش ٦/٦٩ ، والرضي على الكافية ٣/٤٢٥ .

(٢) انظر الكتاب ١/١٨٧ . ومذهب الأخفش أنّه في موضع نصب ، وذهب الجرميُّ ، والمازنيُّ ، والرمانيُّ ، والمبرد ، والزمخشريُّ إلى أنّه في موضع خفض ، وأجاز الفراء الوجهين .
انظر التبصرة ٢٢٣ ، وابن يعيش ٢/ ١٢٤ ، وشرح الكافية الشافية ١٠٥١-١٠٥٢ ، والملخص ٣٠٢ - ٣٠٣ .

/ واعلم أنّ اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي، وقلنا لا يعمل، ٩٧/أ
فإنّما نعني لا يعمل في المفعول به، أو الفاعل الظاهر، أو المضمر المنفصل، فلا يجوز: زيد ضاربٌ أمسِ عمرًا، ولا: زيد قائمٌ أمسِ أبوه، [1] ولا: زيد ضاربُه أمسِ أنتَ. ويجوز أنْ يعمل في المضمر المتصل المستتر، وفي الظروف، وفي حروف الجر، والحال؛ لأنَّ هذه تعمل فيها المعاني.

---

(١) في الهمع ٥/ ٨١: "أما الماضي فالأصح يرفع فقط".

بـــاب

الصفة المشبهة باسم الفاعـــــل

الصفةُ المشبهة باسم الفاعل كل صفة مشتقة تابعة لموصوف ، غير جارية على الفعل في حركاته وسكناته .

وهي تذكر ، وتؤنث ، وتثنَّى ، وتجمع بالواو والنون ، والألف والتاء ، فمتى وجِدَ جميعُ هذا أو بعضُه فهو الباب ، وذلك نحو : حسن وشديد ، تقول : حسن ، / وحسنةٌ ، وحسنان ، وحسنتان ، وحسنون ، ٩٧/ب وحسنات . كما تقول : ضارب ، وضاربة ، وضاربان ، وضاربتان ، وضاربون ، وضاربات .

فإذا تقرر معنى الصفة ، فنقول : إنَّما تَعملُ عملَ اسم الفاعل بثلاثة شروط ، وهي :

أنْ تكون للحال [١] فقط ، وأنْ يكون معمولُها من سببها ، لا أجنبيا ، وأنْ يكون معمولُها متأخرًا منها ، ولا يجوز تقديمه . تقول : هذا رجلٌ حسنٌ وجهُه . فحسن بمعنى الحال ، والوجه من سببـــه . ومعنى السَّبَبِ [٢] : كل اسم يتصل به ضمير يعود على الموصوف ، ســـواء كان اتصاله بغير واسطة ، أو بواسطة ، كقـــولك :

---

(١) في الأشموني ٢/٣ : " ليس كونها بمعنى الحال شرطا في عملها ، لأنّ ذلك من ضرورة وضعها ، لكونها وضعت للدلالة على الثبوت ، والثبوت من ضرورته الحال " . وانظر الهمع ٥/٩٣- ٩٤ .

(٢) كذا في النسخة . ومعروف أنّ السببَ هو الضمير المضاف إليه ، ولعله قد تسامح في العبارة ، لأنّ المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد .

هذا رجلٌ مسرورٌ[1] بأخيه . ولا يجوز تقديم الوجه على حسن .

واعلم أنَّ مسائل هذا الباب تنحصر في ثمانيَ عشرة مسألة، وهي : إما أنْ تكون الصفة نكرة منوَّنةً ، أو مضافةً ،وسببها / معرفةٌ ٩٨/أ بالإضافة إلى ضمير الموصوف ،أو بالألف واللام ،أو نكرة ،ويتركب من هذا تسعة أوجه ،وهي :

مررت برجلٍ حسنٍ وجهُه ،وحسنٍ وجهَه ،وحسنِ وجهِه ، برفع وجهِه ،ونصبِه ،وجرِّه مع الإضافة .

وحسنٍ الوجهُ ،والوجهَ ،وحسنِ الوجهِ برفع الوجه ،ونصبه ، وجره مع الإضافة .

وحسنٍ وجهٌ ،وحسنٍ وجهًا ،وحسنِ وجهٍ ،بالرفع ،والنصب ،والجر مع الإضافة .

فهذه تسعة أوجه .

ثم تدخل الألف واللام على الحسن ،مع كون السبب وهو الوجه على الوجوه الثلاثة ،فيتركب من ذلك تسعة أوجه أخرُ ،وهي :

---

(١) مثل هنا باسم المفعول ،ولا يدخل هذا باب الصفة المشبهة ،لأنَّ اسم المفعول الذى يُحوَّل إلى الصفة المشبهة يصاغ من فعل متعدٍّ لواحد ،نحو: محمود المقاصد . انظر الأشموني ١/ ٥٦٤ .

الحسنُ وجهُه ،والحسنُ وجهَه ،والحسنُ وجهِه .

والوجهُ ،والوجهَ ،والوجهِ ،ووجهٌ ،ووجهًا ،ووجهٍ .

فهذه ثمانيةَ عشرَ وجهًا . منها ممتنعة ،ومنها قبيحة لم ترد إلّا في الشعر ، / ومنها قبيحة ترد في قليل من الكلام ، ومنها حسنة . ٩٨/ب

فالممتنعة منها اثنان ، الحسنُ وجهِه ، ووَجْهٍ ،بجرهما مع الإضافة ، لأنّ الصفة لا تضاف إلّا إلى ما فيه الألف واللام.

والقبيحة منها ثلاثة ،وهي :

حسنٌ وجهَه [(١)] بالنصب ،ووَجهِه [(٢)] بالجر مع الإضافة ، والحسنُ وجهَه بالنصب مع الألف واللام. [(٣)]

---

(١) مثل قول عمر بن لَجَأ التيمي :

أَنْعَتُها إنّيَ من نُعَّاتِها كُومَ الذُّرَى وادِقَةً سُرَّاتِها

بتنوين " وادقةً " ونصب " سُرَّاتِها " مع الإضافة إلى الضمير.
إصلاح الخلل ٢٢٤ ،وابن يعيش ٦/٨٧ - ٨٨ ،والرضى على الكافية ٣/٤٣٨ ،والخزانة ٨/٢٢٦.

(٢) مثل قول الشماخ :

أقامت على رَبْعَيْهما جارتا صَفًا كُمَيْتَا الأعالي جَوْنَتَا مُصْطَلاهما

الكتاب ١/١٩٩. وانظر البغداديات ١٣٣ ،والحلل في إصلاح الخلل ٢٢٤ - ٢٢٦ ، وابن يعيش ٦/٨٦-٨٧ ،والرضى على الكافية ٣/٤٣٦ - ٤٣٨.

(٣) علل السيرافيُّ هذا القبحَ بقوله : " ... مِنْ قِبَل أنّ في حسن

===

والقبيحة منها مع ورودها في الكلام أربعة : حسنٌ الوجهُ ، ووَجهٌ ،والحسنُ الوجهُ ،[و][(١)] وجهٌ ،بالرفع مع التعريف بالألف واللام في الوجه ،وتنكيره و تنكير حسن ، و مع التعريف في الحسن ، و تعريف الوجه بالألف واللام ،و تنكيره.[(٢)]

والحسنة : الوجوه الباقية ،وهي تسعة ، تقول :

مررت برجلٍ حسنٍ وجهُه ،وحسنٍ الوجهَ ،وحسنٍ وجهًا ،وحسنِ الوجهِ ،وحسنِ وجهٍ .

والحسنِ / وجهُه ،والحسنِ الوجهَ ،والحسنِ الوجهِ ، ٩٩/أ والحسنِ وجهًا .

*

[إعراب معمول الصفة المشبهة]

واعلم أنَّ المرفوع بالصفة هو فاعلٌ إنْ كان مضافا إلى ضمير الموصوف ،كحسنٍ وجهُه ،والحسنِ وجهُه .

=== ضميرًا يرتفع به يعود إلى زيد ،فلا حاجة بنا إلى الضمير الذى في الوجه ،لأنَّ الأصل كان : زيد حسن وجهه ،والهاء تعود إلى زيد ،فنقلنا هذه الهاءَ بعينها إلى حسن فجعلناها في حال رفع فاستكنت فيه فلا معنى لإعادتها ". السيرافي على الكتاب ٢/١٣٠.
وانظر الرضي على الكافية ٣/٤٤١ .

(١) زيادة يقتضيها الكلام.

(٢) وجه قبح هذه الأربعة خلو الصفة من عائد إلى الموصوف .
انظر الإيضاح ١٥٤ ،والرضى على الكافية ٣/٤٤٠.

وإنْ لم يكن مضافا إلى ضمير الموصوف ،وكان معرفةً بالألف واللام، أو نكرة ،كحسنٍ الوجهُ ،أو وجهٌ ،والحسنِ الوجهُ ،أو وجهٌ ،جاز أنْ يكون فاعلا ، وجاز أنْ يكون الفاعل مضمرا في حسن ،فيكون الوجهُ أووجهٌ بدلا منه.[1] ولا بد من ضميرٍ محذوفٍ ، كان فاعلا أو بدلا ، في الفاعل ضمير يعود على الموصوف ،وفي البدل ضمير يعود على المبدل منه ،تقديره : حسنُ الوجهُ، أو وجهٌ منه .

وأما المنصوب فإنْ كان معرفة فمنصوبٌ على التشبيه بالمفعول به فقط.[2] وإنْ كان نكرة جاز نصبه على التمييز ، / وعلى التشبيه ٩٩/ب بالمفعول به.

وأما الجر فعلى الإضافة .

*

[أفعل التفضيل]

واعلم أنَّ " أفعل مِن " لا يجوز أنْ يعمل عمل الصفة المشبهة ، لأنَّه لا يثنى ،ولا يجمع ،ولا يؤنث ،فلا يجوز أنْ تقول : مررت برجلٍ خيرٍ منه أبوه ،على أنْ تجعل خيرا صفة لرجل ،وأبوه فاعل به ، لأنَّ خيرا

---

(١) انظر الإيضاح ١٥٤ ، والرضى على الكافية ٣/ ٤٤٠.

(٢) الكوفيون يجيزون نصبَ المعرفة على التمييز ،لأنَّهم يجيزون كونَ التمييز معرفةً . الرضى على الكافية ٣/ ٤٤١ ،وانظر ما تقدم ص ٩٦ .

أفعل في الأصل ،حذف منه الألف ، فقيل : خيرٌ. وإنَّما تقول : مررت برجل خيرٌ منه أبوه ، برفع خير[١] ،على أنْ تجعله خبرًا مقدمًا ، وأبوه مبتدأ ،والمبتدأ وخبره في موضعِ الصفة .

ومعنى قولي : إنَّ أفعل لا يعمل ،أي : لا يعمل في اسمٍ ظاهرٍ أو مضمر منفصلين يكونان فاعلين به ،وإلَّا فهو يعمل في المضمرِ المستترِ ، والظروف ،والمجرورات ،والأحوال .[٢] وكذلك كل صفة مشتقة عملت ، أو لم تعمل ،فإنَّها تعمل في هذه الأربعة .

فإنْ قيل : قد جاء أفعل يعمل في / الظاهر ، قالوا : ١٠٠/أ
" ما رأيتُ رجلًا أحسَنَ في عينِهِ الكُحلُ منه في عينِ زيدٍ "[٣] ، وجاء في الحديث : " مَا مِنْ أَيامٍ أَحَبَّ إلى اللهِ فيها الصومُ منه في عشرِ ذي الحجة"[٤].

---

(١) انظر الكتاب ٢/ ٢٥ - ٢٦ ، ٣٢ ،والمقتضب ٣/ ٢٤٨ ،والأصول ٢/ ١٣٠ ، والمفصل ٢٣٧ ،والتصريح ٢/ ١٠٦.

(٢) مثال نصبه الظرفَ والحال قولك : زيد أحسن منك اليومَ راكبًا . انظر الرضي على الكافية ٣/ ٤٦٦.

(٣) انظر الكتاب ٢/ ٣١ - ٣٢ ،والمقتضب ٣/ ٢٤٨ - ٢٤٩ ،والأصول ١/ ١٣١ ، ٢/ ٤٢ - ٤٥ ،والمسائل المنثورة ٥١ ،والتبصرة ١٧٩ ، والرضي على الكافية ٣/ ٤٦٦.

(٤) لم يقع لي بلفظه. وقد أخرجه أبو داود في سننه ،كتاب الصيام ، باب في صوم العشر ١/ ٥٦٨ ،ومختصر سنن أبي داود للحافظ المنذري ٣/ ٣٢٠ - ٣٢١ ح ٢٣٢٨ ،وأخرجه الترمذي في سننه ،كتاب الصوم ،باب ما جاء في العمل في أيام العشر ٣/ ١٣١ ح ٧٥٨ ، وابن ماجة في سننه ،كتاب الصيام ،باب صيام

===

فالكحلُ فاعلٌ بأحسن ،والصوم فاعلٌ بأحَبَّ ، قيل : هما-وإنْ كانا ظاهرَين -في حكم المضمر ،لأنَّ المعنى : ما رأيت رجلًا أحسنَ بالكحلِ من عينِ زيدٍ ،وما مِن أيامٍ أحبَّ بالصومِ من عشرِ ذى الحجة. فالأحسن هو العين ،لا الكحل ،والأحب هي الأيام ،لا الصوم . فلمّا كان المظهر بمعنى المضمر جازأنْ يعمل فيه (١) . وإنَّما الذى لا يجوز أنْ يعمل فيه المظهر الذى ليس في معنى المضمر .

=== العشر ٥٥٠ - ٥٥١ ح ١٧٢٧ ، ١٧٢٨ ، والإمام أحمد في مسنده ٢٩٨/٣ (ح ١٩٦٨ ، ١٩٦٩) ، ٥/ ٥٤ ، ٧٩(ح ٣١٣٩ ، ٣٢٢٨) .

وقد استشهد به سيبويه وجماعة منهم المبرد وابن السراج والفارسيُّ ولم ينصوا على كونه حديثا . الكتاب ٢/ ٣٢ ،والمقتضب ٣/ ٢٥٠ ،والأصول ١/ ١٣١ ، ٢/ ٤٤ ،والبغداديات ٤١٥-٤١٦ ، والتبصرة ١٨٠ ،وشرح المقدمة المحسبة ٤٠٠ . وانظر فهرس شواهد سيبويه للنفاخ ٥٨ ،وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ٥٦ - ٥٩ .

هذا وقد عَدَّه حديثا-بهذا اللفظ- جماعةٌ ،انظر الفصول الخمسون ٢٢٢ ، والرضى على الكافية ٣/ ٧١ ٤ ،وشرح شذور الذهب ٤١٥ ،وشرح ابن عقيل ١٨٨/٣ ،والأشموني ٢/ ٢٦٤ .

(١) انظر شرح المقدمة المحسبة ٣٩٩ - ٤٠١ .

ولابن الصائغ المتوفى ٧٧٦ هـ (بغية الوعاة ١/ ١٥٥ - ١٥٦) في مسألة الكحل رسالة سماها " الوضع الباهر في رفع أفعل الظاهر" أوردها السيوطي في الأشباه والنظائر ٤/ ٤٧٧-٥٠٨ . وانظر الهمع ٥/ ١٠٧ .

بـــــاب
المصدر في العمـــــــل

اعلم أنَّ المصدر على ضربين :

ضرب يكون تأكيدا للفعل ،/ والثاني ما يجري مجرى سائر ١٠٠/ب الأسماء ،ويكون العامل فيه غيرَ فعله .

فأما الذي للتأكيد فهو منصوب أبدا ،وقد تقدَّم (١) ،وهـــو على ضربين :

أحدهما : ما يذكر معه فعله الناصب له ،كقولك : ضربت ضربا .

والثاني : ما لا يذكر معه فعله الناصب له ،وهو على ضربين :

أحدهما : ما يكون فعله مرادا وحُذِفَ لِلدِّلالة عليه ،ويجـــوز إظهاره. (٢)

والثاني : ما حذف فعله العامل فيه ،وجعل نائبا عنه ،فلا يجوز إظهاره . وأكثر ما يكون ذلك في الأمر ، كقولك: ضربًا زيـــدًا ، أي : اضرب زيدا ،فحذفت " اضرب " وجعلت مصدره نائبا عنه ،فهـذا يقال فيه : إنَّه ناصب زيد ،لأنَّه نائب عن الناصب ،الذي هو اضرب. (٣)

---

(١) فـي باب المفعول المطلق انظر ص ٧٨.

(٢) مثاله قولك للقادم من سفر : خيرَ مَقْدَم ، أي : قدمت خيرَ مقدمٍ. المفصل ٣٢ ،وابن يعيش ١/١١٣ ،والكافية ٨٤.

(٣) نصب زيد بالمصدر مذهب سيبويه والجمهور ،وذهب السيرافيُّ إلى أنَّ العامل فيه هو الفعل المقدَّر.
انظر الكتاب ١/١١٥-١١٦، ١٨٩ ،والأصول ١/١٣٩ ،وابن يعيش ٦/٥٩ ،والرضي على الكافية ٣/٤١٠-٤١١ ،والهمع ٥/٧٦.

ويجوز تقديم زيد على قولك : ضربًا ،فتقول : زيدًا ضربًا .

والقسم / الثاني من التقسيم الأول ،وهو الذى يجرى مجرى ١٠١/أ سائر الأسماء ، ويكون العامل فيه مِن غير فعله ، وهذا هو مقصود هذا الباب .

فأقول : [إنَّ المصدرَ][(١)] يعمل عمل فعله ، ويعمل بمعنى الماضي والحال والمستقبل ،بخلاف اسم الفاعل ،فإنَّه لا يعمل إلَّا بمعنى الحال والمستقبل لا غير .

و يعمل غيرَ معتَمِدٍ ، بخلاف اسم الفاعل أيضا .

و يضاف إلى الفاعل و إلى المفعول ،بخلاف اسم الفاعل أيضا ، فإنَّه لايضاف إلَّا إلى المفعول فقط ، ولا يضاف إلى الفاعل ؛لأنَّه يلزم منه إضافة الشيء إلى نفسه ، وذلك لا يجوز .

ويجوز حذف الفاعل مع المصدر ،ولا يجوز ذلك مع اسم الفاعل ، ولا مع الصفة المشبهة ،بل يضمر معهما[(٢)] فيهما .

واعلم أنَّ هذا المصدر يعمل عمل فعله ،ولا بد أنْ يقدر بـ "أَنْ " والفعل أو بـ " ما " والفعل ،فإنْ كان بمعنى / المستقبل قُدِّر ١٠١/ب

---

(١) مكانه غير واضح في النسخة.

(٢) في النسخة : " معها ".وقد بيَّن السهيليُّ الفرق بين الحذف والإضمار ، فالمحذوف ما أمكن ذكره ثم حذف لغرض ما ،والمضمر ما لم يلفظ من الضمائر . أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحويّ ٣٧٨ ، وانظر نتائج الفكر ١٦٥.

بـ " أَنْ " والفعل ، وإنْ كان بمعنى الحال قُدِّر بـ " ما " والفعل ، وإنْ كان بمعنى الماضي جاز أنْ يقدَّر بـ " ما " والفعل الماضي ، وبـ " أنْ " والفعل الماضي .

وهو يعمل على ثلاثة أضرب ، منوَّنا ، ومضافًا ، وبالألف واللام .

مثال عمله منوَّنا : عجبت مِن ضربٍ زيدٌ عمرًا ، تقديره إنْ كان ماضيا : عجبت من أنْ ضربَ زيدٌ عمرًا ، أو : مما ضَرَبَ زيدٌ عمرًا . وإنْ كان بمعنى الحال فتقديره : مما يضرب زيدٌ عمرًا . وإنْ كان بمعنى المستقبل فتقديره : مِن أنْ يضربَ زيدٌ عمرًا .

ومثال عمله مضافًا : عجبت من ضربِ زيدٍ عمرًا ، إنْ أضفتَه إلى الفاعل ، ومن ضرب عمرٍو زيدٌ ، إنْ أُضفتَه إلى المفعول . ويجوز إضافته إلى الفاعل مع ذكر المفعول ، وإضافته إلى المفعول مع ذكر الفاعل.[1]

ويجوز إضافته إلى الفاعل مع حذف المفعول ، وإضافته إلى / المفعول مع حذف الفاعل ، فيجيء منه أربعة أوجه : ١٠٢/أ

فمثال إضافته إلى الفاعل مع ذكر المفعول ، وإلى المفعول مع ذكر الفاعل قد تقدمت .

---

(١) إضافته إلى الفاعل أحسن وأولى . انظر الأصول ١/١٣٨ ، ١٧٥ ، ونتائج الفكر ٣١٠ ، والرضى على الكافية ٣/٤٠٨ .

ومثال إضافته إلى الفاعل مع حذف المفعول : عجبت مِن ضربِ زيدٍ ، إذا كان زيدٌ فاعلا . وكذلك إضافته إلى المفعول مع حذف الفاعل ، إذا جعلت زيدا مفعولا .

ويجوز أنْ يكون المفعول مفعولا به فيكون مجرورَ اللفظ منصوب الموضع ، ويجوز أنْ يكون مفعولا لم يُسمَّ فاعله ،فيكون مجرورَ اللفظ مرفوع الموضع ،فيكون تقديره : عجبت مِن أنْ ضُرِبَ زيدٌ ،وتظهر فائدة هذا في العطف على الموضع ،أو النعت ، فإنَّه يجوز في هذا الباب العطف على اللفظ وعلى الموضع ،وكذلك النعت ، فتقول : عجبتُ مِن ضربِ زيدٍ وعمرٍو ، بالجر على / اللفظ ،وعمرٌو ، بالرفع إنْ جعلته فاعلا ، أو مفعولا لم يُسمَّ فاعله ،وعمرًا ،بالنصب ،إنْ جعلته مفعولا به . ١٠٢/ب

ومثال عمله بالألف واللام : عجبت مِن الضربِ زيدٌ عمرًا ،وإعماله وفيه الألف واللام قليل .(١) وزعم أبو علي أنَّه لم يعلمه جاء معملًا في القرآن(٢) ،وزعم غيره أنَّه جاء ،وهو قوله تعالى :

---

(١) وذلك لتعذر دخول اللام على ما يُقدَّر به المصدرُ العاملُ ، وهو الحرف المصدري . انظر الرضي على الكافية ٤٠٩/٣ .
و من إعماله قول الشاعر :
ضعيفُ النِكايَةِ أعداءَه يَخالُ الفِرارَ يُراخِي الأَجَلْ
انظر الكتاب ١٩٢/١ ،والإيضاح ١٦٠ .
ونقل عن الكوفيين أنَّه لا يعمل مع الألف واللام . انظر البحر المحيط ٥١٦/٥-٥١٧ .

(٢) انظر الإيضاح ١٦٠ ،وإليه ذهب جماعة منهم ابن يعيش ،والشلوبين وابن أبي الربيع .
انظر ابن يعيش ٦٣/٦ - ٦٤ ،والتوطئة ٢٥٣ ،والملخص ٣٢١ .

﴿ لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ ﴾ (١) ، فجعل " مَنْ " فاعلاً بالجهر ، كأنّه قال : أنْ يجهرَ بالقول إلَّا المظلوم. (٢)

وأما إعماله منوّنا فإنّه جاء في القرآن ، ومنه قوله تعالى :

﴿ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ۝ يَتِيمًا ﴾ (٣) ، فيتيمًا منصوب بإطعام.

وكذلك إعماله مضافا جاء في القرآن ، ومنه قوله تعالى :

﴿ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِ ﴾ (٤) ، وهو مضاف إلى المفعولِ والفاعلُ محذوف . وكلُّ ما ورد في القرآن / من إضافة المصدر إلى المفعول ١٠٣/أ فإنَّ الفاعل محذوفٌ لا غير. (٥)

---

(١) سورة النساء ، من الآية ١٤٨.

(٢) انظر معاني الفراء ١/ ٢٩٣ ، والرضى على الكافية ٣/ ٤٠٩ ، والنهر الماد بهامش البحر المحيط ٣/ ٣٨١.

(٣) سورة البلد ، الآيتين ١٤ ، ١٥. وانظر المقتضب ١/ ١٤.

(٤) سورة " ص " ، من الاية ٢٤.

(٥) ورد في قراءة إضافة المصدر إلى المفعول مع ذكر الفاعل ، قرأ ابن أبي عبدة " كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسُكُمْ " بالرفع . البحر المحيط ٧/ ٧١. وقرأ جماعة : " وكذلك زُيِّنَ لكثيرٍ مِنَ المشركينَ قتلُ أولادِهم شركاؤهم " ببناء " زُيِّنَ " للمفعول ، ورفع " قتلُ " و " شركاؤهم " . البحر المحيط ٤/ ٢٢٩ ، وانظر المحتسب ١/ ٢٢٩-٢٣٠ ، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم (القسم الثاني ٣/ ٢/ ٣١٢ - ٣١٣).

ويجوز في هذا الباب تقديم المفعول على الفاعل ،ولا يجوز أنْ يقدَّم المفعول على المصدر [(١)] كما يجوز ذلك في اسم الفاعل [(٢)] ، لأنّه في صلته ،ولا يجوز تقديم الصلة ولا شيءٍ منها على الموصول .ويجوز تقديم بعض الصلة على بعض .

ولا يجوز في هذا الباب الجمع بين الإضافة والألف واللام كما جاز في باب الصفة المشبهة .

---

(١) نسب السيوطي في الهمع ٦٩/٥ إلى ابن السراج جواز تقديم المفعول على المصدر ،ومثّل له بـ : يعجبني عمرًا ضربُ زيدٍ. وقد نصَّ ابن السراج في أصوله ١٣٧/١ على منع ذلك.

(٢) مثال تقديم المفعول على اسم الفاعل : هو عمرًا مكرِمٌ. انظر ابن يعيش ٦٩/٦.

بـــــاب
اســــم الفعـــــل

معنى اسم الفعل أنْ يوضعَ اسمٌ موضعَ الفعلِ ويراد به ما يراد بالفعل . وأصله أنْ يكون في الأمر والنهي ،وأنْ يكون للمخاطب ، لا للغائب .

واعلم أنَّ اسم الفعل يكون لازما ومتعديا ،بحسب ما يكون / له، ١٠٣/ب فإنْ كان اسمًا للازمٍ كان لازما ،وإنْ كان متعديا كان متعديا.(١)

وهو على ثلاثة أضرب : مفرد ،أي غير مضاف ،ومضاف ،وجـــار ومجرور .

فالمفرد يكون لازما ، كـ " صَهْ " ، وهو اسم لا سكت ،و "مَهْ"، وهواسم لا كفف .

ويكون متعديا ، كـ " رويدَ " ، وهواسم لأمهل ، تقول : رويدَ زيدًا ، أي : أمهله ، وهَلُمَّ زيدًا ،أي : ايتِه .

والمضاف أيضا على ضربين : لازم ،و متعدٍّ . فاللازم : بَعدَك، أي : تأخَّرْ ، وأمامَك ،أي : تقدَّمْ . والمتعدى : دونَك زيدًا ،أي: خُذْه .

والجار والمجرور أيضا لازم ،و متعدٍّ . فاللازم : إليك ،أي : تَنَحَّ ، والمتعدى : عليك زيدًا ،أي : الزَمْه .

واعلم أنَّ هذه الأسماء في أكثر الأمر لا تثنَّى ولا تجمع .

ولا يجوز أنْ يتقدم معمولها عليها ، لا يجوز : زيدًا دونَك ،

---

(١) كذا. والمعنى:وإنْ كان لمتعدٍ كان متعديا .

وأنت تريد : دونَك زيدًا. (١)

/ ولا تضاف إلى مابعدها المفرَدةُ . ومنها ما جُعِلَ المضافُ ١٠٤/أ
والمضاف إليه اسما للفعل ،كدونَك ،وعِندَك ،وما أشبه ذلك . فإن
اتصل بالمفرد منها كاف الخطاب كانت حرفَ خطاب لا اسمًا ،كقولك :
رويدَك زيدًا. (٢)

وقد جاءت أسماء من اسم الفعل في الخبر ،وهي قليلة ،منها :
شَتَّان ،ومعناها : بَعُدَ ،وهيهات ،ومعناها أيضا : بَعُدَ .

ولا يجوز أنْ تستعمل أسماء الفعل للغائب ، لا يقال : دونَه
زيدًا ، فإنْ جاء منه شيء فهو شاذ ،لا يقاس عليه ، قالوا :

---

(١) هذا مذهب البصريين والفراء ،وأجاز الكوفيون تقديمه .
انظر الكتاب ٢٥٢/١ - ٢٥٣ ،ومعاني الفراء ٢٦٠/١ ،
والمقتضب ٢٠٢/٣ ، ٢٨٠ ،والأصول ١٤٢/١ ،والإيضاح
١٦٦ ، والإنصاف ٢٢٨ (م ٢٧) ،والرضى على الكافية
٨٨/٣ - ٨٩.

(٢) يُفرِّق المصنف بين دونَك ورويدَك ،فإنَّ دونَكَ من باب المضاف
والمضاف إليه اللذين جعلا اسما واحدا ، فأما رويدك فهو اسم
مفرد والكاف حرف خطاب ،لما كان رويد قد استعمل مفردا
نحو ما تقدم مِنْ : رويد زيدًا ،فأما دونك فلم تستعمل إلا مضافة.
هذا وانظر ابن يعيش ٤٠/٤.

عَلَيْه رَجُلًا لَيْسَنِي [1] ،وجاء في الحديث : " عليكم معشرَ الشبابِ بالبَاءَةِ، فَمَنْ لم يستطع فعليه بالصومِ فإنَّه له وِجَاءٌ " [2] ، وهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه .

---

(١) انظر الكتاب ٢٥٠/١ ،والمقتضب ٢٨٠/٣ ،والأصول ١٤٢/١ ، ٢٩٠/٢ ،والجمل ٢٤٤ ،والتبصرة ٤٢٩ ،والرضى على الكافية ١٠٥/٣ .

(٢) أخرجه البخاريُّ في كتاب الصوم ،باب الصوم لمن خاف على نفسه العزوبة ،وكتاب النكاح ، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم : " من استطاع الباءةَ فليتزوَّجْ .. " ، وباب " ومن لم يستطع الباءةَ فليَصُمْ " . صحيح البخاري ٢٢٨/٢-٢٢٩ ،١١٧/٦ ، وفتح الباري ١١٩/٤ (ح ١٩٠٥) ، ١٠٦/٩ (ح ٥٠٦٥) ١١٢/٩ (ح ٥٠٦٦) .
ومسلمٌ في كتاب النكاح ،باب استحباب النكاح لمن تاقت نفسه إليه ووجد مؤنته ..." . صحيح مسلم ١٠١٨/٢ (ح ١٤٠٠) .

بـــــاب
إعــراب الأفعـــــــال

/ اعلم أنَّ الأفعال على قسمين : مبنيٌّ ، ومعربٌ . ١٠٤/ب

فالمبنيُّ شيئان : فعل الأمر إذا لم يكن في أوله حرف مضارعة، وذلك نحو قولك : قمْ واقعدْ ، وما أشبه ذلك. وهو مبنيٌّ على السكون.

والثاني : الفعل الماضي ، وهو مبنيٌّ على الفتح .

وما عداهما معربٌ ، وهو كل ما في أوله حرف من حروف المضارعة، إلّا أنْ تدخل عليه إحدى النونين ، الشديدة أو الخفيفة ، أو تتصل به نون جماعة النساء .

والأصل في الأفعال البناء ، كما أنَّ الأصل في الأسماء الإعراب (١) ، وإنَّما أُعرِبَ ما أُعرِبَ من الأفعال للمشابهة المذكورة في أول هذه المقدمة (٢).

وإذا تقرر هذا فنقول : إعراب الأفعال رفعٌ ونصبٌ وجزمٌ . ولا جرَّ فيها ، ولكل واحدٍ منها عامل .

---

(١) هذا مذهب البصريين . انظر ما تقدم ص ١٢.

(٢) لعلها في القسم الرابع من باب الإعراب والبناء ، وهو : " أين يدخل الإعراب وأين يدخل البناء " ، وهذا القسم مما سقط من المخطوط . انظر ما تقدم ص ١٢ ، وانظر أوجه المشابهة هذه في شرح المقدمة المحسبة ٣٤٧-٣٤٨ ، والتبصرة ٧٦-٧٧ ، والإنصاف ٥٤٩ ، وأسرار العربية ٢٥ - ٢٧ .

فعامل الرفع فيها لا يكون إلّا معنويا، وهو وقوعه موقع الاسم[1].

ولا يشترط في / الاسم الذي يقع الفعل موقعه إعرابٌ مخصوص، ١٠٥/أ
فقد يقع الفعل في موضع الاسم المبتدأ، كقولك : يقومُ زيد، فارتفع "يقوم"؛ لأنّهُ واقع موقع الاسم المبتدأ، وقد يقع في موضع الخبر، كقولك : زيد يقومُ، فوقع موقع "قائم". وقد يقع في موضع الصفة، كقولك : مررت برجل يقومُ، فيقوم وقع موقع "قائم". وقد يقع في موضع الحال، كقولك : جاءني زيد يركبُ، فيركب وقع موقع "راكبا".

فالرافع له في هذه المواضع وقوعه موقع الاسم، وكل موضع لا يقع فيه موقع الاسم لا يكون مرفوعا.

*

[حروف النصب]

وأما النصب فيه فبحروف ناصبة، وهي أربعة : "أَنْ" و"لَنْ" و"إذَنْ"، و"كي" في أحد وجهيها.

فأما "أنْ" فتعمل فيه وهي ظاهرة لا يجوز إضمارها، ومضمرة يجوز إظهارها، ومضمرة لا يجوز إظهارها.

---

(١) هذا مذهب البصريين، انظر الكتاب ٩/٣-١٠، والأصول ١٤٦/٢، والإيضاح ٣٠٨، ومذهب جمهور الكوفيين أنّهُ مرفوعٌ لتجرّده من عوامل النصب وعوامل الجزم، وإليه ذهب ابن مالك.
ومذهب الكسائيّ أنّهُ مرفوع بالزائد في أوله. انظر الإنصاف ٥٥٠ (م ٧٤)، وابن يعيش ١٢/٧، وشرح الكافية الشافية ١٥١٩-١٥٢٠، والرضى على الكافية ٢٦/٤-٢٨.

فأما الظاهرة / التي لا يجوز إضمارها فالتي يعتمد عليها ١٠٥/ب
الفعل من غير واسطةِ حرفِ جرٍ ،ولا حرفِ عطف ،كقولك : أريد أنْ تقومَ،
وأحب أنْ تقعدَ .

وأما المضمرة التي يجوز إظهارها فبعد لام كي إذا لم يكن
بعدها لا (١) ،وبعد حرف العطف إذا كان المعطوف عليه مصدرًا ملفوظًا
به في الأكثر .

مثال ذلك مع لام كي : جئتك لِتكرمَني ، ولأنْ تكرمَني ، (٢)
ومثال ذلك مع واو العطف : أريد قيامك وتذهبَ ،وأنْ تذهبَ .

وأما المضمرة التي لا يجوز إظهارها فبعد كي الجارة ،وحتَّى ،
ولامِ الجحود ،وبعد الفاءِ والواوِ في الأجوبة الستة أو الثمانية (٣) ،وبعد
«أو» بمعنى " إلَّا أنْ ،أو " إلى أنْ ".

---

(١) كان على المصنف أنْ ينصَّ على حالة من حالات وجوب إظهار " أنْ "،
وذلك إذا وقعت بين " لام الجر " و " لا " ،نحو قوله تعالى :
﴿ لِئَلَّا يعلمَ أهلُ الكتاب ﴾ ، وقد علل الرضي وجوب
الإظهار باستكراه اللامين المتواليتين . انظر الرضي على الكافية
٧٩/٤ .

(٢) شاهد الإضمار قوله تعالى : ﴿ وأُمرنا لِنسلمَ لربِّ العالمين ﴾
وشاهد الإظهار قوله تعالى : ﴿ وأُمرت لأنْ أكونَ أولَ
المسلمين ﴾ . انظر أوضح المسالك ٤/ ١٩١ .

(٣) انظر ما يأتي ص ٢٣٧ .

ولا يجوز أنْ يُضمر من الحروف الناصبة غير " أنْ " وحدها .

فأما " كي " فلها قسمان :

قسم تكون فيه جارةً فيكون / الفعل المنصوب بعدها منصوبًا ١٠٦/أ
بإضمار أنْ ،لأنَّ حروفَ الجر لا تعمل النصب ، بل تجر أبدًا ، فتكون
"أنْ " هي الناصبة ،وأنْ والفعل في موضع جر بـ" كي ".(١)

وقسم تكون فيه كي ناصبةً بنفسها ،وذلك إذا دخل عليها
لامُ الجر ،فتقول : لِكي ،لأنَّ حرفَ الجر لا يدخل على حرف الجر ،فإذا
قلت : جئتني لِكي أكرمَك كانت كي حرف نصب ،وكان أكرمَك منصوبا بها ،
وكانت هي والفعل بعدها في موضع جر باللام.(٢)

وإذا قلت : جئتني كي أكرمَك احتمل أنْ تكون الناصبة ،
فيكون الفعل بعدها منصوبا بها ،واحتمل أنْ تكون الجارة ، فيكون
الفعل بعدها منصوبا بإضمار "أنْ " ،ولا يجوز إظهارها ،وأنْ والفعل
في موضع جر بـ" كي ".

وأمّا " حتّى " فلها ثلاثة مواضع ،وقد تقدم ذكرها.(٣)
فمنها الجارة ،وهي التي تجر الاسم وينتصب الفعل / بعدها بإضمار ١٠٦/ب

---

(١) يرى الكوفيون أنّ " كي " حرفُ نصب مثل "أنْ " . الإنصاف ٥٧٠
(م ٧٨) ،والرضى على الكافية ٤/٥٠ .

(٢) انظر الكتاب ٣/ ٦ ،والمقتضب ٢/ ٨ . وذهب الأخفش إلى أنّ
النصب بعدها بأنْ ظاهرةً أو مضمرةً . انظر المغني ٢٤٢ .

(٣) أفرد لها المصنف بابا في آخر حروف الجر. انظر ما تقدم ص ١٢٣.

أنْ ،ولا يجوز إظهارها ،وإنَّما كان منصوبًا بإضمار أنْ؛لأنَّ حتَّى حرفُ جرٍّ فلا يعمل النصب [١] . وينتصب الفعل بعدها بإضمار "أنْ" على أحد معنيين ، أحدهما : معنى كي ، تقول : صدتُ الله حتى يدخلَني الجنة ،أي : كي يدخلَني .

والثاني : بمعنى "إلى أنْ" ،تقول : سرت حتى أدخلَ المدينة ،أي : سرت إلى أنْ دخلت .

وأما لام الجحود فهي أيضا لام الجر ، فلا بد من إضمار أنْ بعدها لتكون مجرورة بها . [٢] ولام الجحود هي التي تقع بعد "ما كان" و "لم يكن" ،تقول : ما كان زيدٌ لِيفعَلَ كذا ،ولم يكن لِيفعَلَ كذا . وهذا هو الفرق بين لام كي ولام الجحود ، فلام كي تقع بعد الإيجاب وبعد النفي ، تقول : جئتك لتكرِمَني، وما جئتك لتهينَني ،وأما لام الجحود فلا تقع إلَّا بعد النفي والكون . ولام الجحود تكون جوابا /لقولك ١٠٧/أ : سأفعَلُ ،يقول القائل : سَأفعَلُ ،فيقول المجيب : ما كنتَ لتفعَلَ [٣] .

---

(١) هذا مذهب البصريين ،وذهب الكوفيون إلى أنَّ حتى تكون حرف نصب ، وأنَّها حينئذ تنصب المضارع بنفسها من غير إضمار أنْ. انظر الأصول ٢/ ١٥١ ،والجمل ٦٦ ،والإيضاح ٣١٥-٣١٦ ، والإنصاف ٥٩٧ (م ٨٣) ،والرضى على الكافية ٥٣/٤ .

(٢) ذهب الكوفيون إلى أنَّ لام الجحود تنصب المضارع بنفسها ،من غير إضمار . انظر الإنصاف ٥٩٣ (م ٨٢) .

(٣) في النسخة : " ما كنتُ لأفعلَ " ،والصواب ما أُثبت . ويجوز : " ما كنتُ لأفعلَ " إذا كان القائل قد قال : ستَفعَل .

وأما الفاء ،والواو ،وأو[1] فهي حروفُ عطف ، وحروف العطـــف لا تعمل شيئا ،فكان النصب بعدها بإضمار أَنْ ،وأَنْ ومابعدها عطـــفٌ على مصدر مقدر قبلها .

ولا ينصب بعدها في الخبر ،لا تقول : يقومُ زيدٌ فيضربَ عمرٌو ، إلَّا في الشعر[2] ،وأما في الكلام فلا يجوز .

وإنَّما ينصب بها بعد ستة أشياء ،وهي : النفي ،والأمـر، والنهي ، والاستفهام ،والعرض ،والتمني . وزاد بعضهم الدعـاء[3]، وزاد آخرون التحضيض[4] ، وهما داخلان في الستة ، فالدعاء من قبيل الأمر ،وإنَّما يختلفان بتعظيم المدعوِّ وتحقيره ، والتحضيض داخل تحت العرض ،وإنَّما يختلفان كذلك بالتعظيم والتحقير .

تقول في النفي : ما تأتيني فأعطيَك ، وفي / الأمر : ١٠٧/ب ايتني فأعرفَ ذلك لك ، وفي النهي : لا تنقطعْ عني فأجفـــوَك ،

---

(١) لـ "أو" حكم خاص نبه عليه المؤلف فيما سبق ص ٢٣٤ ،وسيذكره فيما بعد ص ٢٣٩ ، فكان الأولى حذفها من هذا السياق .

(٢) مثل قول المغيرة بن حبناء :
سَأَترُك منزلي لبني تميــمٍ وأَلحَقُ بالحجاز فَأَستَريحَـا
انظر الكتاب ٣٨/٣ - ٣٩ ،والمقتضب ٢٢/٢ ،والأصول ١٨٢/٢، والإيضاح ٣١٣ .

(٣) مِمَن زاده ابن جني في لُمَعِه ٢٠٩ - ٢١٠ - ومثّل له بقوله : اللهم ارزقني بعيرا فأَحجَّ عليه،-وابنُ بابشاذ ،وابنُ معطي ،انظر شرح المقدمة المحسبة ٢٢٦ ، ٢٣٥ ،والفصول الخمسون ٢٠٤ .

(٤) مِمَن زاده ابنُ بابشاذ ،وابنُ معطي . انظر شرح المقدمة المحسبة ٢٢٦ ، ٢٣٥ ،والفصول الخمسون ٢٠٤ ،ومثاله قوله تعالى فـــي الآية ٧ من سورة الفرقان ﴿ لولا أُنزل عليه ملك فيكونَ معـــه نذيرًا ﴾ . انظر معاني الفراء ٢٦٢/٢ ،والرضى على الكافيـــة ٦٣/٤ .

وفي الاستفهام : أتأتينا فنحدِّثك ؟ وفي العرض : ألَا تنزل فتصيبَ خيرًا ،وفي التمني : ليته عندنا فيحدِّثنا .

فهذه المواضع التي ينتصب [فيها الفعل] (١) بعد الفاء على إضمار أنْ (٢) ، وأنْ والفعل في تأويل مصدر معطوف على مصدر مقدر، كأنك قلت في النفي : لا يكون منك إتيانٌ فإعطاءٌ ، وهكذا البواقي .

وإنَّما يكون النصب إذا كان الثاني مخالفا للأول ومسبَّبًا عنه، وقد يرتفع الفعل بعد الفاء على غير معنى النصب . (٣)

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) هذا مذهب البصريين إلَّا الجرميَّ فإنَّه ذهب إلى أنَّه منصوب بالفاء نفسها لأنَّها خرجت عن باب العطف ،وإليه ذهب بعض الكوفيين . وجمهور الكوفيين على أنَّه ينتصب بالخلاف . الإنصاف ٥٥٧ (م٧٦) .

(٣) رفع الفعل بعد الفاء إما على العطف أو الاستئناف ،وفي العطف يكون الفعل شريكا للمعطوف عليه في رفعه وفي النفي الداخل عليه ،ففي قوله تعالى : ﴿ لا يؤذن لهم فيعتذرون ﴾ الفاء عاطفة والمعنى لا يؤذن لهم فلا يعتذرون . وإذا كانت الفاء للاستئناف كما في قول جميل :

ألمْ تسألِ الربعَ القَوَاءَ فينطقُ
وهل يُخْبِرَنْكَ اليومَ بيداءُ سَمْلَقُ

فالفعل في ذلك مرفوع ،وهو خبر لمبتدأ محذوف ،أي : فهو ينطق ،والفعل مثبت . التصريح ٢/ ٢٤٠ - ٢٤١ . وانظر ابن يعيش ٧/ ٣٦ - ٣٨ ،والمقرب ٢٨٩ ،والرضي على الكافية ٤/ ٧٠ - ٧٢ ،والمغني ٢٢٢ - ٢٢٣ .

وإذا حذفت الفاء وأنت تريد معنى النصب جزمت ، إلّا في النفي والتمني (١) ، وإنْ لم ترده رفعت ، تقول : ليتك جئتنا تحدثْنا ، بالجزم ، وتحدثُنا ، بالرفع ، على حسب ما تريد من المعنى .

والواو حكمها حكم الفاء في جميع ما ذكرنا من / الأجوبة ، وكون الثاني مخالفا للأول ، وجواز الرفع والنصب معها على حسب المعنى ، وجواز الجزم والرفع مع عدمها . إلّا أنّ الواو تختص بمعنى الجمع بين الشيئين ، فإذا قلت : " لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللبنَ " فمعناه لا تجمع بينهما ، ولو جزم الثاني بالعطف على الأول كان معناه النهي عن كلّ واحد منهما . (٢)

١٠٨/أ

وأما " أو " فكالواو أيضا فيما ذكرنا ، إلّا أنّها تختص بأحد الشيئين ، وأنّ ما قبلها عام في جميع الأزمنة ، وأنّ ما بعدها خاص ، وأنّ معناها معنى " إلّا أنْ " عند سيبويه وأكثر النحويين (٣) ، وقال بعضهم (٤) : قد تكون بمعنى " إلى أنْ " ، وبمعنى " حتّى أنْ " ،

---

(١) كذا في النسخة ، والأولى حذف قوله : " والتمني " . يقول ابن مالك في التسهيل ٢٣٢ : " وتنفرد الفاء بأنّ ما بعدها في غير النفي يُجزم عند سقوطها ... " . وانظر المساعد ٩٦/٣ .

(٢) انظر الكتاب ٤٢/٣ - ٤٣ ، والمقتضب ٢٤/٢ ، والأصول ٥٤/٢ ، والجمل ١٨٧ ، والإيضاح ٣١٤ ، والإنصاف ٥٥٥ - ٥٥٦ ، وابن يعيش ٢٣/٧ - ٢٤ .
هذا ويجوز الرفع على معنى الاستئناف ، كأنّه قال : وأنت تشربُ اللبنَ . انظر المقرب ٢٩٣ ، والمغني ٤٧٠ .

(٣) انظر الكتاب ٤٧/٣ ، والمقتضب ٢٧/٢ ، ٣٠٦/٣ ، والأصول ١٥٥/٢ - ١٥٦ ، والإيضاح ٣١٥ ، والتبصرة ٣٩٨ .

(٤) انظر الجمل ١٨٦ ، وشرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ٢٢٩ ، والمفصل ٢٤٦ ، وكافية ابن الحاجب ١٩٧ ، والرضي على الكافية ٧٥/٤ .

بمعنى " كي " ، تقول : لأَلزمَنَّك أو تعطيَني حقي ، ومعناه : لألزمنَّك إلَّا أنْ تعطيَني حقي ، أي: لألزمنَّك جميع الأزمنة إلَّا زمانَ الإعطاء ، / وعند بعضهم إلى أنْ تعطيَني ، وحتَّى تعطيَني ، وكي تعطيَني . ١٠٨/ب

وأمَّا " لَنْ " فهي ناصبة بنفسها [١] أيضا ، وهي نفي لقولك : سيفعل ، وسوف يفعل ، فتقول : لن يفعلَ . ولا تقتضى التأبيدَ كما زعم بعضهم [٢] ، ولذلك قال تعالى : ﴿ وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا ﴾ [٣] ، ولو كانت للتأبيد لما جاء بقوله : أبدًا ، والله أعلم .

وليست مركبة من " لا وأنْ " كما زعم الخليل [٤] ، لجواز تقديم مفعول الفعل المنصوب بها ، تقول : زيدًا لَنْ أضربَ ، ولو كانت مركبة لما جاز ، لِمَا يلزم من تقديم بعض الصلة على الموصول .

---

(١) هذا مذهب سيبويه ، ومذهب الخليل أنَّ النصب بعدها بـ " أنْ " مضمرة . انظر الكتاب ٣/ ٥ ، والمقتضب ٢/ ٧-٨ ، وجواهر الأدب للإربلي ٣٢١ .

(٢) ينسب هذا الرأى إلى الزمخشريِّ في أنموذجه . جواهر الأدب للإربلي ٣٢٢ ، والجنى ٢٨٤ ، والمغني ٣٧٤ ، والذى في طبعة الأنموذج - الصادرة عن دار الآفاق الجديدة - ص١٠٢ " التأكيدُ " . وقد ذكر محقق الجنى - نقلا من شرح الأنموذج للإربلي - أنَّ " التأبيدَ " في بعض نسخ الأنموذج . وبيَّن الشيخ عضيمة أنه اقتصر في الأنموذج والمفصل على التأكيد ، وأنه ذكر في الكشاف التأكيد والتأبيد . دراسات لأسلوب القرآن الكريم / القسم الأول / ٢/ ٦٣٤ . وانظر المفصل ٣٠٧ ، وابن يعيش ٨/ ١١٢ ، وانظر ماتقدم في الدراسة ص ٧٤ .

(٣) سورة البقرة ، من الآية ٩٥ .

(٤) انظر الكتاب ٣/ ٥ ، والمقتضب ٢/ ٨ ، والأصول ٢/ ١٤٧ ، وأسرار العربية ٣٢٩ .

وأما " إذَنْ " فتنصب أيضا بنفسها [١] ، وهي على ثلاثة أقسام : تكون معملة لا غير ، وتكون ملغاة لا غير ، وتكون جائزة الإعمال والإلغاء .

فأما الموضع الذى [٢] تكون معملة فيه فهو إذا كانت صدر الكلام، وكانت جوابًا / وجزاءً ، ولم يكن الفعل بعدها معتمدًا على ما قبلها ، ١٠٩/أ وكان الفعل بعدها مستقبلًا ، ولم يُفصَل بينها وبين فعلها بغير القسم، يقول القائل : أجيئُك ، فتقول مجيبا له : إذَنْ أكرمَك ، فهي جواب لكلامه وجزاء على مجيئه ، وهي صدرٌ ، وليس مابعدها معتمدا على ما قبلها ، والفعل بعدها مستقبل ، لأنَّك تريد : أنَّك تكرمه فيما يستقبل ، ولم يفصل بينها وبين معمولها بشيءٍ . ويجوز الفصل بالقسم ، فتقول : إذَنْ - واللّهِ - أكرمَك [٣] . فهذا الموضع الذى تعمل فيه .

وأما الموضع الذى لا تعمل فيه فإذا توسطت بين معتمِدَين ، كقولك : واللهِ إذن لا أكرمُك ، أو لأكرمنَّك ، وأنا إذن أكرمُك ، وإنْ جئتَني إذنْ أكرمْك . أو يكون الفعل بعدها حالا ، كقولك لِمَن يحدثك : إذن أظنُّك / صادقًا ، أي الآن . أو وقعت متأخرةً، ١٠٩/ب

---

(١) روى عن الخليل أنَّ " أنْ " بعد إذَنْ مضمرة ، انظر الكتاب ٣ / ١٦ ، والمقتضب ٢ / ٧ .

(٢) في النسخة : " التي ".

(٣) انظر الكتاب ٣ / ١٢-١٣ ، والمقتضب ٢ / ١١ ، والأصول ٢ / ١٤٩ . وقد أجاز جماعةٌ الفصلَ بغير القسم . انظر ذلك في الجنى ٣٦٢ - ٣٦٣ ، والمغني ٣٢ ، والهمع ٤ / ١٠٥ .

كقولك : أكرمُك إذَنْ .

وأما الموضع الذى يجوز أنْ تُعمَلَ فيه وتُلغى فهو [١] إذا كان قبلها واو العطف أوفاؤه [٢] ،تقول : وإذن أكرمَك ،بالنصب والإعمال ،وإذن أكرمُك ،بالرفع والإلغاء [٣] ، وقرئ : ﴿ وَإِذًا لَا يَلْبَثُونَ ﴾ [٤] ، وفي مصحف أُبَيّ [٥] : ﴿ وَإِذًا لَا يَلْبَثُوا ﴾ ، على الإعمال. [٦]

وأما " كي " فقد تقدم الكلام عليها. [٧]

---

(١) في النسخة : " فهي " .

(٢) مثال وقوعها بعد الفاء قوله تعالى في سورة النساء آية ٥٣ : ﴿ فإذَنْ لا يؤتون الناس نقيرًا ﴾ . وقد ذكر الشيخ عضيمة في حواشي المقتضب ٢/ ١٢ أنّه الموضع الوحيد في القرآن . وانظر الكتاب ٣/ ١٣ - ١٤ ،والمقتضب ٢/ ١١-١٢.

(٣) الإلغاء أجود وأكثر . انظر شرح الكافية الشافية ١٥٣٦ ،والرضى على الكافية ٤/ ٤٥ .

(٤) سورة الاسراء ،من الآية ٧٦.

(٥) أُبيُّ بن كعب بن قيس ،صحابيٌّ من الأنصار ، من كتّاب الوحي ، ومِمّن شهد بدرًا ،وكان أقرأَ الصحابةِ،أخذ عنه القراءةَ ابنُ عباس وأبوهريرة وغيرُهما ،توفى سنة ٢٠ هـ ،وقيل غيرُ ذلك . انظرأسد الغابة ١/ ٦١ - ٦٣ ،ومعرفة القراء الكبار للذهبي ٣٢-٣٣ ،وغاية النهاية ٣١.

(٦) مختصرشواذ ابن خالويه ٧٧ ،والكشاف ٢/ ٤٦٢ ،والبحر المحيط ٦/ ٦٦. وهي أيضا كذلك في مصحف ابن مسعود . المقتضب ٢/ ١٢،وابن يعيش ٧/ ١٦ ،والبحر المحيط ٦/ ٦٦ .

(٧) انظر ما تقدم ص ٢٣٥.

بـــــــاب

حروف الجـــــــزم

اعلم أنَّ الفعل يدخله الجزم ،وهوخاص به . والجزم لا يكون إلَّا بحروف ،والحروف التي تجزم تنقسم قسمين : ما يجزم فعلا واحدا ، وهي المسماة حروفَ الجزم . وما يجزم فعلين ،وهي المسماة حروفَ الشرط .

فحروف الجزم أربعة : لَمْ ،ولَمَّا ،ولامُ الأمر ،ولا في النهي .

فلم نفيٌ / لِـ " فَعَلَ " وهو الماضي . ولَمَّا نفيٌ لـ " قد فَعَلَ " وهو الماضي المقرَّب من الحال ، تقول : لم يقمْ زيدٌ ، ولَمَّا يقمْ عمرٌو . ١١٠/أ

ولام الأمر والدعاء يلزم الفعل المبني للمفعول الذى لم يسمَّ فاعله ،كقولك : لِيُضْرَب عمرٌو ،و : لِيُكَّمْ خالدٌ.[1] ويلزم فعل الفاعل إذا كان معه مسندا إلى المتكلم ،أو الغائب ،كقولك : لِأَقُمْ ،وليَقُمْ زيدٌ.[2]

---

(١) مثال لام الدعاء : لِيغفرْ لنا الله .الرضى على الكافية ٤/ ٨٤ ، وانظر المقتضب ٢/ ٤٣ .

(٢) وربما دخلت على فعل المخاطب نحو : لِتَقُمْ يا فلان ،وهو قليل . انظر المقتضب ٢/ ٤٤ ،والأصول ٢/ ١٥٧ ،والإيضاح ٣١٩ ، والرضي على الكافية ٤/ ٨٤ .

واللام مكسورة ، ويجوز تسكينها مع واو العطف وفائه ، ويقبح تسكينها مع ثُمَّ (١) ، وقد قرأ الكسائيُّ ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ ﴾ (٢) ، فسكَّنها مع ثم.

ولَمَّا تقتضي استغراق الزمان ، ويجوز أنْ يحذف معمولها ، فتقول : جئتُك ولَمَّا.

ولا يجوز أنْ يفصل بين الجازم والمجزوم كما لا يجوز الفصل بين الجار والمجرور ، بل الفصل بين الجازم والمجزوم أقبح (٣) ، وقد جاء في الشعر نحو قولك : لم زيدًا أضربْ ، تريد : لم أضرب / زيدًا . (٤)

١١٠/ب

---

(١) قال النحاس في إعراب القرآن ٣ / ٩٥ - ٩٦ : " وهو وجه بعيد في العربية لأنَّ ثُمَّ يوقَف عليها ، ولا يجوز أنْ يبتدأ بساكن ، وجوازه على بعد ... ". وانظر الرضي على الكافية ٤/ ٨٤.

(٢) سورة الحج ، من الآية ٢٩.
وهي أيضا قراءة عاصم وحمزة ، ونافع بخلافٍ عنه . والكسر قراءة باقي السبعة . السبعة ٤٣٤ - ٤٣٥ ، وانظر التبصرة لمكي ٢٦٥ ، والكشف ٢/ ١١٦ - ١١٧.

(٣) علل سيبويه هذا القبح بقلة ما يعمل في الأفعال وكثرة مايعمل في الأسماء . الكتاب ٣/ ١١١ ، وانظر الأصول ٢/ ٢٣١-٢٣٢.

(٤) مثاله قول ذي الرمة :
فأضحت مغانيها قفارا رُسومُها
كأنْ لم سوى أهلٍ من الوحش تؤهَل
انظر الخصائص ٢/ ٤١٠ ، والرضي على الكافية ٤/ ٨٢.

وتدخل على " لم" و " لَمَّا " همزة الاستفهام فيصير الكلام بلحاقها تقريرا [1] ، فتقول : ألمْ ،و : ألمَّا . ويتوسط بينهما واو العطف وفاؤه ، فتقول : أَولم ،و : أَفَلَمْ .

---

(١) معنى التقرير : إلجاء المخاطب إلى الإقرار بأمر يعرفه ،كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ . الرضي على الكافية ٤/٨٣.

بـــــاب

ما يجزم فعليـــــــن

ويسمى باب الشرط ، وباب الجزاء ، وباب المجازاة ، وباب الشرط والجزاء .

هذا الباب مركب من جملتين دخل عليهما حرفٌ أو اسمٌ تضمن معنى الحرف ، فصيَّر الجملتين جملةً واحدةً ، وتُسَمَّى الأُولى شرطًا ، والثانيـــة جزاء . فمَن سمى الباب باب الشرط فلأنَّ الأُولى شرط ، ومن سمــاه باب الجزاء أو باب المجازاة فلأَنَّ الثانية جزاء ومجازاة . ومن سماه بهما فلوجودهما معا .

واعلم أنَّ أدوات الشرط والجزاء تنقسم إلى حروف وأسماء ، فالحروف منها " إنْ " بلا خلاف ، و " إذما " عند سيبويه .(١)

/ والأسماء تنقسم إلى أسماء غير ظروف ، وإلى ظروف . فالأسماء غير الظروف : " مَنْ " ، و " ما " ، و " أيّ " ، و " مهما " . ١١١/أ

والظروف تنقسم إلى : ظروف مكان ، وظروف زمان . فظروف المكان منها : " أينَ " و " أنَّى " ، وتدخل " ما " على أينَ ، فيقال : أَينَما .

---

(١) الكتاب ٣/ ٥٦-٥٧ .
ونصَّ المبرد في المقتضب ٢/ ٤٥ على أنَّها حرفٌ ، ونَسَبَ إليه ابن مالك والرضي أنَّها اسمٌ ، وهو ظاهر كلامه في المقتضب ٢/ ٤٦ .
وانظر شرح الكافية الشافية ٦٢٢ ، والرضى على الكافية ٤/ ٩٠ .

وظروف الزمان : " متى " ،و " أيّان " و " أيَّ حينٍ " ،و " إذ ما " عند ابن السراج وأبي علي [(١)] ، و " إذ ا " ولا يجازى بها إلّا في الشعر. [(٢)]

واعلم أنَّ هذه الأدوات تجزم مابعدها لفظا ،إنْ كان مضارعا ، نحو : إنْ تضربْ أضربْ ، أو معنى ، إنْ كان ماضيا ،نحو : إنْ ضربتَ ضربتُ .

ولا بُدَّ لفعل الشرط من جواب ،فإنْ كان فعلا فالأولى أنْ يكون مماثلًا لفعلِ الشرط ،في كونه مضارعًا أو ماضيًا ،فتقول : إنْ تقمْ أقمْ ، و : إنْ قمتَ قمتُ ،فكلاهما في الأول مضارع ،وكلاهما في الثاني ماضٍ.

ويجوز أنْ / يكون الأول ماضيًا والثاني مضارعًا ،وبالعكس، ١١١/ب فتقول : إنْ قمتَ أقمْ ،وإنْ تقمْ قمتُ . والأول من هذين أولى من الثاني. [(٣)]

ويجوز إذا تأخر المضارع وتقدم الماضي أنْ ترفعَه ، ويكون الكلام محمولًا على التقديم والتأخير ،فتقول : إنْ ضربتَ أضربُ ،بالرفع ، [(٤)]

---

(١) انظر الأصول ٢/١٥٩ ،والإيضاح ٣٢١ .

(٢) مثاله قول الفرزدق :

تَرفَعُ لي خِندِفٌ واللهُ يرفَعُ لي
نـارًا إذا خَمَدَتْ نيرانُهم تَقِـدِ

انظر الكتاب ٣/٦٠ - ٦٢ ،والمقتضب ٢/٥٥ ،والتبصرة ١/٤١١ ، والأمالي الشجرية ١/٣٣٢-٣٣٣ ،وابن يعيش ٧/٤٧.

(٣) انظر الرضى على الكافية ٤/١٠٦.

(٤) الجزم هنا أكثر ،وعند الكوفيين يجب الرفع . انظر شرح الكافية الشافية ١٥٨٨ ،والرضى على الكافية ٤/١٠٨.

أي : أضربُ إنْ ضربتَ .

ولا يجوز أنْ يتقدم ما بعد أدوات الشرط عليه ،لا تقول : زيدًا[(١)] إنْ تضربْ أضربْه ،ولا : أضربْه إنْ تضربْ زيدًا .

ويجوز حذف الجزاء لدلالة ما قبله عليه ،تقول : أكرمُك إنْ جئتني ،فجواب " إنْ جئتني " محذوف دَلَّ عليه أكرمُك .[(٢)] ولا يجوز أنْ يكون أكرمُك الجواب ، لأنَّ جواب الشرط لا يجوز تقديمه عليه ، ولو كان جوابا لجُزِمْ.

واعلم أنَّ جواب الشرط على ثلاثة أنواع :

الفعل إمَّا مضارع وإما ماض ،والجملة / الاسمية والفعلية ١١٢/أ في أولهما الفاء . وتختص الاسمية - مع الفاء - بـ "إذا " ، وتلزم الفاء مع الفعلية إذا كانت أمرًا أونهيًا ،أوكان في أولها السين أو سوف ،أوكان فعلُها ماضيًا لفظاً ومعنى ولا بُدَّ فيه من " قد " .

مثال الفعل المضارع والماضي قد تقدم.

ومثال الجملة الاسمية مع الفاء : ﴿ مَنْ يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ ﴾.[(٣)] ومثالها مع إذا : ﴿ وإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾.[(٤)]

---

(١) في النسخة : " زيدٌ " بالرفع .
(٢) انظر الأصول ٢/ ١٦١.
(٣) سورة الأعراف ،من الآية ١٨٦.
(٤) سورة الروم ، من الآية ٣٦.

ومثال الفعلية مع الأمر: إنْ جئتني فأكرمني ، وإنْ جئتُك فلا تُهنِّي . ومع السين وسوف : إنْ جئتك فسأكرمُك ، وسوف أكرمُك . ومع الفعل الماضي لفظا ومعنى قوله تعالى : ﴿ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ ﴾ (١) .

ويجوز حذف فعل الشرط الواقع بعد " إنْ " ، ويفسّره ما بعده ، تقول : إنْ زيدٌ جاءني أكرمْته ، / تريد : إنْ جاءني زيدٌ جاءني ، فحذفت " جاءني " الأولى لدلالة الثانية عليها . ولا يجوز أنْ يكون على التقديم والتأخير ؛ لأنّ الفاعل لا يتقدم على فعله. ١١٢/ب

ولا يجوز حذف فعل الشرط مع سائر أدوات الشرط غير " إنْ " ، إلّا في الشعر ، كقوله : (٢)

* أَيْنَمَا ٱلرِّيحُ تُمَيِّلْهَا تَمِلْ *

---

(١) سورة المائدة ، من الآية ١١٦ .

(٢) قائله كعب بن جُعَيل التغلبيّ ، شاعر إسلاميٌّ كان في عهد معاوية . وينسب أيضا إلى الحسام بن ضَدَّاء الكلبي . الخزانة ٣/ ٤٩ .
وصدر البيت :
* صَعْدَةٌ نَابِتَةٌ فِي حَائِرٍ *
وهو من شواهد سيبويه ٣/ ١١٣ ، والمقتضب ٢/ ٧٣ ، والأصول ٢/ ٢٣٣ ، والأمالي الشجرية ١/ ٣٣٢ .
والذى في النسخة : " أينما الريح تُميله يَمِلْ " ، وما أُثبت عن مصادر التخريج .

ويجوز أنْ يحذف الشرط وأدواتُه ويبقى الجواب لدلالة ما ذكر عليه ،وذلك في مواضع ،وهي :

النفي ،والأمر ،والنهي ،والاستفهام ،والتمني ،والعرض ، تقول : أكرمني أكرمْك ،التقدير : أكرمني فإنْ تكرمْني أكرمْك ، فحذفت إنْ تكرمْني ،لدلالة فعل الأمر ،وهو أكرمني عليه ،وكذلك البواقي.(١)

---

(١) انظر الكتاب ٣/٩٣ ،والأصول ٢/١٦٢ ،والجمل ٢١٠ ، والإيضاح ٣٢٢ .

بـــاب

النونين الخفيفة والشـــــديـــدة

/ النونان يلحقان الفعل للتأكيد ،فيُستَغنَى بإحداهما من تكرار الفعل ،والشديدة أكثر تأكيدًا من الخفيفة.(١) ١١٣/أ

ومواضع لَحَاقهما : الأمر ،والنهي ،والقسم ،والاستفهام ،والتمني ، والعرض ، والشرط مع " ما " . تقول في الأمر : اضربَنَّ ،وفي النهي : لا تضربَنَّ ،وفي القسم : واللهِ لتضربَنَّ ،وفي الاستفهام : أتضربَنَّ زيدا؟، وفي التمني : ليته يضربَنَّ زيدًا ، وفي العرض : ألا تضربَنَّ زيدًا ، وفي الشرط : إمَّا تقومَنَّ أقمْ.

ويبنى على الضم معهما فعل الجماعة المذكر ،تقول : اضربُنَّ زيدًا ، وعلى الكسر فعل المؤنثة الواحدة ، تقول : اضرِبِنَّ زيدًا ، ويفتح معهما ما عداهما.

وحكمهما إذا دخلا أنْ تحذفَ لهما حركة الإعراب ،كقولك : هل تضربَنَّ ؟ ،أو نونه كقولك : هل تضربُنَّ ؟ ، وهل تضرِبِنَّ ؟.

وإذا أدخلت النون الشديدة / على فعل جماعة النســاء ألحقت ألفا بين النونين ،فقلت : هل تضرِبْنانِّ زيدا ؟.(٢) ١١٣/ب

---

(١) اللمع ٢٧٢ ،وابن يعيش ٣٧/٩.

(٢) انظر الكتاب ٥٢٦/٣ ،والأصول ٢٠١/٢ ،والإيضاح ٣٢٣.

وكل موضع تدخله الشديدة تدخله الخفيفة ،إلَّا في موضعين :
فعل جماعة النساء ،وفعل الاثنين ،لِما يلزم من اجتماع ساكنين وأحدهما غير مدغم . هذا قول سيبويه وعامة النحويين ،إلَّا يونس فإنَّه أجاز دخول الخفيفة في هذين الموضعين .(١)

وحكم الوقف على الخفيفة أنْ تبدل منها ألفا إذا انفتح ما قبلها،(٢) وتحذفها إذا كان ما قبلها مكسورا أو مضموما .(٣)

ولا تُحرَّك لالتقاء الساكنين كالتنوين ،بل تحذف حيث يحرَّك التنوين ، تقول : اضربَ القومَ .(٤)

---

(١) انظر الكتاب ٣/٥٢٦ - ٥٢٧ ،والأصول ٢/٢٠٣ ،وما ذهب إليه يونس هو مذهب الكوفيين ، الإنصاف ٦٥٠ (م ٩٤) والرضى على الكافية ٤/٩٢٤ .

(٢) كقولك في قوله تعالى " لنسفعَنْ " : لنسفعًا . الإيضاح ٣٢٤ . وانظر الكتاب ٣/٥٢١ .

(٣) الحذف من غير تعويض مذهب الخليل وسيبويه ،أما يونس فيعوض في المضموم واوا وفي المكسور ياء بدلا من النون الخفيفة ،فيقول : اخشَووا ،واخشَيِي .
انظر الكتاب ٣/٥٢٢ ،والأصول ٢/٢٠٢ ،والتبصرة ٤٣٤- ٤٣٥ ، والرضى على الكافية ٤/٩٦٤ .

(٤) انظر الكتاب ٣/٥٢٣ ،والأصول ٢/٢٠٢ ،والإيضاح ٣٢٤ ، والتكملة ١٧٧ ،وابن يعيش ٩/٤٣- ٤٤ .

وإذا حذفتها في الوقف رددت ما كنت حذفت لأجلها ، تقول في اضربُنْ في جماعة المذكر : اضربوا فترد الواوَ (١) ، (٢- [وتقول في هل تضربِنْ ؟ ، وهل تضربُنْ ؟ : هل تضربين ؟ ، وهل تضربون ؟ فترد الياءَ والنون -٢)] والواوَ والنون / التي كنت حذفتها لأجلها . ١١٤/أ

---

(١) في النسخة : " اضربون ، فترد النون " ، والصواب ما أُثبِتَ . وانظر الكتاب ٣/ ٥٢١ - ٥٢٢ ، والأصول ٢/ ٢٠٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٤٢٠ .

(٢-٢) زيادة يستقيم بها النص . انظر الكتاب ٣/ ٥٢٢ ، والأصول ٢/ ٢٠٣ ، والإيضاح ٣٢٤ ، وشرح الكافية الشافية ١٤٢٠ .

بـــاب
ما ينصرف وما لا ينصـــرف

الصرف عبارة عن تنوين الاسم ،وهومأخوذ من الصريف ،و هـــو الصوت ، فدخول التنوين زيادة صوت.

وقيل : الصرف دخول الجرِّوالتنوينِ ،مأخوذ من التصرف.(١)

وأصل الأسماء الصرف ،وإنما منع منها من الصرف ما أشبه الفعل.(٢) كما أنَّ الأفعال أصلها البناء ،وإنما أُعرِب منها ما أُعرِب للشبَهِ الذى تقدم.(٣)

ووجه شبهِ الاسم الذى لا ينصرف للفعل أنَّهُ ثانٍ من جهتين من الجهات التسع كما أنَّ الفعلَ ثانٍ من جهتين .

و معنى كون الفعلِ ثانياً عن الاسم من جهتين أنَّهُ في الدرجة الثانية عنه من جهتين.

وذلك أنَّ الاسم يخبربه وعنه ،والفعل يخبربه فقط ، فكـان الاسم مقدما ؛ / لأنَّهُ حصل له الشيئان ،والفعل ثانيًا؛لأنَّهُ حصل له شيء واحد . هذه إحدى الجهتين . ١١٤/ب

----

(١) الجمل ٢١٨ . وانظر أمالي السهيلي ٢٤ ،٢٩.

(٢) انظر الكتاب ٢١/١ ،والمقتضب ٣٠٩/٣ ،والأصول ٧٩/٢ . وقد رَدَّ السهيلي هذا الرأيَ في أماليه ص ٢٠ فمابعدها .

(٣) سبق التعليق على مثله ص ٢٣٢ . وما ذهب إليه المصنف هو مذهب البصريين انظر ص ١٢ مما سبق .

والجهة الثانية أنَّ الفعل مشتقٌّ من المصدر [١] ، والمصدر اسم ، والمشتق في الدرجة الثانية من المشتق منه . فهذه الجهة الثانية .

فثبت أنَّ الفعل ثانٍ من الاسم من جهتين ، فما وُجِدَ من الأسماء ثانيا من جهتين أشبه الفعل ، وهو ما وجد فيه اثنتان فصاعدا من علل تسع ، أو واحدة متكررة .

[علل منع الصرف]

والعلل التسع هي : التعريف ، والتأنيث ، والجمع ، والعجمة ، والعدل ، والتركيب ، والألف والنون الزائدتان ، والصفة ، ووزن الفعل .

فمتى اجتمع في الاسم ثنتان فصاعدا ، أو واحدة متكررة من هذه التسع كان ثانيا من جهتين ، وذلك أنَّ كلَّ واحدة من هذه التسع ثانيةٌ ، فمتى اجتمع ثنتان منها كان الاسم بهما ثانيًا من جهتين .

وبيانُ أنَّ كلَّ واحدة منها ثانية هو / أنَّ التعريف ثانٍ على التنكير ؛ لأنَّه قبله ، والتأنيث ثانٍ من التذكير ، والجمع ثانٍ من الإفراد ، والعجمة ثانية من العربية ، والعدل ثانٍ من المعدول منه ، والتركيب ثانٍ من المركبين ، والألف والنون الزائدتين ثانية من المزيد عليهما ، والصفة ثانية من الموصوف ، ووزن الفعل ثانٍ من وزن الاسم .

١١٥/أ

واعلم أنَّه ليس كل ثنتين منها كيف اتفق اجتماعهما يمتنع الاسم بهما من الصرف ، بل اجتماع ثنتين منها على الخصوص ، وأنا أبين كيفيَّةَ ذلك الخصوص .

---

(١) هذا مذهب البصريين . انظر ما تقدم ص ٧٧ .

أما التعريف فيمنع من الصرف علميته فقط ،إذا جامعت التأنيث اللفظيّ مطلقًا ،واللفظيّ ما كان في آخره تاءٌ تنقلب في الوقف هاءً ، نحو : طلحه ،وحمزه ،أو ألفٌ مقصورةٌ ،كحبلى ،أو ممدودةٌ ،كصحراء، على أنّ الألفَ المقصورةَ والممدودةَ يمتنعُ / بهما من الصرف من غير ١١٥/ب أنْ يجامعا غيرَهما من العلل .

وكذلك تمنع العلميةُ أيضا إذا جامعتِ التأنيث المعنويّ إذا زاد على ثلاثة أحرف ،أو كان ثلاثة متحركَ الوسط ،أو ساكنَه عند قوم من العرب . (١)

وكذلك تمنع العلمية أيضا إذا جامعت التركيب ،كبَعْلَبَكَّ ،اسم موضع بعينه . (٢)

وإذا جامعت وزني الفعل ،المختصّ كرجل سُمِّيَ : بضُرِبَ ،أو الغالبَ كيَشْكُرَ وتَغْلِبَ . (٣)

---

(١) انظر الجمل ٢٢١ ،والمقدمة الجزولية ٢٠٨ .

(٢) قال ياقوت : " بينها وبين دمشق ثلاثة أيام ،وقيل اثنا عشر فرسخا من جهة الساحل ." معجم البلدان : ٤٥٣/١ (بعلبك) .

(٣) المراد بالمختص : ما لا يوجد في غير الفعل إلاّ في علم أو أعجميٍّ أو ندور . فالعلم كشَمَّر لفرس ،والأعجمي كبَقَّم لصبغ ،والنادر كدُئِل لقبيلة . التصريح ٢١٩/٢ . والغالب : ما أوله زيادة من حروف " نأيت " . الارتشاف ٤٢٨/١ . وانظر الرضي على الكافية ١٦٢/١ - ١٦٣ ،والهمع ٩٨/١ .

وإذا جامعت العجمةُ العلميةَ إذا زادت على ثلاثة أحرف، كإبراهيم وإسماعيل. أو كان ثلاثةَ أحرف متحرك الوسط [كلَمَك] (١)، أو ساكنَه وانضاف إلى العجمة التأنيث، كَمَاهَ وَجُوْرَ. (٢)

أو الجنسيَّةَ (٣) إذا كان ما يوازن الاسمَ من العربية لا ينصرف علمًا، كرجل يُسَمَّى: بَقَّم. (٤)

وإذا جامعتِ الجمعَ الذى لا نظير له في / الآحاد، كرجل يُسَمَّى بمساجدَ ومصابيحَ. على أنَّ الجمعَ يمنع من الصرف بانفراده. ١١٦/أ

وإذا جامعت العدلَ، كعُمَرَ وزُفَرَ.

والجمع الذى لا نظير له في الآحاد يمنع من الصرف بانفراده، أقاموه مُقام علتين.

والتأنيث يمنع من الصرف إذا جامع العلميةَ، على النحو المتقدم فقط، في المعنويِّ واللفظيِّ بالتاء. وأما اللفظيُّ بالألفين فيمنعـــان

---

(١) مكانه بياض في النسخة قدر كلمة، وقد مثل الرضى بما أثبتَ، ولَمَك اسم أبي نوح عليه السلام. الرضى على الكافية ١/ ١٤٤. وانظر معارف ابن قتيبة ص ٢١، واللسان (لَمَك).

(٢) انظر الأصول ٢/ ١٠٠. و "مَاه" و "جُوْر" اسما بلدتين بأرض فارس. معجـــم البلدان ٥/ ٤٩ (ماه).

(٣) معطوفٌ على العلمية في قول المصنف: وإذا جامعت العجمـــةُ العلميةَ، والمعنى: أو جامعت العجمةُ الجنسيةَ.

(٤) البقَّم: شجر يصبغ به. اللسان (بقم). والشأن في مثله أنه يصرف، لأنه ليس علما في الأعجمية، ولكنْ قوّى منعَ الصرف أنه على وزنٍ لا ينصرف في العربية. وانظر المقتضـــب ١/ ١٤٥، ٣/ ٣٢٦.

بانفرادهما ،أقاموا كلَّ واحدة منهما مُقام علتين. (١)

والعدل إذا جامع العلمية ،كعُمَرَ ،وقد تقدم . وإذا جامع الصفةَ ،كمَثْنَى وثُلاثَ .

واعلم أنَّ فُعَل إذا كان علما مشتقا (غيرَ) (٢) معروف في الكلام لم ينصرف معرفةً مكبرًا ،كزُحَل وعُمَر ، إلَّا "أُدَدًا ". (٣) فإنَّ العرب تصرفه لا غير ، وكان القياس ألَّا يُصرفَ . و" طُوىً " في لغة من / نوَّن . (٤)

١١٦/ب

---

(١) قال الرضي في شرح الكافية ١/ ١١٢ : " وأما قيام ألف التأنيث، أعني الممدودةَ والمقصورةَ مقام سببين فللزومهما الكلمةَ ،وبناء الكلمة عليهما ،بخلاف تاء التأنيث فإنَّ بناءها على العُروض وإن اتفق في بعض الأسماء لزومها كعنصوةَ ،وقَمَحْدُوَةَ ،وحجارة ،وخزاية وغيرها . . ." . وانظر الإنصاف ٤٠ ، وشرح الكافية الشافية ١٤٣٧، وتعليل المصنف هنا لا يصلح إلا مع الممدودة .

(٢) كذا في النسخة ،ولعل صوابه : من معروف في الكلام ، بدليل قول المؤلف بعد : " المعدول عن المعرفة كعُمَر . . ." ، والمعنى : أنَّ عمرَ معدول عن عامر المعروف .
انظر ما يأتي ص ٢٦٢ ، والكتاب ٣/ ٢٢٣ ،والأصول ٢/ ٨٨ ،والإيضاح ٣٠١.

(٣) انظر الكتاب ٣/ ٢٦٤ . وأُدَد : أبو قبيلة من حمير ،وهو أُدَد ابن زيد بن كهلان بن سبأ بن حمير . التاج (أدد) . وانظر جمهرة أنساب العرب ٣٩٧.

(٤) قرئ في السبعة بتنوين " طوى " ،وبغير تنوين . انظر السبعة ٤١٧ ، ٤٧١ .

وإنْ كان غيرَ مشتق نحو : أُلَيّ لو سميت به ،أو مشتقا وكــان اسمَ جنس كصُرَدٍ،(١) أو جمعًا كثُقَبٍ(*)،أو صفةً مفردا كحُطَمٍ(٢) ، أو جمعًا كصُغَرٍ(*) انصرف جميعه .(٣)

والتركيب يمنع من الصرف إذا جامع العلميةَ فقط .

والوصف يمنع من الصرف إذا جامع وزني الفعلِ المختصّ والغالبَ، والمصغر فيه كالمكبر . وإذا جامع التأنيثَ اللازمَ ،على أنَّه - أعنــي التأنيثَ - كافٍ بنفسه .(٤) وإذا جامع الألفَ والنونَ اللتين لا تلحقهما هاء التأنيث(٥) .

---

(١) الصُرَد - بضم ففتح - : طائر فوق العصفور ،والجمع صِرْدان . اللسان (صرد) .

(٢) يقال : راع حُطَم ، بغير هاء ،إذا كان عنيفا ،كأنَّه يحطمها ، أي : يكسرها ، إذا ساقها ،أوسامها ،لعنفه بها . التهذيب (حطم) ٤/ ٤٠٠ .

(٣) انظر الكتاب ٣/ ٢٢٢ - ٢٢٣ ،والمقتضب ٣/ ٣٢٣ .

(٤) لم يكن هناك مقتضٍ لذكره مجامعة الوصف للتأنيث اللازم ، لأنَّ المؤنث تأنيثا لازما ممنوع من الصرف سواء أكان وصفا أم غيرَ وصف . وقد استدرك المؤلف على نفسه بقوله : " على أنَّه كاف بنفسه " وانظر ما تقدم ص ٢٥٧ - ٢٥٨ .

(٥) إما لأنَّ مؤنثها فَعْلَى كسكران ،أولكونها صفة لا مؤنث لها كلَحْيَان . شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٣٩ . وانظر التوطئة ٢٧٧ .

(*) الثُقَب جمع ثُقْبَة . والصُغَر جمع صغرى مؤنث الأصغر. الصحاح (ثقب ، صغر) .

ومع العدل من النكرة .[١]

ووزنُ الفعل الغالبُ يمنع من الصرف إذا جامع العلمية ، وإذا جامع الوصفَ. والمختص إذا جامع العلميةَ فقط.[٢]

فإذا اجتمعت علتان من العلل فصاعدًا ،أو واحدة أقيمت مُقام علتين ،وهي التأنيثُ بإحدى الألفين ، / والجمعُ الذى لا نظير له في الآحاد ،على النحو الذى ذكرناه امتنع الاسم من الصرف. ١١٧/أ

وإن اجتمعت [على][٣] خلاف ذلك لم تمنع ،كالتأنيث لو اجتمع مع التركيب من غير علمية لم يمنع من الصرف . وكذلك التأنيث بالهاء مع الصفة لا يمنعان أيضا . وكذلك ما أشبههما من الجمع على غير ما ذكرنا .

*

[ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة]

واعلم أنَّ الأسماء التي لا تنصرف تنقسم إلى قسمين :

قسم منها لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ،وهو خمسة أشياء :

---

(١) أي : الوصف مع العدل من النكرة يمنع من الصرف ،نحو : مَثْنَى أي : اثنين اثنين . وانظر الإيضاح ٢٩٦ ، ٣٠١.

(٢) كذا في النسخة. وقد ذكر المصنف في الصفحة السابقة أنَّ الوصفَ يمنع من الصرف إذا جامع وزني الفعل ،المختصَّ والغالبَ . ولعل هذا الاضطراب راجع إلى الناسخ .

(٣) زيادة يستقيم بها النص .

الجمع الذى لا نظير له في الآحاد ، وهو الذى قبل ألفه حرفان ، وبعدها حرفان أو ثلاثة ، كمساجدَ ومصابيحَ ، ما لم تدخل عليه تاء التأنيث، أو ياء النسب ، أو حذفت ياؤه الأخيرة ، كجحاجحةٍ[1] فيما دخله التاء ، ومدائنيّ فيما دخله ياء النسب ، وجوارٍ فيما حذفت ياؤه.[2] / فإنَّ ١١٧/ب هذه الثلاثة تنصرف.

والثاني : ما آخره ألف التأنيث المقصورةُ أو الممدودةُ ، كحبلى وصحراء .

والثالث : أفعل إذا كان صفة ، كأحمر.

والرابع : المعدول عن النكرة كمَثْنَى وثُلاث .

والخامس : فعلان الذى مؤنثه فعلى ، كسكران وسكرى .

*

[ما ينصرف في النكرة ولا ينصرف في المعرفة]

وما عداها ينصرف في النكرة ، ولا ينصرف في المعرفة ، وهو ستة أشياء :

الأول : الاسم العجميُّ إذا كان على أربعة أحرف فصاعدا ، وكان علما قبل نقله إلى لسان العرب ، كإبراهيمَ.

---

(١) جمع جَحْجَاح ، وهو السيد الكريم ، ويجمع أيضا على جَحَاجِح ، وجَحاجيح . اللسان (جحجح).

(٢) انظر الكتاب ٣/ ٣١٠ والمعروف أنّ " جوارٍ " غير منصرفة والتنوين فيها تنوين عوض.

والثاني : المؤنث بالتاء ،كحمزة أو المؤنث المعنويُّ الزائدةُ حروفه على ثلاثة ،كزينب ، أو الذى لا يزيد على ثلاثة وهو متحركُ الوسط كـ " قَدَم " ،أو ساكنُه عند قوم من العرب .

والثالث : وزن الفعل المختص كدُئِل ،أو الغالب كيَشْكُرُ .

والرابع : فَعْلان الذى لا فَعْلَى له ،كمروان .

والخامس : المعدول عن / المعرفة ،كعُمَر ،وزُفَر . ١١٨/أ

والسادس: المركب ،كحضرموتَ ،وبَعْلَبَكَّ .

باب النســـــب

اعلم أنك إذا نسبت اسما إلى أب ،أو أم ،أو قبيلة ،أو بلد ، أو غير ذلك فإنّك تزيد في آخره ياءً مشددةً مكسورًا ما قبلها ،وتُصيِّـر الاسمَ الجامد بعدها يَجري مَجرى الصفة ،ويعمل عملَها ،تقول : هذا رجل هاشميٌّ أبوه ، كما تقول : هذا رجلٌ كريمٌ أبوه .

واعلم أنّ الاسمَ المنسوبَ إليه ينقسم إلى ثلاثة أقسام : صحيح ، ومعتّل ،وشبه للمعتّلِّ.(١)

*

[النسب إلى الصحيح]

فالصحيح إنْ لم يكن فيه تاء التأنيث زدت الياء المشددة وكسرت ما قبلها من غير تغيير الاسم ،إلّا أنْ يكون مكسورَالعين وهو على ثلاثـــة أحرف ،فإنّك تفتحها ،فتقول في نَمِر : / نَمَرِيٌّ . ١١٨/ب

وإنْ كان على أكثر من ثلاثة أحرف فإنّك لا تفتحها في الأكثر والأقيس ،فتقول في تَغلِبَ : تَغلِبِيٌّ ،بكسر العين . ومنهم مـــن يفتحها ،فيقول : تَغلَبِيٌّ ،يجريه مُجرى نَمِر.(٢)

---

(١) سبق تعريف شبهَ المعتلِّ . انظر ما تقدم ص ٢٠ هامش (١) .

(٢) في الارتشاف ١/ ٢٨٥ : " والفتح عند الخليل وسيبويه شاذ ، وعند المبرد وابن السراج والفارسيّ والرمانيّ والصيمريّ جائز مطرد . . ". وانظر الكتاب ٣/ ٣٤١-٣٤٢ ،والأصول ٣/ ٦٤ ،والتبصرة ٥٨٦ ، وابن يعيش ٥/ ١٤٦ ، والرضي على الشافية ٢/ ١٨-١٩ .

وإلَّا أنْ يكونَ زائدا على الثلاثة وقبل لامه ياء مشددة فإنَّك تحذف متحركها، فتقول في أُسَيِّد وحُمَيِّر : أُسَيْدِيٌّ وحُمَيْرِيٌّ.(١)

وإنْ كانت فيه تاء التأنيث لم تَزِدْ في التغيير على حذفها، إلَّا أنْ تكون خاصة وما قبل اللام ياء أو واو زائدتان فإنَّك تحذفهما بعد حذف التاء، وتقلب الكسرة والضمة فتحة، إلَّا أنْ يكون الاسم مضاعفا أو معتلا عينه فإنَّك لا تزيد فيه على حذف التاء تغييرا، تقول في رَبِيعَةَ : رَبَعِيٌّ، وفي شَنُوءَةَ : شَنَئِيٌّ(٢)، وفي قُتَيبةَ : قُتَبِيٌّ. وتقول في المضاعف في شَدِيدَةَ : / شَدِيدِيٌّ، وفي المعتلِّ في طوِيلَةَ : طوِيلِيٌّ. ١١٩/أ

ومن العرب من يحذف الياء مما لا تاء فيه، فيقول في قريش وثقيف : قُرَشِيٌّ وثَقَفِيٌّ. وإثباتها أحسن، فيقال : قريشِيٌّ.(٣)

---

(١) انظر الكتاب ٣/ ٣٧٠ - ٣٧١، والمقتضب ٣/ ١٣٥، والتكملة ٢٤٨.

(٢) انظر الكتاب ٣/ ٣٣٩، والأصول ٣/ ٧٢، والتكملة ٢٤٥، والخصائص ١/ ١١٦ - ١١٧، ومذهب جماعة منهم الأخفش إبقاء الواو والضمة، كما ذهب ابن الطراوة إلى إقرار الضمة.
انظر ابن يعيش ٥/ ١٤٦ - ١٤٧، والرضي على الشافية ٢/ ٢٣-٢٤، والارتشاف ١/ ٢٨٣.

(٣) هذا مذهب سيبويه ومن وافقه. والحذف عند المبرد قياس، ووافقه السيرافيُّ في " فُعَيل " بالضم، وهو لغة أهل الحجاز.
انظر الكتاب ٣/ ٣٣٥ - ٣٣٧، والمقتضب ٣/ ١٣٣، والأصول ٣/ ٨١، والجمل ٢٥٣، والخصائص ١/ ١١٦، ٢/ ١١٠، والتبصرة ٥٨٧، والرضي على الشافية ٢/ ٢٩، والارتشاف ١/ ٢٨٤.

[النسب إلى المعتــــــل]

والمعتلُّ إنْ لم يحذف منه شيء قبل النسب ،فإنْ كان آخره ألفا وكانت ثالثة أبدلتها واوا،كانت في الأصْل ياءً أو واوا ،فقلت في عصًا : عَصَوِيٌّ ،وفي رحىً : رَحَوِيٌّ .

وإنْ كانت رابعة فإنْ كانت منقلبة قلبتها واوا ،تقول في أحوى : أحووِيٌّ (١) ،وفي أعيا : أعيوِيٌّ .

وإنْ كانت للتأنيث فالأحسن حذفها ، ويجوز قلبها واوا ، إلَّا أنْ يكون الاسم متحركَ الثاني فإنَّك تحذفها لاغير . تقول في حبلى ، ودنيا : حبلِيٌّ ،ودنيِيٌّ . وهو الأحسن . ويجوز : حبلوِيٌّ، ودنيوِيٌّ . (٢)

وفي جَمَزَىٰ (٣) وبَشَكَىٰ (٤) : جَمَزِيٌّ (٥) / وبَشَكِيٌّ ، ١١٩/ب

----

(١) انظر الكتاب ٣/ ٣٥٢ ، والأصول ٣/ ٦٧.
وفي اللسان (حوا) : "الحوة سواد إلى الخضرة ،وقيل حمرة تضرب إلى السواد ، . . . ، والنسب إليه أحْوِيٌّ".
والأجود الأشهر قلب الألف واوا كما أثبت المصنف، ويجوز زيادة ألف قبل الواو المنقلبة ، فيقال :أحواوِيّ . انظر الرضي على الشافية ٢/ ٣٩-٤٠.
(٢) ويجوز مع القلب أنْ يفصل بينها وبين اللام بألف زائدة ،فيقال : حُبلاوِيٌّ ،ودُنياوِيٌّ . انظر الكتاب ٣/ ٣٥٢ - ٣٥٣ ،والمقتضب ٣/ ١٤٧ - ١٤٨ ،والأصول ٣/ ٧٤ ،والرضي على الشافية ٢/ ٤٠.
(٣) الجَمَزَىٰ عدو دون الحَضْر الشديد وفوق العَنَق ،وحمار جَمَزَىٰ وثَّاب سريع . اللسان (جمز).
(٤) امرأة بَشَكَىٰ اليدين، وبَشَكَىٰ العمل : خفيفة اليدين في العمل سريعتها ،وناقة بَشَكَىٰ سريعة ، خفيفة المشي والروح ،والبَشْك السرعة وخفة نقل القوائم. اللسان (بشك).
(٥) مكرر في النسخة.

بالحذف لا غير ، لأنّه متحرك الثاني .(١)

وإنْ كان آخره ياء ،فإنْ كانت ثالثة قلبت الكسرةَ فتحةً ،فقلت في عَمٍ وشَجٍ : عموِيٌّ وشجوِيٌّ . وإنْ كانت رابعة فالأحسن حذفها ، ويجوز فتح ما قبلها وقلبها واوا ، فتقول في قاضٍ وضاوٍ : قاضِيٌّ وضاوِيٌّ ، وهو الأحسن . ويجوز : قاضَوِيٌّ وضاوَوِيٌّ .(٢)

وإنْ كانت خامسة حذفتها لا غير ،تقول في مشترٍ : مشترِيٌّ لا غير .(٢) إلَّا أنْ يكون قبلها ياء مشددة فإنَّك تحذفها ،وتحذف أيضا الساكنةَ من المشددة وتقلب المتحركة واوا بعد قلبها ألفا ،فتقول في مُحَيٍّ(٣) : مُحَوِيٌّ .

---

(١) الكتاب ٣/ ٣٥٤ ،والمقتضب ٣/ ١٤٨ - ١٤٩ .

(٢) انظر التكملة ٢٤٤ .

(٣) هذا مُعَلٌّ إعلال قاضٍ ،وأصله : مُحَيِّيٌ ن . استثقلت الضمة على الياء فحذفت ،فالتقى ساكنان ،فحذفت الياء ،والحديث هنا من هذه الياء المحذوفة لِعلَّة ،فعند النسب تُحذف أيضا ،وتحذف الساكنة قبلها ،فتصبح الكلمة مُحَيٍ ، بياءٍ ثالثةٍ متحركةٍ بعد فتح، فقلبت ألفًا ، فواوًا .

هذا وفي الكتاب ٣/ ٣٧٣ : " وتقول في الإضافة إلى مُحَيٍّ : مُحَيِّيٌّ وإنْ شئت قلت : مُحَوِيٌّ ". ومنه نعلم أنه يجوز حذف الياء الخامسة فقط ،وقد نقل السيرافيُّ أنَّ هذا الوجه أجود من مُحَوِيٌّ . انظر السيرافي على الكتاب ٤/ ١٦٥ ، والرضي على الشافية ٢/ ٤٥ .

[النسب إلى شبه المعتل]

والشبه للمعتلّ إنْ كان ثلاثيا وكان آخره ياء ، فإنْ كان ما قبلها غير مثل لها لم تغيّره إنْ كان مذكرا ، إجماعا ، تقول في ظَبْيٍ : ظَبْيِيٌّ ، وفي لَحْيٍ (١) : / لَحْيِيٌّ .

١٢٠/أ

وإنْ كانت فيه تاء التأنيث فكذلك أيضا عند سيبويه ، تقول في ظبية : ظَبْيِيٌّ ، كالمذكر ، وكذلك في دُمْيَة ، ويونس يقول في ظبية ودُمْيَة : ظَبَوِيٌّ ودُمَوِيٌّ (٢) .

وإنْ كان ما قبلها ألفًا (٣) كراية وآية جاز فيه ثلاثة أوجه : رائِيٌّ ، بالهمزة ، ورايِيٌّ ، بالياء ، ورَاوِيٌّ ، بقلب الياء واوا . (٤)

وإنْ كان ما قبل الياء مِثْلا لها فتحت الياءَ الساكنةَ وقلبت المتحركةَ واوا ، فقلت في حَيَّةَ ولَيَّةَ : حَيَوِيٌّ ولَوَوِيٌّ (٥) .

---

(١) اللَّحْي : منبت اللحية من الإنسان وغيره . اللسان [لحا]

(٢) انظر الكتاب ٣/ ٣٤٦ - ٣٤٧ ، والمقتضب ٣/ ١٣٧ ، والأصول ٣/ ٦٥ . والذى حمل يونس على هذا مع بعده من القياس قولهم في القَرْيَة : قَرَوِيٌّ ، وفي بني زِنْيَةَ وبني البِطْيَةَ : زِنَوِيٌّ وبِطَوِيٌّ . كذا ذكره الرضي في شرحه على الشافية ٢/ ٤٨ .
واختار الزجاج مذهب يونس . انظر ابن يعيش ٥/ ١٥٣ ، والارتشاف ١/ ٢٨٨ .

(٣) في النسخة : (ألفٌ) .

(٤) الكتاب ٣/ ٣٥٠ - ٣٥١ .

(٥) هذا مذهب الخليل ، وكان أبو عمرو يقول : حَيِّيٌّ ، ولَيِّيٌّ . الكتاب ٣/ ٣٤٥ . وانظر المقتضب ٣/ ١٣٨ .

وإنْ كان رباعيا : كقُصَيٍّ وعَدِيٍّ وأُميَّةَ وتحيَّةَ حذفت الياءَ الساكنةَ وقلبت المتحركةَ واوا ، فقلت قُصَوِيٌّ وعَدَوِيٌّ وأُمَوِيٌّ وتَحَوِيٌّ . ويجوز النسب إليه من غير تغيير ،فتقول : قُصَيِّيٌّ وأُمَيِّيٌّ (١).

وإنْ كان خماسيا حذفت الياء من الأصليِّ والزائدَ ، فقلت في مَرْمِيٍّ :/ مَرْمِيٌّ ،ومن قال : حَانَوِيٌّ قال : مَرْمَوِيٌّ . (٢)

١٢٠/ب

وإنْ كان آخره همزة ،فإنْ كان قبلها ألف فإنْ كانت للتأنيث قلبتها واوا لا غير ،تقول في حمراء : حمراويٌّ . وإنْ كانت أصلية تركتها همزة في الأحسن الأفصح ،تقول في قُرَّاءٍ (٣) : قُرَّائِيٌّ . ومنهم من يقلبها واوا ،وهو قليل ،فيقول : قُرَّاوِيٌّ . (٤)

---

(١) الكتاب ٣/ ٣٤٤ - ٣٤٥ .

(٢) هذا لفظ سيبويه ٣/ ٣٤٦ ، وكأنَّه يعني أنَّه يجوز أنْ تحذف الياء الأولى الساكنةَ في مَرْمِيّ وتقلب الثانية واوا فيعامل معاملة ما آخره ياء رابعة ، مثل حانويّ منسوب إلى حانَة ،وأصلها حانية . وانظر ابن يعيش ٥/ ١٥١ - ١٥٢ . على أنَّ بعضهم يجعل " حانويّ " منسوب إلى حاناه . اللسان (حنا) .
وانظر الأصول ٣/ ٦٦ ، ٧٣ ،والتكملة ٢٤٧ - ٢٤٨ .

(٣) سبق التعريف به في باب التثنية . انظر ص ٢٦ هـ (١) .

(٤) انظر الكتاب ٣/ ٣٥١ - ٣٥٢ ،والمقتضب ٣/ ١٤٩ .

وإنْ كانت بدلا من حرف أصليّ كِكساء ورِداء ، أو من حرف زائد للإلحاق كِعِلْبَاء وحِرْباء جاز إثباتها همزةً ،وهو الأحسن ،فتقول : كِسائِيٌّ ،ورِدائِيٌّ ،وعِلْبائِيٌّ ،وحِرْبائِيٌّ ،وجاز قلبها واوا ،فتقول :كِساوِيٌّ، ورِداوِيٌّ ،وعِلْباوِيٌّ وحِرْباوِيٌّ .

هذا حكم ما نسب إليه من المفرد ،ولم يحذف منه قبل النسب إليه شيءٌ.

فإنْ كان المحذوفُ اللامَ ولم يعوَّض منها شيءٌ ،فإنْ كان / العينُ ١٢١/أ حرفَ علة ردت اللام في النسب لا غير، تقول في شاة : شاهِيٌّ(١)، وكذلك ذُو : ذَوَوِيٌّ .(٢)

وإنْ كانت العين حرفا صحيحا ،فإنْ كانت اللام رُدَّتْ في التثنية والجمع فإنَّك تردها في النسب لا غير ،كأخٍ وأبٍ ،تقول : أَخَوِيٌّ،وأَبَوِيٌّ، لا غير .

وإنْ كانت لا تُرَدُّ -في التثنية ولا في الجمع ،كدَمٍ وغَدٍ ، جاز -أَنْ تُرَدَّ - وألَّا تُرَدَّ ،فتقول : دَمِيٌّ وغَدِيٌّ ،و : دَمَوِيٌّ وغَدَوِيٌّ،

---

(١) الكتاب ٣٦٧/٣ ،والأصول ٧٩/٣.
وأصلها "شاهة" ،والألف منقلبة عن الواو ،قالوا أصلها : شوهة ، كصحفة . والأخفش يرد الألف عند النسب إلى أصلها وهو الواو ، فيقول : "شَوْهِيٌّ".
انظر الارتشاف ٢٨٦/١ ،والهمع ١٦٦/٦-١٦٧.

(٢) أصل "ذو" ذَوًا ، مثل عصًا. قال في الكتاب ٣٦٦/٣ :
===

إذا رَدَدتَ ، وتُفتَحُ العينُ عند سيبويه وإنْ كان أصلُها السكونَ (١) ، وتردها إلى الأصْل عند أبي الحسن الأخفش ، فتقول : دَمِيٌّ وغَدْوِيٌّ. (٢)

وإنْ كان عُوِّضَ من المحذوف همزة الوصل ، كابن واسم جاز ألَّا تردَّ إلى الأصْل ، فتقول : اسْمِيٌّ وابْنِيٌّ ، وجاز أنْ تردَّ ، فتقول : سِمَوِيٌّ ، بكسر السين و : سُمَوِيٌّ ، بضمِّها. (٣)

/ وإنْ كانت اللامُ أُبدِل منها وُرِدَّت في التثنية والجمع رُدَّ إلى الأصْل عند سيبويه ، تقول في بنتٍ وأُختٍ : بَنَوِيٌّ وأَخَوِيٌّ . ويونسُ يقول : بِنْتِيٌّ وأُخْتِيٌّ . (٤) ١٢١/ب

=== " وأما الإضافة إلى رجل اسمه ذو مال فإنَّك تقول : ذَوَوِيٌّ ، كأنك أضفت إلى "ذوًا" وكذلك فُعل به حين أُفرد وجعل اسما ، رُدَّ إلى أصله ، لأنَّ أصلَه فَعَلٌ .. " وانظر اللسان (باب الألف اللينة) .

(١) الكتاب ٣/٣٥٧ - ٣٥٨ . وانظر الأصول ٣/٧٦ .

(٢) انظر المقتضب ٣/١٥٢ - ١٥٣ ، والتكملة ٢٤٩ - ٢٥٠ ، والرضي على الشافية ٢/٦٦ - ٦٧ .
وذكر أبوحيان في الارتشاف ١/٢٨٨ أنَّ الأخفش رجع إلى مذهب سيبويه .

(٣) التكملة ٢٥٠-٢٥١ وانظر الكتاب ٣/ ٣٦١ - ٣٦٢ ، والمقتضب ٣/١٥٤ .

(٤) انظر الكتاب ٣/٣٦٠ - ٣٦٢ .
وما ذكره المصنف عن يونس من إبقاء التاء إنَّما هو على الجواز ، نظرا إلى أنَّ التاء ليست للتأنيث ، بل هي بدل من اللام ، فهو يجيز أيضا : بَنَوِيٌّ وأَخَوِيٌّ .

===

وإنْ كان المحذوفُ العينَ أو الفاءَ(١) فإنَّك لا تردُّها إلَّا أنْ يكون اللامُ ياءً والفاءُ محذوفةً فإنَّك تردُّها ، تقول في سَهٍ : سَهِيٌّ ، وفي عِدَة : عِدِيٌّ ، فلا تردَّ العينَ مِن سَهٍ ، وهي التاء ، فإنَّ أصلَه سَتَهٌ ، ولا الفاء من عِدَة ، وهي الواو ، فإنَّها من الوَعد . وتُرَدُّ فيما لامه ياءٌ ، تقول في شِيَةٍ(٢) : وِشَوِيٌّ ، عند سيبويه(٣) تقلب الياءَ واوا ، وتَرُدُّ الفاءَ وتفتحُ العينَ ، وهي الشين ، كما تفعلُ في نَمِر إذا نسبت إليه . وعند الأخفش تَرُدُّ الشينَ إلى الأصْل وهو السكون ولا تقلب الياءَ فتقول : وِشْيِيٌّ .(٤)

هذا حكم النسب إلى المفرد .

=== أما ما ذهب إليه سيبويه من حذف التاء ، فلأنَّها وإنْ كانت بدلا من اللام إلَّا أنَّ فيها رائحة من التأنيث لاختصاصها بالمؤنث في هذه الأسماء . انظر الرضي على الشافية ٢ / ٦٨ - ٦٩ .
هذا وقد وافق المبردُ سيبويه . المقتضب ٣ / ١٥٤ .

(١) في النسخة : " اللام " .

(٢) الشِيَةُ : كلُّ لون يخالف معظم لون الفرس وغيره . الصحاح (وشى) . ووَشَى الثوبَ - كوَعَى - وَشْيًا وشِيَةً حسنةً : نَمْنَمَه ونَقَشَه وحسَّنَه . القاموس (وشى) .

(٣) الكتاب ٣ / ٣٦٩ - ٣٧٠ .

(٤) انظر المقتضب ٣ / ١٥٦ - ١٥٧ ، والأصول ٣ / ٨٠ ، والتكملة ٢٤٣ - ٢٤٤ .
وظاهر كلام المبرد أنَّه موافق الأخفشَ ، وهو ما نسبه إليه الصيمريُّ في التبصرة ٦٠١ ، وانظر حواشي المقتضب ٣ / ١٥٧ .

[النسب إلى المثنى والجمع]

/ وإنْ كان مثنًّى أو مجموعا جمع سلامة ،كزيدان وزيدون وهندات ١٢٢/أ
حذفت علامة التثنية والجمع وقلت : زَيْدِيٌّ ، و : هِنْدِيٌّ ،كالنسب إلى الواحد . إلَّا أنْ تكون غيَّرت العينَ في المؤنث السالم فتتركها على حالها بعد حذف الألف والتاء ،فتقول في ضَرَبات:ضَرَبِيٌّ ، بفتح الراء.

وإنْ كان الجمع جمع تكسير رددته إلى الواحد ،إلَّا أنّ يُسَمَّى بالجمع فإنَّك تنسُب إليه ولا تردُّه إلى الواحد ، فتقول في النسب إلى المساجد : مَسْجِدِيٌّ ،وإلى الفرائض : فَرَضِيٌّ ،تردُّهما إلى مسجد وفريضة.

فإنْ سميت بالجمع نسبت إليه ،فقلت في فرائض : فَرائِضِيٌّ،كما قالوا : مدائِنِيٌّ .

وإنْ كان اسما مفردا يراد به الجمع ،أو جمعا لا واحد له من لفظه نسبت إليه ، / تقول في النسب إلى نَفَرٍ : نَفَرِيٌّ .(١) ١٢٢/ب

---

(١) ومثال الجمع الذى لا واحد له من لفظه " عَبَادِيد " والنسب إليه "عَبَادِيدِيٌّ " . انظر الكتاب ٣٧٩/٣ ، والرضى على الشافية ٧٨/٢ .
والعَبَادِيدُ : الفِرقُ من الناس والخيل الذاهبون في كل وجه، والآكامُ ،والطرقُ البعيدة .كذا في القاموس (عبد).وانظر اللسان .

[النسب إلى المركـــب]

وإنْ كان مركبا كبَعْلَبَكّ ،ومعديكرب نسبت إلى الأول وحذفت الثاني كما تحذف تاء التأنيث ،لأنّه يجرى مجراها ،فتقول : بَعْلِيّ ، ومَعْدِيّ . وكذلك إنْ كان جملة محكية كتأبّط شرًّا قلت : تأبّطِيّ.(١)

وأما إنْ كان مضافا ومضافا إليه ،فإنْ كان لا يُقصَدُ قصدَ الثاني بل جعلا اسمًا واحدًا نسبت إلى الأول ،فقلت في عبد الله : عَبْدِيّ.
و قد نسبوا من هذا الجنس إلى الثاني ،فقالوا في عبد مناف : مَنَافِيّ ، وكان القياس " عَبْدِيّ" ،ولكنهم عدلوا من القياس لإزالة اللَّبْس.(٢)

وأما إنْ كان المقصود إليه هو المضاف إليه نسبت إليه ، تقول في ابن الزُّبير وابن الصَّعِق : زُبَيْرِيّ ،وصَعَقِيّ لا غير.(٣)

---

(١) الكتاب ٣/٣٧٧.
(٢) انظر الكتاب ٣/٣٧٦ ،والتكملة ٢٥٤.
(٣) وسمع : صِعِقِيّ ،بكسرتين . وانظر الكتاب ٣/٣٤٣ ، ٣٧٥، والرضي على الشافية ٢/١٩. وصِعَقِيّ كعِنَبِيّ ،القاموس (صعق). والصَّعِقُ هو خويلد بن نُفيل بن عمرو بن كلاب الكلابيّ ،وإنّما سمي الصَّعِق ،لأنّه اتخذ طعاما لقومه ،فهبت الريح فألقت فيه الترابَ ، فلعنها ،فأرسل الله عليه صاعقة فأحرقته ، وقيل سمي بذلك لأنّ بني تميم ضربوه على رأسه فأَمُّوه ، فكان إذا سمع الصوت الشديد صَعِق ،فذهب عقله . انظر الاشتقاق ٢٩٧، وجمهرة أنساب العرب ٢٨٦ ،و اللســـــان ، والقاموس (صعق) ،والخزانة ١/٤٣٠.

وقد أخذوا / من بعض حروف المضاف وبعض حروف المضاف ١٢٣/أ إليه فيما لا يُقصَد قصدَ الثاني وجمعوا ذلك اسما ونسبوا إليه، فقالوا: في عبد شمس: عَبْشَمِيٌّ، وفي عبد الدار: عَبْدَرِيٌّ. وهذا يسمع ولا يقاس عليه.(١)

وقد جاء في النسب أشياءُ مغيَّرة خارجة عن القياس فتحفظ ولا يقاس عليها، قالوا في النسب إلى الدَّهرِ: دُهْرِيٌّ(٢) بضم الدال، وإلى السَّهْل: سُهْلِيٌّ، بضم السين، وإلى مَرْو: مَرْوَزِيٌّ.(٣) وهي جملة أسماء لا حاجة إلى حصرها فإنَّها من باب اللغة لا النحو.(*)

وقد استغنوا في بعض الأسماء عن ياءَي النسب بأنْ جاءوا ببناء يدل على الكثرة، وذلك قولهم لصاحب العاج: عَوَّاجٌ، ولمن يبيع البُتُوتَ: بَتَّاتٌ، وقد قالوا أيضا: بَتِّيٌّ(٤)، على أصل الباب.

---

(١) انظر الكتاب ٣/٣٧٦ - ٣٧٧.

(٢) في المخصص ٩/٦٢: "رجل دُهريٌّ - بضم الدال - قديم، ودَهريٌّ - بفتحها - لا يؤمن بالآخرة". وانظر المقتضب ٣/١٤٦، والرضي على الشافية ٢/٨٧.

(٣) مَرْو هذه التي يقال في النسب إليها: "مَرْوَزِيٌّ" هي مرو الشاهجان، وهي مدينة في خراسان من بلاد فارس، وقد فَرَّق أبو حيان في النسب إليها بين الإنسان وغيره، قال في الارتشاف ١/٢٩١: "وفي مرو للإنسان "مَرْوَزِيٌّ"، ولغيره "مَرْوِيٌّ" بلا تغيير".
وهناك مَرْو الرُّوذ، وهي مدينة قريبة من هذه، والنسب إليها مَرْوَرُوذِيٌّ، ومَرُّوذِيٌّ. انظر معجم البلدان (مرو) ٥/١١٢-١١٣.

(٤) انظر الكتاب ٣/٣٨١، والتكملة ٢٥٧، والرضي على الكافية ٢/٨٥، والبَتُّ: ثوب من صوف غليظ يشبه الطيلسان، وجمعه بُتوت. التهذيب (بت) ١٤/٢٥٧. وانظر اللسان (بتت).

(*) راجع في ذلك الكتاب ٣/٣٣٥-٣٣٦، والرضي على الشافية ٢/٨١-٨٢.

باب التصغيــــــر

/ هذا الباب يسميه النحويون باب التصغير ،ويسمونه أيضا باب ١٢٣/ب التحقير ،وهما بمعنى واحد .

والتصغير وصف من جهة المعنى ؛لأنّه بمنزلة الوصف بالصِّغر ، ولكنهم استغنوا بصيغ التصغير عن الوصف بالصِّغر لما في ذلك من الاختصار .

وأبنية التصغير ثلاثة : فُعَيل ،وفُعَيعِل ،وفُعَيعِيل .

ففُعَيل للثلاثي على اختلاف أبنيته.

وفُعَيعِل للرباعي ،والخماسي الأصلي بعد حذف خامسه ، أو رابعه - عند من يرى ذلك إذا كان شبيها للزائد تقول في درهم : دُرَيهِمٌ ،وفي سفرجل : سُفَيرِج ، بحذف اللام ،وفي فرزدق : فُرَيزِدٌ ، وبعضهم يقول : فُرَيزِقٌ ؛لأنّ الدال تشبه التاء.(١)

وفُعَيعِيل لما زاد على الأربعة وكان رابعه حرف لين كدينار ، تقول في تصغيره : دُنَيْنير ،بالياء لا غير .(٢)

/ أو ما ليس فيه حرف لين فحذفت منه حرفا وعوّضت عنه الياء، ١٢٤/أ تقول في سفرجل إذا عوضت : سُفَيْرِيج ،وأنت في التعويض بالخيار.(٣)

---

(١) انظر الكتاب ٣/٤٤٨ ، والمقتضب ٢/٢٤٧ - ٢٤٨ ،والأصول ٣/٣٩.

(٢) الكتاب ٣/٤٦٠ ،والمقتضب ١/١١٩.

(٣) انظر الكتاب ٣/٤١٧ ،والمقتضب ١/١١٩.

واعلم أنّ الاسم إذا صُغِّر ضمَّ أوله وفُتِحَ ثانيه وزيدت ياء ساكنة ثالثة وكُسِر مابعدها ، إلّا أنْ يكون حرفَ إعراب، أو حرفا بعده علامة تأنيث، أو ألفا ونونًا زائدتين مشبهتين لألفي التأنيث، أو معنَ أفعال جمعا، فإنّك في هذه المواضع لا تكسر ما بعد ياء التصغير، بل يكون ما بعدها مع حرف الإعراب بحسب الإعراب، ومع الثلاثة الباقية مفتوحا. تقول مع حرف الإعراب : هذا فُلَيسٌ ، وأخذت فُلَيْسًا ، واشتريت بِفُلَيسٍ . ومع علامة التأنيث : هذا طُلَيحَةُ ، وهذه حُبَيْلَى ، وحُمَيراءُ . ومع الألف والنون : هذا سُكَيرانُ . ومع الجمع : / هذه أُجَيمال . ١٢٤/ب

واعلم أنّ ياء التصغير لا تقع طرفا ، فإنْ صَغَّرت اسمًا على حرفين قد حُذِف لامُه كدمٍ ، أو عينُه كسَهٍ ، أو فاؤه كعِدَةٍ فإنّك تَرُدُّ المحذوفَ حتّى تصحَ بنية التصغير ولا تقع ياؤه طرفا ، فتقول في دَمٍ : دُمَيٌّ ، وفي سَهٍ : سُتَيْهَةٌ (٢) ، وفي عِدَةٍ : وُعَيْدَةٌ .

وإنْ كان قد عُوِّض من المحذوف همزة الوصل حذفتها ورددت المحذوفَ في الثلاثي ، تقول في اسم وابن : سُمَيٌّ ، وبُنَيٌّ .

وكلُّ اسم في أوله همزة وصل تُحذَف همزةُ وصله إذا صُغِّر ، تقول في احمرار : حُمَيْرِير .

---

(١) في النسخة : " أو ألف ونون زائدتان مشبهتان ... " .

(٢) في النسخة : " سُتَيْهٌ " . والمثبت من الكتاب ٣/٤٥٠-٤٥١، والأصول ٣/٥٥ ، والتكملة ٤٩١ ، والرضي على الشافية ٢١٧/١ ، واللسان (سته) .

وكلُّ اسم حُذِف منه وبقي بعد الحذف صالحا أنْ يكون على بنية التصغير لا تردَّ المحذوفَ إليه عند التصغير ، تقول في ناس : نُوَيْس ، ولا تردُّ الهمزةَ المحذوفة منه ، فإنَّ أصلَه / أُنَاسٌ.(١) ١٢٥/أ

هذا حكم الثلاثي الصحيح والمعتلّ المحذوفِ المذكر.

فإنْ كان الثلاثيُّ مؤنثا ألحقت آخره تاءَ التأنيث ، كانت (في) مكبّره(٢) أو لم تكن ، تقول في تَمْرة : تُمَيْرَة ، وفي قِدْر : قُدَيْرَة ، وفي قَدَم : قُدَيْمَة.

هذا القياس ، إلّا أنَّه قد شَذّت حروف من المؤنث الثلاثي الذى لا علامة في مكبره لم يُلحقوا فيها بعد التصغير التاءَ ، قالوا في حَرْب : حُرَيْب ، وفي عُرْس(٣) : عُرَيْس . وهي لا تتجاوز الثمانيةَ.(٤)

---

(١) انظر الكتاب ٤٥٧/٣ ، والرضى على الشافية ٢٢٤/١ .

(٢) في النسخة : " كانت مُكَبَّرَةً " ، وقد زدتُ ما بين المركّنين ، ليستقيم السياق .

(٣) العرس : مِهنةُ الإملاك والبناء ، وقيل : طعامه خاصة ، أنثى تؤنثها العرب وقد تذكر ، وتصغيرها بغير هاء ، وهو نادر . اللسان (عرس) .

(٤) عدها بعضهم أكثر من ثمانية منها - بالإضافة إلى ما ذكره المصنف - قوس ، وفرس ، وناب للناقة المسنة ، ودرع الحديد ، والعرب ، والذَّوْد ، والضُّحى ، والنعل ، ونَصَف ، ونخل .
انظر التبصرة ٧٠٠ ، والمقرب ٤٤٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٩١٤ ، والرضى على الشافية ٢٤١/١ - ٢٤٢ ، والهمع ١٤٣/٦ .

فإنْ كان في الثلاثيِّ حرفٌ مزيدٌ فإنْ كان واحدًا كان تصغيره به، كتصغير الرباعيِّ، تقول في أحمرَ : أُحَيْمِرُ. وفي رَبيع : رُبَيِّع.

فإنْ كان أكثر من واحد فإمَّا أنْ يفيد أحدُهما معنىً لا يفيده الآخر، وإمَّا أنْ يتساويا فيما يفيده كلُّ واحدٍ منهما من المعنى. فإنْ أفاد أحدُهما ما لا يفيده الآخر / أبقيت الذي يفيد المعنى الزائدَ ١٢٥/ب وحذفت الآخر، تقول في مُنطَلِق : مُطَيْلِق، ولا تقول : نُطَيلِق، لأنَّ الميمَ تفيد معنى زائدا، وهو الدلالة على اسم الفاعل، والنون لا تفيده.

وإنْ استويا كنت بالخيار في حذف أيِّهما شئت كقِنْدَأْوٍ [(١)]، وحِنْظَأْوٍ [(٢)]، فإنَّ النونَ والواوَ زائدان وليس يفيد أحدهما معنى زائدا، تقول إنْ شئت : قُنَيْدِئٌ وحُنَيْظِئٌ، وإنْ شئت : قُدَيْءٌ وحُطَيْءٌ بحذف النون. [(٣)]

وأما الثلاثيُّ المعتلُّ غيرُ المزيد، فإنْ كانت العين منقلبة رَدَدْتَها إلى أصلها تقول في باب : بُوَيْب، وفي ناب : نُيَيْب [(٤)]،

---

(١) القِنْدَأْوُ، كفِنْعَلْوٍ : السَّيِّئُ الغذاءِ، والسَّيِّئُ الخُلُقِ، والغليظُ القَصيرُ، والكبير الرأس، الصغير الجسم المهزول. القاموس (قدأ).

(٢) الحِنْظَأْوُ، كجِرْدَحْل، العظيم البطن من الرجال، والحِنْطَأْو : القصير. والحِنْظَأْو - بالضاد المعجمة - لغة فيه. اللسان (حطأ).

(٣) انظر الكتاب ٣/٤٤٦، والرضى على الشافية ١/٢٥٦.

(٤) الكتاب ٣/٤٦١ - ٤٦٢، والمقتضب ٢/٢٧٩، والأصول ٣/٣٧.

ويجوز أنْ تكسر الفاءَ فتقول : نِيَيْب .[1] وتقول في رِيح : رُوَيْحَةٌ ، لأنَّ أصلها الواو ، وإنَّما قلبتها في المكبَّر لأجل انكسار ما قبلها .

وإنْ كانت اللامُ حرفَ علة [منقلبا ألفا أ][2] و واوا غيرَ منقلبة/ ١٢٦/أ فإنَّك تقلبها في التصغير ياءً لأجل وقوع ياء التصغير قبلها ،تقول في سَنَةٍ : سُنَيَّة[3] ،وفي رَحىً : رُحَيَّة ،وفي عُرْوَة : عُرَيَّة .

و [كذا][4] حكم كلّ واو تقع بعد ياء التصغير إذا كانت في المكبر ساكنة كعجوز ،تقول فيها : عُجَيِّز . وكذلك إنْ كانت لامـــا منقلبة كعصًا ،أو غيرَ منقلبة [كدَلْو][2].

فإنْ كانت في المكبَّر متحركةً وكانت غيرَ لام نحو أسْوَد [فللعرب فيه][2] لغتان ، منهم من يقلبها فيقول : أُسَيِّد ،ومنهم من لا يقلبهـــا فيقول : أُسَيْوِد .[5]

---

(١) انظر المقتضب ٢/٢٧٩.

(٢) غير واضح في النسخة.

(٣) ظاهر كلام المصنف أنَّ اللامَ عنده واو . قال سيبويه في ٣/٤٥٢: " ومن قال في سنة : سَانَيْتُ قال : سُنَيَّةٌ ،ومن قال : سَانَهْتُ قال : سُنَيْهَةٌ ". وانظر المقتضب ٢/٢٣٩ ، ٢٦٨ واللسان(سنه).

(٤) زيادة يستقيم بها النص .

(٥) الأجود والأقيس القلب . انظر الكتاب ٣/٤٦٨-٤٦٩ ،والمقتضب ٢/٢٤١ ،وابن يعيش ٥/١٢٤.

[تصغير الرباعيّ]

وإنْ كان الاسم رباعيا صغَّرته على مثال فُعَيْعِل إنْ لم تكن فيه زيادة . وإنْ كان مؤنثا ولم يكن في مكبّره علامةُ تأنيث فإنّك لا تلحقها في التصغير ،لأنّ الحرفَ الرابع يقوم مقام علامة التأنيث . وقد أُلْحِقَت في أحرف يسيرة ،ولكنه شاذ لا يقاس عليه ، قالوا في وَرَاء : وُرَيِّئَةٌ (١) .

/ .... (٢) ١٢٦/ب

/ كما تَقَدَّم . ١٢٧/أ

وكلُّ اسم يكون بعد ياء التَّصغير منه ياءان وهما أخيران فلا بد من حذف الأخيرة منهما ، تقول في عَليٍّ : عُلَيٌّ ،وفي عَدِيٍّ : عُدَيٌّ .

هذا حكم تصغير الأسماء المفردة التي ليس في آخرها ألفا التأنيثِ ولا الزيادتان اللتان شبهتا بهما .

[تصغير ما في آخره ألف التأنيث]

فأما ما في آخره ألف التأنيث المقصورةُ ،فإنْ كانت رابعةً صغّرتَ الاسمَ وتركتها ،تقول في حُبْلَى : حُبَيْلَى ،وفي سَكْرَى : سُكَيْرَى .

---

(١) انظر المقتضب ٢/ ٢٧١ ،والخصائص ٣/ ٢٧٨-٢٧٩ ،والجمل ٢٥٠ ،والرضى على الشافية ١/ ٢٤٤ .

(٢) اللوحة ب من الورقة ١٢٦ غير واضحة في الأصل ،لم يَبْدُ منها سوى كلمات لا تقيم جملة ،ويبدو أنّها اشتملت على حكم تصغير الخماسيّ .

وإنْ كانت خامسةً حذفتها إنْ لم يكن في الاسم زائد كما تحذف التي ليست للتأنيث ،فتقول في جَحْجَبَى (١) : جُحَيْجِب ،وإنْ شئت عوّضت فقلت : جُحَيْجِيب . كما تقول في حَبَرْكَى : حُبَيْرِك. (٢)

وإنْ كان في الاسم زائد حذفته وبقّيْتَ ألفَ التأنيث ، تقول في حُبَارَى (٣) : حُبَيْرَى ،تحذف ألفَ المد وتُبقي ألفَ التأنيث . ومن العرب من يحذف ألفَ التأنيث / ويُبقي ألفَ المد ويقلبها ياء ، ١٢٧/ب فيقول : حُبَيِّر . ومنهم من يلحق تاء التأنيث عوضا من ألفها ،فيقول : حُبَيِّرة. (٤)

---

(١) في اللسان (جحجب) : جَحْجَبَى : حَيٌّ من الأنصار.

(٢) في اللسان (حبرك) : " الحَبَرْكَى : الطويل الظهر ، القصير الرجلين ... ، والأنثى حَبَرْكَاة ... وتصغيره : حُبَيْرِك ،لأنّ الألفَ المقصورةَ تحذف إذا كانت خامسةً سواء كانت للتأنيث أو لغيره " . وانظر المقتضب ٢٥٩/٢.

(٣) الحُبَارَى : يقع على الذكر والأنثى والواحد والجمع ، طائرٌ معروف ،وهو على شكل الأوزّة . انظر المصباح المنير"حبر" ١٢٨/١ ،واللسان.

(٤) انظر الكتاب ٤٣٦/٣-٤٣٧ ، ٤٨٢ ،والمقتضب ٢٥٩/٢-٢٦٠ ، والأصول ٤٧/٣.

وإنْ كان في آخره الألفُ الممدودةُ فلا تحذفها إنْ كانت رابعةً ، أو خامسةً فصاعدا ، تقول في حمراء : حُمَيْراء ، وفي خُنْفُسَاء : خُنَيْفِساء .

[تصغير ما في آخره الألف والنون]

وأما ما في آخره الألف والنون المشبهتان لألفي التأنيث ، فإنْ لم تجمعه العربُ على فَعَالينَ فإنّك تفعل بهما ما تفعل بألف التأنيث الممدودة ، تتركهما بعد التصغير على حالهما قبله ، تقول في سَكْران : سُكَيْران ، وإنْ كانت العرب جمعته على فَعَالين فإنّك تقلب الألفَ ياءً وتكسر ما بعد ياءِ التصغير ، تقول في سلطان : سُلَيْطِين . وإنْ جُهِل الجمعُ أجرى مُجْرَى ما لم يُجْمع.(١)

[تصغير الجمع]

وأما تصغيرُ الجمع فإنّه إنْ كان مكسّرا وكان / جمعَ كثرة، ١٢٨/أ فإنْ كان له جمعُ قلة كنتَ مخيّرا بين أنْ تردّه إلى الواحد وتصغّره ثم تَجْمَعَهُ بالواو والنون والياء والنون إنْ وجدَت فيه شرائط الجمع بهما ، وإنْ لم توجد فيه الشرائط جُمِع بعد التصغير بالألف والتاء ، وبين أنْ تردّه إلى جمع التكسير القليل وتصغره.(٢)

وإنْ كان جمعَ قلة صغّرتَه على حاله ، فتقول في نُود : نُمَيْدُونَ ، إنْ شئتَ ، و : أُنَيَّادٌ ، وفي أَنْيَاد : أُنَيَّادٌ لا غير.(٣)

---

(١) انظر الكتاب ٣/ ٤٢٠-٤٢٢ ، والمقتضب ٢/ ٢٦٤-٢٦٥ ، والتكملة ٤٩٥-٤٩٦.

(٢) مثاله : دور ، تقول في تحقيره : أُدَيْئِر ، فترده إلى أدؤر ، وإنْ شئتَ : دُوَيْرات . التكملة ٥٠٣. وانظر الكتاب ٣/ ٤٩٠-٤٩١ ، والأصول ٣/ ٥٢.

(٣) هذا. ويفهم من كلام المصنف أنّ جمعَ المكسَّر إنْ لم يكن له جمعُ قلة

===

وإنْ كان مُسَلَّمًا صغَّرته أيضا على حاله ، فتقول في زيدون : زييدون .
هذا حكم تصغير الأسماء غير المبهمة .

[تصغيرُ الأسماءِ المبهمةِ]

وأما تصغير الأسماءِ المبهمة ، وهي أسماءُ الإشارة، والأسماءُ الموصولة ، وليس كلُّها يجوز تحقيره ، فالذى يجوز أنْ يحقَّر منها ذا ، وتا ، وتثنيتهما وجمعهما ذان ، وتان ، وأُولاءِ . ومِن الموصولة : الّذى والّتي وتثنيتهما وجمعهما ، دون جمع الّتي ، وهو (١) / اللّائِـي ١٢٨/ب واللّاتي ، استغنوا عنه بتصغير الّتي وجمعها بالألف والتاء . (٢)

ووجه تصغير هذه الأسماءِ أنْ تتركَ أوائلَها على حالها في التكبير ، وتُلحقَ ياءَ التصغير ثالثة وألفا آخرا ، فتقول في ذا : ذَيَّا ، وفي تا : تَيَّا ، وفي أُولاءِ : أُلَيَّاء ، وفي اللّذان واللّتان : اللّذَيَّان واللّتَيَّان ، وفي الّذين : اللّذَيُّون واللّذَيِّين ، بضم الياء في الرفع وكسرها في الجر والنصب . هذا مذهب سيبويه ، ومذهب الأخفش والمبرد بفتح الياء في الحالتين ، كالمصطفَوْنَ والمصطفَيْنَ . (٣)

= = = فإنّه عند تصغيره يُردُّ إلى واحده ويجمع إمَّا بالألفِ والتاءِ ، يقال في كُتُب : كُتَيِّبَات ، أو بالألف والنون كما في تصغير رجال ، يقال : رُجَيْلون .
انظر الرضي على الشافية ١/٢٦٦ .

(١) مكرر في النسخة .

(٢) هذا مذهب سيبويه ، يقول : اللّتَيَّات ، وصغرهما الأخفش على لفظهما فقال : اللّوَيتا ، واللّوَيْتَا . الرضى على الشافية ١/٢٨٨ ، وانظر الكتاب ٣/٤٨٩ ، والمقتضب ٢/٢٨٩ .

(٣) انظر الكتاب ٣/٤٨٨ ، والرضى على الشافية ١/٢٨٨ .
وظاهر كلام المبرد أنه مخالف الأخفشَ . انظر المقتضب ٢/٢٨٩ .

وتلحق أسماءَ الإشارةِ كافَ الخطاب وهاءَ التثنية ولامَ تأكيد الإشارة بعد التصغير كما كنتَ تلحقها قبل التصغير.(١)

وقد وردت أسماء مصغَّرة على غير قياس مكبَّرها، قالوا: أُنَيْسِيان في تصغير إنسان، و: لُيَيْلِيَة في تصغير لَيْلَة.(٢) وهي أسماء قليلة، / وكأنَّها في الحقيقة تصغيرٌ لأسماءٍ لم ينطق بها. ١٢٩/أ

وقد وردت أسماء مصغَّرةٌ لم يستعمل لها مكبَّر، كـ كُمَيْت.(٣) وهذا عندي هو الأوَّلُ بعينه ليس فيه أكثر من اختلاف العبارة. والله أعلم.

---

(١) انظر التكملة ٥٠٥.

(٢) في الرضى على الشافية ١/ ٢٧٤، ٢٧٧: " قياس إنسان أُنَيْسين، كسُرَيْحين في سِرْحان، فزادوا الياءَ في التصغير شاذًّا، فصار كمُقَيْرِبان ...، ومن قال: إنَّ إنسانا إفعان من نَسِي ... فأُنَيْسيَان قياسٌ عنده ...، وقالوا في تصغير ليلة لُيَيْلِيَة بزيادة الياء كما في أُنَيْسيان، وكأنه تصغير لَيلاة ... ".
وانظر الكتاب ٣/ ٤٨٦.
هذا والقول بأنَّ وزنَ إنسان إفعان هو مذهب جمهور الكوفيين، أما البصريون فهو عندهم فعلان. انظر الإنصاف ٨٠٩ (م ١١٧).

(٣) انظر الكتاب ٣/ ٤٧٧، والرضى على الشافية ١/ ٢٨١ - ٢٨٢.
والكُمْتَةُ لون بين السواد والحمرة يكون في الخيل والإبل وغيرها، والكُمَيْتُ أيضا: الخمر التي فيها سواد وحمرة. اللسان (كمت).

باب التكسير

وهو الجمع الذى يتغيَّر فيه بناء الواحد بزيادة ،أو نقصان، أو تغيُّرِ حركة ،أو بجميعها. [١]

هذا الباب باب طويل غالبُه راجع إلى النقل ،وأقيسته قليلة ، ولا تَمَسُّ الحاجة إلى أكثره ،فلْنَقتصر منه على النبذة اليسيرة التي لا غنى عنها ، فنقول :

اعلم أنَّ جمع التكسير على ضربين : جمع قلة ،وجمع كثرة ،وجمع القلة من الثلاثة إلى العشرة ،وما زاد على ذلك فجمع كثرة.

وجموعُ القلةِ كلُّها خمسة : جمع السلامة ،وقد تقدم في أول / ١٢٩/ب المقدمة [٢] ، وأربعة أبنية من جمع التكسير وهي :

أفْعُل ،وأَفْعَال ،وأَفْعِلَة ،وفِعْلَة . ويجمعها بيت شعر وهو :

بِأَفْعُـلٍ وبِأَفْعَـالٍ وأَفْعِلَـةٍ
وفِعْلَـةٍ يُعْرَفُ الأَدْنى مِنَ الْعَـدَدِ

---

(١) انظر التكملة ٣٩٨.

(٢) أفرد له المصنف بابا. انظر ما تقدم ص ٢٧ فما بعدها.

بـــاب

تكسير الثلاثي غير المزيـــد

اعلم أنَّ أبنية الثلاثي غير المزيد عشرة :

« فَعْل » - وهو أكثرها دورا - يُجمَع في القلة إنْ كان صحيـحَ العينِ على أَفْعُل ، كفَلْس وأَفْلُس ، وإنْ كان معتلَّ العينِ على أفْعَال ، كثَوْب وأثْوَاب ،وبَيْت وأبْيَات . وفي الكثير كلاهما على فُعُول وفِعَال ،كفُلُوس، وكِلاب ،وثِياب ،وبُيوت .

وأما «فِعْل» كـعِدْل ،و «فُعْل» كقُفْل، و«فَعَل» كجَمَل، و«فَعِل»ككَتِف، و«فَعُل» كعَضُد،و«فِعَل» كضِلَع ،فجميعها في القلة على أَفْعَال ، كأَعْدَال ، / وأَقْفَال ،وأَجْمَال ،وأَكْتَاف ،وأَعْضَاد ،[وأَضْلاع](١) ، وفي الكثرة ٣٠ ١/أ على فِعَال وفُعُول ،إمَّا مجتمعان وإمَّا مختص أحدهما . وقد تدخـل عليهما تاء التأنيث ،كأُسُودَة و حِجَارة . وقد قالوا في فَعَل : فُعُل ،قالوا : أَسَد وأُسُد .(٢)

وأما « فُعُل » كعُنُق فعلى أَفْعَال فقط ،أَعْنَاق . وأمَّا «فِعِل» كإبِل فعلى أَفْعَال فقط ،آبال . وأما « فُعَل » كصُرَد فعلى فِعْلَان ، كصِرْدان .(٣)

---

(١) زدتُ هذا الجمعَ لأنَّ المؤلفَ ذكر مفردَه.

(٢) في التكملة ٤٠٢،٤٠٤ : " وما كان على فَعَل فإنَّ تكسيرَه لأدنى العدد على أفعال . . .،وعلى فُعُول نحو ذكور وأسود . . . ،وقد ألحق بفِعَال الهاءُ كما ألحق بفُعُول . . . ،وقد كسّر على فُعُل ، وهو قليل فيه ،وذلك أَسَد وأُسُد . ."

(٣) انظر الكتاب ٣/ ٥٧٤ ،والجمل ٣٧١ ،والرضي على الشافيـــة ٢/ ٩٩-١٠٠ .

بـــــاب
تكسير الثلاثي المزيـــــد

أما ما انتهى بالزيادة إلى أربعة أحرف ، فإنْ كان بالهمزة في أوله فإنْ كان أَفْعَل ،فإنْ كان وصفا بـ " مِنْ " جُمِع على أفاعل ،كأَصْغَر ،وأَصَاغِر، وإنْ كان بغير " مِنْ " فعلى فُعْل ،كأَحْمَرَ وحُمْر . وإنْ كان اسما فعلى أفاعِل ،كأَحْمَدَ وأَحَامِد .

وإنْ كان أُفْعُلا وإِفْعِلا ،كأُبْلُم (١) ،وإِثْمِد (٢) فكلاهما / ١٣٠/ب يُجمَع على أفاعِل ،أَبالِمَ وأَثامِدَ .

وإنْ كان بحرف اللين في ثانيه ،فإنْ كان فاعَلاً -بفتح العين- فعلى فَوَاعِل كخَاتَم وخَواتِمَ.

وإنْ كان فَاعِلاً -بكسر العين - فإنْ كان اسما فعلى فَوَاعِل كصاحِبٍ وصَوَاحِب .

وإنْ كان وصفا لمذكر فعلى فُعَّال وفُعَّل ،كضارِب وضُرَّاب ،وشاهِد وشُهَّد (٣) ،وعلى فَعَلَة ،ككاتب وكَتَبَة ،وكافِر وكَفَرَة ،وعلى فُعَلَةٍ،وهو مخصوص ببنات الياء والواو ،كقاضٍ وقُضَاةٍ وغازٍ وغُزَاةٍ . وإنْ كان لمؤنث فعلى فَوَاعِل ،كضاربة وضَوَارِب . وإنْ كان الوصف مختصا بالمذكر جاز جمعه على فَوَاعِل ، كفارس وفَوَارِس (٤) . وقد جاء وصفا غيرَ مختص بالمذكر

---

(١) أُبْلُم : لغة في أَبْلَم ،وهو خوص المُقْل ،والواحدة بالهاء . اللسان (بلم) . وانظر المنصف ٣/ ٩٠ .

(٢) الإثْمِد : حَجَر يُتَّخَذُ منه الكحلُ . اللسان (ثمد) .

(٣) الكتاب ٣/ ٦٣١ ،والجمل ٣٧٦ .

(٤) الكتاب ٣/ ٦١٤ - ٦١٥ ،والمقتضب ٢/ ٢١٦-٢١٧ ، والجمل ٣٧٦ - ٣٧٧ .

على فَوَاعِلَ ،وهو قليل ، قالوا : هَالِك وهَوَالِك ،و : نَاكِس و نَوَاكِس.[1]

وإنْ كان ثالثه حرف لين وهو فَعَال كقَذَال ، / وفِعَـــال ١٣١/أ كحِمَار ، وفُعَال كغُلَام ،وفَعُول كعَمُود ،وفَعِيل كرَغِيف ، فجمعها فـــي القليل على أَفْعِلَة ،وفي الكثير على فُعُل -سا كن العين و مضمومها - ،

وينفرد فُعَال في الكثير بفِعْلَان كغُلَام وغِلْمَان ، وفَعِيل في الكثير بفُعْلَان كقَضِيب و قُضْبَان ،وبأَفْعِلاء كصَدِيق وأَصْدِقَاء .

وإنْ كان معتلا أو مضاعفا كان أَفْعِلاء ،كعَزِيز وأَعِزَّاء ،و غَنِـــيّ وأَغْنِيَاء .

وأما ما كان فيه تاءُ التأنيث[2] فإنَّه يُجمَع في القليل في الأكثر بالألف والتاء ،فإنْ كان فَعْلَةً فإنَّه تُفتَح عينُه في الجمع إذا كان اسما ، إلَّا أنْ تكونَ العينُ ياءً أو واوا فإنَّها تبقى على السكون. وإنْ كانت صفة بقيت على السكون ،فرقًا بين الاسم والصفة ، تقول في الاسم : ضَرْبَة وضَرَبَات، وفي الصفة : صَعْبَة وصَعْبَات. وفي المعتلّ : عَوْرَة وعَوْرَات ، وفـــي المضاعف / : سَلَّة وسَلَّات . ١٣١/ب

وإنْ كان فُعْلَة جاز ضم العين ،وفتحها ،وتسكينها على الأصل ، تقـول : حُجْرَة و حُجُـرَات و حُجَـرَات و حُجْـرَات . وإنْ كانت

---

(١) الكتـــاب ٣ / ٦٣٣ ،والمقتضب ٢/٢١٦-٢١٧ ، والجمل ٣٧٦ - ٣٧٧ ، وانظر الخزانة ١/ ٢٠٥ فمابعدها .

(٢) يبدأ المصنفُ الحديثَ عن الأبنية العشرة المنتهية بالتاء .

[اللامُ] (١) واوا فالأحسن تسكينها (٢) ، تقول : خُطْوَةٌ وخُطْوَاتٌ. (٣)

وإنْ كان فِعْلَةً جاز الكسر والفتح والتسكين ، تقول : سِدْرَة وسِدِرَات وسِدَرَات وسِدْرَات .

هذا حكمها في القلة . وأما في الكثرة فأكثرها (٤) جمعه كجمع مذكَّره ، إلَّا فِعْلَة فإنَّها تُجمَع في الكثير على فِعَلٍ ، كسِدْرَة وسِدَر . وكذلك فَعِلَة كَمِعِدَة ومِعَد . (٥)

---

(١) في النسخة : " العين ".

(٢) أي : العين .

(٣) ذكر سيبويه الضم أولا ، ثم قال : " ومن العرب مَن يدع العين من الضمة في فُعْلَةٍ ، فيقول : عُرْوَاتٌ وخُطْوَاتٌ " . الكتاب ٣/٥٨٠ . وانظر التكملة ٤١٧ ، وأوضح المسالك ٤/٣٠٥ .
هذا وقد وردت القراءة في السبعة بالضم والتسكين .
انظر السبعة ١٧٤ ، والإقناع ٦٠٥ - ٦٠٦ .

(٤) أي أكثر الأبنية العشرة المنتهية بتاء التأنيث . وانظر الرضي على الشافية ٢/١٠٠ فمابعدها .

(٥) في القاموس : " المَعِدَة ، كَكَلِمَة ... الجمع : مِعَد كَكِتِف وعِنَب ... " . وانظر الكتاب ٣/٥٨٢ ، والرضي على الشافية ٢/١٠٨ ، واللسان (معد) . وانظر ما تقدم في الدراسة ص ٦٧ .

وإلَّا فُعْلَة فإنَّها تُجمَع في الكثير على فُعَل ،كغُرْفَة وغُرَف .

وأما ما فيه ألفُ التأنيث فقد يُجمَع على فَعَالَى ،كحُبْلَى وحَبَالَى .

وكذلك فَعْلَاء بالألف الممدودة إذا كانت اسما ، / كصحراء وصَحَارَى . ١٣٢/أ

وإنْ كانت صفة كحمراء فَفُعْل ،كمذكَّرها .

وما كان على خمسة أحرف بالزيادة وكان رابعُه حرفَ لين فإنَّه يُجمَع على مفاعيل وما جرى مَجراها ،تقول : مِضْرَاب ومَضَارِيب ،وسَابَاط (١) وسَوَابِيط . هذا آخر النبذة المُحتاج إليها .

---

(١) السَّابَاطُ : " سقيفة بين حائطين ... ، والجمع سَوَابِيط وسَابَاطَات ... ، وساباط موضع " . اللسان (سبط) .

بـــــــاب

تكسير الرباعي والخماسـي

اعلم أنّ الرباعيّ والخماسيّ اللّذَين حروفهما كلّها أصول يُجمَعـــان على فَعَالِل ،على اختلاف أبنيتهما واتّفاقها ،إلّا أنّ الخماسيّ لا يكسَّـــر إلّا على استكراه ،وإذا كسِّر فلا بد أنْ يُحذَفَ آخرُ حرف منه كما يفعل بـه في التصغير . تقول في الرباعيّ : جعفرٌ وجعافرُ ،وفي الـخماســيّ : سفرجلٌ وسفارجُ .

بـــاب

جمع الجمــــع

/ اعلم أنَّ جمعَ الجمع ليس بقياس ، وإنَّما هو مقصور على السَّماع، ١٣٢/ب

فيحفظ ما جاء منه ، والذى جاء منه إنَّما جاء في الجمع القليل لمضارعتــه

الواحدَ ، قالوا في أقوال : أقاويلُ ، وفي أنعام : أناعيمُ ، ولم يثنُّــوه

كما جمعوه ، لأنَّ التثنيةَ والجمعَ ضدَّان ؛ لأنَّ التثنية تقليل والجمعَ تكثير.

وقد جاء منه شيءٌ ، وهو شاذ جدًا ، قالوا : جِمَالان ، فثنَّوا الجمــعَ

الكثيرَ ، وكأنَّ هذا محمولٌ على المعنى ، فكأنَّهم أرادوا بالجمـــال

القطيعَ ، فثنَّوها حملًا عليه .(١)

وقد وردت جموع على غير واحدها ، قالوا : لَيَالٍ،(٢) وحوائج(٣)

ومذاكيرُ(٤) في جمع ليلة وحاجة وذَكر ، فكأنَّها جموع لآحاد لم تُستَعمَل.

---

(١) انظر التكملة ٤٥٣ - ٤٥٤.

(٢) ليس قياس فَعْلَة أن يجمع الجمع الأقص ، وإنَّما قياسه أنْ يجمــع على فِعَال كقَصْعَة وقِصاع ، أو فُعُول كبَدْرَة وبدور ، وإذا كان أجوف يائيًّا فقد يجمع على فِعَل ، كَضَيْعَة وضِيَع . انظر الرضى على الشافية ٢/ ١٠٠-١٠٣، والتسهيل ٢٧٢.

(٣) حاجة وزنها فَعَلَه - بالتحريك - وقياسها أنْ تُجمَعَ على فِعَال كرَقَبَة ورِقَاب ، وقد تُجمَعُ على أَفْعُل كأَكَمَة وآكُم ، وعلى فِعَل كتارة وتِيَر . انظر الرضى على الشافيــة ٢/ ١٠٦-١٠٧.

(٤) تقدم قياس جمع فَعَل في القلة والكثرة . انظر ص ٢٨٦.

بـــــاب
ألفات القطع والوصـــــل (١)

اعلم أنَّ ألف القطع كل همزة تثبت في الوصل ، / كقولك : ١٣٣/أ
هذا أحمد ،وإبراهيم . وألف الوصل كل همزة تحذف في الوصل ،ولا تثبت
إلّا في الابتداء ،نحو : ٱبن ،وٱضرب ،وٱخرُج .

وهمزات الوصل منحصرة ،فإذا علم حصرها علم أنَّ ما عداهـــــا
همزات القطع .

فألفات الوصل تكون في الأسماء ،والأفعال ،وفي حرف واحد .
وأصلها أنْ تكونَ في الأفعال ومصادرها ،وإنّما جاءت في الأسماء التـي
ليست مصادرَ على خلاف الأصْل ، وذلك في أسماء محصورة ،وهي عشـــرةُ
أسماء : ابن ،وابنة ،وابْنُمٌ (٢) ،وامرؤ ،وامرأة ،واثنان ،واثنتان ،واسم
واست ،وايْمُن (٣) الله . وتركنا تثنية ابن وابنة فلم نعدهمـــا ، لأنَّ
همزاتِهما همزاتُ المفرد ، وإنْ كان يلزم مثل هذا في ابنة مع ابـــن ،
والتسامح في هذا قريب .

/ وأما المصادر التي فيها همزة الوصل فمصدر كل فعل تجاوز ١٣٣/ب
الأربعة وكان في أوله همزة ،نحو : الاقتتال ،والاستخراج ، وما أشبه ذلك.

---

(١) المؤلف متأثر -في هذا الباب- تأثرا كبيرا بابن جني في كتابه " اللمع في العربية " .

(٢) ابنم : هو الابن ،والميم فيه زائدة ،ويعرب من مكانين ،وقد تعرب الميم وحدها ،والهمزة مكسورة على كل حال . انظر اللسان (بني) .

(٣) تقدم في باب القسم أنَّ في " أيمن " لغات. انظر ص ١٢٦ .

وأما دخولها في الأفعال ففي موضعين :

أحدهما : الماضي إذا تجاوزت عدتُه أربعةَ أحرف ،نحو : اقتتل ،واستخرج .

والآخر : أمرُ المواجهة مِن كلّ فعل انفتح منه حرف المضارعة وسكن ما بعده ،نحو : اضْرِبْ ،واسْتَخرِجْ . وقد حذفوا همزةَ الوصل من الأمر في ثلاثة أفعال ،وهي : خُذْ ،وكُلْ ،ومُرْ.(١)

وأما دخولها على الحرف ففي موضع واحد ،وذلك مع لام التعريف في نحو قولك : آلرجل ،وآلغلام.

وما عدا هذه المواضع فالهمزات فيها همزات قطع .

وحركة همزة الوصل في كل موضع يُبتدأ بها الكسرُ ،إلَّا همزةَ لام التعريف ، / وهمزةَ ايمُن الله ،وهمزةَ الأمر إذا كان مضمومَ الثالث ضمًّا غيرَ منقول إلى ما أصله الكسر ،أو مضمومَ الثالث تقديرًا ،نحو : اُقتُلْ ، واُخرُجْ .(٢) ١٣٤/أ

---

(١) التزمت العرب حذفَ همزة خُذْ وكُلْ ،وأما مُرْ في الابتداء فالأفصح حذفُ الهمزة ،ويجوز أنْ يقال : اُؤْمُرْ ،وأما في الدَّرْج فإثبات الهمزة أفصح ،يقال : وَأْمُرْ ،وجاز على قلّة : وَمُرْ . انظر الرضي على الشافية ٣/ ٥٠ - ٥١ .

(٢) مثال ما ضُمَّ ثالثه ضما منقولا ارموا ،واقضوا فإنَّ الهمزةَ في ذلك مكسورة. وأما المضموم الثالث تقديرا فنحو : اُغزِي يا امرأة ، ضموا الهمزة لأنَّ الأصل اُغْزُوِي ،وقد نقل ابن هشام عن ابن الناظم أنّ الضمَّ راجح على الكسر في نحو: اغزى .
انظر سر الصناعة ١١٦ ،واللمع ٣١١- ٣١٢ ،وابن يعيش ٩/ ١٣٦- ١٣٧ ، والرضى على الشافية ٢/ ٢٦٢ ،وأوضح المسالك ٤/ ٣٦٧ .

وإذا دخلت همزةُ الاستفهام على همزة الوصل حُذِفت همزةُ الوصل معها كما تحذف مع كلّ كلام يتصل بها إلاَّ همزةَ الوصل التي مع لام التعريف فإنَّها لا تحذف ، بل تقلب معها ألفًا ساكنةً ، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ ءَآللَّـهُ أَذِنَ لَكُمْ ﴾ (١) ، ليُفرق بين الاستفهام والخبر .

---

(١) سورة يونس ، من الآية ٥٩ . وانظر الكتاب ٤/١٤٨ ، ١٥٠ ، والتكملة ١٨٧ ، واللمع ٣١٠ .
وقد أجمع القراء على عدم حذفها ، كما أنَّهم مجمعون على عدم تحقيقها لأنَّها همزة وصل لا تثبت إلاَّ في الابتداء ، وأجمعوا على تليينها واختلفوا في كيفية التليين . انظر النشر ١/٣٧٧ .

باب الاستفهـــــام

اعلم أنَّ الاستفهام يكون بحروف ،وأسماء تتضمن معاني تلـــك الحروف .

فأما الحروف فثلاثة : الهمزة ،وهل ،وأم. والهمزة منهـــا الأصل ،تقول : أزيدٌ قائم ؟ / وأيقومُ زيدٌ ؟ ، وهل زيدٌ قائمٌ ؟ وهل يقومُ زيدٌ ؟ ،إلَّا أنَّ الهمزة تدخل على الاسم إذا تقدم على الفعل كقولك : أزيدٌ قامَ ؟ ،وهل لا تدخل على الاسم إذا كان معه الفعـــل إلَّا أنْ يكون الفعلُ متقدمًا ،إلَّا في ضرورة الشعر [١] ، لا تقول في الكلام : هل زيدٌ قامَ ؟ بل : هل قامَ زيدٌ ؟

٣٤١/ب

وأما "أم" فهي متصلة ومنقطعة ،وقد تقدم بيانها في بـــاب العطف ،فأغنى عن إعادته. [٢]

وقد ترد "هل" بمعنى "قد" فتخرج عن الاستفهام ،ومنه عند بعضهم [٣]

---

(١) مثاله بيت علقمة :

أَمْ هَلْ كبيرٌ بكى لم يَقْضِ عَبرتَه * إثرَ الأحبةِ يومَ البينِ مَشكوم

انظر ضرائر الشعر ٢٠٨ ،والخزانة ١١/ ٢٨٦، ٢٩١.

(٢) انظر ص ١٥٦-١٥٧.

(٣) نسبه البغدادي إلى الفراء ،وذكر فيها ثلاثة مذاهب أخـــرى انظر الخزانة ١١/ ٢٦١ - ٢٦٨ ،ومعاني الفراء ٣/ ٢١٣ ،وتأويل مشكل القرآن ٥٣٨ ،والمقتضب ١/ ٤٣- ٤٤ ،٣/ ٢٨٩ ،ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥/ ٢٥٧ ،وإعراب ثلاثين سورة ٦٤ ،وكتاب الشعر ٨٨ ،واللمع ٣١٦ ،والتبصرة ٤٦٧ ،والكشاف ٤/ ١٩٤، والرضي على الكافية ٤/ ٤٤٦- ٤٤٧. هذا وراجع الكتاب ١/ ١٠٠، ٣/ ١٨٩ ،والخصائص ٢/ ٤٦٢ - ٤٦٤ ،والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٤٨٠ ،والمغني ٤٦٠ - ٤٦٢.

قوله تعالى : ﴿ هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ ﴾ (١) .

وقد تسلب " أم " الاستفهامَ وتُجعَل حرفَ إضراب بمنزلة " بل "، وذلك إذا دخلت على استفهام آخر، كقولك : أم كيفَ ؟ ، أم هَلْ ؟. (٢)

وأما الأسماء / التي تتضمن معنى الاستفهام فهي على ضربين : ١٣٥/أ
أسماء غير ظروف ، وأسماء هي ظروف . فغير الظروف : أيٌّ ، ومَنْ ، وما ، وكم ، وكيف عند سيبويه. (٣)

فأما " أيٌّ " فهي مضافة أبدا لفظا أو تقديرا ، وهي سؤال عن تعيين مَنْ أضيفت إليه بالشيء المنسوب إليه ، تقول : أيُّ القومِ جاءَكَ ؟ وقد تكون أيضا شرطا ، كقولك : أيَّهم يضربْ أضربْ . وتكون أيضا بمعنى الذى ، تقول : جاءني أيُّهم تعلم ، تريد الذى .

وهي معربة أبدا ، إلَّا إذا كانت بمعنى الذى وحذف بعض صلتها ، كقولك جاءَني أيُّهم أفضل ، تريد : هو أفضل ، فإنَّها في هذا

---

(١) من الآية الأولى من سورة الإنسان .
(٢) انظر الكتاب ٣/ ١٩٠ ، والمقتضب ٣/ ٢٩٠ - ٢٩١ .
(٣) كذا ، وقد صرح سيبويه بأنَّها ظرف في موضعين . الكتاب ٣/ ٢٦٧ ، ٢٨٥ . وقال ابن هشام في المغني ٢٧٢ : "وعن سيبويه أنَّ كيف ظرف ، وعن السيرافي والأخفش أنَّها اسم غير ظرف". على أنَّ ابن هشام ينقل ، أيضا في هذا الموضع ، عن ابن مالك : " لم يقل أحد إنَّ "كيف" ظرف ، إذ ليست زمانا ولا مكانا ، ولكنَّها لمَّا كانت تفسَّر بقولك : على أى حال ؟ لكونها سؤالا عن الأحوال العامة سميت ظرفا ، لأنَّها في تأويل الجار والمجرور ، واسم الظرف يطلق عليهما مجازا ".

الموضع تكون مبنية عند سيبويه [١]، وعلى هذا حمل قوله تعالى :
﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾ [٢] فأيهم
عند / سيبويه مفعولُ لَننزِعَنَّ ،وهو مبنيٌّ على الضم عنده لَمَّا حُذِف ١٣٥/ب
بعضُ صلته ،لأنَّه يريد : أيُّهم هو أشد ،فحذف هو.

فأما " مَنْ " فهي سؤال من مَنْ يعقل ،تقول : مَنْ في الدار؟ ،
فيكون الجواب : زيدٌ ،أو عمرٌو .

وقد ترد " مَنْ " شرطا ،كقولك : مَنْ تضربْ أضربْ . وقد ترد
بمعنى الذى ،تقول : جاءني مَنْ في الدار ،تريد الذى،وقد ترد نكرة
موصوفة ،تقول : مررت بمَن معجبٍ لك ، تريد بإنسانٍ معجبٍ لك . فإذن
لها أربعة مواضع . [٣]

وأما " ما " فتكون استفهاما عَمَّا لا يعقل ،وعن صفات من يعقل ،
تقول : ما في الدار ؟ ،فيقول المجيب : فرسٌ أو حمارٌ ،و تقول : ماصفاتُ
زيدٍ ؟ فيقال : العِلمُ والزهدُ .

واعلم أنَّ لِـ" ما " في لسان العرب تسعةَ مواضعَ ،خمسةٌ منها تكون
فيها اسمًا ،وأربعةٌ منها تكون فيها حرفًا .

---

(١) الكتاب ٢/ ٤٠٠ ،وهو مذهب المازنيّ أيضا. الأصول ٢/ ٣٢٥ ،
والأمالي الشجرية ٢/٢٩٧.
وذهب الخليل إلى أنَّها معربة ،وهي مرفوعة على الحكاية ،
وبإعرابها قال الكوفيون والجرميُّ.
انظر الكتاب ٢/ ٣٩٨-٣٩٩ ،والأصول ٢/ ٣٢٤ ،والإنصاف
٧٠٩ (م ١٠٢) ،والرضي على الكافية ٣/ ٦١ ،والمغني ٧٠ ،١٠٩ ،٥١٠.

(٢) سورة مريم ،الآية ٦٩.

(٣) انظر المغني ٤٣١.

فالتي تكون / فيها اسمًا إذا كانت استفهاما . وإذا كانت ١٣٦/أ
شرطا ،تقول : ما تصنعْ أصنعْ مثلَه . وإذا كانت بمعنى الذى ،تقول :
أعجبني ما عندك ،تريد : الذى عندك ،وإذا كانت نكرة موصوفة ،تقول :
مررت بما معجبٍ لك ،تريد : بشيءٍ معجبٍ لك. وإذا كانت نكرة
لا موصوفة ولا موصولة ،وهي ما التعجبية عند سيبويه ،تقول : ما أحسنَ
زيدًا ! ، تريد : شيءٌ أحسنَ زيدًا[(١)] . و "ما" بعد نعم عند
بعضهم[(٢)] في قوله تعالى : ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾[(٣)] ،أي : نعم
شيئا هي .

والتي تكون حرفا : إذا كانت للنفي ،كقولك : ما زيدٌ قائما .
وإذا كانت زائدة ،كقوله تعالى : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾[(٤)]
وإذا كانت كافّة ،كقولك : إنَّما زيدٌ قائمٌ ،كفَّت إنَّ عن العمل وهيأتها
للدخول على الأفعال ،تقول : إنَّما يقومُ زيدٌ . وإذا كانت مصدريةً،
عند سيبويه ، فإنَّ المصدريةَ / عنده حرفٌ ،وعند الأخفش هي اسم[(٥)] ١٣٦/ب

---

(١) الكتاب ١/ ٧٢ ،وانظر ما تقدم ص ١٩٥ - ١٩٦.
(٢) انظر ما تقدم ص ٢٠١.
(٣) سورة البقرة ،من الآية ٢٧١.
(٤) سورة آل عمران ،من الآية ١٥٩.
(٥) انظر الكتاب ٢/ ٣٢٦ ، ٣٤٩ ، ٣/ ١١ ،والأمالي الشجرية ٢/ ٢٤٠ ،
وابن يعيش ٨/ ١٤٢ ،والجنى ١/ ٣٣١-٣٣٢ ، والمغنى ٢ ٤٠٢.
هذا وقد نسب الرضيّ والسيوطيّ إلى المبرد أنَّها اسم ،وهو خلاف ما
في المقتضب فقد ارتضى مذهب سيبويه . انظر المقتضب ٢/ ٢٠٠-
٢٠١ ،والرضي على الكافية ٣/ ٥٢ ،والهمع ١/ ٨١.

كقوله تعالى : ﴿ سَلَامٌ عَلَيْكُم بِمَا صَبَرْتُمْ ﴾ (١) أي : بصبركم .

وقد بَلَّغَ مواضعها ابنُ السيد البَطَلْيَوْسِي (٢) من أصحابنا إلى نيف وثلاثين موضعا (٣) . وهي في الحقيقة راجعة إلى ما ذكرنا .

وأما " كيف " فسؤالٌ من هيئة مَن ذُكِر بعدها ، وهي اسم عند سيبويه ، ومعناها : أصحيحٌ زيدٌ أم (٤) سقيمٌ ؟ ، ولذلك يجاب عنها بالأسماء ، فتقول في جواب كيف زيدٌ ؟ : صحيحٌ ، أو سقيمٌ . وهي عند الأخفش ظرف ، ومعناها : على أيِّ حالٍ ؟ . (٥)

---

(١) سورة الرعد ، من الآية ٢٤ .

(٢) هو أبو محمد عبدالله بن محمد بن السيد البَطَلْيَوْسِي ، نسبة إلى " بَطَلْيَوْس " - بفتحتين وسكون اللام وياء مفتوحة وسين مهملة ، كذا ضبطه ابن خلكان في الوفيات ٣ / ٩٨ ، وضبطه ياقوت في معجم البلدان ١ / ٤٤٧ بباء مضمومة - إحدى مدن الأندلس ، ولد سنة ٤٤٤ هـ ، وتوفى سنة ٥٢١ هـ . من مصنفاته : الاقتضاب شرح أدب الكتاب ، والحلل في إصلاح الخلل الواقع في كتاب الجمل وغيرهما . انظر إنباه الرواة ٢ / ١٤١ - ١٤٣ ، والبغية ٢ / ٥٥ - ٥٦ .

(٣) انظر ذلك في الحلل في إصلاح الخلل ٣٤٣ - ٣٥٣ .

(٤) في النسخة : أسقيم .

(٥) انظر التعليق على " كيف " في أول الباب ص ٢٩٧ .

وأما " كَمْ " فسؤالٌ من عدد ، وقد تكون خبرا ، وقد تقدم بيان ذلك في بابها .[1]

وأما الأسماء التي هي ظروف : فمتى ، وأيّان ، وأينَ ، وأنّى .
فمتى وأيّان سؤالان من تعيين زمان ، وأين سؤال من تعيين مكان .

وأما " أنّى " فتكون بمعنى أينَ ، وبمعنى كيف ، وبمعنى حيث ، / وقد حمل قوله تعالى : ﴿ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ ﴾[2] ١٣٧/أ
على المعاني الثلاثة .[3] والله أعلم .

---

(١) انظر ما تقدم ص ١٠٤ .

(٢) سورة البقرة ، من الآية ٢٢٣ .

(٣) ردّ الطبري هذه المعاني ، وذهب إلى أنّها بمعنى : مِنْ أيّ وجه شئتم . تفسير الطبري ٢/ ٣٩٢ - ٣٩٨ . وانظر الكتاب ٤/ ٢٣٥ ، وإعراب النحاس ١/ ٣١١ .

بـــــاب

ما يدخل الكلام فلا يغيّر لفظَه عمّا كان عليه

اعلم أنّ ما يدخل الكلام ولا يغيره ينقسم إلى قسمين : حروف ، وظروف .

فالحروف : حروف الاستفهام ، وإنّ وأخواتها إذا كفت بـ " ما " تقول : زيد قائم ، ثم تدخل عليه همزة الاستفهام أو هل ، فتقول : أزيدٌ قائمٌ ؟ وهل زيدٌ قائمٌ ؟ ، أو إنّ وأخواتها مكفوفة بـ " ما " فتقول : إنّما زيدٌ قائمٌ ، و : ليتما زيدٌ قائمٌ ، وكذلك البواقي .

وهذه الحروف التي لا تغيّر لفظ الكلام تنقسم إلى ما لا يغيّر معناه أيضا ، وإلى ما يغيّر معناه . وكلّها تغيّر المعنى ، إلّا إنّما فإنّها لا تغيره .

وتُسَمّى هذه الحروفُ حروفَ / ابتداء ، لأنّ الكلامَ يقع بعدها مستأنفًا ، لا أنّه لا يقع إلّا مبتدأ وخبرا ، فإنّه قد يقع بعدها الفعل والفاعل ، تقول : إنّما يقومُ زيدٌ . ١٣٧/ب

وأما الظروف : فإذ ، وإذا ، وأين ، وأنّى ، وأيان ، تقول : جئتك إذ زيدٌ أميرٌ ، و : إذْ تأمُرُ زيدٌ ، وإذا قام زيدٌ قام عمرٌو . إلّا أنّ إذا لا تدخل إلّا على الفعل ، أعني إذا التي تتضمن معنى الشرط ، وهي ظرف زمان فيما يستقبل . (١) وثَمّ إذا أخرى ، وهي ظرف مكان ، ولا يقع بعدها إلّا الاسم ، وتسمى الفجائية .

---

(١) أجاز الكوفيون والأخفشُ وقوع المبتدأ بعدها . انظر الخصائص ١٠٥/١ وابن يعيش ٩٧/٤ ، والجنى ٣٦١ ، والمغنى ١٢٧ .

وهذه الظروف إذا كانت فضلات للكلام الذى بعدها لم تغيّر لفظ الكلام عما كان عليه ،كقولك : أينَ زيدٌ قائمٌ ؟ ،فأين ظرف لقائم .

وإنْ جعلتها غير فضلات غيَّرت الكلام ،تقول : أين زيدٌ قائمًا ؟ ، إذا جعلت أينَ خبرًا من زيد ،وقائما حال من زيد .

ومتى وأيان مع أسماء الأشخاص لا تكون إلَّا فضلات / تقول : ١٣٨/أ متى زيدٌ خارجٌ ؟ ،وأيان زيدٌ مسافرٌ ؟ . ولا يجوز النصب ،لأنَّ متى وأيان ظرفا زمان . وظروف الزمان لا تكون أخبارا عن الأشخاص ،وإنَّما تكون أخبارا عن المصادر.(١) فإنْ وقع بعدهما مصدر جاز أنْ يكونا فضلتين ، فيرتفع مابعدهما ،وجاز أنْ يكونا خبرين ،فينتصب مابعدهما ، تقول : متى ضربُك مستقيمٌ ؟ ومستقيمًا ؟.(٢)

وأما " إذ " و " إذا " فلا يكونان أبدا إلَّا فضلتين ، أما " إذ " فلا يقع مابعدها إلَّا جملة ، وإذ مضافة إليها ،فتكون فضلة لِمَا قبلها .

وأما " إذا " فقد تكون ظرفا لِمَا قبلها ،كقولك : جئتُك إذا جئتني ، وقد تكون ظرفا لجوابها ،كقولك : إذا جاء زيدٌ جاء عمرٌو .

---

(١) انظر ما تقدم ص ٤١ .

(٢) انظر اللمع ٣٢١ - ٣٢٢ .

باب المخاطبـــة

إذا خاطبت من تسأله عن شيء فابدأ بالمسؤول عنه / ١٣٨/ب
أولا وأتبعه خطابَ المسؤول . مثاله أنْ تسألَ رجلًا عن رجل مشار
إليه فتقول : كيف ذلكَ الرجلُ يا رجلُ ؟ ،فذا اسم المسؤول عنه فقدمته ،
والكاف خطاب المسؤول فأخرته .

فإنْ سألته عن امرأة قلت : كيف تيكَ ، أو : تلكَ المرأةُ يارجلُ؟
فقدمت إشارةَ المسؤول عنه وأخرت كاف الخطاب .

فإنْ سألت امرأة عن رجل قلت : كيف ذلكِ الرجلُ يا امرأةُ ؟ .
فإنْ سألتها عن رجلين قلت : كيف ذانكِ الرجلان يا امرأة ؟
فإنْ سألت رجالا عن امرأة قلت : كيف تيكُمُ المرأةُ يا رجالُ ؟ .
فإنْ سألتهم عن نسوة قلت : كيف أولئكُمُ النسوةُ يا رجالُ ؟ .
فإنْ سألت نسوة عن رجال قلت : كيف أولئكنَّ الرجال يا نسوة ؟ .
والكاف ،وكم ،وكنَّ مع ذا ،وذان ،وأولاء ،حروف خطاب / ١٣٩/أ
لا غير ، لأنَّ أسماء الإشارة لا تضاف ،فلا يكون مابعدها اسما . (١) وعلى
ما ذكرت لك فقس .

---

(١) في النسخة : "اسم" بالرفع".

باب الوقـــــف

الموقوف عليه إنْ كان صحيحا وما قبله غيرَ ساكن ،وكان مرفوعا جازفيه في الوقف أربعة أوجه[(١)]:

السكونُ نحو : هذا خالدْ ،والرَّومُ ،وهوتضعيف الحركة[(٢)]، والإشمامُ ،وهو ضَمُّ الشفتين ،وهو يُرى ولا يُسمع[(٣)] ،ولا يكون إلَّا في المرفوع[(٤)] . والتضعيفُ ،وهو [نحو : هذا][(٥)] خالدّ .

---

(١) انظر الكتاب ٢/ ١٦٨.

(٢) التضعيف هنا أنْ يكون الصوت ضعيفا ،قال ابن يعيش في شرح المفصل ٩/ ٦٧ : "... أما الرَّوم : فصوت ضعيف كأنك تروم الحركة ولا تتمها وتختلسها اختلاسا .. ".وانظر الرضي على الشافيـــة ٢/ ٢٧٥.

(٣) قال ابن يعيش : " وأما الإشمام فهو تهيئة العضو للنطق بالضم، من غير تصويت ، وذلك بأنْ تضمَّ شفتيك بعد الإسكان وتدعَ بينهما بعض الانفراج ليخرج منه النفس ،فيراهما المخاطَب مضمومتين ، فيعلم أنا أردنا بضمهما الحركةَ فهو شيء يختص العيــــنَ دون الأُذنِ ،وذلك إنَّما يدركه البصيرُ دون الأعمى .. ". شرح المفصل ٩/ ٦٧ ،وانظر الرضي على الشافية ٢/ ٢٧٥. هذا و هناك الإشمام في فاء الفعل ،أشار إليه المصنف في باب ما لم يسم فاعله. وقد عرفتُ به هناك . انظر ص ٥٠ .

(٤) عزى إلى الكوفيين جواز الإشمام في المجرور ،قال الرضي : والظاهر أنَّه وَهَم . انظر ابن يعيش ٩/ ٦٧ ،والرضي على الشافية ٢/ ٢٧٥- ٢٧٦.

(٥) زيادة يستقيم بها النص .

والتضعيف المراد هنا هو أنْ تضاعف الحرف الموقوف عليه بأنْ تزيد عليه حرفا مثله . ابن يعيش ٩/ ٦٧.

وإنْ كان مجرورًا جازفيه ما ذكرنا إلَّا الإشمامَ .

وإنْ كان منصوبا منوّنا أبدلت من تنوينه ألفًا ، فقلت :خالدا .
ويجوز التضعيفُ مع البدل فيما ليس قبله ساكن . ويجوزفيه السكون في لغةٍ ،فتقول : رأيت خالدْ .(١)

وإنْ كان غيرَ منوّن جاز الإسكانُ ،والرَّومُ ،والتشديدُ / نحو: الرجلْ . ١٣٩/ب

وإنْ كان ما قبل آخره ساكنا جازفيه ما جازفي غير الساكن إلَّا التضعيفَ . وجاز أيضا فيه مع الرفع والجر النقلُ إذا كان الساكن غيرَ حرف علة ولم يؤدِ النقلُ إلى الخروج من النظائر(٢) ، تقول : هذا بَكُرْ ،ومررت ببَكِرْ ، تنقل حركة الإعراب إلى ما قبل .

وإنْ كان معتلا ، فإنْ كان آخره ياءً مكسورًا ما قبلها ، فإنْ كان منصوبا منوّنا فتحت الياءَ وأبدلتَ من التنوين ألفا ،تقول : رأيتُ قاضيًا .
وإنْ كان غيرَ منوّن سكّنتَ الياءَ ،تقول : [رأيتُ القاضيْ](٣) لا غير.(٤)

---

(١) تعزى هذه اللغة إلى ربيعة . انظر الرضي على الشافية ٢/ ٢٧٢ .
(٢) يعني بذلك بناءي "فُعِل وفِعُل" فهما بناءان مهملان في الأسماء ،فلا ينقل في نحو : عجبت من البسر ،ولا في نحو: هذا العدل . انظر الكتاب ٤/ ١٧٣ - ١٧٤ ،والتوطئة ٣١١ ، والرضي على الشافية ٢/ ٣٢١ .
(٣) مكانه في النسخة : " هذا القاضيْ ،ومررت بالقاضيْ " .
(٤) انظر الكتاب ٤/ ١٨٣ - ١٨٤ ،والرضي على الشافية ٢/ ٣٠٠-٣٠١ .

وإنْ كان مرفوعا أو مجرورا ،فإنْ كان منوّنا وقفت على ما قبل الياء بالسكون ،وهو الأجود [١] ،ويجوز رَدُّ الياء والوقوف عليها بالسكون.

وإنْ كان غيرَ منوَّن وقفت على الياءِ بالسكون ، كالوصل / وهو ١٤٠/أ الأحسن [١] ،ويجوز حذفها والوقوف على ما قبلها بالسكون ،تقول : هذا القاضيْ ،والقاضْ ، ومررت بالقاضيْ ،والقاضْ .

وإنْ كان آخره ألفا وقفت عليها لا غيرُ ، فتقول : هذه [٢] عصا ، ورأيت عصا ،ومررت بعصا .

وإنْ كان شبيها للمعتلّ فحكمه حكم الصحيح ،إلَّا في التشديد ، وذلك قولك : كساء [٣] ،وظبي ،ودلو ،وكرسيّ [٣] .

---

(١) انظر الكتاب ٤/١٨٣ - ١٨٤ ،والرضي على الشافية ٢/٣٠٠-٣٠١ .

(٢) في النسخة : "هذا" . وهي مؤنثة .انظر المذكر والمؤنث ١/٥١٨ ،واللسان (عصا) .

(٣) سمى كساء شبيها المعتل وإنْ لم يكن آخره حرفَ علة ،لشبه الهمزة بحروف العلة ،من حيث كانت من مخرج الألف ،والألف من حروف العلة ،ومن حيث كانت تقلب إليها ،كما تقلب حروف العلة بعضها إلى بعض ،ومن حيث كانت تغيَّر بسائر أنواع التسهيل كما تُغيَّر حروفُ العلة عند اعتلالها .
وسكون الياء الأُولى في "كرسيّ" كسكون الباءِ في "ظَبْي" ، والزاي في "غَزْو" . انظر الإيضاح ١٧-١٨ ،والتوطئة ١٥٠-١٥١ .
هذا وقد تقدم تعريف شبه المعتل . انظر ص ٢٠ هـ(١) .

باب الحكايـــــة

اعلـم أنَّ الحكاية معناها أنْ تأتيَ بالمحكي ،أو ما يقوم مقامه على الوصف الذى كان عليه قبل . والذى يحكىْ به من الكلم الاستفهامية اثنان : مَنْ ،وأى .

*

[الحكـــاية بـ "من"]

فأما " مَنْ " فتحكىْ بها النكراتُ والأعلامُ في الوقف .

فأما النكراتُ فوجه حكايتها أنْ تلحقَ من إذا استفهمتَ / بها ١٤٠/ب من مرفوع واوا ،ومن منصوب ألفا ،ومن مجرور ياء ،وتلحقها علامة التأنيث (١) إنْ كان مؤنثا وثنى وجموعا ،تقول إذا قال جاءني رجلٌ : مَنُو ؟ ، وإذا قال : رأيت رجلًا : مَنَا ؟ ،وإذا قال : مررت برجلٍ : مَنِي ؟ .

وإنْ قال : بامرأة قلت : مَنَهْ (٢) ؟ ،وإنْ قال : بامرأتيـــن قلت : مَنْتَيْنِ (٢) ؟ ،وبنساء قلت : مَنَاتٍ ؟ ، وكذلك إنْ نصب . وإنْ رفع قلت : مَنْتَانِ ؟ .

---

(١) كذا في النسخة . ولعل الصواب أنْ يقال : وتلحقها علامة التأنيث والتثنية والجمع .

(٢) قال الزجاجيُّ في الجمل ٣٣٥ : " مَنَهْ ،بتحريك النون ،وإسكان الهاء . . . ،ومَنْتَان ،بإسكان النون " .

وفي المذكرَين : مَنَانِ ؟ في الرفع ،ومَنَيْن ؟ في الجر والنصب .

وفي جماعة المذكرِين : في الرفع : مَنُون ؟ ،وفي الجر والنصب : مَنِينَ ؟ . هذا كله في الوقف .

فإنْ وصلتَ ،قلتَ : مَنْ يا هذا ؟ فَمَنْ مبتدأ ،وخبره محذوف، تقديره : مَنِ الرجلُ ؟ .

وهذه الحروف التي تلحق في الوقف هي أمارة على إعراب المسؤول عنه ،وتذكيرِه وتأنيثِه ،وتثنيتِه وجمعِه .

وأما / الأعلامُ فللعرب في حكايتها بمَنْ وجهان : ١٤١/أ

أحدهما : حكاية اللفظ مع صحة الإعراب ، فتقول فيمَنْ قال : رأيت زيدًا : مَنْ زيدٌ ؟ ،فترفع مَنْ بالابتداء وزيدٌ خبره ،وإنْ شئت جعلت زيدا مبتدأ ومَنْ في موضع الخبر . وهذه لغة بني تميم [(١)] ، أعني الرفعَ في زيد .

ومنهم من يحكي اللفظ بإعرابه ،فيقول : مَنْ زيدًا ؟ بالنصب ، وهو خبر مبتدأ أو مبتدأ ،كما كان مع الرفع ،وإنَّما نصبتَ لفظَه ليعلم أنَّه المسؤول عنه . وهذه لغة أهل الحجاز [(١)] . ولا تكون الحكاية عندهم إلّا في الأسماء الأعلام والكنى ،كمحمد ،وأبي محمد ،ولا يجوز في غيرهما ،لا تقول فيمن قال : رأيت أخاك : من أخاك ؟ ،بل : مَنْ أخوك ؟ لا غيرُ . [(١)]

---

(١) انظر الكتاب ٢/٤١٣-٤١٤ ،والجمل ٣٣٢ .

وكذلك إنْ كانت الأعلام موصوفة لم يجز إلّا الرفع، يقول القائل: رأيت / زيدا الظريفَ، فتقول: مَنْ زيدٌ الظريفُ؟ بالرفع لا غير.(١)

وكذلك إنْ أدخلتَ على "مَنْ" حرفَ عطف، تقول لِمن قال: رأيت زيدا: وَمَنْ زيدٌ؟ بالرفع لا غير.(٢)

فإذن الحكاية مخصوصة بالأعلام والكنى، بشرط ألّا يكونا موصوفين، ولا داخلا على "مَنْ" حرفُ عطف. هذا حكم مَنْ.

*

[الحكاية بـ "أيّ"]

وأما "أي" فتخالف "مَنْ" من أربعة أوجه:(٣)

أحدها: أنّها لا تلحقها زيادة في الوقف، بل الوقف عليها كالوقف على جميع الأسماء المعربة.

والثاني: أنّه يجوز بأيّ الحكاية عمّا يعقل وما لا يعقل.

والثالث: امتناع الحكاية بها عن المعارف.

والرابع: جواز تثنيتها وجمعها، وصلا ووقفا، تقول إذا قال: جاءني رجل: أيٌّ؟ ورجلان: أيّانْ؟ ورجال: أيُّونْ؟ ورأيت رجلا: أيّا؟ ورجلين: / أيَّيْنْ؟ ورجالا: أيِّينْ؟ وامرأة: أيَّهْ؟ ٢/١٤٢أ وامرأتين: أيَّتَيْنْ؟ ونساءً: أيّاتْ؟.

فإنْ أتيتَ بعدها بالأعلام والكنى رفعتَ لا غير. فإذا قال: رأيت زيدًا، قلت: أيٌّ زيدٌ، لا غير.(٤)

---

(١) انظر الكتاب ٢/٤١٣-٤١٤، والجمل ٣٣٢.
(٢) الكتاب ٢/٤١٤، والجمل ٣٣٢.
(٣) انظر الجمل ٣٣٨.
(٤) الكتاب ٢/٤١٤، والجمل ٣٣٢.

باب الإمالـــــــة

وهي أنْ تنحوَ بالفتحة نحو الكسرة ،فتميل الألفَ نحو الياء ،
وهو ضرب من تجانس الصوت.

والأسباب التي توجب الإمالة ستة :

وقوعُ الكسرة قبل الألف بحرف نحو : عِمَاد ،وبحرفين أولهما
ساكن نحو : سِرْبَال ، أو بعده يليه نحو : عالِم.

ووقوعُ الياء قبل الألف نحو : السَّيَال .(١)

وكونُ الألف منقلبةً من ياء نحو : رَمَىٰ ،أو منقلبةً من واو فــي
فَعَل نحو : دعا .

وكونُ الألف منقلبةً من حرف مكسور نحو : خاف / . ١٤٢/ب

وكونُها في حكم المنقلبة نحو : حُبلىٰ ،لأنَّها تنقلب في التثنية.

والإمالةُ للإمالة في نحو : كتبتُ كتابا ،فأمالوا الألفَ الثانيـــةَ
التي هي بدل من التنوين لإمالة الأُولى ،وأمالوا الأُولى لأجل الكسرة.

وتمنع من الإمالة حروفُ الاستعلاء ،وهي سبعة : الصاد ،والضاد ،
والطاء ،والظاء ،والغين ،والخاء ،والقاف ، إذا كانت مفتوحةً قبل الألف ،

---

(١) السَّيَالُ : شجر له شوك أبيض ،واحدته : سَيَالَة . اللسان
(سيل) .

أو بعدها بحرف أو حرفين الثاني[١] ساكن ، عند الأكثر[٢] ، فلا تميل : طالبا ، ولا صالحا ، ولا غالبا ، ولا خالدا ، ولا قائما ، ولا ضافرا ، ولا ظالما ، ولا هابطا ، ولا غافظا ، ولا وامضا ، ولا نافخا ، ولا نابغا ، ولا نافقا . ولا ناشط ، ولا نافخ .

فإنْ كانت حروفُ الاستعلاء مكسورةً نحو : صِفاف[٣] ، وقِفاف[٤] ، أو ما قبلها كِقلات[٥] ، أو يكون بعدها راء مكسورة ، نحو : ضارِب ، وصارِم[٦] ، لم تمنع الإمالةَ .

---

(١) في النسخة : " الأول " .

(٢) أمال هنا قوم من العرب لتراخي هذه الحروف عن الألف ، وهي قليلة . انظر الكتاب ٤/ ١٣٠ ، والتكملة ٥٣٢ ، وابن يعيش ٩/ ٦٠ .

(٣) الصُّفَّة من البنيان شبه البَهْو الواسع الطويل السَّمْك . اللسان (صفف) .

(٤) القفاف جمع قفة ، وهي ما اتخذ من خوص ونحوه كهيئة القَرْعَة ، تجعلُ فيه المرأة قطنَها . الصحاح (قفف) .

(٥) المقلات : التي لا يعيش لها ولد ، وقيل : هي التي تلد واحدا ثم لا تلد بعد ذلك . اللسان (قلت) .

(٦) ساغت الإمالة هنا وقويت لضعف حرف الاستعلاء ، لتقدُّمه على الألف ، ولقوة الراء المكسورة بتكريرها .
انظر التكملة ٢٣٥ - ٢٣٧ ، وابن يعيش ٩/ ٦١ - ٦٢ .

/ وقد جاءت الإمالة في حروف لا موجب للإمالة فيها ، وأكثر ما يأتي ذلك في الأعلام نحو : الحَجَّاج ، فقد أمالوه . وهو شاذٌ لا يقاس عليه.(١)

هذا ما يتعلق بالنحو من هذا الباب . وللقراء في الإمالة مذاهب تتعلق بالقراءات ليس هذا موضع إيرادها ، فإنَّها بكتب القراءة أليقُ ، وهذا القدر للمشتغل بالعربية كافٍ.

والله الموفّق للصواب بمنه وكرمه ، لا ربَّ غيرُه.

والحمد لله وحده ، وصلاتُه على سيِّدنا محمد نبيِّه وآله وصحبه وسلم.

---

(١) قال سيبويه في ١٢٧/٤ : "... وذلك لأنَّه كَثُر في كلامهم فحملوه على الأكثر ، لأنَّ الإمالة أكثر في كلامهم ، وأكثر العرب ينصبه ولا يميل ألفَ حَجَّاج إذا كان صفةً ، يجرونه على القياس".

[سماع لهذا الكتاب وإجازة] (*)

/ سمع جميع هذا الكتاب على مصنفه الشيخ الإمام العالم . . . ١٤٣/ب
الكبير العلامة القدوة . . . شرف الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله
ابن أبي الفضل السلميّ المرسيّ نفع الله به بقراءة الإمامِ العالمِ الفاضلِ
البارعِ المتقنِ الحافظِ جمال الدين أبي العباس أحمد بن عبد الله بن
شعيب التميميّ الحافظُ نجيب الدين أبو الفتح نصرُ الله بن أبي العز
ابن أبي طالب . . . الصفار ، والفقيهُ الإمامُ العالمُ . . . محمد بن عبد
الرحمن بن عبد الله التبريزي ، والفقيهُ نظامُ الدين أبو علي الحسن بن
مظفر بن رضوان النصيبي ، والفقيهُ إمامُ الدين أبو حامد محمد بن الحسن
ابن الإمام الحموي ، وإبراهيمُ بن . . . بن أبي الدر المقرى أبوه ، وسلّام
وعلي ابنا كمال الدين إسحاق بن سلّام بن عبد الوهاب بن علي بن سلّام ،
وكاتبُ الطبقة الفقير إلى الله تعالى إبراهيم بن محمود بن أحمد بن محمد
ابن الحسن . . . ، وسمع القاضي . . . . معين الدين إبراهيم
ابن عمر بن عبد العزيز القرشيّ من باب اسم الفاعل إلى آخر الكتاب ، ومن
أوله إلى باب الجر ، وصح لهم ذلك في مجالس آخرها يوم الثلاثاء ثالث
عشر من ربيع الأول من سنة ست وأربعين وستمائة . وأجاز الشيخ المسمع
الجماعة المثبتة أسماؤهم [في] هذه الطبقة جميع ما يجوز له روايته ،
وبلفظ الإجازة . . .

صحيح ذلك [و] كتب محمد بن عبد الله بن محمد بن أبي
الفضل السلميّ .

(*) جاء هذا السماع في آخر الكتاب بخط مغاير من خط النسخة ، وفي
آخره إجازة بخط منسوب إلى السلميّ .

الفهارس

فهرس الآيات القرآنيـــــة

---

(١) قرئت بفتح همزة أن وبكسرها .

(٢) قرئ في الشاذ "أحسنُ" بالرفع .

---

(١) قرئت بإثبات النون ، وقرئت بحذفها على الإعمال .
(٢) قرئت بإسكان اللام وبكسرها .
(٣) قرئت بضم التاء وكسر الباء ، وقرئت بفتح التاء وضم الباء .

*

فهرس الحديــــث

فهرس الأقوال

فهرس الأشكال

فهرس الأساليب والنماذج النحوية (*)

(*) يشمل هذا الفهرس الجائز منها والمرفوض.

فهرس القوافي

فهرس الأعـــــلام

فهرس القبائل والطوائف

فهرس المواضـــــع

فهرس المصادر والمراجع

فهرس المصادر والمراجـــع

أ - المصورات والرسائل العلمية :

- التذييل والتكميل (شرح التسهيل) . لأبي حيان الأندلسي .
الجزء الثالث رسالة دكتوراه تحقيق حماد حمزة البحيرى ،
كلية اللغةالعربية - جامعة الأزهر ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م
والجزء الرابع مصورة مركز إحياء التراث الاسلامي بجامعة أم القرى
بمكة ،رقم (٧٨ نحو) عن نسخة دار الكتب المصرية رقم (٦٢نحو) .
- تقييد ابن لب على بعض جمل الزجاجي
رسالة دكتوراه . تحقيق محمد الزين زروق ،
كلية اللغةالعربية ،جامعة أم القرى ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- توضيح المشتبه لابن ناصر الدين الدمشقي
مصورة الدكتور عبد القيوم عبد رب النبي ،عن الظاهرية برقم(١٢٤) .
- حواشي المفصل . للشلوبين
رسالة ماجستير . تحقيق حماد بن محمد الثمالي
كلية اللغة العربية - جامعة أم القرى ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م
- شرح أبيات الجمل لابن سيده .
مصورة مركز إحياء التراث الاسلامي بجامعة أم القرى (٥٢٠)نحو،
عن مكتبة دارالكتب المصرية برقم (١٨٥ نحو تيمور) .
- شرح التسهيل . لابن مالك
رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية جامعة أم القرى بمكة المكرمة
الجزء الأول تحقيق عدنان خلف قليل ،والجزء الثاني تحقيق
علاء الدين حمويه ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م
- شرح جمل الزجاجي ،لابن خروف ،
مصورة مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ،برقم(٤٧٨) .
- شرح جمل الزجاجي ،لابن الفخار.
رسالة دكتوراه تحقيق حماد بن محمد الثمالي
كلية اللغة العربية جامعة أم القرى ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م
- شرح كتاب سيبويه للسيرافي .
مصورة مكتبة مركز إحياء التراث الاسلامي بجامعة أم القرى ،عن
نسخة دار الكتب المصرية رقم (١٣٧ نحو) .

ب - المطبوعات :

- ابن كيسان النحوي ،
للدكتور محمد إبراهيم البنا
القاهرة ، دار الاعتصام ، ط ١ ، ١٣٩٥
- أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو ،
للدكتور محمد بن إبراهيم البنا
القاهرة ، دار الاعتصام ، ط ١ ، ١٤٠٠/ ١٩٨٠
- أبوالقاسم السهيلي ومذهبه النحوي ،
للدكتور محمد إبراهيم البنا
جدة : دارالبيان العربي للطباعة والنشر ، ط ١ ، ١٤٠٥ / ١٩٨٥
- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ،
لأحمد بن محمد البنا ، تحقيق د . شعبان محمد إسماعيل
بيروت : عالم الكتب
القاهرة : مكتبة الكليات الأزهرية ، ط ١ ، ١٤٠٧/ ١٩٨٧
- الإحاطة في أخبار غرناطة ،
للسان الدين بن الخطيب ، تحقيق محمد عبدالله عنان
القاهرة : مكتبة الخانجي
الجزء الأول ط ٢ ، ١٣٩٣/ ١٩٧٣ ،
والجزء الثالث ط ١ ، ١٣٩٥/ ١٩٧٥
- ارتشاف الضرب من لسان العرب ،
لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق الدكتور مصطفى أحمد النماس
القاهرة : مطبعة المدني ، ط ١ ، ١٤٠٤-١٤٠٩/ ١٩٨٤-١٩٨٩
- أسد الغابة في معرفة الصحابة ،
لابن الأثير تحقيق محمد إبراهيم البنا ، و محمد عاشور ، ومحمود فايد
القاهرة : دارالشعب ، ١٩٧٠
- أسرار العربية ،
لأبي البركات الأنباري تحقيق محمد بهجة البيطار
دمشق : مطبوعات المجمع العلمي ، مطبعة الترقي ، ١٣٧٧/ ١٩٥٧

- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ،
لعبد الباقي اليماني ، تحقيق الدكتور عبد المجيد دياب
الرياض : مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية ، ط/ ١
١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م
- الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ،
تحقيق أحمد مختار الشريف
دمشق : مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٤٠٧/ ١٩٨٧
- الاشتقاق لابن دريد ،
تحقيق عبد السلام محمد هارون
القاهرة : مكتبة الخانجي ١٣٧٨/ ١٩٥٨
- الأصول ، لابي بكر بن السراج ،
تحقيق الدكتور الفتلي ،
بيروت : مؤسسة الرسالة ، ط١ ، ١٤٠٥/ ١٩٨٥
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خالويه ،
بيروت ، عالم الكتب ١٤٠٦/ ١٩٨٥
- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ،
تحقيق الدكتور زهير غازى زاهد
بيروت : عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية ، ط٢ ، ١٤٠٥/ ١٩٨٥
- الأعلام ، للزركلي ،
دار العلم للملايين ، لبنان - بيروت ، ط/ السادسة ١٩٨٤م
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ، لابن السيد البطليوسي ،
تحقيق مصطفى السقا ، والدكتور حامد عبد المجيد
القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨١
- الإقناع في القراءات السبع ، لابن الباذش ،
تحقيق الدكتور عبد المجيد قطامش
مكة : مركز البحث العلمي وإحياء التراث الاسلامي بجامعة أم القرى
ط١ ، ١٤٠٣هـ
- أمالي السهيلي
تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا
القاهرة : مطبعة السعادة ، ط١ ، ١٣٩٠/ ١٩٧٠

- الأمالي الشجرية ،لابن الشجرى

بيروت : دار المعرفة ،مصورة عن حيدر آباد - الهند ١٣٤٩هـ

- الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام ،

تحقيق الدكتور عبد المجيد قطامش

مكة المكرمة مركز البحث العلمي وإحياء التراث الاسلامي ، جامعة

الملك عبد العزيز (أم القرى) ،ط١ ، ١٤٠٠/ ١٩٨٠

- إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي ،

تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم

دار الفكر العربي بالقاهرة ،ومؤسسة الكتب الثقافية ببيروت ،

ط١، ١٤٠٦/ ١٩٨٦

- الإنصاف في مسائل الخلاف ،لأبي البركات بن الأنبارى ،

تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد

بيروت :دار الفكر ،بدون تاريخ .

- الأنموذج في النحو للزمخشرى ،

بيروت : دار الآفاق الجديدة ،ط١ ، ١٤٠١/ ١٩٨١

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ،

لابن هشام الأنصارى ،تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد

بيروت : دارالفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، ط٦، ١٣٩٤/ ١٩٧٤

- إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ،

تحقيق الدكتور محمد بن حمود الدعجاني

بيروت : دارالغرب ،ط١ ، ١٤٠٨/ ١٩٨٧

- الإيضاح العضدى ،لأبي على الفارسي

تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود

القاهرة : مطبعة دار التأليف ،ط١ ، ١٣٨٩/ ١٩٦٩

- الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي ،

تحقيق الدكتور مازن المبارك

بيروت : دارالنفائس ،ط٤ ، ١٤٠٢/ ١٩٨٢

- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون ،

لإسماعيل باشا البغدادى

استانبول ،مطبعة المعارف ١٣٦٤/ ١٩٤٥

- البحر المحيط ، لأبي حيان
بيروت : دار الفكر ، ط٢ ، ١٤٠٣/١٩٨٣
- برنامج التجيبي (القاسم بن يوسف التجيبي السبتي) ،
تحقيق عبد الحفيظ منصور ،
ليبيا - تونس : الدار العربية للكتاب ١٩٨١م
- برنامج الوادي آشي
تقديم وتحقيق الدكتور محمد الحبيب الهيلة
مركز البحث العلمي وإحياء التراث الاسلامي - جامعة أم القرى
مطبعة الشركة التونسية ١٤٠٢هـ/ ١٩٨١م
- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع
تحقيق الدكتور عياد الثبيتي
بيروت : دار الغرب الإسلامي ، ط١ ، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي ،
تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم
بيروت : دار الفكر ، ط٢ ، ١٣٩٩/١٩٧٩
- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة للفيروزآبادي
تحقيق محمد المصري
الكويت : مركز المخطوطات والتراث بجمعية إحياء التراث الإسلامي
ط١ ، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م
- البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري
تحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه
القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠/ ١٩٨٠
- تاج العروس ، شرح القاموس ، للمرتضى الزبيدي ،
بيروت : دار مكتبة الحياة (مصورة عن طبعة المطبعة الخيرية بمصر ،
ط١ ، ١٣٠٦) .
- تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ،
الجزء الخامس ، ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب
القاهرة : دار المعارف ، ط٢ ، ١٩٧٧
- تأويل مشكل القرآن ، لابن قتيبة
تحقيق السيد أحمد صقر
القاهرة : دار التراث ، ط٢ ، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م

- التبصرة في القراءات لمكي بن أبي طالب ،
تحقيق د / محي الدين رمضان
الكويت : معهد المخطوطات العربية ،ط١ ، ١٤٠٥/ ١٩٨٥
- التبصرة والتذكرة للصيمري ،
تحقيق الدكتور فتحي علي الدين
مركز البحث العلمي وإحياء التراث الاسلامي - جامعة أم القرى ،
مكة المكرمة - ط١ ، ١٤٠٢/ ١٩٨٢
- التبيان في إعراب القرآن ،لأبي البقاء العكبري
تحقيق علي محمد البجاوي
القاهرة : دار إحياء الكتب العربية ، ١٩٧٦
- التبيين عن مذاهب النحويين ،للعكبري
تحقيق الدكتور عبد الرحمن العثيمين
بيروت : دار الغرب الإسلامي ،ط١ ، ١٤٠٦/ ١٩٨٦
- تذكرة النحاة ،لأبي حيان الأندلسي
تحقيق الدكتور عفيف عبد الرحمن
بيروت : مؤسسة الرسالة ،ط١ ، ١٤٠٦/ ١٩٨٦
- تراجم رجال القرنين (الذيل على الروضتين) لأبي شامة
بيروت : دارالجيل ،ط٢ ، ١٩٧٤
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ،لابن مالك
تحقيق محمد كامل بركات
القاهرة : وزارة الثقافة - دارالكاتب العربي ، ١٣٨٧/ ١٩٦٧
- تفسير الطبري ،
القاهرة : مصطفى البابي الحلبي ،ط٣ ، ١٣٨٨/ ١٩٦٨
- التكملة ،لأبي علي الفارسي ،
تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان ،
بغداد : ١٤٠١/ ١٩٨١ ساعدت جامعة بغداد على تعضيده
- تكملة الإكمال ،لابن نقطة
تحقيق د/ عبد القيوم عبد رب النبي ،و محمد صالح عبد العزيزالمراد
مركز إحياء التراث الاسلامي - جامعة أم القرى - مكة المكرمة ط ١ ،
١٤٠٨/ ١٩٨٧

- التكملة لكتاب الصلة ،لابن الأبار
تصحيح السيد عزت العطار الحسيني
القاهرة : مكتب نشر الثقافة الاسلامية ،١٣٧٥/١٩٥٦
- التكملة لوفيات النقلة للمنذري ،
تحقيق الدكتور بشار عواد معروف
بيروت : مؤسسة الرسالة ،ط٣ ،١٤٠٥/١٩٨٤
- تهذيب اللغة ،للأزهري ،
الجزء الرابع تحقيق الدكتور عبد الكريم العزباوي ،
والجزء الرابع عشر تحقيق يعقوب عبد (رب) النبي ،
الدار المصرية للتأليف والترجمة
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي ،
تحقيق الدكتور عبد الرحمن علي سليمان
القاهرة : مكتبة الكليات الأزهرية :
الأول والثاني والثالث ، ط٢ ،بدون تاريخ .
الرابع ،ط١ ،١٣٩٦/١٩٧٦
الخامس والسادس ١٣٩٧/١٩٧٧
- التوطئة ،لأبي علي الشلوبين ،
تحقيق يوسف أحمد المطوع
القاهرة : دار التراث العربي ،١٩٧٣
- الجامع الصحيح (سنن الترمذي)
تحقيق أحمد محمد شاكر
القاهرة : مطبعة مصطفى البابي الحلبي ،ط١ ،١٣٥٦/١٩٣٧
- الجمل في النحو ،لأبي القاسم الزجاجي ،
تحقيق الدكتور علي توفيق الحمد
بيروت : مؤسسة الرسالة -إربد : دار الأمل ،ط٢ ،
١٤٠٥/١٩٨٥
- جمهرة الأمثال ،لأبي هلال العسكري ،
تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ،وعبد المجيد قطامش
القاهرة : المؤسسة العربية الحديثة ،ط١ ،١٣٨٤/١٩٦٤

- جمهرة أنساب العرب ،لابن حزم
تحقيق عبد السلام محمد هارون
القاهرة : دار المعارف ،ط٤ ، ١٩٧٧
- الجنى الداني في حروف المعاني ،للمرادي ،
تحقيق : طه محسن
طبع في مطابع جامعة الموصل ، ١٣٩٦/١٩٧٦
- جواهر الأدب ،لعلاء الدين الإربلي ،
تحقيق : الدكتور حامد أحمد نيل
القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٤٠٤/١٩٨٤
- حاشية الصبان على شرح الأشموني. القاهرة :دار إحياء الكتب العربية.
- حاشية يس العليمي - بهامش شرح التصريح على التوضيح.
- الحجة للقراء السبعة ،لأبي علي الفارسي ،
تحقيق بدر الدين قهوجي ،وبشير جويجاتي
دمشق : دار المأمون للتراث ،ط١ ، ١٤٠٤/١٩٨٤
- حروف المعاني لابي القاسم الزجاجي ،
تحقيق الدكتور علي توفيق الحمد
بيروت : مؤسسة الرسالة -إربد : دار الأمل ،ط٢ ، ١٤٠٦/١٩٨٦
- حسن المحاضرة ،للسيوطي ،
تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم
القاهرة : دار إحياء الكتب العربية ،ط١ ، ١٣٨٧/١٩٦٧
- الحلل في إصلاح الخلل . لابن السيد البطليوسي ،
تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي
بغداد : منشورات وزارة الثقافة والإعلام ،دار الرشيد للنشر ، ١٩٨٠
- الحلل في شرح أبيات الجمل ،لابن السيد البطليوسي ،
تحقيق الدكتور مصطفى إمام
القاهرة : مطبعة الدار المصرية ،ط١ ، ١٩٧٩
- خزانة الأدب ،لعبد القادر البغدادي ،
تحقيق عبد السلام هارون
القاهرة : الهيئة المصرية العامة ومكتبة الخانجي - الرياض
دار الرفاعي ، ١٩٧٩- ١٩٨٣

- الخصائص ، لابن جني ،
تحقيق محمد علي النجار
بيروت : دار الهدى للطباعة والنشر - صورة عن طبعة دار الكتب المصرية ١٣٧١/١٩٥٢
- دراسة لأسلوب القرآن الكريم ،
للشيخ محمد عبد الخالق عضيمة
القاهرة : دار الحديث ، بدون تاريخ
- درة الحجال في أسماء الرجال ، لابن القاضي
تحقيق الدكتور محمد الأحمدي أبو النور
المكتبة العتيقة بتونس ، ودار التراث بالقاهرة
ط١ ، ١٣٩٠- ١٣٩١/ ١٩٧٠-١٩٧١
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، لابن حجر
تحقيق محمد سيد جاد الحق
القاهرة : دار الكتب الحديثة ، ١٣٨٥-١٣٨٧/ ١٩٦٦-١٩٦٧
- دلائل الإعجاز ، لعبد القاهر الجرجاني ،
تحقيق محمود محمد شاكر
القاهرة : مكتبة الخانجي
- الدليل الشافي على المنهل الصافي ، لابن تغرى بردى
تحقيق فهيم محمد شلتوت
مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - جامعة أم القرى مكة المكرمة ١٩٨٣
- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب ، لابن فرحون المالكي
تحقيق الدكتور محمد الأحمدي أبو النور
القاهرة : دار التراث ١٩٧٢
- ديوان أعشى همدان وأخباره
تحقيق د/حسن عيسى أبو ياسين
الرياض : دار العلوم ، ط١ ، ١٤٠٣/١٩٨٣
- ديوان امرئ القيس
تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم
القاهرة : دار المعارف ، ط٤ ، ١٩٨٤

- ديوان جرير بشرح الصاوى
بيروت : دار مكتبة الحياة ، ١٣٥٣
- ديوان حسان بن ثابت رضي الله عنه
تحقيق الدكتور سيد حنفي حسنين
القاهرة : دارالمعارف ، ١٩٨٣
- ديوان عدى بن زيد العبادى
جمع وتحقيق محمد جبار المعيبد
بغداد : شركة دارالجمهورية للنشر والطبع ، ١٩٦٥
- ديوان مجنون ليلى
جمع وتحقيق عبد الستار أحمد فراج ، مكتبة مصر ، ١٩٧٩م
وتحقيق الدكتورة شوقية إنالجق باسم (قيس بن الملوح المجنون وديوانه) . معهد الدراسات اللغوية والأدبية الشرقية - جامعة أنقرة ، ١٩٦٧
- ذيل تاريخ بغداد لابن النجار
تصحيح الدكتور قيصر فرح
دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن بالهند ، ١٣٩٨ / ١٩٧٨
- الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة ، لابن عبد الملك المراكشي
السفر الأول تحقيق الدكتور محمد بن شريفة ، وبقية السفر الرابع ، والسفران الخامس والسادس تحقيق الدكتور إحسان عباس
بيروت : دارالثقافة
- ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب ،
بيروت : دارالمعرفة (نسخة مصورة عن مطبعة السنة المحمدية ، ١٣٧٢ / ١٩٥٢)
- ذيل مرآة الزمان ، لليونيني ،
مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن - الهند
ط١ ، ١٣٧٤ / ١٩٥٤
- رصف المباني في شرح حروف المعاني ، للمالقي ،
تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط
دمشق : دارالقلم ، ط٢ ، ١٤٠٥ / ١٩٨٥

- زاد المسير في علم التفسير لابن الجوزي
دمشق : المكتب الاسلامي ،ط١ ، ١٣٨٥/ ١٩٦٥
- السبعة في القراءات ،لابن مجاهد
تحقيق الدكتور شوقي ضيف
القاهرة : دارالمعارف ،ط٢ ، ١٩٨٠
- سر صناعة الإعراب ،لابن جني ،
تحقيق الدكتورحسن هنداوي
دمشق : دارالقلم ،ط١ ، ١٤٠٥/ ١٩٨٥
- سنن ابن ماجه
تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي
القاهرة : دارإحياء الكتب العربية ، ١٣٧٢/ ١٩٥٢
- سنن أبي داود
القاهرة : شركة مكتبة ومطبعة البابي الحلبي ، ١٣٧١/ ١٩٥٢
- سير أعلام النبلاء ،للذهبي ،
الأجزاء ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ،تحقيق الدكتورين بشار عواد ،ويحيى هلال السرحان
بيروت : مؤسسة الرسالة ،ط٤ ، ١٤٠٦/ ١٩٨٦
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب ،لابن العماد الحنبلي ،
بيروت : منشورات دار الآفاق الجديدة
- - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك
تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد
بيروت : دارالفكر ،ط١٦ ، ١٣٩٤/ ١٩٧٤
- شرح أبيات سيبويه ،لأبي جعفر النحاس
تحقيق الدكتور وهبة متولي عمر
القاهرة : مكتبة الشباب ،ط١ ، ١٤٠٥/ ١٩٨٥
- شرح أبيات المغني ،للبغدادي
تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد دقاق
دمشق : دارالمأمون للتراث،ط١ ، ١٣٩٨/ ١٩٧٨
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك
القاهرة : دارإحياء الكتب العربية

- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ،
تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد
القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ،ط٣ ، ١٩٧٠
- شرح ألفية ابن مالك ،لابن الناظم
تحقيق الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد
بيروت : دار الجيل
- شرح ألفية ابن معطٍ . لابن القواس الموصلي
تحقيق الدكتور علي موسى الشوملي
الرياض : مكتبة الخريجي ،ط١ ، ١٤٠٥/ ١٩٨٥
- شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري
القاهرة : دار الكتب العربية ،بدون تاريخ

- شرح جمل الزجاجي ،لابن عصفور
تحقيق د/ صاحب أبو جناح
وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بالعراق ١٤٠٠/ ١٩٨٠
- شرح ديوان الحماسة ،للمرزوقي ،
أحمد أمين ،وعبد السلام هارون
القاهرة : مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ،ط٢ ،
١٣٨٧/ ١٩٦٨
- شرح الرضي على الكافية
تصحيح وتعليق ، يوسف حسن عمر
منشورات جامعة قاريونس ، ١٣٩٨/ ١٩٧٨
- شرح شافية ابن الحاجب للرضي ،
تحقيق محمد نور الحسن وآخرين
بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م
- شرح شذور الذهب ،لابن هشام الأنصاري
تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد
مكة المكرمة : دار الباز للنشر والتوزيع

- شرح الفريد ،لعصام الدين الاسفرايني ،
تحقيق نوري ياسين حسين
مكة المكرمة : المكتبة الفيصلية ،ط١ ، ١٤٠٥/١٩٨٥
- شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ،
تحقيق الدكتور عبد المنعم هريدى
مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة ،ط١ ،
١٤٠٢/١٩٨٢
- شرح المفصل ،لابن يعيش ،
بيروت : عالم الكتب ،بدون تاريخ
- شرح المقدمة المحسبة ،لابن بابشاذ ،
تحقيق خالد عبد الكريم
الكويت : المطبعة العصرية ،ط١ ، ١٩٧٦
- شرح نهج البلاغة ،لابن أبي الحديد
تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم
القاهرة : دار إحياء الكتب العربية ، ١٩٦٢
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ،لابن مالك
تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي
بيروت : دار الكتب العلمية
- الصاحبي في فقه اللغة ،لابن فارس
القاهرة : المكتبة السلفية ، ١٣٢٨/١٩١٠
- الصبح المنير في شعر أبي بصير (ميمون بن قيس) والأعشين الآخرين ،لجاير
طبع في مطبعة آدلف هلز هوسن ،بيانة ١٩٢٧
- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) للجوهري ،
تحقيق أحمد عبد الغفور عطار
بيروت : دار العلم للملايين ،ط٣ ، ١٤٠٤/١٩٨٤
- صحيح البخاري ،
بيروت : دار الفكر ، ١٤٠١ / ١٩٨١
- صحيح مسلم ،
تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي
القاهرة : دار إحياء الكتب العربية ،ط١ ، ١٣٧٤/١٩٥٥

- ضرائر الشعر ،لابن عصفور ،
تحقيق السيد إبراهيم محمد
بيروت : دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع ،ط١ ، ١٩٨٠
- طبقات الشافعية ،للأسنوى ،
تحقيق عبدالله الجبورى
رئاسة ديوان الأوقاف بالجمهورية العراقية ، ط١ ، ١٣٩١
- طبقات الشافعية الكبرى ، للسبكي ،
تحقيق عبد الفتاح الحلو ،ومحمود الطناحي
القاهرة : داراحياء الكتب العربية ،١٩٦٩
- طبقات المفسرين ،للداودى ،
تحقيق علي محمد عمر
القاهرة : مكتبة وهبه ،ط١ ، ١٣٩٢/١٩٧٢
- طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة الأسدى ،
تحقيق الدكتور محسن غياض
ساعدت جامعة بغداد على طبعه
مطبعة النعمان : النجف الأشرف ـ العراق
- العبر في خبر من غبر ،للذهبي ،
الجزء الخامس تحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد
وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت ١٣٨٦/١٩٦٦
- العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين ،للفاسي ،
تحقيق فؤاد سيد
مطبعة السنة المحمدية القاهرة ١٣٨١هـ/١٩٦٢م
- عيون التواريخ ،لابن شاكر الكتبي
الجزء العشرون ،تحقيق الدكتور فيصل السامر ،ونبيله عبدالمنعم داود
وزارة الثقافة والإعلام بالجمهورية العراقية ،دار الرشيدللنشر ١٩٨٠م
- غاية النهاية في طبقات القراء ،لابن الجزرى ،
عني بنشره ج. براجستراسر
دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م

- فتح الباري بشرح صحيح البخاري ،لابن حجر العسقلاني
رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي
نشر وتوزيع رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد
بالمملكة العربية السعودية
- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال ،لأبي عبيد البكري
تحقيق الدكتور إحسان عباس ،والدكتور عبد المجيد عابدين
بيروت : دار الأمانة ،ومؤسسة الرسالة ١٣٩١/ ١٩٧١
- الفصول الخمسون ،لابن معطي
تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي
القاهرة : مطبعة عيسى البابي الحلبي ، ١٩٧٧
- فهارس كتاب سيبويه ،للشيخ محمد عبد الخالق عضيمة
القاهرة : مطبعة السعادة ،ط١ ، ١٣٩٥/ ١٩٧٥
- فهرس شواهد سيبويه (القرآن ،الحديث ،الشعر)
لأحمد راتب النفاخ
بيروت : دار الإرشاد ،ودار الأمانة ، ط١ ، ١٣٨٩/ ١٩٧٠
- فهرست اللبلي (أحمد بن يوسف الفهري) ،
تحقيق ياسين يوسف عياش ،وعواد عبد ربه أبو زينة
بيروت : دار الغرب الإسلامي ،ط١ ، ١٤٠٨/ ١٩٨٨
- فوات الوفيات ،لابن شاكر الكتبي
تحقيق الدكتور إحسان عباس
بيروت : دار صادر ١٩٧٤
- القاموس المحيط للفيروزآبادي
بيروت : مؤسسة الرسالة ،ط٢ ، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م
- الكافية في النحو ،لابن الحاجب ،
تحقيق الدكتور طارق نجم عبد الله ،
جده : مكتبة دار الوفاء للنشر والتوزيع ،ط١ ، ١٤٠٧/ ١٩٨٦
- الكامل للمبرد ،
تحقيق محمد أحمد الدالي
بيروت : مؤسسة الرسالة ،ط١ ، ١٤٠٦/ ١٩٨٦

- كتاب سيبويه .

تحقيق عبد السلام هارون

الجزء الأول - مكتبة الخانجي بالقاهرة ط٢ ، ١٩٧٩م

الجزء الثاني - الهيئة المصرية العامة للكتاب ،ط٢ ،١٩٧٩

الجزء الثالث - مكتبةالخانجي بالقاهرة بدون تاريخ

الجزء الرابع والفهارس - مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض ،ط٢ ،١٤٠٢ - ١٤٠٣هـ

- كتاب الشعر ،لأبي علي الفارسي

تحقيق الدكتور محمود الطناحي

القاهرة : مكتبة الخانجي ،ط١ ،١٤٠٨/ ١٩٨٨

- الكشاف . للزمخشري ،

بعناية محمد الصادق قمحاوي ،

القاهرة : مصطفى البابي الحلبي ،الطبعة الأخيرة ،١٣٩٢/ ١٩٧٢

- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ،للحاج خليفة

اسطنبول - مطبعة المعارف ،١٣٦٠/ ١٩٤١

- الكشف عن وجوه القراءات السبع . لمكي بن أبي طالب

تحقيق الدكتور محي الدين رمضان

بيروت : مؤسسة الرسالة ،ط٤ ، ١٤٠٧/ ١٩٨٧

- لسان العرب. لابن منظور

بيروت - دار صادر.

- اللمع في العربية ،لابن جني

تحقيق الدكتور حسين محمد شرف

القاهرة : عالم الكتب ،ط١ ، ١٣٩٩- ١٩٧٩

- مجاز القرآن

لأبي عبيدة معمر بن المثنى

تحقيق د . محمد فؤاد سزكين

القاهرة : مكتبة الخانجي

- مجالس ثعلب ،

تحقيق عبد السلام هارون

القاهرة : دار المعارف ،ط٤ ، ١٤٠٠/ ١٩٨٠

- مجالس العلماء ،لأبي القاسم الزجاجي
تحقيق عبد السلام هارون
القاهرة : مكتبة الخانجي - الرياض : دار الرفاعي ط٢ ،
١٤٠٣/ ١٩٨٣
- مجمع الأمثال ،للميداني
تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم
القاهرة : عيسى البابي الحلبي ١٩٧٧-١٩٧٩م
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات ،لابن جني ،
تحقيق علي النجدي ناصف ،وعبد الحليم النجار ،وعبد الفتاح شلبي ،
القاهرة : المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٨٦/١٣٨٩
- المحكم لابن سيده
الجزء الثاني تحقيق عبد الستار أحمد فراج
القاهرة : شركة مصطفى البابي الحلبي ،ط١ ،١٣٧٧/١٩٥٨
- مختصر سنن أبي داود . للحافظ المنذري ،
تحقيق محمد حامد الفقي
مكتبة السنة المحمدية
- مختصر في شواذ القراءات لابن خالويه
عني بنشره ج . برجشتراسر - دار الهجرة
- المخصص لابن سيده ،
بيروت : المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع
- مدرسة البصرة النحوية ،
للدكتور عبد الرحمن السيد
دار المعارف بمصر ،ط١ ،١٣٨٨/ ١٩٦٨
- مدرسة الكوفة ،
للدكتور مهدي المخزومي ،
القاهرة : مطبعة مصطفى البابي الحلبي ،ط٢ ،١٣٧٧/١٩٥٨
- المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ،
تحقيق الدكتور طارق الجنابي
بيروت : دار الرائد العربي ،ط٢ ،١٤٠٦/١٩٨٦

- مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع ،
عبد المؤمن بن عبد الحق البغدادي
تحقيق علي محمد البجاوي
القاهرة : دار إحياء الكتب العربية ، ط ١ ، ١٩٥٤/١٣٧٣

- المسائل البصريات ، لأبي علي الفارسي
تحقيق الدكتور محمد الشاطر
القاهرة ، مطبعة المدني ، ط ١ ، ١٤٠٥/ ١٩٨٥

- المسائل العسكريات ، لأبي علي الفارسي
تحقيق الدكتور علي جابر المنصوري
مطبعة جامعة بغداد ، ط ٢ ، ١٩٨٢

- المسائل العضديات ، لأبي علي الفارسي
تحقيق الدكتور علي جابر المنصوري
بيروت : عالم الكتب ، ومكتبة النهضة العربية ، ط ١ ، ١٤٠٦/ ١٩٨٦

- المسائل المشكلة (البغداديات) لأبي علي الفارسي
تحقيق صلاح الدين السنكاوي
بغداد : وزارة الأوقاف العراقية ، ١٩٨٣

- المسائل المنثورة ، لأبي علي الفارسي
تحقيق مصطفى الحدري
مجمع اللغة العربية بدمشق

- المساعد على تسهيل الفوائد . لابن عقيل
تحقيق الدكتور محمد كامل بركات
مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، ط ١ ، ١٤٠٠/ ١٩٨٠

- مستفاد الرحلة والاغتراب ، للتجيبي
تحقيق عبد الحفيظ منصور
ليبيا - تونس : الدار العربية للكتاب ، ١٣٩٦/ ١٩٧٥

- المستقصى في أمثال العرب ، للزمخشري
بيروت : دار الكتب العربية ، ط ٢ ، ١٣٩٧

- المسند للإمام أحمد بن حنبل
شرحه وصنع فهارسه أحمد محمد شاكر
القاهرة : دار المعارف ، الجزء الأول ١٣٧٤/ ١٩٥٥
الجزء الخامس ١٣٧٧/ ١٩٥٧

- مشكل إعراب القرآن ،لمكي بن أبي طالب
تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن ،
بيروت : مؤسسة الرسالة ،ط٢ ، ١٤٠٥/ ١٩٨٤
- مشيخة ابن جماعة ،
تخريج القاسم بن محمد البرزالي ،
تحقيق الدكتور موفق بن عبد الله بن عبد القادر
بيروت : دار الغرب الإسلامي ،ط١ ، ١٤٠٨/ ١٩٨٨
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ،للفيومي ،
تصحيح مصطفى السقا
القاهرة : مطبعة مصطفى البابي الحلبي
- المعارف ،لابن قتيبة ،
تحقيق الدكتور ثروت عكاشة
القاهرة : دار المعارف ،ط٤ ، ١٩٨١
- معاني الحروف ،للرماني ،
تحقيق الدكتور عبد الفتاح شلبي ،
مكة المكرمة : مكتبة الطالب الجامعي ،ط٢ ، ١٤٠٧/ ١٩٨٦
- معاني القرآن ،للأخفش ،
تحقيق الدكتور فائز فارس
الكويت : الصفاة ،ط ٢ ، ١٤٠١/ ١٩٨١
- معاني القرآن للفراء ،
الجزء الأول تحقيق أحمد يوسف نجاتي و محمد علي النجار ،
والثاني تحقيق محمد علي النجار ،والثالث ،تحقيق الدكتور
عبد الفتاح شلبي
القاهرة : الهيئة المصرية العامة ١٩٧٢-١٩٨٠
- معاني القرآن وإعرابه ،للزجاج ،
تحقيق الدكتور عبد الجليل عبده شلبي
بيروت : عالم الكتب ،ط١ ، ١٤٠٨/ ١٩٨٨
- معجم الأدباء ،لياقوت الحموي ،
تحقيق أحمد فريد رفاعي بك
طبع دار المأمون ،الطبعة الأخيرة

- معجم البلدان ،لياقوت الحموى ،
بيروت: دار صادر ،ودار بيروت ١٤٠٤/١٩٨٤
- معجم الشيوخ (المعجم الكبير) للذهبي ،
تحقيق الدكتور محمد الحبيب الهيلة
الطائف : مكتبة الصديق ،ط١ ،١٤٠٨/١٩٨٨
- معجم المؤلفين ،لعمر رضا كحالة
بيروت : مكتبة المثنى ،ودار إحياء التراث العربي
- معجم المصطلحات النحوية والصرفية للدكتور محمد سمير نجيب اللبدى ،
بيروت : مؤسسة الرسالة ،ودار الفرقان ،ط١، ١٤٠٥/ ١٩٨٥
- المعجم الوسيط ،إخراج الدكتور إبراهيم أنيس وآخرين
قطر : إدارة إحياء التراث الإسلامي ،١٩٨٥
- معرفة القراء الكبار ،للذهبي
تحقيق محمد السيد جاد الحق
القاهرة : دارالكتب الحديثة ،١٩٦٩م
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ،لابن هشام الأنصارى ،
تحقيق الدكتور مازن المبارك ،ومحمد على حمد الله
بيروت: دارالفكر ،ط٥ ،١٩٧٩
- المفصل في علم العربية ،للزمخشرى ،
بيروت : دار الجيل ،ط٢ ،بدون تاريخ
- المقتصد في شرح الايضاح ،لعبد القاهر الجرجاني
تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان
بغداد : وزارة الثقافة والإعلام - دار الرشيد ،١٩٨٢
- المقتضب ،للمبرد ،
تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة
القاهرة : المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ،
الأول بدون تاريخ
الثاني والرابع ،ط ٢ ،١٣٩٩
الثالث ١٣٨٦
- مقدمة ابن خلدون
تحقيق الدكتور علي عبد الواحد وافي
القاهرة : دارنهضة مصر ،ط٣

- المقدمة الجزولية، لأبي موسى الجزولي،
تحقيق الدكتور شعبان عبد الوهاب محمد
مطبعة أم القرى، ١٩٨٨
- المقرب، لابن عصفور
تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري
بغداد: وزارة الأوقاف - مطبعة العاني، ١٩٨٦
- ملء العيبة بما جمع بطول الغيبة، لابن رشيد السبتي،
تحقيق الشيخ الدكتور محمد الحبيب بن الخوجة
الجزءان الثاني والثالث نشر الدار التونسية، ١٩٨١-١٩٨٢
والجزء الخامس، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٠٨/١٩٨٨
- الملخص في ضبط قوانين العربية، لابن أبي الربيع،
تحقيق الدكتور علي بن سلطان الحكمي
ط١، ١٤٠٥/١٩٨٥
- المنصف شرح تصريف المازني، لابن جني،
تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين
القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط١، ١٣٧٣-١٣٧٩/
١٩٥٤-١٩٦٠
- الموجز، لابن السراج
تحقيق مصطفى الشويمي، وابن سالم دامرجي
بيروت: مؤسسة بدران للطباعة والنشر، ١٩٦٥
- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف،
للدكتورة خديجة الحديثي
العراق: وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٨١
- نتائج الفكر، للسهيلي،
تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا
دار الرياض للنشر والتوزيع
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لابن تغرى بردى،
نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب بالقاهرة

- النشر في القراءات العشر ،لابن الجزرى ،
أشرف على تصحيحه علي محمد الضباع
بيروت : دار الكتب العلمية
- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب ،للمقرى ،
تحقيق إحسان عباس
بيروت : دار صادر ،١٣٨٨/ ١٩٦٨
- النكت في تفسير كتاب سيبويه ،للأعلم الشنتمرى
تحقيق زهير عبد المحسن سلطان
الكويت : معهد المخطوطات العربية ،ط ١ ،١٤٠٧/ ١٩٨٧
- نهج البلاغة (وهو ما اختاره الشريف الرضي من كلام علي بن أبي طالب رضي الله عنه) ،
تحقيق محمد أحمد عاشور ،ومحمد إبراهيم البنا
القاهرة : دار ومطابع الشعب
- النهر الماد ،لأبي حيان ،بهامش البحر المحيط

- هدية العارفين ،لإسماعيل باشا البغدادى ،
منشورات مكتبة المثنى - بغداد
(طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة - استانبول)
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ،للسيوطي ،
تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم
الكويت : دار البحوث العلمية ،١٣٩٤-١٤٠٠
- الوافي بالوفيات ،لابن أيبك الصفدى
إصدار جمعية المستشرقين الألمانية
باعتناء جماعة من المحققين ،وتواريخ مختلفة ،
دار النشر فرانزشتايز بفيسبادن
- وفيات الأعيان ،لابن خلكان ،
تحقيق الدكتور إحسان عباس
بيروت : دار صادر ،١٣٩٧/ ١٩٧٧

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

الموضـــوع	الصفحة

الموضـــوع	الصفحة

الموضـوع	الصفحة

الموضـــوع	الصفحـة

الموضـــوع	الصفحـة

فهرس الفهارس